المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
120$ للنسخة الورقية.	150$ للنسخة الورقية.
10$ للنسخة الإلكترونية.	40$ للنسخة الإلكترونية.
130$ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الرابعة والأربعون | الرابعة عشرة وخمسمئة | كانون الأول/ديسمبر 2021

المحتويات

■ دراسات

□ **أزمة هوية الدولة الإسرائيلية... إلى أين؟** ..... عقل صلاح وكميل أبو حنيش 7

تتناول هذه الدراسة مسألة هوية الدولة الإسرائيلية ومكوناتها، وهي توضح التناقض في مركبات الهوية الإسرائيلية (اليهودية، الصهيونية، القومية، الديمقراطية) الذي ينبع من المكونات الفكرية والسياسية والثقافية التي ينطلق منها كل مركب، الأمر الذي يعني أن المزاوجة بين كل مفهومين أو الجمع بينها جميعًا ينطوي على خلل بنيوي وأزمات كامنة وظاهرة على صعيد الفكر والممارسة. وتتطرق الدراسة إلى النزاعات والتصدعات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي، حيث يكشف تاريخ الدولة العبرية وحاضرها عن تصدعات وانقسامات حادة وعميقة، كما تبيّن الدراسة هدف إسرائيل من وراء طرح يهودية الدولة، من خلال تشريع القوانين التي تهدف إلى تحديد الهوية الإسرائيلية بالهوية اليهودية.

□ **انتقال السلطة من الدايات إلى البايات في إيالة تونس**..... حسين جبار إبراهيم 24

نشبت في المغرب العربي منذ القرن السادس عشر، مشاكل وانقسامات سياسية حادة سببت تراجعًا بلغ حد الانهيار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، واستقلت الأقاليم الداخلية وبعض المدن الساحلية، ولم تعد سلطة الدول الإقليمية تتجاوز العواصم والنواحي القريبة منها. يعرض هذا البحث الحقب التي مرت على تونس منذ تحريرها من الإسبان، بدءًا بحكم الباشا (الوالي العثماني)، مرورًا بالدايات بعد ثورتهم على ضباطهم الكبار، ثم البايات المرادية، وقامت على أنقاضها دولة البايات الحسينية الذين استمروا في الحكم منذ عام 1705 حتى قرار الرئيس الحبيب بورقيبة بتحويل نظام الحكم في تونس إلى نظام جمهوري عام 1957.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **القيم وسلطة الرّقابة**

في الفكر الأخلاقي العربي الإسلامي ..... الحسني غابري 40

اهتمّ الفكر الأخلاقي العربي الإسلامي بأبعاد الإنسان الضّروريّة وهي الفرد والاجتماع والسّياسة. وفي إطارها كان لمفهوم "الرّقابة" الدّور البارز في تأديب الفرد وإعداده للحياة الاجتماعيّة وبناء الحياة السّياسيّة السّليمة. فعلى المستوى الفردي مثّل العقل أساس الرّقابة الذّاتيّة التي توجّه الإنسان نحو الفضيلة وتحول بينه وبين الرّذيلة.أمّا الإطار الثّاني لهذا المعنى فقد جسّدته العلاقات بفرعيها الاجتماعي والسّياسي. وفي خصوص النّوع الثّالث فهو الرّقابة الرّوحيّة التي مثّلها الدّين بوصفه سلطة مرجعيّة للأخلاق في هذا التّراث الفكري.

□ **أثر مشروطية المساعدات الخارجية في البلدان النامية بالتركيز على أفريقيا: دراسة حالة لمساعدات المانحين الجديدين (الصين وروسيا)** ..... عبد الرحمن عاطف أبو زيد 55

تعرض الدراسة موضوع المساعدات المادية أو أي شكل من أشكال المشروطية، وفي ذلك السياق تسلط الضوء على المانحين الجدد، الصين وروسيا، ودورهم في مجال المساعدات الخارجية ومدى اختلاف المشروطية الخاصة بهم عن المانحين التقليديين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتركز الدراسة على أثر المشروطية في الدول الأفريقية، مقدمةً أمثلة عن دول في أفريقيا تأثرت بالمشروطية السياسية للمساعدات الخارجية وتحديدًا قضية المشروطية المتعلقة باالمساعدات التي تشترطها الجهات المانحة تجاه الدول المأزومة أو المتلقية للمساعدات، سواء كانت مشروطية صريحة أو ضمنية، سياسية كانت أو قتصادية. وتعرض الدراسة توصيات مصحوبة باستنتاجات لمحاولة معالجة مشكلة الآثار السلبية للمساعدات الخارجية.

□ **في دينامية الهوية الدينية للشباب:**

محاولة لتأهيل مفهوم الجيل ..... عالي أوتشرفت 71

تحاول هذه الدراسة الوقوف عند إشكالية التأصيل في مفهوم الجيل في علاقته بدينامية الهوية الدينية للشباب، وذلك انطلاقًا من رصد المقاربات والدراسات السوسيولوجية لظاهرة التديُّن وخصوصًا مع إميل دوركايم وغيره من السوسيولوجيين الكلاسيكيين، وتحاول ملامسة مفهوم الشباب من خلال مقاربة مدرسة شيكاغو وروادها الأنكلوسكسونيين، مرورًا بالسوسيولوجيا الفرنسية مع أولفي غالون، وذلك في علاقة بسوسيولوجيا الأسرة وما تعرفه من تغيرات قيمية، تربط الهوية بالشعور والانفعالات الدينية، حيث لا توجد هوية إلا من خلال الشعور بها، حيث يكون الشعور بالهوية مرتبطًا بالشعور الذاتي بالوحدة الشخصية، والشعور بالاستمرارية الزمنية والشعور بالمشاركة الوجدانية والشعور بالاختلاف.

■ كورونا في عالم قلق (ملف 4)

□ **تحولات القوة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا**

(التراتبية الجديدة في النظام العالمي) ..... عبد علي كاظم المعموري 81

خبرت الولايات المتحدة على طول تاريخ خروجها نحو العالم، اللعب السياسي والاقتصادي داخلياً وخارجياً، واستطاعت أن تطيح أقوى منافسيها القائمين والمحتملين، فقد تخلصت من ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وعملت بعد أربعة عقود على إزاحة القطب المناوئ لها (الاتحاد السوفياتي) من دون حرب. ولهوسها بالعدو المفترض والمنافس المرتقب وبيان مستقبل هيمنتها، ولإدراكها المبكر للدور الصيني القادم الذي شغلها منذ عام 1985، طلبت من مؤسسات صنع القرار الاستراتيجي ومراكز الأبحاث المتخصصة قراءة مستقبل الولايات المتحدة عام 2020، التي أجمعت على أن الصين ستكون مارداً اقتصادياً ومنافساً كبيراً، يصعب إيقافه أو كبح جماحه من بلوغ أهدافه.

□ **السلطوية وكورونا:**

مواجهة الوباء القاتل والاستثمار فيه..... محمد حليم ليمام وخديجة زياني 100

بالسرعة نفسها التي انتشر بها فيروس كورونا المستجد، فعلت مضاعفاته فعلها في الدول والمجتمعات، فصار كبار المفكّرين يتحدّثون عن نهاية عصر وولوج الإنسانية عصراً جديداً. وصار جلياً أن البشرية تواجه أزمة صحية خطيرة ستكون لها تداعيات في الأمدين القريب والبعيد، فلم يُسبَق أن أُعلنت الحرب من دول وحكومات على عدو غير مرئي، غامض وخطير، تسبّب في مقتل ملايين الأشخاص ولا يزال يحصد المزيد من الضحايا. تحاول هذه الدراسة بحث العلاقة بين جائحة كورونا والنهج السلطوي الذي سلكته أنظمة الحكم المختلفة، عبر تقصّي آثار تفشي الوباء في التحولات التي أفرزها، وبخاصة تجذّر ما يمكن تسميته السلطوية المعلوماتية في أكثر من بلد.

□ **السلام العالمي في ظل السياقات الحديثة والمخاطر الناشئة: تحليل العوائق الراهنة**

وتحديات مرحلة ما بعد أزمة كورونا..... سامية بن يحيى 117

تختبر هذه الدراسة مقاربة السلام العالمي في ظل السياقات الحديثة والمخاطر الناشئة في وقت يصعب بناء توافق سياسي من أجل السلام، حيث يمكن أن يكون للمشكلات والأزمات والتهديدات المعقدة، بما فيها النزاعات، وتغيُّر المناخ، والأوبئة العابرة للحدود، تأثيرات غير متناسبة في الأمن والسلام الدوليين وبخاصة في الفئات الهشة، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة العالمية في الاستجابة لتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، والأمنية، وهذا يطرح عددًا من السبل لتوسيع تطبيق مقاربة دولية في حفظ السلام، وبناء الهيكل الدولي للوقاية على نطاق أوسع، والحد من التداعيات التي يفرزها الوباء المستجد على السلام والصمود في المجتمعات المتضررة خاصة التي تشهد صراعات.

■ مقالات وآراء

□ **إقطاعيّو عصر العولمة** ..... مصطفى شلش 133

■ كتب وقراءات

□ **المعرفة، الأيدولوجية، والحضارة:**

محاولة لفهم التاريخ (علي الجرباوي) ..... لورد حبش 145

□ **الصوفية الفلسفية المبكرة: فكر حسين بن منصور**

الحلاج الأفلاطوني المحدث (ثائر الجشي)..... عبد الكريم البرغوثي 153

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 160

الكتب العربية: الملك فيصل الأول 1883ـ1933: أدواره التاريخية ومشروعاته النهضوية؛ سورية... المجتمع والدولة و(المشكلة الكردية)؛ الدولة العربية المعاصرة: بين جدليات الاستقرار والإصلاح.

الكتب الأجنبية: Power-Sharing after Civil War: Thirty Years since Lebanon's Taif Agreement; Jordan and America: An Enduring Friendship; Informal Politics in the Middle East.

التقارير البحثية: Helping Syria's Kurds Weigh Their Options; Iraq's Surprise Election Results.

■ مؤتمرات

□ **العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية:**

إشكالات منهجية وموضوعاتية

الرباط، 9 ـ 11 نيسان/أبريل 2021..... حسن مويلح ومحمد الدحاني 172

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مقطع من لوحة «زهور أرجونية» للفنانة الباكستانية نادية جانجوا.

أزمة هوية الدولة الإسرائيلية... إلى أين؟(*)

عقل صلاح(**)

كاتب وباحث فلسطيني مختص بالحركات الأيديولوجية.

كميل أبو حنيش

كاتب وروائي وأسير فلسطيني محكوم عليه بتسعة مؤبدات في السجون الإسرائيلية.

مقدمة

تناقش هذه الدراسة موضوعًا شائكًا، وهو هوية دولة «إسرائيل»، فهوية الدولة تعَدّ الدعامة الأساسية الأولى لشرعيتها، و«إسرائيل» لا تملك هوية واضحة ومحددة، فهل هويتها يهودية أم ديمقراطية أم قومية أم غير ذلك؟ فالإشكالية الرئيسة هنا تتمحور حول محاولة إسرائيل سن القوانين التي تهدف إلى تحديد هويتها بالهوية اليهودية، ومطالبة الفلسطينيين والعالم الاعتراف بيهوديتها، وهنا يبرز السؤال الجوهري: هل صبغ الدولة بالهوية اليهودية يحسم ويحل أزمة هوية الدولة الإسرائيلية؟

تهدف الدراسة بصورة رئيسة إلى تقديم رؤية موضوعية حول حقيقة هوية الدولة الإسرائيلية، وهل تمتلك هوية بالمعنى والمفهوم السياسي للدولة؟ لذلك انطلق الباحثان من افتراض أن إسرائيل دولة بلا هوية، وهذا ما تسعى الدراسة للإجابة عنه من خلال الاعتماد على التاريخ الفلسطيني بوجه عام والتاريخ الحديث لنشأة الحركة الصهيونية ومن بعدها دولة إسرائيل بوجه خاص.

أولًا: الهوية والدولة

تقع الهوية في قلب الصراع الهادف إلى صوغ تعريف نهائي للإنسان، لذلك كان سؤال الهوية فلسفيًا بالأساس؛ فقد انشغل المفكرون بمفهوم الهوية منذ بدء التفكر بالذات والجوهر والكينونة[1].

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثًا عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان: إسرائيل: دولة بلا هوية (ص240).

(**) البريد الإلكتروني: salah.nablus@yahoo.com.

(1) عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019).

فالهوية مصطلح يدل على الخصائص الذاتية التي تميِّز شخصًا أو مجموعة من الأشخاص من غيرهم. وتدل الخصائص الثقافية المشتركة بين أفراد مجموعة معيَّنة على هويتها التي تعرف بها والتي تظهر من خلال تفاعلات الحياة اليومية بين هؤلاء الأفراد. تنتظم هذه الخصائص في إطارين عامين: إطار الدولة التي يتطلب بناؤها وجود شعب أو مجموعة كبيرة من الأفراد، وإطار الأمة التي تحتاج في بنائها إلى سلطة سياسية توحِّد بين عناصرها وتضع الحدودَ التي تعرف بها[2].

وجدير بالذكر في هذا الصدد، أنه قد برز جدل كبير في الآونة الأخيرة حول تعريف الهوية والانتماء وتحديد عناصرهما، وبات كل مثقف يضع تعريفه الخاص لهذين المفهومين. فهذا أمين معلوف يرفض التسليم بمعظم تلك التعريفات، ويضع أسسًا خاصة به للهوية والانتماء كما يبرز في كتابه **الهويات القاتلة**. وكان رفضه لحصر هذين المفهومين بالبلد الأم من أبرز نقاط اختلافه مع معظم من قام بوضع أسس لتعريفهما، حيث إنه بيّن تعلقه ببلده الأم لبنان أين ولد ونشأ وتشرّب عاداته وتقاليده من جهة، وتعلقه بفرنسا التي هاجر إليها وعدّها بلده الثاني، وبيَّن انتمائه إلى كل من لبنان وفرنسا. يقول معلوف إن الهوية لا يمكن أن تتجزأ لا ثنائية ولا ثلاثية، بل إن كل إنسان يجد هويته في قرارة نفسه.

لذلك وجد أن كلمة هوية كلمة مضللة دفعت الكثير من الناس إلى القتل باسم هويتهم، ووجدوا أن هويتهم مقسمة إلى هوية دينية، وقومية، وعرقية، وهو ما يوضح اللغط الحاصل في دمج مفهوم الهوية بمفهوم الانتماء، حيث إن هذه العناصر المذكورة هي عناصر مفهوم الانتماء لا الهوية.

ويهمنا في هذا السياق تناول كيفية تعامل الدولة مع الاختلافات والصراعات المرتبطة بتعدد الهويات في مجتمعها، وذلك من أجل بناء هوية مشتركة تعلو الهويات الفرعية ـ وهو مصطلح يطلق على الهويات المجتمعية غير المعتمدة رسميًا كهوية عامة للدولة[3] ـ من دون إنكار أو إقصاء لها، فمن تحليل خبرات الدول في التعامل مع هذا التحدي، يتضح أن أهم سياسات إدارة التنوع الاجتماعي يتمثل بالاعتراف بالحقوق واتباع سياسة الاحتواء والمشاركة لكل مكونات المجتمع[4]. ليس هناك هوية واحدة في دولة «إسرائيل» وإنما عدة هويات وثقافات مختلفة ومتناقضة مستقاة من المجتمعات التي كانت تعيش فيها المجموعات اليهودية المهاجرة قبل استقرارها في فلسطين.

يأتي في سياق ذلك خطاب ألقاه الرئيس الإسرائيلي السابق رؤوفين ريفلين في مؤتمر هرتسيليا سنة 2015 أثار خلاله أسئلة مقلقة حول هوية دولة «إسرائيل» واستقرارها، حيث أشار إلى أنه لا توجد هوية محددة لدولة إسرائيل فلا يوجد هناك أغلبية إسرائيلية، فـ«إسرائيل» تنقسم الآن إلى أربع فئات وهي صهيونية علمانية تمثل 38 بالمئة ووطنيون دينيون بنسبة 15 بالمئة، وتتساوى تقريبًا

---

(2) عبد اللطيف المتدين، «الحدود المزدوجة: صراع الهويات من منظور سياسي،» **المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 454 (كانون الأول/ديسمبر 2016)،

(3) حسين العادلي، «الهويات الفرعية،» **الصباح**، 1/3/2019، <https://alsabaah.iq/5493>.

(4) علي الدين هلال، **السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015)، ص 88.

نسبة العرب والحريديم وتمثل 25 بالمئة، بحيث تتزايد الفجوات والمسافات بينها تدريجًا[5]. وفي مؤتمر هرتسيليا سنة 2016 أعاد ريفلين القول بأن «إسرائيل القوية ما زالت تعيش أزمتين الأولى وجودية أزمة هوية والثانية وطنية أزمة مجتمع، فهي دولة قوية إلى الآن بحكم العلاقة ولكنها مقبلة على أزمات داخلية كبرى»[6].

وعليه، يبين أستاذ الاقتصاد السياسي في الجامعة العبرية، برنارد أفيخاي أن «الجميع في إسرائيل يتساءلون الآن عن هوية الدولة التي يريدونها وحدودها، ورغم أن الجميع يقول لك فورًا إنهم يرغبون في دولة يهودية ديمقراطية إلا أنه لا أحد يوضح أبًدا كيف يمكن ذلك، لا من ناحية الحدود الجغرافية أو الناحية الدستورية أو السياسية»، مؤكدًا أنه من غير الممكن أن تستمر «إسرائيل» في حرمان شعب آخر ممارسةَ حقوقه السياسية في إشارة إلى الفلسطينيين[7].

يقودنا هذا إلى مفهوم الأنظمة الإثنية، وهي الأنظمة التي تعمل على تمكين الأمة المهيمنة من التوسع والإيغال في فرض الإثنية والسيطرة على الإقليم المتنازع عليه وعلى الكيان السياسي[8]. وهذه الأنظمة تكون في العادة مدعومة بأجهزة ثقافية وأيديولوجية تضفي الشرعية على الواقع المشوّه وتعززه، ويتم ذلك بتأليف روايات تاريخية حول الجماعة الإثنية المهيمنة على أنها هي المالك الشرعي للأرض. وهذه الروايات تعدّ جميع المنافسين لتلك الجماعة غير جديرين تاريخيًا وثقافيًا في السيطرة على الأرض أو حتى في الحصول على المساواة السياسية. وهناك وسيلة أخرى للحصول على الشرعية هي العمل على إدامة الإنتاج الانتقائي؛ فإقامة عدد من المؤسسات الديمقراطية يمنح هذه المؤسسات الشرعية لقيادة الطبقة الإثنية المتميزة ولعملية استيعاب المجموعات الهامشية لكن هذه المؤسسات الديمقراطية تعمل على استبعاد السكان الأصليين والأقليات الأجنبية[9].

ولبعض النظم الإثنية خصائص ديمقراطية واضحة كالانتخابات الدورية والإعلام الحر، وأجهزة قضائية مستقلة ذاتيًا وغيرها من الخصائص، إلا أن هذه الخصائص تعمل شكليًا فقط، بينما الواقع العملي لمثل هذه الأنظمة غير ديمقراطي، ذلك لأنها تدعم الاستيلاء على الأرض والموارد والسلطة من جانب إثنية واحدة، وبذلك يناقض المبادئ الرئيسية للديمقراطية ويهدم وجود الشعب – التمتع بالمساواة في الحقوق والإمكانات من جانب السكان كافة في ظل النظام[10].

---

(5) مروة مصطفى، «الرئيس الإسرائيلي: بلادنا الآن بلا هوية،» **مصراوي**، 8 أيلول/سبتمبر2015 ،<https://bit.ly/3kgeUSS>.

(6) محمد أبو سعدة، «مؤتمرات هرتسيليا والاستراتيجية الأمنية الصهيونية،» المعهد المصري للدراسات، 18 تموز/يوليو 2016، <https://bit.ly/3mRuh5T>.

(7) موقع BBC، «الأوبزرفر: كيف يمكن أن تحافظ إسرائيل على هويتها؟،» 20 أيار/ مايو 2018،<https://www.bbc.com/arabic/inthepress-44186750>.

(8) أورن يفتاحئيل، **الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/فلسطين**، ترجمة سلافة حجازي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، 2012)، ص 20.

(9) المصدر نفسه، ص 29.

(10) المصدر نفسه، ص 50.

يتصل بهذا مطالبة المؤرخ الإسرائيلي شلومو زانت الكيان الصهيوني بالاعتراف أن تأسيس دولتهم جاء على اغتصاب الحقوق العربية ونكبة الشعب الفلسطيني وتشريد أبنائه، مؤكدًا أن المطالبة باعتراف أبناء الدولة المحتلة بـ«إسرائيل» كدولة يهودية يمثل تطورًا خطيرًا في بلد ربع سكانه من غير اليهود، وأنه لا وجود لما يسمى الشعب اليهودي حيث تعدّ اليهودية ديانة وليست أمة[11].

يلاحظ أن الكيان الاجتماعي للدول الاستيطانية يتكون عادة من خليط متنوع من الأصول الحضارية والاجتماعية والثقافية والإثنية والجغرافية، ويترتب على هذه النشأة الاستيطانية مشكلة تكامل حادة، تتمثل بعملية إيجاد هوية قومية مشتركة وشعور بالتضامن الاجتماعي والالتزام السياسي، وإيجاد رموز وقيم مشتركة بين هذه الأصول المختلفة، على الرغم من افتقادها العناصر الأساسية للأمة أو للقومية الواحدة[12].

لقد وضح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو أن هدف الحكومة الإسرائيلية من إصدار قانون جديد يحدد هوية دولة «إسرائيل» ليحصِّنها من التحوُّل لدولة ثنائية القومية، أي دولة لليهود والعرب، فمنذ سنوات طويلة لم تعد «إسرائيل» تمثل في نظر يهود الشتات الملجأ والموطن الذي يجذب المهاجرين اليهود، إضافة إلى أن قانون القومية يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين[13]. تهدف سياسة الهوية بالدرجة الأولى إلى الحصول على اعتراف، ولا يقتصر الأمر على اعتراف ذاتي يتماثل مع هوية وحسب، بل اعتراف الآخرين أيضًا بالهوية المتميزة لأعضاء مجموعة معينة، ونيل شرعية من المجتمع المحيط بهذه الهوية[14].

بعد مرور أكثر من سبعة عقود على قيام إسرائيل، ما زالت تعاني أزمة هوية؛ فالمشروع الصهيوني الذي احتل أرض فلسطين معتمدًا على مجموعة من الذرائع من نوع الحق التاريخي لليهود في أرض فلسطين، وضرورة تأمين وطن قومي للشعب اليهودي، هو مشروع استيطاني كولونيالي بامتياز، تستغله «إسرائيل» اليوم لتبرير استمرار احتلالها للضفة الغربية وسيطرتها على حياة ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة وغزة[15]. فقد أثبتت حركة المؤرخين الإسرائيليين الجدد التي تحاول إعادة النظر في الروايات التاريخية من خلال مراجعة ما حمله التاريخ الفلسطيني، سواء حضاريًا أو ثقافيًا أو حتى دينيًا، أن إسرائيل تاريخيًا ليس لها أي صلة في فلسطين، وذلك من خلال الوثائق التي أفرجت عنها إسرائيل بعد مضي عشرات السنين[16].

---

(11) «مؤرخ إسرائيلي: دولتنا لقيطة على العالم تجاهلها،» الخيمة، 21 أيار/مايو2019، <https://bit.ly/3wnz16k>

(12) مجدي حماد، **السلام الإسرائيلي، الجزء الأول: استراتيجية الهيمنة** (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2011)، ص 100.

(13) رندة حيدر، «أزمة هوية،» **النهار**، 2014/5/9، <https://bit.ly/3wnHZAp>.

(14) إيرز صفدية وأوري يفتاحئيل، «اليهود الشرقيون والمكان،» في: أسعد غانم، محرر، **الهويات والسياسة في إسرائيل** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – «مدار»، 2003)، ص 47ـ48.

(15) حيدر، المصدر نفسه.

(16) مصطفى، «الرئيس الإسرائيلي: بلادنا الآن بلا هوية».

ثانيًا: التناقض في مركبات الهوية الإسرائيلية

ينبع التناقض في مركبات الهوية الإسرائيلية اليهودية ـ الصهيونية ـ القومية ـ الديمقراطية من المكوِّنات والمنطلقات والخلفيات التي ينطلق منها كل مركب، الأمر الذي يعني أن المزاوجة بين كل مفهومين أو الجمع بينها جميعًا ينطوي على خلل بنيوي وأزمات كامنة وأخرى ظاهرة على صعيد الفكر والممارسة، والإشكالية الأساس من بين هذه المركبات تتلخص بالعلاقة بين اليهودية والصهيونية، فاليهودية ديانة تنطلق في تعريفها لذاتها من مرجعية غيبية وتاريخية تخص اليهود كجماعة دينية تؤمن بمعتقدات وتتشبَّه برموز دينية تختلف تمامًا عن الصهيونية التي أحدث مفهومها أزمة عميقة لليهودية وقوضت في خطابها الديني المسياني واستولت على رموزها وحولت نفسها إلى حركة خلاصية يهودية تسعى إلى إقامة وطن قومي لليهود زاعمة أن يهود العالم ينحدرون من نسل واحد ويمثلون قومية واحدة.

إن المقولة الأساسية في الصهيونية تقوم على فكرة نفي المنفى، أي أن حياة اليهودي في المنفى غير طبيعية وناقصة، ولا يكتمل الوجود والمعنى الروحي إلا عندما يلتقي يهودي المنفى أرض «إسرائيل»، ويقيم بيته القومي

إن المقولة الأساسية في الصهيونية تقوم على فكرة نفي المنفى، أي أن حياة اليهودي في المنفى غير طبيعية وناقصة، ولا يكتمل الوجود والمعنى الروحي إلا عندما يلتقي يهودي المنفى أرض «إسرائيل»، ويقيم بيته القومي[17]. هذه الرؤية الصهيونية تصطدم بالضرورة مع الرؤية الدينية اليهودية التي يمثل المنفى أحد أهم معتقداتها كشكل من العقاب الإلهي إلى أن يأتي المسيح المنتظر ويقيم لليهود دولتهم. وفي هذا السياق ادعت الحركة الصهيونية أنها حركة تحرر قومي، وأنها ستخلِّص اليهود من الانتظار السلبي ومن حالة الاضطهاد الدائمة الممارسة بحقهم على حد زعمها، وستعيدهم إلى مسرح التاريخ.

ومن أجل أن تحقق الصهيونية غايتها استعانت بالقوى الاستعمارية الغربية وتبنَّت خطابها وأدواتها، حيث استغلت تنامي مظاهر اللاسامية ضد اليهود، فمثلت هذه القضية أحد أهم المحفزات لانطلاق الفكرة الصهيونية. ومنذ ظهور الصهيونية وحتى اليوم نشب صراع ما بين اليهودية والصهيونية وما زالت اليهودية ومختلف تياراتها ترفض الصهيونية وتعدّها حركة علمانية ملحدة تمثل خطرًا على اليهود واليهودية.

في خضم هذا الصراع نشأ تيار ديني عُرف باسم الصهيونية الدينية حاول المزاوجة بين الدين اليهودي والصهيونية، وبرز على رأس هذا التيار الحاخامان كوك الأب والابن، اللذان حاولا تفسير

(17) رائف زريق، «إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية،» في: **دليل إسرائيل العام، 2011**، رئيس التحرير كميل منصور؛ مساعد رئيس التحرير خالد فراج (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 14.

التاريخ والأحداث السياسية من منظور ديني. رأى هذا التيار بالصهيونية فصلاً من فصول الخلاص الديني وليس تدخلاً في شؤون الإله. وقد تعزز هذا التيار بعد حرب 1967، إذ رأى في احتلال مناطق جديدة، وبخاصة أراضي الضفة الغربية، شكلاً متممًا للرؤية الخلاصية اليهودية. إلا أن هذه الصهيونية الدينية المهجّنة انهارت بعد اتفاقيات أوسلو وتوالي الانسحابات من لبنان وغزة وظهرت على أنقاضها صهيونية دينية جديدة أكثر قومية وأقل تدينًا، وبهذا فإن هذا التزاوج الغريب ما بين الصهيونية واليهودية سيظل يفرز هويات مشوَّهة تعبِّر عن استمرار الأزمة وتمثل دفعًا باتجاه حلها[18].

إسرائيل، بصرف النظر عن تعبيراتها الفوقية الأيديولوجية، هي ظاهرة استيطانية إجلائية لا تطرح نفسها دولة قومية؛ لذلك فمهمة نظام الحكم الرئيسية فيها هو تجسيد هذا المضمون السياسي واقعًا على الأرض، الأمر الذي ينفي عنه سمة الديمقراطية الفعلية.

أما تزاوج مفهومَي اليهودية والديمقراطية الذي يعدّ مركَّبًا أساسيًا في الهوية الإسرائيلية القومية فقد انطوى هو الآخر على تناقض ديني واضح بخلاف المرجعية بين المفهومين، ذلك أن اليهودية وما تضمنته من معتقدات تتنافى تمامًا مع الديمقراطية التي تقوم على أساس المواطنة والحريات وحقوق الإنسان والاعتراف بالآخر[19]. وإسرائيل، بصرف النظر عن تعبيراتها الفوقية الأيديولوجية، هي ظاهرة استيطانية إجلائية لا تطرح نفسها دولة قومية؛ لذلك فمهمة نظام الحكم الرئيسية فيها هو تجسيد هذا المضمون السياسي واقعًا على الأرض، الأمر الذي ينفي عنه سمة الديمقراطية الفعلية[20].

في الوقت الذي تعترف «إسرائيل» بيهود الشتات كمواطنين تلقائيين فور وصولهم إليها، فإن مواطَنة الفلسطينيين العرب في «إسرائيل» تبقى نظرية جزئية، بينما الفلسطينيون في الأراضي المحتلة يتعرضون لقمع وحشي وممارسات عنصرية، وبعد إقرار قانون القومية الأخير وتكريس يهودية الدولة وطابعها على حساب الديمقراطية المزعومة، فإن الإصرار على المزاوجة بين اليهودية والديمقراطية ينطوي على مفارقة كبيرة ويؤكد أن اليهود جماعة أعلى من الدولة، ويعزز هوية «إسرائيل» كنموذج للديمقراطية العنصرية، وحتى بين اليهود أنفسهم هناك عنصرية وتمييز، وأكبر مثال هو التعامل مع اليهود الإثيوبيين في مقابل اليهودي الغربي.

---

(18) كميل أبو حنيش، «نهاية الصهيونية الدينية،» مركز حنظلة للأسرى والمحررين، 21 أيار/مايو 2020، <https://bit.ly/3CYPnEY>.

(19) أحمد جابر، «قناع الصهيونية القبيح: ديمقراطية ويهودية وتطهير عرقي،» الهدف، 23 آب/أغسطس 2017، <https://bit.ly/3bS4iVD>.

(20) **إسرائيل: دليل عام 2004**، رئيس التحرير كمال منصور؛ رئيسة التحرير المساعدة فوز عبد الهادي؛ مقدمة عامة الياس شوفاني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004)، ص 59.

ثالثًا: النزاعات والتصدعات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي

يكشف تاريخ الدولة العبرية وحاضرها عن تصدعات وانقسامات حادة وعميقة، الأمر الذي يجعل من فكرة الهوية المتجانسة مسألة تحتاج إلى بحث معمق، وتضع علامة استفهام كبيرة حول المزاعم الصهيونية في نجاحها في خلق القومية اليهودية الديمقراطية.

ولعل أبرز هذه التصدعات التي يعانيها المجتمع الصهيوني هو الصدع الديني والعلماني، فقد هدفت الصهيونية إلى إقامة دولة قومية علمانية، وهو ما أفضى بالضرورة إلى صراع حاد مع الجماعات الدينية المتزمتة التي رفضت الصهيونية وخطابها من حيث المبدأ، ومع الوقت اضطر التيار الديني إلى الانخراط في الحياة السياسية في محاولة للتأثير في قرارات الدولة وثقافة المجتمع، ومع تنامي المعسكر الديني في «إسرائيل» تولّد قلق في أوساط العلمانية المهيمنة على الدولة، من تزايد تأثير الخطاب الديني وهو ما ولّد توترات دائمة وصراعات متواصلة منذ إقامة الدولة وحتى الوقت الراهن[21].

ورغم الصراع الداخلي على مفهوم الهوية، تؤكد أغلب التكوينات المجتمعية اليهودية ضرورة ضمان الهوية اليهودية للدولة، رغم الفجوة الكبيرة غير القابلة للجسر بين مكونات المجتمع، التي تشير في حال استمرارها إلى تكريس الشرخ القائم رغم محاولات قادة الجيل الثالث أسرلة المجتمع وهذا يعني أن يصبح المجتمع إسرائيليًا سياسيًا واقتصاديًا وإلى حد ما ثقافيًا، ودمج الهويات المتباينة، والتخفيف من حدة التباين[22].

على أي حال، ساهم تباين الهوية في إسرائيل، في تعقيد الموقف من الصراع وملف التسوية، وحال دون بلورة موقف إسرائيلي موحد تجاهها، وفي هذا الإطار، يمكن عرض أهم الهويات في المجتمع الإسرائيلي، على النحو التالي:

ـ هوية اليهود الشرقيين[23]: لقد مثلوا هامشًا مجتمعيًا ثقافيًا، وذلك بسبب ارتباط فكرة الصهيونية السياسية بحل مشكلة يهود أوروبا. لذلك تم استيعاب اليهود الشرقيين، بطريقة تضمن عدم المسّ بالثقافة الإسرائيلية الأشكنازية وبأسس النظام الاجتماعي والسياسي للدولة، وقد تركت هذه السياسة أثرها في السلوك الاجتماعي والسياسي للشرقيين[24].

---

(21) عبد القادر عبد العالي، «التصدع الديني العلماني من خلال الحالة الإسرائيلية،» **إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، العدد 38 (آب/أغسطس 2007)، <https://journals.openedition.org/insaniyat/3167>.

(22) Ben Goldberg, «Discourse of Religion on Politics in Israel: The Compatibility of Judaism and Democracy,» (Master Thesis, New York, Department of Political Science in New York University, 2003), pp. 23-24.

(23) أودي أديب [وآخرون]، **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 11 ـ 12.

(24) سامي شطريت، **النضال الشرقي في إسرائيل**، ترجمة سعيد عياش (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005)، ص75.

ارتبط السلوك السياسي لليهود الشرقيين بمفهوم القوة وعدم الثقة بالغير، كما مثّل لهم تأسيس حزب الليكود، بوصفه الجناح اليميني القومي في الحركة الصهيونية، ملاذًا آمنًا في مواجهة سياسة الأشكناز العنصرية، وفرصة لممارسة السلوك الاحتجاجي على طريقة الاستيعاب القائمة على التمييز والغبن في حقهم؛ فقد مكنهم حزب الليكود، من تبوؤ مناصب مهمة في قيادته وبالتالي في الدولة، كما سعى الشرقيون لإنشاء أحزاب قومية متطرفة، وتبني مواقف سياسية واجتماعية مبالغ في قوميتها، لتأكيد عمق الانتماء للصهيونية والدولة اليهودية، إضافة إلى رغبتهم في أن تقوم هذه الأحزاب بطرد المواطنين العرب[25].

طور الشرقيون هويتهم السياسية، منذ أوائل السبعينيات، من خلال انتفاضة الفهود السود، وتمرد صناديق الاقتراع سنة 1977، تلاه تأسيس حركة شاس، التي عبَّرت عن هوية شرقية بحلة دينية، وترجمت مواقفهم، تجاه القضايا الداخلية، وقضايا التسوية والصراع[26].

نجحت حركة شاس في تثبيت موقع لليهود الشرقيين على الخارطة السياسية والاجتماعية للدولة، وأصبح من الصعب تجاوز مواقفها من القضايا الأساسية، وبخاصة ما يتعلق منها بعملية التسوية والمفاوضات، وتعاظمت قوتها في انتخابات سنتي 1996 و1999 [27]، التي كشفت عن زيادة حدة الاستقطاب، حيث برزت أحزاب قومية شرقية منافسة لشاس، وصوت أغلب اليهود الشرقيين لهذه الأحزاب، وفي هذا ما يشير إلى أن تراجع نفوذ حركة شاس، وانخفاض عدد مقاعدها في الكنيست، كما حدث في الانتخابات التي أجريت سنة ٢٠١٥، لا يعني تراجع نفوذ اليهود الشرقيين في الحياة السياسية، بقدر ما يشير إلى خلافاتهم على طريقة العمل[28].

أدرك بن غوريون في وقت مبكر أن جلب مئات الآلاف من اليهود المهاجرين من الدول العربية والإسلامية يعني نقل أنماط حياة ثقافية واجتماعية مختلفة تمامًا عن الأنماط الغربية التي خططت الحركة الصهيونية لصبغ حياة الدولة الوليدة بها؛ ونقل عن بن غوريون قوله في اجتماع خاص عقب وصول اليهود المهاجرين من البلدان العربية: «نحن لا نريد أن يتحول الإسرائيلي إلى عربي»، وخشي بن غوريون أن تؤدي التباينات الثقافية والاجتماعية إلى حالة من الاستقطاب والصراع الإثني بين الشرقيين والغربيين، فبلور ما عرف باستراتيجية بوتقة الانصهار، التي هدفت إلى صهر جميع الثقافات التي جلبها اليهود معهم في بوتقة واحدة، بحيث تنشأ ثقافة إسرائيلية واحدة[29]. وذلك من خلال تنفيذ سلسلة من الإجراءات أبرزها استخدام الجيش للتجنيد الإجباري، وتوحيد مناهج التعليم

---

(25) باروخ كيمرلنغ، **نهاية الهيمنة الأشكنازية**، ترجمة نواف عثامنة؛ تقديم محمد حمزة غنايم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2002)، ص78.

(26) مسعود اغبارية، «الانتخابات الإسرائيلية العامة 2006: التطورات والنتائج والأبعاد،» **قضايا إسرائيلية** (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله)، العدد 22 (2006)، ص 31ـ32.

(27) أسعد غانم، **الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الأشكنازية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005)، ص 298.

(28) إمطانس شحادة، «40 عاماً على الاحتلال: مواقف المجتمع الإسرائيلي من قضايا السلام،» **قضايا إسرائيلية**، العدد 26 (2007)، ص 57.

(29) صالح النعامي، «(إسرائيل) وجذور استراتيجية «بوتقة الانصهار»،» **الرسالة**، 21 أيار/مايو 2016، <https://bit.ly/3bMk7Nu>.

لخلق ثقافة مشتركة، وإقرار اللغة العبرية ونشرها لخلق قاسم مشترك، وتلقين الصغار والكبار مبادئ الحركة الصهيونية[30].

ـ هوية اليهود الروس: يمثل المهاجرون الروس إلى إسرائيل أكبر جماعة إثنية، رغم اختلاف الانتماء الديني والثقافي، والتنوع الطبقي والمهني والتعليمي، ويصر هؤلاء على العيش في عزلة ورفض الانصهار في المجتمع، والمحافظة على هوية ثقافية خاصة[31]، أما سياسيًا فقد ترجموا توجهاتهم الإثنية، بإنشاء أحزاب سياسية، عبّرت عن رؤيتهم للقضايا العامة، ومثلت ثقلاً سياسيًا واجتماعيًا موازيًا لثقل الأشكناز، في سلوك مغاير لما يجب أن يكون عليه الأمر، نظرًا إلى التقارب الفكري العلماني بين الطرفيين، وقد عبرت الأحزاب الروسية عن مواقفها القومية المتشددة، وبخاصة الموقف من الفلسطينيين[32].

لقد عزز المهاجرون الروس من التوجهات القومية الراديكالية، وأعطوا ثقلاً للمعسكر المعادي للسلام، وعمقوا من الأزمة مع الفلسطينيين، وبدا هذا التوجه واضحًا في المواقف المتشددة من الفلسطينيين في إسرائيل، ومن عملية التسوية، عند كل الأحزاب التي مثلت المهاجرين في العقدين الأخيرين، وبخاصة حزب إسرائيل بعلياه، وحزب إسرائيل بيتنا الذي انفرد بالتشدد القومي، بعد أن اندمج حزب إسرائيل بعلياه في حزب الليكود وذاب فيه[33]. عطفًا على ما سبق، يمكن القول بأن المهاجرين الروس، رغم علمانيتهم، ساهموا في تعزيز قوى اليمين والتطرف المعادية للسلام، بالحد الذي عرقلوا عملية التسوية، وقللوا من فرص التوصل إلى حل.

ـ هوية المجتمع الحريدي: الحريديم طائفة يهودية أصولية متطرفة، تطبق الطقوس الدينية وتعيش حياتها اليومية وفق التفاصيل الدقيقة للشريعة اليهودية[34]. ينقسم المجتمع الحريدي إلى فرق ومذاهب، ومن بين تلك الفرق تبرز ثلاث: الحسيديم والليتوانيون والسفارديم (الحريديم الشرقيون)[35]. بدأ تأثير القوى الدينية الحريدية، بالظهور أواسط سبعينيات القرن الماضي، حيث ارتبط عمليًا بظهور حركة غوش أمونيم وفوز حزب الليكود لأول مرة في الانتخابات، وتأليفه للحكومة، ما عُدّ حينها بالانقلاب الكبير في توجهات المجتمع الإسرائيلي، وقد تبنّت القوى الحريدية، سياسات يمينية عنصرية، عبَّر عنها قادة غوش إيمونيم، ومعظمهم شخصيات مؤثرة في التيار

---

(30) عبد الوهاب الجبوري، «مفهوم نظرية الاستخبارات الإسرائيلية وفلسفتها،» **دنيا الوطن**، 12 أيلول/سبتمبر 2006، <https://bit.ly/3o97kKD>.

(31) عزيز حيدر، «**المجتمع والتركيب السكاني**،» في: دليل إسرائيل العام، 2011، رئيس التحرير كميل منصور؛ مساعد رئيس التحرير خالد فراج (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 284ـ285.

(32) ماجد الحاج، **الشتات الروسي في إسرائيل** (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2009)، ص 177.

(33) المصدر نفسه، ص 211.

(34) فراس حسن، «من هم اليهود الحريديم ولماذا تتنقب نساؤهم؟،» 22 أيار/مايو 2015، MCD مونت كارلو الدولية، <https://bit.ly/3GWPQtH>.

(35) يحيى دبوق، «**الحريديم ما بين سلفية وصوفية**،» الأخبار، 2019/6/18، <https://al-akhbar.com/World/272083>.

الديني السائد في حينه، حيث طالب هؤلاء بربط الحياة العامة والسياسات، بالشريعة اليهودية، وبخاصة في ما يتعلق بالأغيار الفلسطينيين، تطبيقًا لثقافة غوش أمونيم[36].

تعاظمت في العقدين الأخيرين، مسألة تدين أفراد المجتمع الإسرائيلي، وتعزز الخطاب الديني فيه، وقد تجلت صوره في تزايد تأثير المعسكر الحريدي، على عملية اتخاذ القرار السياسي في البرلمان والحكومة[37]، ورغم أن المجتمع الحريدي يمثل ما نسبته نحو 13.6 بالمئة من السكان[38]، إلا أنه يتمتع بتأثير واضح، ينبع من التقدير العام الذي يوليه اليمين، للماضي اليهودي، وقناعته بأن لليهود حقًا تاريخيًا في «إسرائيل». لهذا، استطاع الحريديم الانتقال من هامش المجتمع إلى مركزه، وزادت المشاركة في العمل، وبخاصة مع التكاثر الطبيعي للحريديم، والزيادة المدهشة في عدد طلاب اليشيفاه، ومع هذا التوسع زاد التوتر والتناقضات الداخلية بين مجتمع الحريديم وبقية شرائح المجتمع الإسرائيلي، وبخاصة بعد تضاؤل الفوارق بين المعسكر الحريدي والمعسكر القومي الديني، لتصبح نسبة المتدينين من عدد السكان، ما يقارب 22 بالمئة[39].

يعود تعاظم دور المتدينين، إلى الصراع الحاد بين الدين والدولة، فالتصدع الديني هو أحد أسباب تزايد قوة الأصولية اليهودية، إضافة إلى دور المضامين الدينية المؤثر في نشأة اليمين، الذي تعزز بعد الدخول في المفاوضات، حيث كانت أغلبية المحتجين على أوسلو، من المتدينين[40]، كما عمل الحريديم على عرقلة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين «إسرائيل» والفلسطينيين، فقد وقع مجلس كبار علماء التوراة عام 1998 عريضة رفض تنفيذ اتفاقية إعادة الانتشار الثانية، وبدأ حملة تحريض داخل الجيش، للامتناع عن تنفيذ أي إخلاء لأراض في الضفة الغربية[41].

فضعف القدرة على مواجهة الخطاب الديني، يرتبط بكون الحركة العلمانية مشبعة تاريخيًا بممارسة خطاب ديني عميق، لتبرير مشروع القومية، إذ تخلقت ثقافة سياسية في أوساط اليمين القومي والعلماني المتعصب، علت على جميع الفوارق الإثنية والطبقية، وهذا ما ساهم في سهولة تغلغل المتدينين في المؤسسات الرسمية، وساعد على سيطرة رجال الدين على كثير من المفاصل المهمة، ومكنهم من سلطة الحسم والترجيح في القضايا المفصلية والمصيرية[42].

ويرى العلمانيون في نمو التيار الديني مجرد عبء على الدولة والحياة الاقتصادية، فهم لا يخدمون في الجيش، ولا يساهمون في العملية الإنتاجية، وفوق كل ذلك يتلقون موازنات كبيرة

---

(36) كيمرلنغ، **نهاية الهيمنة الأشكنازية**، ص 55ـ64.

(37) نبيه بشير، **جدلية الديني السياسي في إسرائيل: حركة شاس كحالة دراسية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2006)، ص 13ـ17.

(38) دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2018ـ2019، .<https://bit.ly/2ZYOEVQ>

(39) إسرائيل شاحاك ونورتن ميزفينسكي، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، ترجمة ناصر عفيفي (القاهرة: مكتبة الشروق، 2004)، ص 27.

(40) نهاد علي، «الأصولية الدينية اليهودية وإسقاطاتها المحلية،» **قضايا إسرائيلية**، العدد 25 (2007)، ص 9.

(41) بلال ضاهر، «التطرف الديني اليهودي في صفوف الجيش الإسرائيلي،» **نشرة المشهد الإسرائيلي**، العدد 261 (2011)، ص 6.

(42) يهودا شنهاف شهرباني، «الصهيونية والكولونيالية وتحويل العربي اليهودي إلى التدين،» **قضايا إسرائيلية**، العدد 16 (2002)، ص 86.

على حساب الجمهور العلماني، في حين أنهم يتهمون العلمانيين بأنهم بعيدون من الدين اليهودي، ويمثلون خطرًا على اليهودية. والمؤسسة الدينية الأرثوذكسية[43] تحتكر لنفسها تعريف من هو اليهودي، وتتحفّظ على منح صفة اليهودية لعشرات وربما لمئات الألوف من المهاجرين، وبخاصة المهاجرون الروس والأثيوبيون.

بعد مرور أكثر من سبعة عقود على إقامة الدولة العبرية، لم تنجح إسرائيل في بناء الهوية اليهودية على أساس قومي، وفشلت كل المحاولات الرامية إلى خلق شعب يهودي أو أمة يهودية متجانسة.

أما الصدع الآخر الذي لا يقل أهمية عن الصدع الديني العلماني فيتمثل بالانقسام الإثني بين المستوطنين والمهاجرين في مجتمع الدولة العبرية، وتعود أسباب هذه الانقسامات والتوترات إلى تعدد الأصول الإثنية والثقافية لهؤلاء المهاجرين، فضلاً عن توافدهم في مراحل مختلفة طوال أكثر من قرن من الزمان، وهو ما ولّد مجموعات هجينة غير متجانسة، وأبرز هذه الصراعات بين اليهود الأشكناز الغربيين وبين اليهود الشرقيين في ظل الهيمنة الأشكنازية على الدولة، ومحاولة محو وطمس الثقافات والهويات الأخرى، وتهميش بقية الفئات والجماعات الإثنية.

كما أدى هذا الصراع إلى تنصيب حاخام للشرقيين وحاخام آخر للأشكناز الغربيين. ولم تقتصر هذه التصدعات الإثنية على اليهود الشرقيين والغربيين، بل تعدتها لتشمل كل الجماعات اليهودية: الروسية والإثيوبية والآسيوية، وأمريكا اللاتينية، وغيرها من الإثنيات إلى جانب الصراع اليهودي ـ العربي الفلسطيني بصيغته القومية.

ثمة صدوع وانقسامات أخرى في الدولة العبرية تأخذ شكل هويات متعددة، وإن كانت ذات طبيعة طبقية وأيديولوجية وسياسية وهويات أخرى أكثر ارتباطًا بتحولات عالمية وآثارها في المجتمعات كافة، وبخاصة المجتمع الاستيطاني الصهيوني. فعلى الصعيد الطبقي على سبيل المثال بلغت حدة معدلات الفقر مستويات قياسية في إسرائيل، إذ وصلت نسبة الفقر عام 2016 إلى 22 بالمئة، ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خطر الفقر قرابة 1.7 مليون شخص[44]، وهو ما يولِّد مجموعة من الأزمات، إذ يتركز الفقر لدى المجموعات الشرقية من المتدينين والعرب. إن هذه التصدعات المتنوعة من شأنها أن تتنامى وتعكس نفسها على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتؤدي في النهاية إلى أزمات قد تصل إلى حد التعبير عنها بوسائل عنفية بعد فشل سياسة بوتقة الصهر، والفشل في تصنيع الهوية اليهودية الصهيونية الديمقراطية الإسرائيلية.

(43) الأرثوذكسية: لفظة ذات أصل يوناني، ومعناها العقيدة القومية أو الملتزمة أو المستقيمة، لمزيد من المعلومات، انظر: قاموس المصطلحات الصهيونية (1999)، ص 23.

(44) نبيل الصالح، «المشهد الاجتماعي،» في: **تقرير «مدار» الاستراتيجي 2021: المشهد الإسرائيلي 2020**، تحرير هنيدة غانم تحرير هنيدة غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، 2017)، ص 193.

وبعد مرور أكثر من سبعة عقود على إقامة الدولة العبرية، لم تنجح إسرائيل في بناء الهوية اليهودية على أساس قومي، وفشلت كل المحاولات الرامية إلى خلق شعب يهودي أو أمة يهودية متجانسة، فالمدن والمستوطنات والبلدات والأحياء اليهودية في إسرائيل تعكس هذا التشظي والانقسام في الهويات المتنوعة، وباتت وظيفة الدولة تتمركز في إدارة التصدعات والصراعات والتناقضات القائمة بين المجموعات الإثنية المختلفة. وقد تتطور هذه التناقضات لتصل إلى صراعات عنيفة، وتتزايد مؤشرات هذا الاحتمال في ضوء الأزمات التي تشهدها الدولة في السنوات الأخيرة، ومن المحتمل أن تتفاقم مثل هذه الصراعات في حال تعرُّض «إسرائيل» لأزمة اقتصادية كبيرة.

رابعًا: الهدف من يهودية الدولة الإسرائيلية

لقد مرت اليهودية بثلاث مراحل: **الأولى** المرحلة التوراتية، التي تعج بالتناقضات والخرافات التعددية مع المعتقدات التي استمرت كتابتها قرابة ألفي عام، إلى أن وصلت إلى قمة تعفنها وانحطاطها، وبدلاً من تطويعها لاستيعاب تغيرات العصور، ذهبت إلى جهة اليمين وتقوقعت ودخلت المرحلة الثانية الكمونية[45] بما تنطوي عليه من تطرف وعنصرية وشوفونية وعداء لكل الشعوب، ونزاعات أكثر خرافية حتى بات التلمود هو أهم من التوراة رغم أنه شارح لها. ومع توالي القرون والأحداث اتجهت اليهودية التلمودية نحو اليمين مرة أخرى، وبدأت بظهور المرحلة القبالية وهي المرحلة التي تعيشها اليوم، حيث لم يعد الحديث عن شعب «إسرائيل» بوصفه شعب الله المختار، وإنما هو نفسه الشعب الذي يسكن فيه الإله، وهي مرحلة الحلولية التي تعززت بعد الهولوكوست حيث ساد اعتقاد له ما يبرره في أوساط اليهود بأن الله تخلى عن شعب إسرائيل بهذا وأن الإله قد مات وبات الشعب هو الإله[46].

تكمن أهمية التعرف إلى التيارات الفكرية اليهودية، في كونها الأساس الذي قامت عليه الحالة الحزبية بعد قيام الدولة، وما زالت أفكار هذه التيارات وتوجهاتها حاضرة يعبَّر عنها بالسلوك والممارسة الحزبين، ولا سيّما في ما يتعلق بالمواقف والرؤى السياسية المرتبطة بالصراع، ومعنى الكيانية اليهودية، والتعبير عنها من خلال الحفاظ على الدولة وتفوقها، واستمرار نقاء العرق فيها. يمكن فهم هذا الربط من خلال النظر إلى طبيعة الخارطة الحزبية في «إسرائيل»، فهناك ثلاثة توجهات رئيسة هي الأحزاب اليسارية والاشتراكية (مثل حزب العمل الإسرائيلي الماباي)، التي تعبر عن أفكار الحركة الإصلاحية، وأحزاب اليمين ويمين الوسط، التي تقوم على أفكار التيار المحافظ (حزبا شاس والليكود)، والأحزاب الدينية التي تؤمن بالرواية الأرثوذكسية (الحزب القومي الديني المفدال)، وتدافع عنها بكثير من المغالاة والتطرف.

---

(45) المرحلة الكمونية: تتمحور حول ثلاثة عناصر: الإله والإنسان والطبيعة، يتحول الإنسان إلى الشعب اليهودي وتتحول الطبيعة إلى الأرض اليهودية أما الإله فيتحول إلى المبدأ الواحد الذي يحل فيهما معًا. لمزيد من المعلومات انظر: عبد الوهاب المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، 2 مج (القاهرة: دار الشروق، 2002)، مج 2، ص 421.

(46) كميل أبو حنيش، «إسرائيل في العقدين القادمين،» مركز حنظلة للأسرى والمحررين، 15 أيار/مايو 2016، <https://bit.ly/301WVJ0>.

لقد شهد المجتمع الإسرائيلي، منذ منتصف حقبة السبعينيات من القرن الماضي، عملية فرز سياسي اجتماعي واسعة، عبرت عن توجهات عامة وفلسفية، وظهرت على شكل محورين، علماني ليبرالي وديني قومي، ثم ما لبثت أن أصبحت أدق فرزًا وظهرت في صورة ثلاثة تيارات رئيسية، قومي ديني (الحزب الوطني الديني المفدال وحزب الاتحاد اليميني موليدت وحزب إسرائيل بعلياه)، وقومي علماني (حزب البيت اليهودي وحزب الليكود)، وليبرالي علماني (حزب العمل وحزب ميرتس وحزب هتنوعا) رغم التناقض الجوهري بين التيارات المتشكلة في موقفها من مكانة الدين، وبخاصة أن فئات غير قليلة وذات ثقل في التيار القومي العلماني، دعمت النهج الليبرالي والحريات الشخصية في الإطار القومي، كما أن بعضها اندمج في تكتلات سياسية، قامت على أساس الاتفاق على الصبغة اليهودية للدولة القومية.

من جانب آخر، فإن تناقض الهوية اليهودية والخلافات الحادة في تعريف ماهية الدولة وطبيعة هذه الهوية أحدثت انقسامات وشروخًا في المجتمع العبري، ومع قيام «إسرائيل» تحولت الهوية اليهودية إلى هوية رسمية تحتاج إلى تحديد الحاجة إلى من هو اليهودي الذي يسري عليه قانون العودة. وهو ما يعكس نفسه على توجهات الدولة الصهيونية العلمانية التي تعدّ الهجرات إلى الدولة عصب حياتها. وسؤال من هو اليهودي في نهاية المطاف هو سؤال ديني، ويكرس مركزية العامل الديني في القومي والسياسي.

وبهذا المعنى يمكن تفسير إصرار نتنياهو على الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي من جانب الفلسطينيين بأنها إحدى أهم المسائل الجوهرية للصراع العربي-الصهيوني؛ فهذه المطالبة مثلت ذروة التطور في هذا الصراع وقد وصلت إلى محطة مهمة تعكس قضيتين متناقضتين[47]: **الأولى** تتعلق بمدى القلق في الدولة العبرية والحاجة إلى تأكيد اعتراف الآخر بأحقيتها بالوجود. أما **الثانية**، فتعكس مدى العنجهية الإسرائيلية وابتزازها للفلسطينيين والعرب على حد سواء والهروب من استحقاقات أي تسوية.

ومسألة يهودية الدولة قد جرى تأكيدها من خلال عدد من القوانين الأساسية كان آخرها قانون القومية الذي سُن في سنة 2018. فقد دعت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية في حكومة إيهود أولمرت سنة 2007، في أجواء الاستعداد لمؤتمر أنابوليس، في إطار المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية إلى أن تعترف القيادة الفلسطينية، ضمن الاتفاق، بكون «إسرائيل» الدولة القومية للشعب اليهودي[48]. وفي خطاب لها، أمام مؤتمر الوكالة اليهودية الذي عقد في القدس في 19 شباط/فبراير 2008، قالت: قد يكون بين الإسرائيليين خلافات في الرأي خلال سير المفاوضات مع الفلسطينيين، ولكن يربطنا جميعًا هنا قاسم مشترك، وهو أن تكون إسرائيل دولة يهودية

(47) عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية** (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص 32.

(48) برهوم جرايسي، «تقلبات صيغة قانون القومية تكشف تنمُّر وتمدد اليمين الاستيطاني،» **قضايا إسرائيلية**، العدد 71 (تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، ص 58.

ديمقراطية؛ دولة آمنة في أرض «إسرائيل»، ومن أجل ضمان هذه القيم، سيكون علينا التنازل عن أجزاء من أرض «إسرائيل» الكاملة[49].

طُرح مشروع قانون القومية على جدول أعمال الكنيست، أول مرة، في الدورة الثامنة عشرة للكنيست في 3 آب/ أغسطس 2011، بمبادرة عضو الكنيست آفي ديختر عن كتلة كاديما، وقد شاركه في المبادرة 39 نائبًا من أقصى اليمين الاستيطاني، حتى حزب العمل، الذي يصنّف نفسه حزبًا وسطًا[50].

تكمن خطورة قانون القومية الإسرائيلي في أنه يكرس الامتيازات الحصرية في الأرض والثروات لليهود وحدهم ويحول الفلسطينيين، سواء في مناطق الـ48 أو في الضفة الغربية، إلى مجموعات بشرية لا حقوق لها، وهو ما يهدد وجودهم على الأرض.

وفي دورة الكنيست التاسعة عشرة طرح عدد من النواب مشاريع قوانين مشابهة، ومنها ما كان أكثر حدة في النص، كالنص الذي عرضته وزيرة العدل إيليت شاكيد[51]، وأقر الكنيست في 19 تموز/ يوليو 2018، ما يسمى «إسرائيل» الدولة القومية للشعب اليهودي، وجاءت الصيغة النهائية للقانون كما يلي[52]:

قانون أساس: إسرائيل ـ الدولة القومية للشعب اليهودي:

ـ مبادئ أساسية: (أ) أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، التي فيها قامت دولة إسرائيل. (ب) دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، فيها يطبّق حقه الطبيعي، الثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير. (ج) حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو للشعب اليهودي وحده.

ـ الدولة تكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية إليها، وجمع الشتات.

ففي البند الأول الذي يتحدث عمّا يسمى حق تقرير المصير للشعب اليهودي، أُضيفت كلمة الديني إلى جانب الثقافي والتاريخي. وفي البند الثالث عن العاصمة، وبعدما أضيف إلى القدس كلمة الموحدة لدى التصويت عليه بالقراءة الأولى، فقد أضيفت لدى القراءة النهائية كلمة الكاملة لتصبح القدس الكاملة والموحدة. وفي البند الرابع في موضوع اللغة، فقد قرر نتنياهو شطب أي ذكر للغة العربية في القانون[53].

(49) المصدر نفسه.

(50) المصدر نفسه.

(51) المصدر نفسه، ص 59.

(52) المصدر نفسه، ص 61ـ62.

(53) «إقرار بالقراءة النهائية: قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي،» مركز مدار، 19 تموز/يوليو 2018، <https://bit.ly/3ENSUX2>.

بعد التصويت على القانون، قال نتنياهو، من على منصة الكنيست «إن هذه لحظة مؤسسة في تاريخ الصهيونية، وتاريخ دولة إسرائيل، فبعد 122 سنة من نشر ثيودور هيرتسل حلمه، ثبّتنا بقانون المبدأ الأساس لوجودنا: إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي التي تحترم حقوق الفرد لكل مواطنيها. وحينما أتحدث في العالم، فأنا أكرر قائلاً إن هذه دولتنا، دولة اليهود»[54]. تكمن خطورة قانون القومية الإسرائيلي في أنه يكرس الامتيازات الحصرية في الأرض والثروات لليهود وحدهم ويحول الفلسطينيين، سواء في مناطق الـ48 أو في الضفة الغربية، إلى مجموعات بشرية لا حقوق لها، وهو ما يهدد وجودهم على الأرض.

أما الوجه الآخر لأزمة الهوية في «إسرائيل»، فهو الإصرار على أن «إسرائيل» هي دولة يهودية وديمقراطية في الوقت نفسه، إن ثنائية يهودية وديمقراطية تنطوي على تناقض بنيوي بين المركّبين، وقد كان لإقرار قانون القومية الأخير، أن كرّس يهودية الدولة على حساب ديمقراطيتها، وهذا ما يضع مزيدًا من الشك حول مزاعم الديمقراطية في التجربة الإسرائيلية.

ويظهر إصرار «إسرائيل» على ضرورة الاعتراف بها كدولة يهودية في أية تسوية مع الفلسطينيين، وجهًا آخرَ من وجوه أزمة الهوية، وبهذا تبدو إسرائيل فاقدة للقدرة على تعريف ذاتها كدولة يهودية وفي الوقت نفسه تسعى لتأكيد هذه الهوية من خلال اعتراف الآخرين بها، وما لم يحدث هذا الاعتراف فإن الهوية اليهودية يظل يعتريها الكثير من الضعف.

خامسًا: إسرائيل إلى أين؟

تمثل ثنائية الحرب والسلام السؤال الأبرز حول مستقبل الدولة الصهيونية، وطوال أكثر من سبعة عقود خاضت إسرائيل عشرات الحروب والعمليات العدوانية ضد الفلسطينيين والبلدان العربية المجاورة وفي الوقت نفسه قدمت رؤيتها للسلام مع العرب من منطلق الإخضاع والهيمنة القائمة على أساس الردع والقوة العسكرية. فـ«إسرائيل» بوصفها دولة استيطانية توسعية تنتمي إلى نمط الدول الاستعمارية العدوانية محكومة لطبيعتها العدوانية العنصرية، تبقى فكرة الحرب تشغل حيزًا مهمًا في تفكيرها السياسي والاستراتيجي.

لقد قامت فكرة السلام الصهيونية على أساس الردع والقوة، وهو ما عبر عنه عدد من قادتها مثل بن غوريون ورابين وديان وشارون وآخرين. أما رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو الذي يعبر في تفكيره السياسي الاستراتيجي عن جوهر المشروع الصهيوني ويلخص بسياساته ومواقفه الرؤية الصهيونية الحقيقية، يعتقد بأن السلام الحقيقي مع العرب هو سلام الردع فقط، وفي اجتماع له مع كتلة حزب الليكود البرلمانية صرح نتنياهو «أن القوة هي الشيء المهم في السياسة الخارجية لإسرائيل، أما مسألة الاحتلال فهي هامشية لأنه يوجد دول عظمى احتلوا وغيروا السكان ولم

(54) المصدر نفسه.

يتحدث عليهم أحد فالقوة هي المفتاح ومن شأن القوة أن تغير كل شيء في سياساتنا أمام العالم العربي»[55].

إذًا، السلام الذي تنشده «إسرائيل» هو سلام القوة والهيمنة وإخضاع الوطن العربي. ويترجم هذا الموقف في ظل العلاقات الإسرائيلية التي تربط بينها وبين عدد من الدول العربية والإسلامية، وقسم منها لم يوقِّع معاهدات سلام مع «إسرائيل» حتى الآن على الرغم من توقيع كل من الإمارات والبحرين معاهدة سلام في منتصف أيلول/سبتمبر 2021 متخلية عن شرط الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية كافة المحتلة عام 1967 مقابل إقامة علاقات سلام وتطبيع مع «إسرائيل» وهو ما عرف بمبادرة السلام العربية.

لهذا فإن تطبيع العلاقات العربية مع «إسرائيل» من دون انسحابها من الأراضي العربية المحتلة يبرهن على وجهة نظر نتنياهو السياسية التي تقوم على أساس فرض السلام من خلال الردع والقوة العسكرية من دون أن تدفع «إسرائيل» أي ثمن سياسي.

وعلى صعيد التسوية مع الفلسطينيين فقد أثبتت الاتفاقيات الموقَّعة منذ أكثر من ربع قرن عقم العملية التفاوضية وأن الحكم الذاتي الفلسطيني من المنظور الإسرائيلي هو امتداد للاحتلال بأساليب أخرى[56]. أما حل الدولتين الذي تدور حوله عملية التسوية فبات يتلاشى مع الوقت، وكما وصفه إيلان بابيه «بات أشبه بجثة يتم إخراجها من المشرحة من حين إلى آخر فيتم هندمتها بصورة أنيقة ومن ثم عرضها كشيء حي»[57].

حاولت «إسرائيل» وإدارة ترامب فرض تسوية على الفلسطينيين من خلال ما يعرف بصفقة القرن بعد شطب قضية اللاجئين والقدس والاستيطان، وبهذا تجري عملية تصفية القضية الفلسطينية وفق المنظور الإسرائيلي الأمريكي. غير أن «إسرائيل» ورغم امتلاكها القوة العسكرية والهيمنة على الأرض تظل في حالة من القلق الوجودي شأنها شأن أي حالة استعمارية، وما يميزها من غيرها من الدول الاستعمارية أنها فشلت في إبادة السكان الأصليين، أي الفلسطينيين، وهذا يعني أن الصراع لم يحسم بعد لمصلحتها في ظل استمرار المقاومة ورفض التطبيع، وكذلك في ضوء الصراعات والتصدعات الداخلية العميقة، وهو ما يضع علامة استفهام كبرى حول مستقبلها.

فـ«إسرائيل» مشروع استعماري غربي أوروبي ناجح، ولكنها دولة بلا مستقبل وهذا ما عبر عنه ونستون تشرشل سنة 1921 بقوله «من دون جذور لن ينمو شيء هنا»[58]. إن مستقبل، «إسرائيل» مرهون بالتطورات الخارجية والداخلية على حدٍ سواء في ما يرتبط بهويتها؛ فمن ناحية الخارج، ومن الغرب تحديدًا، يُنظر إلى «إسرائيل» على أنها امتداد للحضارة الأوروبية الغربية وبالتالي فإن

(55) **يديعوت أحرونوت**، 2018/11/6.

(56) إدوارد سعيد، **أوسلو سلام بلا أرض** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995)، ص 207.

(57) إيلان بابيه، **عشر خرافات عن إسرائيل**، ترجمة سارة عبد الحليم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2018)، ص 182.

(58) عوفر أديرات، في: **هآرتس**، 2020/5/25.

هويتها من المنظور الخارجي، جيب أبيض سيظل مرتبطًا بالغرب، وفي المنطقة العربية يُنظر إليها على أنها دولة استعمارية صهيونية معادية قامت على أنقاض الشعب الفلسطيني.

أما من الداخل فإن «إسرائيل» تُعرّف نفسها بأنها دولة يهودية وديمقراطية، تنتمي حضاريًا إلى الغرب، غير أنها تقيم دولتها في الشرق، وهي دينية وعلمانية في الوقت نفسه، وديمقراطية وغير ديمقراطية في الوقت نفسه، وفي ضوء هذا الخلل الواضح الذي يعتري التعريف وفي ظل احتدام التناقضات بين مكونات الدولة المتباينة، فإن إمكان تفسّخ «إسرائيل» من الداخل على أساس هوياتي أمرٌ وارد، غير أنه لا يكفي القول إن بقاءها أو عدم بقائها مرهونٌ بهذا العامل، وإنما مرهون ومحكوم لجملة من العوامل الداخلية والخارجية، وقد تكون مسألة الهوية أحد هذه العوامل التي من شأنها أن تمثّل أحد العوائق أمام تطور الدولة.

خاتمة

بحثت هذه الدراسة مسألة هوية الدولة العبرية ومكوِّناتها، وما تنطوي عليه هذه المكونات من تناقضات وتشوهات قادت وستقود إلى المزيد من التصدعات والصراعات بين مركّبات المجتمع الصهيوني. كما تناولت الدراسة المحاولات التاريخية التي بذلها قادة الحركة الصهيونية في خلق واختراع «الشعب اليهودي» وهويته القومية والنتائج التي أفضت إليها هذه المحاولات، وفي ظل الإخفاق في إيجاد تعريف «من هو اليهودي»، سادت في إسرائيل أزمة الهوية اليهودية بعد فشل سياسة بوتقة الصهر، واكتشفت الدولة أن أفضل وسيلة لتعزيز العلاقة بين هذه المجموعات هي إثارة الخوف واستدعاء الخطر حول مصيرها المشترك ليكون بمنزلة الصمغ اللاصق لهذه المكونات الاجتماعية المتنافرة □

انتقال السلطة من الدايات إلى البايات في إيالة تونس

حسين جبار إبراهيم(*)

دكتور في التاريخ الحديث من معهد التاريخ العربي
والتراث العلمي للدراسات العليا- بغداد.

تمهيد

نشبت في المغرب العربي منذ القرن السادس عشر، مشكلات وانقسامات سياسية حادة سببت تراجعًا بلغ حد الانهيار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، واستقلت الأقاليم الداخلية وبعض المدن الساحلية، ولم تعد سلطة الدول الإقليمية تتجاوز العواصم والنواحي القريبة منها؛ فلم تستطع دولة الحفصيين بتونس، أو دولة الزيانيين بتلمسان، أو دولة المرينيين بفاس، وضع حد لذلك التراجع والانهيار، كما عجزت عن التصدي للإسبان الذين توسعوا في سواحل المغرب العربي بعدما أنهوا الوجود الإسلامي في الأندلس باستيلائهم على غرناطة عام 1492[1].

خضعت مدن ساحلية كثيرة للإسبان، ومنها تونس التي سقطت بيدهم عام 1535 بعدما استنجد بهم السلطان الحفصي مولاي الحسن. وحين دخلت مدن سوسة وصفاقس والحمامات ومدن ساحلية أخرى تحت الحكم العثماني وأعلنت ولاءها لخير الدين بربروسا[2]، استغاث السلطان الحفصي بالإسبان من جديد، وحينئذ اشتد الصراع بين الدولة العثمانية وبين دول أوروبا الاستعمارية في البحر المتوسط. ومن نتائج ذلك الصراع أن أصبحت البلدان العربية في شمال

(*) البريد الإلكتروني: jabbarhussein7@gmail.com.

(1) ناصر الدين سعيدوني، «الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس- طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)،» **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، العدد 31 (2010)، ص 13.

(2) خير الدين بربروسا (1483-1546)، قائد بحري كان يهاجم هو وأخوه (عروج) الأوروبيين بسفنهما. انظر: سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث 1516- 1916** (الموصل: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1991)، ص 79.

أفريقيا، باستثناء المغرب الأقصى[3]، مرتبطة بالعثمانيين بواسطة خير الدين بربروسا الذي واجه بصلابة محاولات الإسبان الاستعمارية المتواصلة، ولكن خطرهم فاق إمكاناته، فتدخلت الدولة العثمانية بجيوشها مباشرة وتمكنت من طردهم عام 1574[4].

جعل العثمانيون من شمال أفريقيا بعدما طُرد الإسبان باكويات عثمانية ووضعوها تحت سيطرة والي الجزائر، وتحولت بعد ذلك إلى ثلاث إيالات[5]، مراكزها: طرابلس (ليبيا)، وتونس، والجزائر، وأصبحت تمثل الخط الجهادي المتقدم للدولة العثمانية في وقوفها بوجه الأطماع الإسبانية، فأكسبها ذلك وضعًا متميزًا من باقي الأقاليم العثمانية بتنظيماتها الإدارية والعسكرية وبعلاقاتها الخاصة بمركز السلطة العثمانية وبحضورها الدولي، وخصوصًا أن الجهاد البحري[6] أخذ ينشط هناك في تلك الحقبة فتكوّن لتونس أسطول بحري لا تقلل السفن الأوروبية من شأنه وخطورته[7].

حكم تونس ـ بعد تحريرها – الباشا[8]، أي الوالي العثماني، ثم سيطر عليها الدايات[9]، وظهر عليهم تدريجًا البايات[10] المرادية، وهؤلاء قضى على دولتهم إبراهيم الشريف الذي لم تدم دولته

---

(3) أوقف الشرفاء السعديون زحف العثمانيين غربًا عند حدود المغرب الأقصى الحالية. انظر: الحبيب بولعراس، **تاريخ تونس أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، ط 2 (تونس: سيراس للنشر، 2015)، ص355.

(4) فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، ط 4 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص 107.

(5) في أواخر القرن السادس عشر استخدم مصطلح (الإيالة) محل (الولاية)، واستمر ذلك حتى عام 1864 حين استخدم مصطلح الولاية من جديد. انظر: حسين جبار إبراهيم، **إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 128 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 30.

(6) كان الجهاد البحري مزدهرًا، يجلب المجاهدون عن طريقه كميات هائلة من الغنائم، ويدفعون إلى السوق التونسية بالآلاف من الأسرى المسيحيين الذين كان أهلوهم يفدونهم بالمال. انظر: سعيدوني، «الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر ـ تونس ـ طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)،» ص 13ـ14، ومحمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ حتى الاستقلال**، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، ط 3 (تونس: دار سرّاس للنشر، 1993)، ص 73ـ74.

(7) محجوب السميراني، **الجيش التونسي (1831ـ 1881): رافد نهضة وإصلاح** (تونس: سوتيميديا للنشر والتوزيع، 2017)، ص 155.

(8) الباشا من الكلمة التركية (باش) التي تعني رأس أو زعيم أو قائد. انظر: مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى الغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) 1517ـ1924م** (القاهرة، دار غريب، 2000)، ص 80.

(9) الداي كلمة تركية تعني (الخال)، أطلقت على رتبة عسكرية لأجل التعظيم، وحملها قادة الجنود الانكشارية الذين شاركوا بفتح شمال أفريقيا مع سنان باشا. وفي تونس حلّ البايات محل الدايات، أما في الجزائر فاستمر حكم الدايات حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830. انظر: إبراهيم، **إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي**، ص 31.

(10) الباي لفظة تركية تعني الأمير أو العظيم، استخدمت أول الأمر لقبًا لموظف كبير يتولى مسؤوليتين: الأمن الداخلي والمالية (جمع الضرائب) بمساعدة عساكر محليين. انظر: المصدر نفسه، ص 29.

سوى ثلاث سنوات ونصف السنة، قامت على أنقاضها دولة البايات الحسينية الذين تواصل حكمهم من عام 1705 حتى قرار الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بتحويل نظام الحكم في تونس إلى نظام جمهوري عام 1957.

أولاً: حكم الباشا (الوالي العثماني)

قام القائد (سنان باشا) وزير السلطان العثماني سليم الثاني (1567ـ1575) بتنظيم الإدارة في تونس في إثر الانتصار الذي حققه على الإسبان عام 1574، فجعل قوام الحكم فيها يتمثل بحاكم مدني بدرجة وزير يحمل لقب الباشا ويمثل السلطان العثماني في الإيالة. ويساعد الباشا على أمور الحكم مجلس استشاري عسكري يسمى «الديوان» ويتمتع بسلطة تعادل سلطة الباشا. يحضر الديوان عند اجتماعه بعض الأعيان وكبار الضباط (البلوكباشية)[11] وفي مقدمهم آغا الإنكشارية الذي تحت إمرته أربعة آلاف جندي على رأس كل مئة منهم ضابط يلقب بالداي. وكل أفراد هذا العسكر من الترك الذين قدموا للقتال مع سنان باشا واختاروا البقاء في تونس بعد تحريرها[12].

كان بين أعضاء الديوان موظف كبير يدعى الباي يتولى مسؤوليتين: **الأولى** الحفاظ على الأمن الداخلي؛ و**الثانية** جباية الضرائب. والوظيفتان تُعنيان بتعبير هذه الأيام وزارتي الداخلية والمالية، وكلاهما تستوجبان وجود قوات مسلحة تحت تصرفه. لم يفرض سنان باشا على تونس مبلغًا سنويًا كضريبة تدفعها للدولة العثمانية بسبب ما مرّت به هذه البلاد من حروب تسببت بضائقة مالية ووضع اقتصادي واجتماعي صعب، فضلًا عن كونها من دول الخط الأمامي في مواجهة الاستعمار الإسباني. واكتفت الدولة العثمانية بطاعة أهل البلاد وحكامها للسلطان والدعاء له على المنابر ونقش اسمه على النقود[13].

يرسل الباشا (الوالي) إلى تونس من إسطنبول مع الحاشية والإدارة، وترافقه مجموعة من عساكر الإنكشارية الذين يتم تجنيدهم في الأناضول ويدربون هناك تدريبًا عسكريًا عصريًا. يصاحب تلك المجموعة قاضٍ على المذهب الحنفي، على الرغم من أن أغلبية سكان تونس كانوا على المذهب المالكي[14]. وعلى الرغم من تبعية تونس للجزائر في بداية أمرها، إلا أنها بدأت تسلك طريقًا خاصًا بها في مجال التطور الإداري والسياسي اختلف عن طرابلس والجزائر، وغدت كيانًا سياسيًا تونسيًا واضح المعالم.

---

(11) بلوك باشي، بلوك هو اصطلاح عسكري عثماني يعني وحدة عسكرية، وبلوكباشي هو قائد هذه الوحدة. انظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996)، ص 86.

(12) أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار (تونس: دار زخارف للنشر، 2016)، م 1، ج 2، ص 26ـ 27.

(13) المصدر نفسه، م 1، ج 2، ص 27.

(14) فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، ط 4 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص 107.

ثانياً: حكم الدايات

اندلعت في تونس سنة 1591 ثورة أشعلها ضباط الانكشارية (الدايات) ضد قادتهم الكبار الذين زاد ظلمهم على من دونهم رتبة، وهجموا عليهم وهم مجتمعون في الديوان «وقتلوا منهم ثمانين رجلًا وألقوا أشلاءهم ببطحاء القصبة، وتتبعوا منازلهم بالنهب...»[15]. ثم أنشأوا مجلسًا جديدًا بعدما أُلغي الديوان السابق، حضره الباشا والباي ومن تبقى من كبار العسكر، وانتُخب إبراهيم رودسلي دايًا على تونس لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد حسبما نصت قاعدة الانتخاب التي وضعوها. وأبقى الديوان على الباشا (الوالي) مخافة من غضب السلطان العثماني، وتقاسم الداي السلطة معه، فأصبحت سلطة الباشا ضعيفة وشكلية. والأدهى أن الداي ـ الحاكم نفسه ـ وجد أن صلاحياته شبه معدومة، إذ كانت كل القرارات تمر بالديوان ليتخذ في شأنها القرار المناسب بحسب رأي الأغلبية. ومنذ ذلك الوقت لم تشهد تونس استقرارًا سياسيًا، وظهر عدد من المنافسين الشرسين حول كرسي الحكم من داخل الديوان وخارجه، وشعر الداي إبراهيم رودسلي بالخطر على حياته، فخرج من الإيالة بحجة أداء فريضة الحج، ثم هرب إلى اليونان ليقضي بقية عمره عند أهله هناك[16].

قرر الديوان انتخاب الداي موسى بعد هروب الداي السابق، وحاول هذا السيطرة على الأمور والتفرد بالحكم منذ البداية؛ لكن الانكشاريين كرهوه، ووجد أن سلطاته ومسؤولياته أضيق من أن تمكّنه من إدارة الدولة، فضلًا عن ظهور بعض حركات التمرد وعدم الانضباط والفوضى من الجند الذين حوله، فيئس من إصلاح الحال. وبعد سنة قضاها في الحكم، ذهب مثل الداي الذي سبقه إلى الديار المقدسة، فأُرسِل إليه وهو هناك من نصحه بعدم العودة إلى تونس. وتنازع خلال غيابه اثنان من الدايات على الزعامة، وبعد جدل وصراع تربّع عثمان داي على كرسي الحكم بعدما انتصر على خصمه (صَفَر داي) الذي هرب إلى الجزائر للنجاة بحياته[17].

1 ـ عثمان داي (1598ـ1610)

كان عثمان داي إداريًا حازمًا، باشر الأمور بنفسه واستقل بمنصبه عن الوالي العثماني، وأصبح بعد مدة وجيزة مصدر خوف وهلع للمجرمين والعابثين، فارتدع بعضهم وهرب البعض الآخر إلى خارج الحدود مخافة بطشه. وعاضده ذوو المال والنفوذ، ووقف إلى جانبه أكثرية الجند والسكان، فاستطاع أن يبسط الأمن والاستقرار في أرجاء البلاد[18]. اهتم عثمان داي بالأسطول، وهو أول من

---

(15) ابن أبي الضياف، المصدر نفسه، م 1، ج 2، ص 27ـ 28.

(16) محمد الباجي المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء أفريقيّة وعقد الفرائد في تذييل الخلاصة وفوائد الرائد**، تحقيق أحمد الطويلي (تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2018)، ص 129ـ 130.

(17) عبد الوهاب الجمل، **حكام أفريقية وتونس: من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري الفاتحون والغزاة والولاة والأمراء والخلفاء والسلاطين والثائرون والدايات والبايات والرؤساء** (تونس: دار سمباكت، 2017)، ص 272.

(18) المسعودي، المصدر نفسه، ص 130.

اعتمد على السفن الكبيرة في الغزوات البحرية، وأعطى قيادة البحر لشاب شجاع اسمه محمد باي فجلب لتونس الكثير من الغنائم التي أنعشت السوق وحرّكت عجلة الاقتصاد[19].

سنّ عثمان داي قانونًا عامًا للإيالة سمّي «الميزان» سيطر من خلاله على مؤسسات الدولة وضبط علاقة الحكومة بالأفراد وبالمجتمع، ونظم علاقات الناس ببعضهم. ووُزعت نسخ من القانون على السكان ليعرفوا من خلاله حقوقهم وواجباتهم[20]. وما ساعد عثمان داي على تحقيق طموحه في تعمير البلاد وازدهارها قدوم نحو ثلاثين ألف مهاجر من الأندلس (المورسكيين)، الذين وفدوا لاجئين إلى تونس سنة 1606، وانتشروا في أنحاء البلاد يشيّدون القرى والمدن ويزرعون الأرض ويمهدون الطرق، ويعود إليهم الفضل في تطوير الإنتاج الزراعي وتنويعه واستصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات وإدخال أساليب جديدة وملائمة في الزراعة[21].

صار الداي المنتخب إذًا هو الحاكم الفعلي والوحيد للإيالة التونسية؛ من هنا بدأ تحرر تونس يتحوَّل إلى استقلال داخلي عن الحكومة المركزية في إسطنبول التي سكتت على مضض لصعوبة تدخلها عسكريًا، بسبب بُعدها من الإيالة وانشغالها بأمور أخرى أكثر خطورة، فضلًا عن ضعف القوة البحرية لديها وخشية اصطدام أساطيلها بأساطيل القوى الكبرى في البحر المتوسط؛ وخصوصًا فرنسا التي كانت تسعى لبناء نفوذ قوي لها في تونس. وهكذا بدأت تظهر دولة تونسية أخذت تعقد معها الدول الأوروبية المعاهدات والاتفاقيات، أهمها تلك التي أُبرمت مع فرنسا وإنكلترا والنمسا[22]. ومات عثمان داي عام 1610 وهو مطمئن النفس بعدما ترك خلفه بلادًا غنية ومستقرة انصهر فيها البربر والعرب المشارقة والقبائل الهلالية والسُليمية والأتراك والأندلسيون وأبناء الأسرى الأوروبيين، فضلًا عن حسمه لموضوع خلافته لمصلحة (عجم داي)[23].

2 ـ يوسف داي ومراد باي

استغل يوسف داي غياب عجم داي عن العاصمة بعد وفاة الداي الحاكم، وبمساندة من بعض الأعيان وأعضاء الديوان استولى على الحكم. ولم يقاومه عجم داي عند مجيئه متأخرًا بل تنازل له من دون أن يثير ضجة. وبقي يوسف داي مدة طوية في الحكم (1610ـ 1637) فكسر بذلك

(19) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م 1، ج 2، ص 29.

(20) أحمد بن عامر، **تونس عبر التاريخ منذ أقدم العصور إلى إعلان الجمهورية** (تونس: مكتبة النجاح، 1960)، ص 229ـ230.

(21) حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس** (تونس: الدار التونسية للنشر، [د. ت.])، ص 161 – 163، وسعيدوني، «الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر ـ تونس ـ طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)،» ص 17 و30.

(22) ألبرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، تعريب أسعد صقر (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1997)، ص 262؛ الحبيب ثامر، **هذه تونس** (القاهرة: مكتب المغرب العربي؛ مطبعة الرسالة، 1948)، ص 22، والشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ حتى الاستقلال**، ص 67ـ 68.

(23) الجمل، **حكام أفريقية وتونس: من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري الفاتحون والغزاة والولاة والأمراء والخلفاء والسلاطين والثائرون والدايات والبايات والرؤساء**، ص 302 ـ 303.

قاعدة التداول على السلطة كل ثلاث سنوات التي أقرها الديوان من قبل. وقام خلال سنوات حكمه بإصلاحات متعددة فبنى المدارس والأسواق والقناطر، وشقّ السواقي وغرس البساتين وزاد سفن الأسطول وأعداد الجند ومرتباتهم. ومن أجل إعادة الهيبة إلى البلاد التونسية قاد حملة استعاد بها جزيرة جربة التي كان قد استولى عليها حكام طرابلس[24].

يرى المؤرخون التونسيون أن مراداً هو الباي الأول في سلسلة البايات المرادية، أما مؤسس الأسرة فهو ابنه حمودة باي لأنه أوصى بمنح الحكم من بعده لولده مراد باي الثاني، فجعل الحكم في الولاية وراثيًا وانحصر في عائلته.

عمل يوسف داي على تدعيم مكانة البايات، فمنحهم صلاحيات إضافية واعتمد عليهم في تسيير شؤون الدولة في سائر جهاتها، وبرز في بداية عهده شاب ذكي ومقدام يدعى مراد، جذب اهتمامه ونال إعجابه فمنحه وظيفة باي الأمحال[25]، ثم سلم إليه أمر إدارة البلاد بالكامل. وحين أصبح مراد باي السيد الأول في البلاد بوجود سيده في قيد الحياة، كاتَب إسطنبول وطلب لنفسه رتبة الباشا ليكون ممثلًا للباب العالي في تونس، ولكي يستطيع توريث وظيفة الباي إلى ابنه (حمودة)، فوافاه الفرمان السلطاني سنة 1631 بمنحه لقب الباشا والموافقة على توريث وظيفته لابنه. وما إن وصل الفرمان وحصل مراد على مرتبة الباشا حتى اتخذ قرارًا بتخلّيه عن وظيفة باي الأمحال وإسنادها إلى ابنه حمودة. وبذلك فإن عهد يوسف داي ومراد باي يعدّ المؤشر الصحيح والدقيق لبروز سلطة البايات ومكانتهم على حساب الدايات[26].

توفي يوسف داي سنة 1637، فانتقلت الولاية منه بطريقة الانتخاب إلى الشخص القوي في الدولة مراد باشا بترشيح من ضباط الديوان. ولكنه توفي بعد مدة في الحكم لم تتعدَّ الثلاث سنوات، فانتخب ضباط الديوان الداي أحمد خوجة. استبد هذا الداي بالحكم وانفرد بالكلمة إلى الحد الذي ألغى الديوان اجتماعاته لعدم الأخذ في رأيه. وكان غليظًا في تعامله مع الجند ومع السكان، فضلًا عن طمعه وجمعه للمال والاستحواذ عليه من دون وجه حق[27].

---

(24) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م 1، ج 2، ص 32 ـ 33.

(25)المحلة، تجمع في تونس على أمحال، وهي تشكيل من العساكر غير النظامية [دخلت في تكوينها قطعات من الجيش النظامي في عهد أحمد باي]، تخرج مرتين كل عام إلى جهات بعيدة من تونس العاصمة، واحدة في الشتاء وأخرى في الصيف، يقودها الباي أو ولي عهده غالبًا، مهمتها جمع الضرائب وتأمين الطرقات وإخضاع القبائل أو الأشخاص المتمردين. انظر: محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار** (القاهرة: المطبعة الإعلامية بمصر، 1302هـ/1885م)، ج 2، ص 132ـ133.

(26) الجمل، **حكام أفريقية وتونس: من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري الفاتحون والغزاة والولاة والأمراء والخلفاء والسلاطين والثائرون والدايات والبايات والرؤساء**، ص 304ـ 305.

(27) المصدر نفسه، ص 307ـ308، وأبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس**، تحقيق محمد شمام، ط 2 (تونس: المكتبة العتيقة، 1967)، ص 210ـ 211.

اكتسب البايات في عهد أحمد خوجة المزيد من القوة والمكانة، وخصوصًا باي الأمحال حمودة باشا باي، إلى الحد الذي استقل بسلطته عن الداي الحاكم، وتمكن من زيادة أعداد جنوده حتى أمسى القائد الأعلى لجميع الجيوش في الإيالة، وقد فعل ذلك من دون أن يثير ريبة وغضب الداي أحمد خوجة، وتجنب الدخول في صراع أو منافسة معه، وكان يغدق عليه الأموال والهدايا عارفًا بمكمن ضعفه فيضمن تأييده وسكوته. سكن حمودة باي في قصر فخم بناه بباردو وجعل فيه بلاطًا ملوكيًا أخذ يلتقي فيه بالأعيان والعلماء والأدباء والشعراء وقادة العسكر. وبينما كان نجم حمودة باي يرتفع ونفوذه يتصاعد مرض الداي أحمد خوجة، وما لبث أن توفي سنة 1647 فوقع اختيار الديوان على الداي محمد لاز[28].

حين جلس الداي محمد لاز على كرسي الحكم وجد أن نفوذه ضعيفًا جدًا مقابل النفوذ الذي يتمتع به حمودة باي، وليس له من المهمات والمسؤوليات سوى تسيير شؤون العسكر. نظر عامة الشعب والجيش إلى حمودة باي على أنه هو الرئيس الحقيقي للبلاد. خضع الداي محمد لاز للأمر الواقع ولم يفكر بمنافسة هذا الباي القوي، وبقي على رأس الإيالة مدة ثماني سنوات لم يمارس خلالها سوى سلطة شكلية وشرفية. وقبيل وفاته اجتمع أعضاء الديوان وأهل الحل والعقد في تونس، ولم يجرؤ أحد منهم على اختيار داي للبلاد إلا بعد مقابلة حمودة باي وأخذ مشورته وموافقته، فأشار عليهم بتولية الحاج مصطفى لاز. كان هذا الداي ليِّنًا ومتسامحًا بخلاف خلفه مصطفى قارة كوز الذي أجبر الديوان على انتخابه سنة 1664، ثم حاول بقوة أن يعيد للداي هيبته التي فقدها، لكنه لم يحقق أي نجاح في ذلك، وبدلًا من أن يسانده بقية البايات سارعوا إلى خلعه[29].

ثالثًا: أسرة البايات المرادية (1637ـ1702)

يرى المؤرخون التونسيون أن مرادًا هو الباي الأول في سلسلة البايات المرادية، أما مؤسس الأسرة فهو ابنه حمودة باي لأنه أوصى بمنح الحكم من بعده لولده مراد باي الثاني، فجعل الحكم في الولاية وراثيًا وانحصر في عائلته[30]. وقد توطدت وظيفة الباي وتصاعدت أهميتها أثناء حياة حمودة وأصبح للباي نفوذ أوسع وسلطة أكبر تجاوزت أحيانًا سلطة الداي ومكانته، وهو في أعلى هرم الإيالة. لكن هذا لا يعني اختفاء البايات أو اضمحلال وظيفتهم، إذ بقي نفوذهم ساريًا وقويًا ومهابًا إلى الحد الذي خلق منافسة عنيفة وتصادمًا بين الطرفين كثيرًا ما أسفر عن تغيير في شكل الحكم. واستمرت المنافسة الهادئة أحيانًا والصراع الدموي أحيانًا أخرى طوال حكم الأسرة المرادية، بل امتد حتى الانهيار السريع للدولة التي أسسها إبراهيم الشريف على أنقاض الدولة المرادية كما سيأتي بيانه.

---

(28) ابن أبي دينار، المصدر نفسه، ص 210ـ 212، والجمل، المصدر نفسه، ص 307ـ 309.

(29) المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء أفريقيّة وعقد الفرائد في تذييل الخلاصة وفوائد الرائد**، ص 137.

(30) صلاح العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر ـ تونس ـ المغرب الأقصى)** (القاهرة: [د. ن.]، 1962)، ص 33؛ الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ حتى الاستقلال**، ص 72، وحوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، ص 263.

1 ـ حمودة باي

تولى حمودة باي[31] (يسمى أيضًا محمد باي الأول)، قيادة المحلة بعد تخلي أبيه مراد باشا عنها لمصلحة، وتقاسم الحكم وممارسة المسؤوليات السياسية مع الدايات منذ عام 1631. واستمر كذلك حتى بعد وفاة أبيه مراد عام 1640. وقد بدأ نشاطه بفرض الأمن وإنقاذ البلاد من عبث المتمردين، وأخضع المدن والقبائل البعيدة من مركز السلطة، الأمر الذي زاد من قوته وهيبته فانقاد له الجميع بالطاعة[32]. كما أحكم تنظيم الجيش وطعّمه بصنوف جديدة، وأقام علاقات تعاون مع مختلف الدول وخصوصًا الكبرى منها، فعقد معها اتفاقيات تجارية ومعاهدات سلم وحسن جوار. وبتلك الإنجازات والعلاقات تمكن من تأكيد مكانته الشخصية وسمعة بلاده الدولية. تصرف حمودة باي كما يتصرف الملك بين رعيته، وكان أول من ركب الكروصة (عربة تجرّها الخيول مصنوعة في فرنسا)، فكان يطل على الناس بهيئة الملك المحبوب الذي يتميز عن الداي ذلك العسكري الفظّ والمخيف. وزاد حب الناس له حين قام بإصلاحات مهمة لمصلحة الفقراء[33]. وعلى الرغم من القوة والمكانة المرموقة التي اكتسبها لكنه لم يتدخل بشؤون الدايات، وتجنب كل ما من شأنه أن يثيرهم، ولم يُقدم على إطاحتهم حتى بعد أن حصل سنة 1658 على رتبة الباشوية وأصبح صاحب الكلمة الفصل في الإيالة[34].

تناوب سلطة الداي بعد وفاة يوسف داي حتى نهاية عهد حمودة باي خمسة من الدايات، هم: أبوه مراد باشا، وأحمد خوجة، ومحمد لاز[35]. أما الداي الرابع مصطفى لاز فله قصة تستحق الوقوف عندها، فقد قرّب موعد خروج حمودة باي مع محلته إلى جهات بعيدة من العاصمة، ولكنه كان قلقًا بسبب مرض الداي محمد لاز، وتوقع أن يقوم الداي مراد قريق بانقلاب في غيابه يسيطر فيه على الحكم. وكشف حمودة باي ما يساوره من قلق إلى الآغا مصطفى قارة كوز، وطلب منه تنصيب مصطفى لاز في حال وفاة الداي محمد لاز، لتميُّزه بالسماحة واللين ولابتعاده من سفك الدماء على خلاف مراد قريق، وتعهد له حمودة باي بمال وفير إذا نجح في هذا المسعى. واستطاع الآغا مصطفى قارة كوز وأتباعه إبعاد مراد قريق بعد وفاة الداي المريض، وأجلس مصطفى لاز على كرسي الحكم[36]. ولكن حين توفى هذا الأخير نصب الآغا مصطفى قارة كوز من نفسه دايًا على تونس من غير مشورة من الباي ولا اتفاق مع الديوان. وكان هذا الداي مقدامًا جريئًا، طارد الفاسدين واللصوص حتى أبادهم. ولكن ظلمه اشتد وامتد إلى غير اللصوص والمجرمين، فاتفق

---

(31) يجب التمييز بين حمودة باشا المرادي (1640ـ 1666)، وحمودة باشا الحسيني (1782ـ1814) الباي الخامس في سلسلة بايات الأسرة الحسينية. انظر: إبراهيم، **إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي**، ص 29.

(32) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م 1، ج 2، ص 36.

(33) الجمل، **حكام أفريقية وتونس: من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري الفاتحون والغزاة والولاة والأمراء والخلفاء والسلاطين والثائرون والدايات والبايات والرؤساء**، ص 317ـ 318.

(34) ابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس**، ص 238ـ 239.

(35) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م 1، ج 2، ص 37ـ 39.

(36) المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء أفريقيّة وعقد الفرائد في تذييل الخلاصة وفوائد الرائد**، ص 136ـ 137.

الديوان على خلعه سنة 1666، وهي السنة نفسها التي توفي فيها حمودة باي وقام مكانه ابنه مراد باي الثاني[37].

2 ـ مراد باي الثاني

حكم مراد باي الثاني مع أبيه حمودة باي مساعدًا ونائبًا له. وحين حصل الأب على رتبة الباشوية سنة 1657 كلفه بقيادة المحلة بدلًا منه، فجلس مراد الثاني على كرسي الحكم من عام 1666 حتى عام 1675[38]. وشاركه في إدارة البلاد خمسة من الدايات، أولهم الداي محمد حاج أوغلو الذي طلب مراد باي الثاني من الديوان خلعه لعجزه عن القيام بمسؤولياته، فسأله كاتب الديوان محمد بيشارة عن الشخص البديل الذي يقترحه؟ فذكر الباي بعض الأشخاص الذين يُعرف عنهم تأييدهم المطلق له[39]. وبعد خلع الداي أوغلو وانصراف الباي، كاشف محمد بيشارة الداي شعبان خوجة بأنّ مراد باي يريد أن يرشح دايًا ضعيفًا ليكون طوع أمره ليتفرد في حكم هذه البلاد. ثم حثه على الإسراع في انتهاز الفرصة السانحة، ومدّ يده إليه مبايعًا، فتبعه بقية الحاضرين من أعضاء الديوان بمبايعة شعبان خوجة دايًا على إيالة تونس[40]. وحين بلغ خبر مبايعة الداي الجديد لمراد باي لم يصدر عنه أي رد فعل، بل أقبل للتهنئة، ولكن حين دخل إلى الديوان لم ينهض الداي شعبان خوجة احترامًا، فكظم مراد باي غيظه[41].

باشر الداي الجديد مهاته بصورة حسنة محاولًا استمالة الناس إليه. وحين خرج الباي بالمحلة، بعث رسولًا إلى رجب بن مراد باي صاحب قسنطينة وهو أخو الباي مراد، يغريه بالقدوم إلى تونس ليجعله بايا عليها. ووصل الخبر إلى مراد باي من طريق جواسيسه فسارع بالعودة، وتوقف بمحلته عند أطراف العاصمة. وحين خرج كبار الناس للقائه كما جرت العادة، ألقى القبض على اثنين منهم وسجنهما بالمحلة، وكان أحدهما ابن الداي، ثم كاتب الديوان والضباط الكبار من مكانه وأعلمهم عن خيانة الداي شعبان. ومالت أكثرية القادة إلى الباي، أما الداي فأُسقط في يده واحتار ماذا يصنع، ثم أرسل بعضًا من أعضاء الديوان لاسترضاء الباي ونافيًا عن نفسه تهمة الخيانة والغدر، ولكن الباي أصرّ على خلعه، فلم يجد أعضاء الديوان بُدًّا من ذلك، وقدموا محمد منتشالي الذي كان الباي قد زكّاه للديوان من قبل، فأصبح دايًا جديدًا على تونس سنة 1672. ويبدو أن الباي اكتفى بخلع الداي شعبان من دون أن يعاقبه، ولم يَقدِم الداي الجديد هو الآخر على معاقبته لوجود علاقة طيبة سابقة بينهما[42].

---

(37) ابن أبي الضياف، المصدر نفسه، م 1، ج 2، ص 39 – 40، وابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس**، ص 215ـ 216.

(38) بولعراس، **تاريخ تونس أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، ص 385.

(39) المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء أفريقيّة وعقد الفرائد في تذييل الخلاصة وفوائد الرائد**، ص 138.

(40) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م 1، ج 2، ص 43.

(41) المسعودي، المصدر نفسه، ص 138.

(42) ابن أبي الضياف، المصدر نفسه، م 1، ج 2، ص 45، وابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس**، ص217ـ 218.

لم يكن للداي محمد منتشالي من منصبه سوى الاسم والمرتب، فقنع بهما وسكت، ولكن الجند هزئوا منه وهم يرونه بهذا الضعف أمام الباي. وحين سافر مراد باي بمحلته إلى طرابلس سنة 1673 دخلوا على الداي وخلعوه عنوةً ونفوه إلى زغوان ونصّبوا مكانه علي لاز بعدما تعاهدوا معه سرًا على إسقاط جميع البايات وإرجاعهم إلى مراكزهم القديمة[43]. وحين علم أخو مراد باي (محمد الحفصي) بالأمر أسرع بالهرب واللحاق بأخيه قرب القيروان وأعلمه بالمؤامرة، فارتحل الباي بمحلته إلى سهل الزوارين وأقام به مدة. فأرسل له الداي والديوان يطلبون منه العودة إلى العاصمة للمشاورة فلم يجبهم، فعقدوا ديوانًا اتفقوا فيه على خلعه، وحين اعترض بعض أعضاء الديوان قام المتآمرون بقتلهم، فسادت الفوضى وعمّت الاضطرابات في العاصمة وانتهبت دُور البايات[44].

اختار المتآمرون بايًا من بينهم يدعى محمد آغا وبايعوه بدلًا من مراد باي، ولكن الأخير زحف بجيشه إلى العاصمة ونشبت معركة في منطقة الملاسين (1674) بين جيشه وجيش مدبّري الانقلاب وأتباعهم، فانتصر عليهم وطاردهم وقتل وأسر الكثير منهم[45]، وهرب الباي الجديد محمد آغا ومعه الداي علي لاز باتجاه العاصمة، ولكن أُلقي القبض عليهما هناك. وأرسل مراد باي إلى سائر الجند بالأمان، وأمرهم بخلع علي لاز وأن يولوا مكانه مامي جمل دايًا لتونس. وما إن حصل هذا الداي على البيعة حتى عزل الداي السابق علي لاز وأرسله مخفورًا إلى مدينة الحمامات وتمّ قتله هناك، كما قتل محمد آغا وآخرين. وأعلن الداي الجديد مامي جمل ولاءه التام لمراد باي صاحب القرار والسلطة المطلقة في البلاد[46].

3 ـ محمد باي

توفي مراد باي الثاني في السنة التالية (1675)، فدخل ولداه الأميران محمد باي وعلي باي وعمهما محمد الحفصي في صراع مرير على السلطة استمر طويلًا، ففسح المجال أمام الدايات ليستعيدوا مكانتهم من جديد[47]. واتفق الديوان على أن يتولى العرش محمد باي أكبر أبناء الباي المتوفى. ولم يمضِ وقت طويل حتى ثار علي باي على أخيه بتحريض من عمّه محمد الحفصي وبتشجيع من الداي مامي جمل. واجتمع الديوان بحضور الأخوين وعمهما، فطلب علي باي من المجلس أن ينصب عمهما لتولي الحكم، فتقبل الديوان منه ذلك وبايع محمد الحفصي بايًا على

(43) بولعراس، **تاريخ تونس أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، ص 376ـ 377، وابن أبي دينار، المصدر نفسه، ص 218ـ 219.

(44) ابن أبي دينار، المصدر نفسه، ص 244.

(45) بولعراس، المصدر نفسه، ص 377ـ 379.

(46) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م 1، ج 2، ص 45 ـ 46؛ ابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس**، ص 220، والجمل، **حكام أفريقية وتونس: من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري الفاتحون والغزاة والولاة والأمراء والخلفاء والسلاطين والثائرون والدايات والبايات والرؤساء**، ص 320.

(47) المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء أفريقيّة وعقد الفرائد في تذييل الخلاصة وفوائد الرائد**، ص 145، وبولعراس، **تاريخ تونس أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، ص 378ـ 379.

تونس، الأمر الذي دفع محمد باي إلى الهرب من العاصمة مع مؤيديه إلى جهة الكاف فرحب به أهلها وتعاطفوا معه، وبدأ يحشد الجموع لقتال عمّه وأخيه[48].

اشتعلت الحروب الداخلية في تونس، وانتصر فيها أول الأمر محمد باي على عمّه، ثم انهزم أمام جيش أخيه علي باي واستمرت هذه الحالة طويلًا حتى استولى على الحكم الداي أحمد شلبي الذي يعدّه المؤرخون التونسيون آخر الدايات العظام في تونس. أقدم هذا الداي على تعيين محمد منيوط بايًا على تونس يأتمر بأمر الداي، وكلفه بقيادة الجيش لقتال الأخوين المتخاصمين، فقاتلهما الباي وهزمهما. ويبدو أن الهزيمة وحّدت الأخوين وفسحت لهما المجال للتفاهم، فهربا معًا إلى القيروان وأخذا يراسلان من هناك داي الجزائر لمناصرتهما مقابل أموال وإغراءات أخرى تلتزم تونس بسدادها، ففسحا بذلك المجال أمام الدايات الجزائريين للتدخل في شؤون تونس[49].

قاد داي الجزائر جيشه بنفسه وتوجه به إلى الأراضي التونسية حيث اجتمع مع الأخوين. ودخلت الجيوش في حروب طويلة وشرسة لم يكن يدفع ثمنها من ماله ودمه سوى الشعب التونسي الذي سئم من هذا الوضع وحمّل الداي أحمد شلبي مسؤولية تردّيه. وقد فرّ الكثير من أنصار الداي إلى الأخوين وبدأت الكفة تميل لمصلحتهما. وحين شعر الداي شلبي بالخطر هرب مع بعض أتباعه تحت جنح الظلام، ولكن عساكر الحراسة اكتشفته وطاردته حتى ألقت القبض عليه وأخذته أسيرًا إلى الأخوين ثم وُضع تحت تصرف حاكم الجزائر[50].

عاد كرسي الحكم إلى الأخوين محمد باي وعلي باي فاقتسما البلاد. ودام الصلح بينهما مدة من الوقت، ولكن علي باي لم يكن مطمئنًا إلى أخيه وشعر بأنه يزداد قوة، وأن داي الجزائر وأغلب الجند يميلون إليه. وفي 19 حزيران/يونيو 1686 حين كان الأخوان مجتمعَين في خيمة مع داي الجزائر، توجس خطرًا على حياته، فخرج من الخيمة وأبلغ قادته بما راوده من أحاسيس وبأنه عازم على الهرب والالتحاق بمحلته، فاعترضوا عليه ونصحوه بأن يبعد هذه الأوهام من رأسه، فلم يأخذ في نصيحتهم وولى هاربًا، فلاحقه بعض الجند وأطلقوا النيران عليه وأردوه قتيلًا. وفي اليوم التالي نُفِّذ حكم الإعدام بالداي أحمد شلبي، وعيَّن محمد باي دايًا جديدًا بدلًا منه هو الحاج بقطاش خوجة[51].

اندلعت في البلاد، بعد عدة سنوات من الاستقرار الأمني، ثورة ضد الباي قادها كاهيته (مساعده) محمد بن شكر بعدما طلب معونة داي الجزائر الذي وافق تحت شروط مالية وعينية كبيرة. وانضم إليهما صاحب طرابلس، وتجمعوا لقتال محمد باي برًا وبحرًا[52]. نشبت الحرب في

(48) ابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس**، ص 251.

(49) بولعراس، **تاريخ تونس أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، ص 387.

(50) الجمل، **حكام أفريقية وتونس: من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري الفاتحون والغزاة والولاة والأمراء والخلفاء والسلاطين والثائرون والدايات والبايات والرؤساء**، ص 328.

(51) المصدر نفسه، ص 328ـ 327، والمسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء أفريقيّة وعقد الفرائد في تذييل الخلاصة وفوائد الرائد**، ص 150ـ 151.

(52) كانت التدخلات الجزائرية في تونس تحظى بدعم وتأييد من السلطنة العثمانية التي تعد الداي الجزائري خير من يمثلها في المنطقة، فضلًا عن أنها كانت تشك بسلوك البايات التونسيين وأن لديهم رغبة في الانسلاخ عن السلطنة العثمانية.

صيف عام 1694 استمرت أربعة أشهر انهزم في نهايتها محمد باي إلى الصحراء[53]. وفتحت تلك الحرب من جديد المجال أمام الدايات ليهيمنوا على السلطة، ولكن الحال تغيَّرت فجأة وخرج الباي الفار محمد بن مراد في نيسان/ أبريل 1695 من مخبئه قرب مدينة القيروان وشنّ هجومًا كاسحًا على جيش محمد بن شكر فهزمه، ثم زحف إلى تونس ودخلها منتصراً واسترجع حكمه[54].

على الرغم من الموقف العدائي الذي وقفه داي الجزائر ضد محمد باي فقد فكرّ هذا الأخير في المصالحة، لكن الداي الجزائري الذي كان هدفه تغيير نظام حكم البايات وإعادة الدايات الأتراك إلى حكم تونس، رفض المصالحة وقرر إرسال النجدات إلى الداي طاطار الذي كان قد عيّنه محمد بن شكر. ومن سوء حظ الداي طاطار أن العسكر الجزائري ثار على سيده وقتله، وعبّر الداي الجزائري الجديد عن رغبته في المصالحة. وما إن وصلت هذه الأخبار إلى محمد باي حتى شنّ هجومًا شديدًا على طاطار الذي قاوم بشراسة لمدة شهرين ونصف الشهر انتهت بوقوعه أسيرًا في أيدي جنود الباي فقتلوه. وبعد مدة قصيرة على هذا الانتصار مرض محمد باي ثم مات في تشرين الأول/ أكتوبر 1696 وآلت الولاية من بعده إلى أخيه رمضان باي[55].

4 ـ رمضان باي

اتبع هذا الباي أسلوب الحيلة والغدر حين يدخل بمواجهة مع غرمائه، فيحتال عليهم ثم يقتلهم بعد أن يأمنهم على نفوسهم وأموالهم. وانصرف بعدما استتبت له الأمور إلى العبث واللهو، حتى إنه أشرك أحد المغنين ويدعى مزهود، بأمور الحكم والإدارة، ومنحه من الصلاحيات ما لم يمنحه لوزرائه، فذهب عدد من أفراد الشعب وعلمائه وأعيانه ضحايا لتصرفات ووشايات هذا المغني، الأمر الذي أغضب الناس عليه وعلى سيده رمضان باي[56]. ومن الإجراءات التعسفية لهذا الباي اضطهاده لابن أخيه الراحل علي باي واسمه مراد، وقرر أن يقتله خشية أن يخطط لإطاحة حكمه ذات يوم. ولكن خواصه نصحوه بعدم قتله وإلا سينقطع النسل المرادي في تونس، وأن الحل هو أن تسمل عينيه فتمنعه إعاقة العمى من الوصول إلى كرسي الحكم[57].

وصل خبر سمل عيني مراد إلى الباي فأمر بسجنه في مدينة سوسة. ولكن لم يكن أحد يدري أن مرادًا قد نجا من عملية السمل سوى الطبيب الذي كُلف بتنفيذ العملية وتعمّد أن لا يصيبه إلا بجروح في الجفنين، ثم أوصاه أن يتظاهر بالعمى. وبعد مدة استطاع مراد أن يستميل حراسه في سوسة ويفر من سجنه ويلجأ إلى جبل وسلات، فالتف حوله الأهالي هناك وعاهدوه على طاعته

---

(53) الجمل، **حكام أفريقية وتونس: من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري الفاتحون والغزاة والولاة والأمراء والخلفاء والسلاطين والثائرون والدايات والبايات والرؤساء**، ص 329ـ 330.

(54) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م 1، ج 2، ص 66.

(55) الجمل، المصدر نفسه، ص 330ـ 332.

(56) المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء أفريقيّة وعقد الفرائد في تذييل الخلاصة وفوائد الرائد**، ص 153.

(57) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م 1، ج 2، ص 70ـ 71.

ونصرته على عمّه الظالم عثمان باي. وفي أواسط آذار/مارس 1699 دخل مراد بن علي في حرب ضد عمه انتهت بمقتل العم في سوسة ثم بمبايعته بايًا على تونس[58].

5 ـ مراد باي الثالث (مراد بو بالة) ونهاية الدولة المرادية

اتضح أن مرادًا هذا أكثر ظلمًا ووحشية من عمّه، فقد تولى الحكم وفي نفسه رغبة عارمة بسفك الدماء يحركها الحقد على كل من عمل مع عمّه رمضان باي، فقبض عليهم وعذبهم وقتلهم بوحشية، وذبحهم كما تذبح الأنعام، وأحيانًا كان يتولى عملية الذبح بنفسه مستخدمًا سيفه الذي يطلق عليه (البالة) والذي لا يكاد يمر يوم من دون أن ينحر به إنسانًا. وكان إذا لم يقتل بسيفه أحدًا قال للحاضرين: «إن البالة جاعت»، فيخرج والبالة بيده ويقتل أي شخص يصادفه[59].

من تصرفات مراد باي الثالث الغريبة والعدوانية هجومه على الجزائر بسبب رفض الداي الجزائري لهديته، فاتفق مع جاره صاحب طرابلس على الهجوم على قسنطينة، وضرب عليها حصارًا دام خمسة أشهر إلى أن دهمه داي الجزائر بجيشه في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1700 وقتل أكثر جنده فاضطر إلى التقهقر[60]. وبعد مدة عزم على معاودة الهجوم على الجزائر، وقبل أن ينفذ ذلك أوفد (إبراهيم الشريف) وهو أحد الضباط الممتازين المعروفين بالحنكة والتجربة إلى إسطنبول محمّلًا برسالة استغاثة إلى الباب العالي ضد جاره داي الجزائر. لكن السلطان العثماني لم يصدقه بسبب ما بلغه عن ظلمه ووحشيته، وأوعز إلى إبراهيم الشريف بوجوب قتل هذا الباي وإنقاذ المسلمين من شرّه، وكتب له بصورة سرية فرمانًا يعهد إليه بالولاية على تونس بدلًا من مراد بو بالة[61].

عاد إبراهيم الشريف إلى تونس في التاسع من حزيران/يونيو 1702 وقابل الباي وهو في المحلة بوادي الزرقاء، وشرح له نتائج زيارته إسطنبول، واستطاع أن ينتهز الفرصة لقتله. وبعدما أجهز عليه بالسيف أبرز الأمر السلطاني وقرأه على الجند. ولم يكتفِ بذلك، بل أعطى أمرًا بقتل جميع المراديين، كبارهم وصغارهم، لمحق سلالتهم والقضاء على دولتهم قضاءً تامًا[62].

كان كاهية إبراهيم الشريف (حسين بن علي تركي) قد كتب رسالة إلى سيده مراد بو بالة يحذره فيها مما عزم عليه إبراهيم الشريف، لكن الباي لسوء حظه لم يفتح الرسالة وبقيت إلى جانبه في الكروصة التي كان يستقلها. وحين علم الكاهية بمقتل الباي واعتلاء إبراهيم الشريف كرسي الحكم عزم على الهرب، لكن الأخير أرسل إليه من يطمئنه ويخبره بأنه لم يفعل إلّا ما كان يتوجب

---

(58) الجمل، **حكام أفريقية وتونس: من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري الفاتحون والغزاة والولاة والأمراء والخلفاء والسلاطين والثائرون والدايات والبايات والرؤساء**، ص 333 ـ 334.

(59) ابن أبي الضياف، المصدر نفسه، م 1، ج 2، ص 74.

(60) الجمل، المصدر نفسه، ص 334ـ 335.

(61) ابن أبي الضياف، المصدر نفسه، م 1، ج 2، ص 76ـ 77.

(62) بولعراس، **تاريخ تونس أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، ص 390.

عليه فعله، وطلب منه البقاء في منصبه لمساعدته على تسيير أمور الدولة فاستجاب حسين بن علي تركي لطلبه[63].

هكذا انقرضت الدولة المرادية بعد حكم دام أقل من نصف قرن مليئة بالأحداث الخطيرة التي سببتها الانقسامات والصراعات والفتن بين البايات وتمخضت عن انقسام حاد في الدولة وفي المجتمع وكادت تعيد السلطة إلى طائفة الدايات الأتراك. وجاء الباي الأخير مراد الثالث (بو بالة) ليقضي بوحشيته وسلوكه الغريب والشاذ على آخر ما تبقى من هذه الدولة وينهي أي أمل في أصلاحها.

رابعًا: دولة إبراهيم الشريف

باشر إبراهيم الشريف الحكم من قصر باردو في نيسان/أبريل 1702 بعد أن منح نفسه لقب الباي[64]. وكانت بداياته في الحكم حسنة، وتفاءل الجميع بمقدمه لإصلاح ما خرب في عهد المراديين. لكن ما حصل هو النقيض، إذ عاشت الإيالة عهدًا سيئًا آخر بسبب ظلمه وجشعه وتغاضيه عن جرائم الأتراك ومظالمهم وتجاوزاتهم على العرب، حتى تيقن التونسيون أن هذا الباي يكره الجنس العربي[65].

عيّن الباي إبراهيم الشريف قارة مصطفى دايًا، ثم عزله بعد مدة قليلة، وأسند إلى نفسه هذه الوظيفة بتشجيع من عسكر الترك أعضاء الديوان فسمّي (الباي داي إبراهيم الشريف). ثم أرسلت السلطنة العثمانية إليه فرمانًا يقضي بمنحه لقب الباشا فأصبح ينادى: «الباشا باي داي إبراهيم الشريف»، وكانت هذه المرة الأولى التي تجتمع فيها هذه الألقاب الثلاثة في شخص واحد[66]. ولكن ذلك لم يمنع التونسيين من الثورة عليه، فضلًا عن تمرُّد بعض القبائل والعروش[67]، لكن الباي تصدى لها وهزم قادتها وعاقب المشتركين فيها ومن ساندوها بقسوة، ومارس ضدهم القتل والنهب والحرق وسبْي النساء والأطفال، فزادت هذه التصرفات الشعب التونسي كرهًا له. وتبع ذلك تردّي الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية في البلاد ثم تفشي المجاعة وانتشار الأمراض[68].

---

(63) الجمل، **حكام أفريقية وتونس: من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري الفاتحون والغزاة والولاة والأمراء والخلفاء والسلاطين والثائرون والدايات والبايات والرؤساء**، ص 336.

(64) المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء أفريقيّة وعقد الفرائد في تذييل الخلاصة وفوائد الرائد**، ص 156.

(65) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م 1، ج 2، ص 80.

(66) الجمل، **حكام أفريقية وتونس: من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري الفاتحون والغزاة والولاة والأمراء والخلفاء والسلاطين والثائرون والدايات والبايات والرؤساء**، ص 342.

(67) العرش أو البردعة: تتكون القبيلة في تونس من عدد من البرادع (مفردها بردعة)، وهو مصطلح ذو بعد ضرائبي مرادف لمصطلح عروش (مفرده عرش). والبردعة أو العرش مقسم إلى فرق، فقبيلة ماجر مثلًا تتكون من ثلاث برادع (عروش)، هم: عرش أولاد مهنى، وعرش الفواد، وعرش شقطمة. ويتكون عرش أولاد مهنى من (17) فرقة، منهم: أولاد مرزوق، فرافرة، الهواشم، أولاد الرعاوي، الدبابة، أولاد صالح، أولاد عمران...الخ. انظر: إدريس رائسي، **القبائل الحدودية التونسية ـ الجزائرية بين الإجارة والأغارة (1830ـ1881)** (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2016)، ص 21.

(68) الجمل، المصدر نفسه، ص 342 ـ 343.

غضب إبراهيم الشريف على صاحب طرابلس الذي استولى على هدية كان قد أرسلها إليه صاحب مصر. وزاد الأمر اشتعالًا تحريض داي الجزائر الطرفين ضد بعضهما. وفي خريف 1704 زحف الباي بجيشه إلى طرابلس، واستطاع أن يهزم خصمه ويطارده حتى حدود العاصمة طرابلس حيث حاصره هناك، فطلب أعيان المدينة ومشايخها من الكاهية حسين بن علي تركي الصلح والأمان، فنقل طلبهم إلى إبراهيم الشريف ونصحه في الوقت نفسه أن يوافق عليه، لكن الباي رفض وأصر على مواصلة الحصار. وبعد أسابيع تفشى وباء الكوليرا بين الجنود التونسيين، فاضطر إلى العودة السريعة إلى تونس[69].

ضعفت وظيفة الداي في تونس وقلّ شأنها أكثر فأكثر مع استمرار حكم البايات الحسينية اللاحقون الذين تعمدوا أن يجعلوا صاحبها في وضع مهين دائمًا حتى صارت من الوظائف التي يتجنبها الناس بسبب تعرُّض صاحبها للمراقبة.

عزم إبراهيم الشريف بعد مدة على مهاجمة الجزائر، لأن إحساسه كان يحدّثه بأنّ دايَها يريد أن يبادره بالهجوم. وأرسل أخاه محمد الشريف إلى جهة الكاف في نيسان/ أبريل 1705 ومعه الجند والصبايحية وأعداد من مقاتلي القبائل، ثم التحق بهم بعد أسابيع بعدما ورده أن داي الجزائر قد تهيأ لملاقاة جيشه[70]. نشبت معركة ضروس بين الطرفين لم يصمد فيها جيش إبراهيم الشريف، وهرب الكثيرون من مواقعهم بسبب كرههم لهذا الباي. سلّم محمد الشريف أخو الباي مدينَة الكاف إلى داي الجزائر ووضع نفسه هو وجيشه بتصرّفه. وبعد انتصار داي الجزائر أرسل رُسلًا إلى إبراهيم الشريف ليقرأوا عليه شروط المصالحة، لكنه رفضها وأمر باستئناف القتال رغم نصيحة كاهيته باجتناب هذه الحرب التي لا تخدم تونس، ولكنه أصرّ على مواصلة الحرب التي انتهت بهزيمته ثم سقوطه أسيراً بأيدي الجنود الجزائريين[71].

وصل خبر أسر الباي إبراهيم الشريف إلى تونس العاصمة، فعمّ الخوف بين السكان وتوقعوا دهم العدو إيّاهم في عقر دارهم. وقرر الأعيان والوجهاء والمشايخ الإسراع في انتخاب باي جديد ينظم صفوفهم ويقود جيشهم لإنقاذ البلاد من هذا الوضع الخطير. وكان قرار المجتمعين (في أواسط تموز/ يوليو 1705) خلع إبراهيم الشريف ومبايعة كاهيته حسين بن علي تركي بايًا جديدًا. وابتدأت تونس مع هذا الباي صفحة جديدة من تاريخها تحت حكم بايات الأسرة الحسينية[72].

ضعفت وظيفة الداي في تونس وقلّ شأنها أكثر فأكثر مع استمرار حكم البايات الحسينية اللاحقون الذين تعمدوا أن يجعلوا صاحبها في وضع مهين دائمًا حتى صارت من الوظائف التي

(69) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ص 82.

(70) الجمل، المصدر نفسه، ص 343 ـ 344.

(71) ابن أبي الضياف، المصدر نفسه، ص 83.

(72) استمر بايات الأسرة الحسينية بالحكم حتى عام 1957 حين أعلن الحبيب بورقيبة النظام الجمهوري في تونس. انظر: إبراهيم، **إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي**، ص 29.

يتجنبها الناس بسبب تعرُّض صاحبها للمراقبة الصارمة أكثر من غيره، وكان يقتل لمجرد الشك في أمره. وانحصرت مسؤوليات الداي (ويسمى أيضًا الدولاتي) بحفظ الأمن والنظام في العاصمة والإشراف على ضبطية المدينة (الجندرمة) خلال ساعات النهار وبمساعدة قوة من الحوانب[73] لا يتجاوز عددها المئة.

لم يعد مسموحًا للداي التصرف بحرية، فكان يُمنع من الذهاب إلى أي مكان إلا بإذن خاص من الباي، كما لا يُسمح له بالدخول على الباي إلا بإذن مسبق، ويقف بينهما واسطة يدعى الترجمان. ولا يسمح له بتقبيل يد الباي مثل بقية الوزراء، كما لا يُسمح له بالمبيت خارج العاصمة، لأنه المسؤول الأمني عنها. ولا يُسمح للوزراء والمسؤولين الكبار بزيارته من دون إذن من الباي[74]. وفي عهد المشير أحمد باشا باي تمّ تبديل عنوان الداي إلى وزير التنفيذ، أي البلدية، والسبب وراء هذا التغيير هو تجريد لقب الداي من الصبغة الملكية التي كانت تغلفه منذ عدة قرون □

(73) الحوانب، مفردها حانبة، قوة من الفرسان تتألف من قسمين، الأول: فرسان من أصل عثماني يسمون حوانب الترك، والثاني: فرسان من أصل عربي يسمون حوانب العرب. انظر: الشيباني بنبلغيث، **أضواء على التاريخ العسكري في تونس من 1837 إلى 1917** (صفاقس: مكتبة علاء الدين، 2003)، ص 321.

(74) إبراهيم، المصدر نفسه، ص 60 ـ 61.

القيم وسلطة الرّقابة في الفكر الأخلاقي العربي الإسلامي

الحسني غابري(*)

أستاذ الحضارة العربيّة الإسلاميّة، المعهد العالي للّغات، جامعة قابس، قابس ـ تونس.

مقدّمة

يندرج هذا العمل ضمن الفكر الأخلاقي في التّراث العربي الإسلامي الذي ننطلق في التّمهيد له من اختصار ما ورد من تعريفات للفلسفة الأخلاقية في «البحث النّظري في الأخلاق»[1]. على أنّنا لا نزعم أنّ عملنا هذا عمل فلسفي خالص، بل هو رصد لحضور مفهوم محدّد، وهو مفهوم «الرّقابة» في التّراث الفكري العربي الإسلامي من خلال بعض النّماذج. وإذا كان التفكير اسمًا للتّفكّر، كما ورد في **لسان العرب**، فإنّه «التّأمّل وهو من الفكر بمعنى إعمال الخاطر في الشّيء»[2]. لذلك فإنّ مدار العمل هو البحث النّظري في الأخلاق الذي رأينا أنّ معنى «الرّقابة» كما سنوضّح لاحقًا قد كان محدّدًا بل ومحوريّا في تجلّياتها وأبعادها المختلفة.

جدير بالملاحظة، في البداية، أن نذكّر أنّ المهتمّين بهذا النّمط من التّفكير يُرجعون سبب التّأخّر النّسبي في انشغال العرب المسلمين بالتّفكير في الأخلاق إلى اتّكال أصحاب الفكر على الرّسالة الدّينيّة للإسلام بوصفها رسالة أخلاقيّة بالأساس. غير أنّ ذلك لا يشرّع القول بعدم الاهتمام بالتّنظير إلى الأخلاق. فلئن لم يظهر ذلك في البداية في شكل نظريّات متكاملة، فإنّ التّفكير فيها قد ظهر مبكّرًا في هذه الحضارة ونما وتطوّر تدريجًا، آخذًا في الحسبان معطيات الدّاخل الدّينيّة والثّقافيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، ومعطيات الخارج التي سمح بالاطّلاع عليها والاحتكاك بها، ويمثّلها الانفتاح على الحضارات الأخرى الذي أتاحه تحمّل العرب لمسؤوليّة نشر الدّين الجديد. لقد بدأت بواكير التّفكير الأخلاقي مع مفكّرين من قبيل عبد اللّه ابن المقفّع، وتطوّرت تدريجًا مع

(*) البريد الإلكتروني: hasnighabri@yahoo.com.

(1) محمد عابد الجابري، **العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2006)، ص 8.

(2) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار الجيل؛ دار لسان العرب، 1408هـ/1988م)، مادّة «فكر».

آخرين انشغلوا بالتّأمّل في حياة الإنسان فردًا وجماعة من أمثال الجاحظ؛ بل بلغ ذروته في كتابات أصحاب الرّؤى الفلسفيّة من أمثال التّوحيدي ومسكويه وغيرهما. وما لا شكّ فيه أنّ الرّقابة تتنزّل عند من انشغلوا بالتّفكير في الأخلاق في التّراث العربي الإسلامي ضمن رؤية لإصلاح المجتمع تنطلق من الفرد مرورًا بالمجتمع وانتهاء بمجال السّياسة وما يتأسّس عليه كلّ من هذين المجالين من علاقات. فأبعاد الأخلاق كما تجسّدت في هذا التّراث فرديّة واجتماعيّة وسياسيّة. ضمن هذه الأبعاد المختلفة، حضرت «الرّقابة» في وجوه مختلفة وكان لها أدوار متنوّعة في ضبط السّلوكات القويمة الكفيلة بتهذيب الفرد والارتقاء به تهيئة له للانخراط في علاقات اجتماعيّة توجّهها وتبنيها على أسس تجعل منها علاقات مثمرة، ليكون المنتهى أخلاق السّاسة بوصفها شرط تحقيق النّظام الأخلاقي لرسالته المتمثّلة بإقامة المجتمع الفاضل أو الدّولة الفاضلة في الفكر القديم عمومًا.

أولًا: الرّقابة الذّاتية: سلطة العقل

يعَدّ العقل في التّراث الأخلاقي العربي الإسلامي مصدر الرّقابة الأوّل في إصلاح الفرد. فإذا كان ممّا يحدّد علاقة سلوك ما بمعنى الفضيلة هو درجة بعده من نزوات الشّهوة والخضوع لسلطة النّفس، فإنّ الاستماع لصوت العقل والالتزام بمقتضياته ممّا يعوّل عليه في الاضطلاع بسلطة الرّقابة الأولى، لذلك كانت المعرفة والعلم ممّا ينمّي العقل ويعظّم أدواره ويجعله يتّجه إلى السّلوك القويم. إنّه مصدر الرّقابة الأوّل، هذه الرّقابة الذّاتية التي تُعَد الفضيلة الأولى بل المحدّد لكلّ فضائل ترتبط بها سواء منها المتعلّق بالفرد أو المجتمع أو السّياسة. وإذا كان السّلوك القويم يعني تجنّب الانحراف إلى طرفَي الإفراط والتّفريط فإنّ الرّقابة الذّاتية ممثّلة بالعقل هي الضّامنة لهذا السّير المتوازن بل هي التي يجب على الفرد أن يفقه معناها وقيمتها؛ ذلك أنّ الأفعال الأخلاقيّة كما يعرّفها البعض «هي تلك التي تتوقّف على اختيار فاعل حرّ وعاقل. والفاعل الحرّ والعاقل يميل بالطّبع إلى ما يحدث فيه لذّة ويتجنّب ما يسبّب له ألمًا»[3]. بهذا المعنى تكون رقابة العقل هي المنطلق في نحت الإنسان الفاضل، ومن ثمّ العلاقات الفاضلة التي تحكم مجالَي الاجتماع والسّياسة. وإذا كان العقل هو الفضيلة الأساس فلا بدّ للإنسان من أن يدرك قيمته وأهمّية الاتّصاف به أوّلًا، وهو ما جعل ابن المقفّع الذي يعَدّ من روّاد الفكر الأخلاقي في هذا التّراث يقول «كما أنّ الأعمى لا يبصر إلّا بقلبه ولا يمشي إلّا بحسّه مع المهلة والتّأنّي كذلك ينبغي للإنسان أن يسلك في الأمور بعين العقل والبصيرة والعلم وبالتّثبّت والأناة»[4]. وفي المقابل يعبّر عن هذه القيمة بدفع الإنسان إلى الالتفات إلى تلك الصّورة النّقيضة تلك التي يغيب فيها العقل فيقول «اثنان لا ينظران: الأعمى والذي لا عقل له؛ وكما أنّ الأعمى لا ينظر السّماء ونجومها ولا ينظر القرب والبعد كذلك الذي لا عقل له لا يعرف الحسن من القبيح ولا المحسن من المسيء»[5]. علمًا أنّ هذا التّمييز بين طرفَي ثنائيّة الحسن والقبيح هو جوهر الفكر الأخلاقي قديمًا بما هي سليلة الثّنائيّة الأساسيّة وهي ثنائيّة الخير والشرّ. وإذ ترتبط

(3) John Locke, *Morale et Loi naturelle* (Paris: Vrin, 1990), p. 94.

(4) عبد اللّه بن المقفّع، **كليلة ودمنة**، ضمن آثار ابن المقفّع (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1989)، ص 234.

(5) المصدر نفسه، ص 222.

بالعقل سمة التّمييز فهي الخطوة الأولى نحو الفضيلة، ذلك بأنّ اختيار الخير والالتزام به يفترض تمييزه من الشرّ، بمعنى التمييز بين الفضيلة والرّذيلة للاتّجاه إلى الأولى والامتناع عن الثّانية. فالمؤكّد إذًا أنّ هذه الرّقابة محوريّة في دفعها الإنسان إلى التّمييز بين الخير والشرّ اللّذين يمثّلان أساس امتحانه في هذه الدّنيا انطلاقًا من تكليفه، لذلك جعل الجاحظ ذو الخلفية الاعتزاليّة العقلَ سمةً مميّزة للإنسان، وعدّه مسؤولًا عن استخدامها وتوظيفها في التّمييز بين الخير والشرّ وفي اجتلاب الخير وطاعة اللّه في ذلك وفي اجتناب الشرّ سبيلًا إلى السّعادة في الدّنيا والنّجاة في الآخرة. وبذلك يكون العقل ضرورة من ضرورات التّكليف الإلهي نابعة من إيمان بمسؤوليّة الإنسان عن أفعاله. فهو وسيلته في اجتياز اختبار الدّنيا بما يجريه من رقابة صارمة يفترض أن تدفعه إلى اختيار الخير وما يتفرّع منه من متعلّقات وتجنّب الشرّ وما يرتبط به من مخالفات، إذ لا قيمة للإنسان ولا معنى لمسيرته في الدّنيا المتّجهة إلى الآخرة ضرورة إذا لم ينجح في اختبار التّمييز هذا جلبًا للمصالح ودرءًا للمفاسد، لذلك قال «اعلم أنّ المصلحة في أمر ابتداء الدّنيا إلى انقضاء مدّتها امتزاج الخير بالشرّ والضّار بالنّافع ... ولو كان الشرّ صرفًا هلك الخلق أو كان الخير محضًا سقطت المحنة وتقطّعت أسباب الفكرة... ومتى ذهب التّخيير ذهب التّمييز ولم يكن للعالم تثبّت وتوقّف وتعلّم، ولم يكن علم ولا يُعرف باب التّبيّن ولا دفع مضرّة ولا اجتلاب منفعة»[6]. كما قال في عبارة صريحة، مشيرًا إلى تقدّم المعرفة العقليّة عن غيرها من المعارف ولا سيَّما الحسيّة: «لا تذهب إلى ما تريك العين واذهب إلى ما يريك العقل»[7]، مؤكّدًا بذلك أنّ كلّ الوسائل، ما عدا العقل، يمكن أن تنزلق بالإنسان في طريق الخطأ، وبالتّالي لا يمكن أن تمثّل رقيبًا صارمًا ومثمرًا على سلوكه، أمّا العقل فهو المؤهّل الوحيد لهذه الرّقابة التي لا نجاح لمسيرة الإنسان الأخلاقيّة في الدّنيا إلّا به وهو ما يجعله ممتثلًا لجوهر الشّريعة بوصفها رسالة أخلاقيّة بالأساس، متى التزم بها كان فوزه في الدّارين الذي يمثّل غاية هذه الرّسالة ومنتهاها. ويكتسب العقل هذه السّلطة بكونه ميزة الإنسان الأساسيّة التي فضّله بها الله تعالى على سائر المخلوقات، فكان مسؤولًا ومكلّفًا على أساسها. وقد عدّه التّوحيدي كذلك «... لأنه موهبة الله العظمى، ومنحته الكبرى، وباب السّعادة في الآخرة والأولى، وكان ما عداه فرعًا عليه، ومضمومًا إليه لأنّه متى عدمه الإنسان الحيّ النّاطق فقد سقط عنه التّكليف، وبطل عليه الاختيار،

إنّ أغلب من كتبوا في مجال الأخلاق في التّراث العربي الإسلامي قد تأثّروا بمقولات يونانيّة ومنها بالأساس مقولة النّفوس الثّلاث عند أفلاطون التي كانت إطارًا تجلّى فيه مفهوم الرّقابة بصورة واضحة وصريحة.

(6) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **الحيوان**، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، 7 ج (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1938)، ج 1، ص 204ـ207

(7) المصدر نفسه، ج 1، ص 204.

وصار كبعض البهائم العاملة»[8]. والملاحظ أنّ سيادة سلطة العقل وإحكام رقابته على سلوكات الإنسان هي المحدّد في إطار هذا النّمط من التّفكير لمعنى حياة الفرد والمجتمع والدّولة، ذلك بأنّ جلب المصالح وما يدور في فلكه من معاني النّفع المختلفة موصول به، بل إنّه لا يسْر ولا فلاح لفعل لم يجتز رقابة العقل بنجاح «فكلّ من كان نصيبه من الكيس والحزامة أكثر، كان قسطه من النّفع والعائدة أوفر، وكلّ من كان حظّه من العقل والتّأييد أنزر كانت تجارته فيها أخسر، وعاقبته منها أعسر»[9].

وممّا يحسن التّنبيه إليه كذلك أنّ أغلب من كتبوا في مجال الأخلاق في التّراث العربي الإسلامي قد تأثّروا بمقولات يونانيّة ومنها بالأساس مقولة النّفوس الثّلاث عند أفلاطون التي كانت إطارًا تجلّى فيه مفهوم الرّقابة بصورة واضحة وصريحة، فهذا ابن المقفّع على سبيل المثال ينطلق من حقيقة تركيبة الإنسان التي رآها ثلاثيّة تتكوّن من العقل والنفس والجسد: العقل هو الفضيلة الأولى والمنبع لكلّ الفضائل والنّفس وهي منبع الرّذيلة لأنّها الآمرة بالسّوء، لذلك وجب على الإنسان مغالبتها بصنوف من السّلوكات، والجسد بينهما فإمّا إلى هذا أو إلى تلك بحسب نتيجة الصّراع بين الطّرفين. أمّا طريق الكمال فهو تنمية العقل بفضيلة العلم وربطها بالعمل لتحويلها إلى سلوكات هي عبارة عن فضائل تنطلق من الذّات لتتّجه إليها أوّلًا ثمّ تتّجه إلى الآخر بعد ذلك. ضمن هذا الإطار جسّد ابن المقفّع معنى الرّقابة في ما ينبغي على العقل فعله حتّى يغالب النّفس وتكون سلطته هي العليا، فقال: «على العاقل مخاصمة نفسه ومحاسبتها والقضاء عليها والإثابة لها والتّنكيل بها»[10]. وبذلك تكون المحاسبة والمخاصمة والقضاء محدّدات رئيسيّة في علاقة الإنسان بنفسه، بل هي مراتب ودرجات في تأديب الذّات. وفي هذا الإطار نفسه يمكن الإشارة إلى مفكّر آخر كانت سمته الفلسفيّة أكثر جلاءً، وهو مسكويه الذي يقول متحدّثًا عن فضيلة العقل وسلطته في إطار التّقسيم الثّلاثي للنّفوس: «إذا كانت النّفوس ثلاثًا كما قلنا مرارًا، فأدونها النّفس البهيميّة وأوسطها النّفس السّبعيّة وأشرفها النّفس النّاطقة. والإنسان إنّما صار إنسانًا بأفضل هذه النّفوس أعني النّاطقة وبها شارك الملائكة وبها باين البهائم»[11]. هذه الأفضليّة التي يعدّها محدّدًا رئيسيًّا في ممارسة هذه النّفس لسلطة الرّقابة على بقيّة النّفوس والحدّ من السّلوكات التي قد تنحدر بالإنسان إلى عالم الرّذيلة. فشرط القيام بهذه المهمّة هو غلبة هذه النّفس وتفوّقها لتكون بالفعل الرّقيب الضّامن لاندراج أفعال الإنسان ضمن الفضائل، لذلك قال: «فقد علمنا الآن أنّ النّفس العاقلة إذا عرفت شرف نفسها وأحسّت بمرتبتها من اللّه عزّ وجلّ أحسنت خلافته في تربية هذه القوى وسياستها، ونهضت

(8) علي بن محمد التوحيدي، **أخلاق الوزيرين: مثالب الوزيرين الصّاحب بن عبّاد وابن العميد**، تحقيق محمد بن تاويت الطّنجي (بيروت: دار صادر، 1412هـ/1992م)، ص 28.

(9) المصدر نفسه، ص 3.

(10) أبو محمد عبد اللّه بن المقفّع، **الأدب الصّغير والأدب الكبير** (بيروت: دار الجيل، 1981)، ص 136.

(11) أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه، **تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق** (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، [د. ت.])، ص 53.

بالقوّة التي أعطاها اللّه تعالى إلى محلّها من كرامة اللّه تعالى ومنزلتها من العلوّ والشّرف ولم تخضع للسّبعيّة ولا للبهيميّة»[12].

هكذا يكون الانتهاء إلى صورة الإنسان المثلى رهين رقابة العقل وسلطته، ولكنّها صورة لكمال منشود مشروط بمنتهى هو السّعادة في الدّنيا والآخرة ما دام أصحابه قد اشتغلوا ضمن الدّائرة الإيمانيّة الإسلاميّة، بل إنّ هذه السّعادة مشروطة بإدراك الإنسان لما يجب أن يربطه بالدّارين، إذ «لا عقل لمن أغفله عن آخرته ما يجده من لذّة دنياه ، وليس من العقل أن يحرمه حظّه من الدّنيا بصره بزوالها»[13] ليكون الاعتدال في أفعال الإنسان في الدّنيا ومجانبة الشّطط والتطرّف هو عنوان السّعادة فيها والطّريق إلى السعادة في الآخرة؛ فـ«السّعيد يرغّبه اللّه في الآخرة حتّى يقول: لا شيء غيرها فإذا هضم دنياه وزهد فيها لآخرته لم يحرمه اللّه بذلك نصيبه من الدّنيا ولم ينقصه من سروره فيها والشّقيّ يرغّبه الشّيطان في الدّنيا حتّى يقول: لا شيء غيرها فيجعل اللّه له التّنغيص في الدّنيا التي آثر مع الخزي الذي يلقى بعد ذلك»[14]. على هذا الأساس كان الاهتمام بالعقل ضمن هذا النّوع من الفكر، وخصوصًا بسبل تعهّده بالتّنمية عبر العلم والمعرفة والتّوظيف السّليم حتّى يكون خير رقيب على سلوكات الفرد بل خير حائل دون انحرافها إلى أطراف الرّذائل ومن ثمّ ضمان سيرها ضمن الأوساط الفاضلة شاهدًا بذلك على مسؤوليّة الفرد في تربية ذاته والارتقاء بها في سلّم الكمال تحقيقًا لغايتين مترابطتين هما السّعادة في الدّنيا والآخرة.

ثانيًا: رقابة الآخر: سلطة العلاقات

للعلاقات ضمن دائرة الفكر الأخلاقي العربي الإسلامي بُعدان هما البعد الاجتماعي والبعد السّياسي. وإذا كان هذا النّوع من الفكر قد اعتنى بالإنسان فردًا وتحديدًا في دور الرّقابة في تشكيل صورته الأخلاقيّة التي راهن عليها أصحاب هذا التّفكير في بناء الإنسان الفاضل القادر على الاضطلاع بمسؤوليّة بناء المجتمع المنشود أو مجتمع الخير بوصفه نواة له، فإنّه كان بالمثل شديد العناية بأبعاد الإنسان الجماعيّة التي تتجلّى في مجالَي الاجتماع والسّياسة على اعتبار أهمّية الانعكاسات الجماعيّة للفضيلة.

1 ـ العلاقات الاجتماعيّة

ضمن سياق هذه العلاقات كانت العناية بمسألة الصّداقة التي يحسن التّذكير في إطارها بأنّ ما خلّفته لنا ثقافة العصر الجاهلي في شأنها لم يكن ذا بال بحسبان أنّ أساس العلاقات في هذه الحقبة هو الرّابطة الدّمويّة والقبليّة. وقد نشأت الصّداقة في المجتمع العربي الإسلامي وتطوّرت نتيجة التّحوّلات الحضاريّة الكبرى التي عرفها هذا المجتمع منذ ظهور الإسلام الذي دعا إلى علاقات بين أبناء البشريّة كافّة، وبخاصّة بين أبناء الدّين الجديد، أساسها مفهوم الأخوّة في الدّين الذي

(12) المصدر نفسه، ص 60.

(13) ابن المقفّع، المصدر نفسه، ص 172.

(14) المصدر نفسه، ص 172.

أضحى معنى أساسيًا انضاف إلى المدلول الأصلي للكلمة التي تعني الأخّوة الدّمويّة. وقد ساهم تطوّر مفهوم هذه الرّابطة في مساعدة المجتمع على تصوّر علاقات وروابط جديدة تتجاوز حدود القبيلة[15]. لقد كان الاهتمام بمسألة الصّداقة عند هؤلاء المفكّرين بوصفها وجهًا من وجوه العلاقات الفاضلة المثمرة لقيم التّواصل والتّعاضد بين أفراد المجتمع الواحد. أمّا عن معنى الرّقابة المرتبط بها وبما يتفرّع منها من قيم فهو حاصل في صميم معناها المرتبط بتجاوز الإنسان لفرديّته والانخراط في علاقات ثنائيّة تعَدّ المقدّمة للعلاقات الاجتماعيّة الموسّعة. إنّها قيمة يفرضها الاجتماع البشري، بل هي الرّقيب الذي يحتاج إليه الفرد أو المرآة التي يحتاج إليها حتّى تنعكس عليها أفعاله وتُقدّم إليه بما فيها من محاسن كي يستمرّ فيها، ومن مساوئ كي يقوّمها. لذلك كانت هذه المرآة ضرورة لا بدّ للإنسان أن يسعى في طلبها متى أراد أن تكون لأفعاله وسلوكاته ما يعدّلها ويضبط لها المسارات السّليمة. لذلك قيل في شأن الأصدقاء: «اعلم أنّ إخوان الصّدق هم خير مكاسب الدنيا: زينة في الرّخاء وعدّة في الشدّة ومعونة في المعاش والمعاد. فلا تفرّطنّ في اكتسابهم وابتغاء الوصلات إليهم» [16]. قال التّوحيدي متحدّثًا عن ضرورة هذه الرّابطة: «قال الخليل بن أحمد الرّجل بلا صديق كاليمين بلا شمال»[17]. أمّا الجاحظ فيؤكّد قيمة هذه الرّابطة في تعريف دقيق يقول فيه «فأنت وصديقك الموافق وخليلك ذو الشّكل المطابق مستويان في المحابّ متّفقان في الهوى متشاكلان في الشّهوة... فإذا بان منك صديقك فقد بان منك شطرك، وإذا اعتلّ خليلك فقد اعتلّ نصفك... فموتي هو موت صديقي وحياتي هي حياة صديقي»[18]. أمّا مسكويه فيقول في الصّديق «حدّ الصّديق بأنّه آخر هو أنت إلّا أنّه غيرك بالشّخص، ولهذا صار عزيز الوجود»[19]. والحقيقة أنّ موقف أصحاب هذا النّمط من الفكر من هذه الرّابطة لا يكاد يبتعد من مواقف الفلاسفة القدامى منها، بل إنّهم قد استلهموا كثيرًا من مضامين تعريفاتهم منهم، ويكفي في هذا السّياق أن نلتفت إلى تعريف أرسطو القائل «الصّداقة فضيلة، أو هي على الأقل تُصاحب الفضيلة، وأكثر من ذلك تُعَدُّ الصّداقة ضرورية للحياة بالمُطلق؛ فمن دون أصدقاء لا أحد يودّ العيش حتى وإن تحقّقت له بقية الخيرات»[20] حتّى يتجلّى هذا التّأثّر أو الاستلهام بوضوح. وحتّى تقوم رابطة الصّداقة، التي هي الأخوّة برقابتها المثمرة على مستوى السّلوك، لا بدّ من أن تنهض على أسس تندرج لدى هؤلاء المفكّرين ضمن رؤية أخلاقيّة شاملة مرتبطة بتصوّر لإعداد الإنسان أخلاقيًّا حتّى يكون قادرًا على الانخراط في العلاقات الجماعيّة المثمرة لتماسك المجتمع وتغيّره نحو الأفضل. وهي أسس تنطلق

---

(15) انظر: صالح بن رمضان، «معنى الأخوّة والصّداقة في النثر العربي (من الجاهليّة إلى أواسط القرن الثالث)،» **حوليّات الجامعة التّونسيّة** (جامعة تونس، كلية الآداب)، العدد 30 (1989)، ص 286.

(16) ابن المقفّع، **الأدب الصغير والأدب الكبير**، ص 81.

(17) علي بن محمد التوحيدي، **الصّداقة والصّديق**، ط 2، تحقيق إبراهيم الكيلاني (بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 1416هـ/1996م)، ص 45.

(18) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، «رسالة الجدّ والهزل،» في: **رسائل الجاحظ**، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون (بيروت: دار الجيل، 1411هـ/1991م)، ج 1، ص 271.

(19) ابن مسكويه، **تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق**، ص 148ـ149.

(20) Aristote, *Ethique de Nichomaque*, traduit par Jean Voilquin (Paris: Flammarion, 1965), p. 207.

من فضيلة العقل لتشمل العلم والدّين ممّا يهيّئ للمعنى الفاضل لمراقبة الصّديق لصديقه التي يقول فيها ابن المقفّع «على العاقل أن يؤنس ذوي الألباب بنفسه ويجرّئهم عليها حتّى يصيروا حرسًا على سمعه وبصره ورأيه فيستنيم إلى ذلك ويريح له قلبه»[21].

والملاحظ أنّ التّشديد على الدّين شرطًا من شروط الصّداقة يعود إلى عَدِّه الجامع لمكارم الأخلاق، بل والأساس للتّقارب بين أطراف هذه الرّابطة، وهو ما تلفت فيه آراء أبي حيّان التّوحيدي الانتباه من حيث حصره هذه الرّابطة في من يسمّيهم أصحاب الدّين إذ يقول: «أمّا أصحاب الدّين والورع فعلى قلّتهم فربّما خلصت لهم الصّداقة لبنائها على التّقوى وتأسيسها على أحكام الحرج وطلب سلامة العقبى»[22]؛ فجوهرها مجموعة من القيم تشدّ النّاس إلى بعضهم البعض، وتجعلهم رقباء على بعضهم البعض. **ورقابة المعاضدة** التي يضطلع بها الصّديق تجاه صديقه هي التي تدعم الحسن والجيّد من الأفعال والسّلوكات وتستبعد القبيح والسيّئ، لذلك لا بدّ أن تكون أسسها متينة منسجمة وطبيعة المهمّات التي يفترض أن تضطلع بها لذلك لا تنفع في إطارها مجاملة أو مغالطة، كما لا يصحّ أن ترتبط بغايات مادّية ضيّقة حتّى يكون لها الفعل القيمي في علاقة الصّديقين وفي التّأسيس لعلاقات اجتماعيّة فاضلة يختزلها قول ابن الدّاية «واعلم أنّ أضرّ من عاشرته مُغريك ومُطريك ومن قصرت همّته عن همّتك.. وأنّه لا تسلم مودّة معاملين حتّى تكون رغبتهما في الحقّ أزيد من رغبتهما في الرّبح»[23].

2 ـ العلاقات السّياسيّة

ضمن هذا المجال يتجلّى معنى الرّقابة في علاقة الرّاعي بالرّعيّة أوّلًا وبالحاشية ثانيًا وبالمفكّر ثالثًا. فبخصوص العلاقة الأولى تبدو الصّورة الرّائجة لها في التّراث العربي الإسلامي هي تلك الصّورة التي تتحكّم فيها ثنائيّة الأمر والطّاعة. وقد اتّفقت جلّ الآراء في تأصيل هذه الطّاعة والتّشريع لها وخصوصًا عند اقترانها بالدّين، فقال عبد الحميد الكاتب مرغّبًا فيها محذّرًا من نقيضتها المعصية «وجعل اللّه نظام الدّين... وقوامه وعصمته الطّاعة التي جمع اللّه فيها شعب الخير وأنواع البرّ ومناقب الفضل جعلها واصلة بالإسلام سببًا إلى كلّ هدى وفضيلة واختيارًا لكلّ سعادة وكرامة في عاجل وآجل... وجعل المعصية شقاءً وخسارًا وتبارًا وسببًا لكلّ نقص وأزل وهوان وحسرة»[24]. والملاحظ أنّ سمة الطّاعة هذه قد تجعل الرّعيّة في الظّاهر ضعيفة مغلوبة على أمرها، لا حول لها ولا قوّة بما أنّها موضوع فعل الرّاعي وعنوان سلطته، فكيف لها حينئذ أن تقوم بدور الرّقابة عليه وتساهم في تعديل سلوكه السّياسي؟ للإجابة عن ذلك نعتقد أنّ المنفذ للحديث عن رقابة تقوم بها الرّعيّة تجاه راعيها هو طرح هؤلاء المفكّرين لمسألة العدل بوصفه

(21) ابن المقفّع، **الأدب الصغير والأدب الكبير**، ص 140.

(22) التوحيدي، **الصّداقة والصّديق**، ص 33.

(23) «العهود اليونانيّة،» في: أحمد بن يوسف بن إبراهيم بن الدّاية، **الفلسفة السّياسيّة عند العرب**، تقديم وتحقيق عمر المالكي، ط 2 (الجزائر: الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، 1980)، ص 119.

(24) إحسان عبّاس، **عبد الحميد بن يحيى الكاتب وما تبقّى من رسائله ورسائل سالم أبي العلاء** (عمّان: دار الشرق للنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص 85ـ 86.

مطلبًا ملحًّا للرّعيّة وشرطًا أساسيًّا من شروط نجاح علاقة الرّاعي بها، لذلك عددناه نوعًا خاصًّا من الرّقابة سمّيناه **رقابة مطالبة**. وقد تحدّث مفكّرو الأخلاق عن هذه القيمة في إطار بيان ما للرّعيّة من حقوق مقابل ما عليها من واجبات. فإذا كانت الطّاعة هي واجبها الرّئيس فإنّ العدل من أوكد الحقوق التي تطلبها والتي يُدعى الرّاعي إلى تحقيقها. لذلك قال ابن الدّاية «واعلم أنّ يسار رعيّتك وعظم أخطارها يزيد مملكتك شرفًا وذكرك جمالًا، وأنّ فاقتهم وذلّتهم تغضّ منك وتقصر بك... واعلم أنّ كرامة الجور دائرة وكرامة العدل باقية»[25]. ويؤكّد مسكويه هذا المعنى داعيًا إلى العدل، محذّرًا من مغبّة الظّلم، قائلًا: «إذا لم يكن العدل غالبًا على الجور لم يزل تحدث ألوان البلاء والآفات، وليس شيء لتغيير نعمة وتعجيل نقمة أقرب من الإقامة على الظّلم»[26].

إلى جانب ما يظهر من حضور لمعنى الرّقابة في إثارة مسألة العدل فإنّ لبعض الآراء ـ وإن كانت نادرة الحضور ـ دورًا خاصًّا في بلورة رقابة الرّعيّة على الرّاعي المنطلقة من تذمّرها من واقع ما، واحتجاجها عليه، ورغبتها في تغييره، إيمانًا منها أنّ ذلك من صميم حقوقها ومن أوكد واجبات الرّاعي تجاهها. وهذا ما نعثر عليه في بعض المحاورات بين المفكّرين والسّاسة في بعض المجالس الخاصّة كما هي الحال في ما جرى بين التّوحيدي والوزير ابن سعدان في إحدى ليالي **كتاب الإمتاع والمؤانسة** عندما تضايق هذا الأخير من خوض العامّة في شؤون السّياسة، وعزم على التّعامل معها بعنف وشدّة، فكان أن ردّ التّوحيدي رافضًا لمثل هذه الطّريقة في التّعامل داعيًا إلى التّعامل معها برفق وحلم مؤكّدًا تساوي الطّرفين في معنى ضرورة كلّ منها للآخر بقوله على لسان أبي سليمان المنطقي «الملك لا يكون ملكًا إلّا بالرّعيّة كما أنّ الرّعيّة لا تكون رعيّة إلّا بالملك»[27]. فالعلاقة بين الرّاعي والرّعيّة في رأي التّوحيدي ضرورة تتحدّد من خلالها ماهية كلّ طرف وهويّته. وعلى الرّغم ممّا يظهر من تفاوت في إخراج صورتيهما بين القوّة والضّعف أو العقل والجهل، فإنّ ذلك لا يمنع من أن تكون قائمة على أسس تفرضها طبيعة العلاقة نفسها وصورة كلّ طرف فيها. ولعلّ أهمّ ما جاء في آراء التّوحيدي في شأن هذه العلاقة تبريره لخوض الرّعيّة في شؤون السّياسة، حتّى إنّه يقول «... وبسبب هذه العلاقة المحكمة والوُصلة الوشيجة ما لهجت العامّة بتعرّف حال سائسها والنّاظر في أمرها والمالك لزمامها حتّى تكون على بيان من رفاهة عيشها وطيب حياتها ودُرور مواردها بالأمن الفاشي بينها والعدل الفائض عليها والخير المجلوب إليها»[28]. والملاحظ أنّ مثل هذه المواقف مهمّة في الاطلاع على صورة غير نمطيّة للرّعيّة في التّراث الأخلاقي العربي الإسلامي وهي تلك الصّورة التي تبدو فيها فاعلة رقيبة على الرّاعي بما تدفعه إليه من ضرورة مراعاة حقوقها التي تختزلها قيمة العدل لكلّ من أراد من الرّعاة أن يكون له سلوك سياسي سليم هو المحدّد في الاستقرار بوجهَيه السّياسي والاجتماعي.

---

(25) ابن الدّاية، «العهود اليونانيّة،» ص 70.

(26) أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه، **الحكمة الخالدة: جاويدان خرد**، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي، ط 2 (بيروت: دار الأندلس، 1980)، ص 15.

(27) علي بن محمد التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة** (بيروت: دار الجيل، 1430هـ/2009م)، ج 3، ص 345ـ346.

(28) المصدر نفسه، ج 3 ص 346.

أمّا النّوع الثّاني من الرّقابة الذي يختصّ به مجال السّياسة فهو الذي تعبّر عنه علاقة أخرى لا تقلّ عن الأولى أهمّية، وهي علاقة الرّاعي بالحاشية. فعلى الرّغم من أنّ صورة الرّاعي في الفكر القديم عمومًا هي صورة السّلطة المطلقة، فإنّ المتّفق عليه في الغالب أنّ جلّ ما قيل في شأن السّياسة ـ أو تحديدًا شأن السّائس ـ هو من قبيل الفكر الأخلاقي، حيث لم يتجاوز في الغالب الحديث في سلوك السّلطان، هذا السّلوك الذي بدا للحاشية دور مهمّ في تحديده وتوجيهه أو تغييره أحيانًا. ولعلّ الطّريف في هذا الإطار أنّ هذه الرّقابة لا تخرج عن فعل الرّاعي ودوره بوصفها من مسؤوليّاته، ذلك بأنّ اضطلاعها بمهماتها رهين علاقة الرّاعي بها التي يمكن أن تختزلها كلمات التّخيّر والمتابعة والمحاسبة.

يبدو الاتّفاق إذاً حاصلًا بين المهتمّين بشأن هذه العلاقة على أهمّية طرف الحاشية ودقّة المهمّات التي يضطلع بها، بل واقتران صلاح حال الدّولة والمجتمع أو فسادهما به، لذلك كان تأكيد العناية به تخيّرًا وتثبّتًا ومتابعة، فقال ابن المقفّع «وممّا يذكّر به أمير المؤمنين أمر أصحابه فإنّ من أولى أمر الوالي بالتثبّت والتخيّر أمر أصحابه الذين هم فناؤه، وزينة مجلسه وألسنة رعيّته، والأعوان على رأيه»[29]. ولذلك أيضًا كان التّحذير من فسادها والتّنبيه إلى مخاطره، فقال ابن عبد ربّه: «وقال الأحنف بن قيس: من فسدت بطانته كان كمن غصّ بالماء ومن غصّ بالماء فلا مساغ له ومن خانه ثقاته فقد أتي من مأمنه»[30]. ولعلّ أهمّ سمة يمكن أن تؤدي من خلالها الحاشية دور الرّقابة هي سمة الرّأي. فهو ما يحتاج إليه الرّاعي منها في مباشرة مهماته وفي امتحان سلوكاته السّياسيّة لهذا قال مسكويه مشدّدًا على التّرابط بين الطّاعة والنّصيحة في علاقة الحاشية بالرّاعي «يجب على العاقل في حقّ اللّه عزّ وجلّ التّعظيم والشّكر وفي حقّ السّلطان الطّاعة والنّصيحة»[31]. وهو الأمر نفسه الذي حرص عليه الجاحظ قبل ذلك في رسالة «مناقب التّرك وعامّة جند الخلافة» التي كتبها لوزير في عهد المتوكّل وهو الفتح بن خاقان (ت247هـ/861) وفيها ركّز على الارتباط بين الأمرين انطلاقًا من مفهوم الوزارة القائم على معنى المؤازرة الذي يستلزم النّصح والطّاعة، فخاطب الوزير قائلًا «قد أعجبني ما رأيت من شغفك بطاعة إمامك والمحاماة لتدبير خليفتك وإشفاقك من كلّ خلل وخَلّة دخل على ملكه وإن دقّ ونال سلطانه وإن صغر»[32].

كلّ ذلك يؤكّد إيمان أصحاب هذه الرّؤى الأخلاقيّة بأن لا تناقض بين طرفَي ثنائيّة النّصح والطّاعة أو الرّأي والطّاعة. وإن كانت مساحة جرأة الرأي تتقلّص وتتّسع من مفكّر إلى آخر فإنّها لا تعدم معنى الرّقابة بل تؤكّده وتثبت أنّ ما تقوم به الحاشية في علاقتها بالرّاعي إنّما يضطلع بتوجيه سلوكه السّياسي مهما كانت درجة هذا التّوجيه وسمته، سواء كان من قبيل المباركة والتّأييد أو الدّفع باتّجاه التّعديل أو التّغيير، لذلك تبقى سمة فعل الحاشية **رقابة مؤازرة** مهما كانت درجة تأثيرها في سلوكات الحاكم وأفعاله. وحتّى تكون هذه الرّقابة ذات جدوى فقد حرص أصحاب هذا النّمط

(29) ابن المقفّع، «رسالة الصّحابة،» ضمن **آثار ابن المقفّع** (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1989)، ص 319.

(30) أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي، **العقد الفريد**، تحقيق عبد القادر شاهين (بيروت: دار القلم، [د. ت.])، ج 1، ص 33.

(31) ابن مسكويه، **الحكمة الخالدة: جاويدان خرد**، ص 14.

(32) الجاحظ، **الرسائل**، ج 1، ص 6.

من التّفكير الأخلاقي على الارتقاء بصورة القائمين بها حتّى لا يتحوّلوا إلى مجرّد وشاة مشتغلين بالنّميمة، لأنّ الدّور الذي يفترض أن يضطلعوا به يجب أن يكون منسجمًا مع معنى التّدبير بوصفه جوهرًا للسّياسة. لذلك قال عبد الحميد الكاتب على لسان مروان لابنه «وامنع أهل بطانتك وخاصّة خدمك.. من استلحام أعراض النّاس، والتّقرّب إليك بالسّعاية والإغراء من بعض ببعض، والنّميمة إليك بشيء من أحوالهم المستترة عنك... فإنّ ذلك أبلغ بك سموّا إلى منال الشّرف، وأعون لك على محمود الذّكر، وأطلق لعنان الفضل في جزالة الرّأي وشرف الهمّة وقوّة التّدبير»[33].

وغير بعيد من هذه الرّقابة تلك التي يضطلع بها المفكّر في علاقته بالسّياسي، وهي من العلاقات القديمة المتجدّدة التي يرى البعض أنّ الحديث فيها لا يخرج عن التّأريخ لثلاثة أنواع من العلاقات: هي **أوّلًا** علاقة المفكّر بالمنظومات المرجعيّة المعرفيّة التي ينهل منها فكره فتمثّل مصادر وروافد أساسيّة له. **ثانيًا** علاقته بالحقل الاجتماعي الذي يشتغل في مناخ وقائعه. **ثالثًا** علاقته بالسّلطة التي تراوح بين الإقدام والإحجام أو التّعاطي الإيجابي والتّجافي، وهي صلات تظهر من خلالها الأشكال المتباينة والمختلفة لالتزام المفكّرين/المثقّفين وهو ما يسمح بتحديدهم وتصنيفهم[34]. والملاحظ أنّ هذه القضيّة تجد حضورها في إطار الأدب ضمن المجال المعروف بصحبة السّلطان التي لم يكد يخلو منها إنتاج أديب ما في القرون الأولى. وقد كان التّوجّه في إطار هذه العلاقة إلى الرّاعي لإقناعه بقيمة المشاورة وأهمّية حضور العالم/المفكّر إلى جانبه، فقال ابن المقفّع مثلًا «لا تقذفنّ في روعك أنّك إن استشرت الرّجال ظهر للنّاس منك الحاجة إلى رأي غيرك فإنّك لست تريد الرّأي للافتخار به، ولكنّما تريده للانتفاع به»[35].

وعن قيمة المشاورة قال سهل بن هارون على لسان الثّعلب «إنّ الرّأي مثل الشّجرة تُؤتي أُكلها كلّ حين موقوت، فإذا فرّطت جناها أضعت حظّك منها»[36] مؤكّدا بذلك ضرورة الرّأي في مجال السّياسة، محذّرًا من التّغافل عنه أو إهماله. بهذا يكون حضور المفكّر في مجال السّياسة مرتبطًا بمعنى الرّقابة التي يُفترض أن يسعى إليها السّائس دفعًا لرذائل عن حكمه من قبيل الاستبداد والانفراد بالرّأي وتكريسًا لفضائل تسم حكمه من خلال عمله بما يشير عليه المفكّر وما ينصحه به. لكنّ اللافت للانتباه أنّ نجاح هذه الرّقابة في تأدية هذه الوظائف القيميّة هي رهينة سمات يفترض أن يتّصف بها كلّ من الرّاعي والمفكّر. فمّا يفترض أن يتّصف به الرّاعي الصّبر وسعة الصّدر ورحابته، وهو ما قيل فيه «عوّد نفسك الصّبر على من خالفك من ذوي النّصيحة والتّجرّع لمرارة قولهم وعذلهم»[37]. أمّا بالنّسبة إلى المفكّرين أو العلماء المؤهّلين للقيام بمهمّة الرّقابة هذه

---

(33) أحمد زكي صفوت، **جمهرة رسائل العرب في عصور العربيّة الزّاهرة**، 4 ج (بيروت: المكتبة العلميّة، 1937)، ج 2، ص 418ـ419.

(34) انظر: عبد الإله بلقزيز، **نهاية الدّاعية (الممكن والممتنع في أدوار المثقّفين)** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 9.

(35) ابن المقفّع، **الأدب الصغير والأدب الكبير**، ص 18ـ 19.

(36) سهل بن هارون، **النمر والثعلب**، تحقيق المنجي الكعبي (تونس: الشركة التونسيّة لفنون الرّسم، 1980)، ص 44.

(37) ابن المقفّع، **الأدب الصغير والأدب الكبير**، ص 20ـ21.

فإنّ العلم والحنكة والخبرة هي من أهمّ الصّفات التي تؤهّلهم لذلك، وهو ما قال فيه ابن الدّاية مفصّلًا «... ومن رقّ طبعه وقويت معرفته بما تحتمل تلك المجالس، وطال تفكّره وبُعد غوره ولطفت حيلته وغزُر علمه وحسُن استخراجه وكمل فهمه وكبر عقله»[38]. ومّا يمكن إضافته في هذا الإطار أنّ فاعليّة هذا النّوع من الرّقابة موكولة بقدر كبير إلى السّائس نفسه، وذلك بما يسمح به للمفكّر من مساحات للرّأي الحرّ وما يهيّئه له من ظروف وما يوجّهه إليه من اهتمامات. وإن كان محورها هو استقرار حكم الرّاعي واستمرار دولته فإنّ الجانب القيمي فيها غير غائب سواء ببعده السّياسي المتعلّق بالتّأثير في سلوك الحاكم توجيهًا أو تعديلًا أو تغييرًا[39]، أو ببعده الاجتماعي كون الاستقرار السّياسي مشروطًا بحدّ أدنى من الاستقرار الاجتماعي المرتبط بدوره بضمان قدر من حقوق الرّعيّة. هكذا إذًا تشكّل النّصيحة أساس **رقابة المناصحة** التي تحكم العلاقة بين المفكّر والسّياسي وهي مناصحة ضروريّة جدًّا، بل إنّها في إطار هذه الرّؤى الأخلاقيّة من قبيل الواجب الدّيني الذي يقول فيه التّوحيدي مثلًا في رسالة وجّهها إلى الوزير ابن سعدان: «يجب على كلّ من آثره اللّه رأيًا ثاقبًا ونصحًا حاضرًا وتنبّهًا نافعًا أن يخدمك متحرّيًا لرسوخ دعائم المملكة بسياستك وريادتك قاضيًا بذلك حقّ اللّه عليه في تقويتك وحياطتك»[40].

إنّ علاقة الدّين الإسلامي بالأخلاق وطيدة، بل إنّ الفصل بينه وبينها من قبيل العبث؛ فمن المعلوم أنّ الأخلاق غاية رئيسيّة للدّيانات السّماوية وعلى رأسها الإسلام، ذلك بأنّ «الأخلاق الإسلاميّة نابعة من الدّين وهي جزء منه وهي الثّمرة الحقيقيّة للعقيدة والعبادة.

ثالثًا: الرّقابة المرجعيّة: سلطة الدّين

يعَدّ الدّين في مختلف المجتمعات، ومهما كان، من المشاعر الجماعيّة التي لا يمكن الإنسان، بل لا يستطيع وإن أراد، أن يستغني عنها. ولعلّ القيمة الأبرز له ضمن الإطار الجماعي مساهمته

(38) ابن الدّاية، «العهود اليونانيّة،» ص 68.

(39) يمكن القول إنّه وإن كانت الصّورة المألوفة والأكثر انتشارًا لعلاقة المفكّر بالسّياسي هي صورة المجاراة والمجاملة، وهو ما يجعل المفكّر خادمًا للسّائس دومًا منفّذًا لما يريد مسوّغًا لمشاريعه، فإنّ الجانب الثّاني المتمثّل بالمعارضة والرّفض أو النّقد غير غائب، وقد تجلّى في غير موضع من ذلك الموقف الذي عارض فيه التّوحيدي نيّة ابن سعدان استخدام العنف في التّعامل مع الرّعيّة في اللّيلة 34 من **الإمتاع والمؤانسة**، مع العلم أنّ هذه المعارضة قد تصل في بعض الأحيان إلى التّجريح والتّعريض المباشر كما هو الشّأن في علاقة التّوحيدي بالوزيرين ابن عبّاد وابن العميد، وقبل ذلك في علاقة ابن المقفّع بالخليفة المنصور الذي قدّم له في «رسالة الصّحابة» بوجه خاصّ وبطريقة مباشرة مشروعًا إصلاحيًّا شمل مجالات مختلفة من جند وقضاء وغيرهما، وهو ما يعني أنّه لم يكن راضيًا عن صورتها في الواقع، بل عن طريقة تصريف الرّاعي لها وهو ما يعني فعلًا أنّ المفكّر يضطلع في الكثير من الأحيان بدور الرّقيب على سلوك السّياسي.

(40) التّوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة**، ج 3، ص 422.

إلى حدّ كبير في نظم نسيج الوحدة داخل المجتمع[41]. ولئن تجلّت قيمته الأساسيّة في ما يقدّم إلى الإنسان من إجابات عن أسئلة تحيّره ولا سيّما تلك المتعلّقة بأصله وبمآل مسيرته وتفسيره لظواهر كونيّة يقف أمامها عاجزًا، فإنّ ما يعنينا منه في هذا المبحث هو علاقته بالحياة الجماعيّة للإنسان وخصوصًا في بعدها الأخلاقي بوصفه مرجعًا لأفعال النّاس وسلوكاتهم. فهو بما يضبطه من تعاليم تتجسّد في أوامره ونواهيه رقيب فعليّ على سلوك الإنسان، سواء في علاقته بذاته أو في علاقته بالآخرين ضمن الإطارين الاجتماعي والسّياسي. وللتّذكير فإنّ علاقة الدّين الإسلامي – بوصفه موضوع اهتمام من نظّروا للأخلاق في التّراث العربي الإسلامي ـ بالأخلاق وطيدة، بل إنّ الفصل بينه وبينها من قبيل العبث؛ فمن المعلوم أنّ الأخلاق غاية رئيسيّة للدّيانات السّماوية وعلى رأسها الإسلام، ذلك بأنّ «الأخلاق الإسلاميّة نابعة من الدّين وهي جزء منه وهي الثّمرة الحقيقيّة للعقيدة والعبادة، والتّديّن الحقيقي يورث الأخلاق القويمة السّديدة، ولا دين بلا خلق»[42]. فالارتباط بين الدّين الإسلامي والأخلاق عضوي بما أنّ «كلّ فضيلة دينيّة هي بالضّرورة فضيلة خلقيّة، وكلّ فضيلة خلقيّة محمودة شرعًا وعقلًا هي فضيلة يقرّها الدّين ويدعو إليها وإن كان مصدرها إنسانيًّا»[43]. ومن المعلوم كذلك أنّ الدّين كان حاضرًا باستمرار وبصورة ملحّة لدى المنظّرين للأخلاق في التّراث العربي الإسلامي؛ منطلقهم في ذلك الاتّفاق على دوره الاجتماعي الذي تمثّل الأخلاق أحد أبعاده. ولمّا كان الدّين أفضل مواهب اللّه للإنسان[44]، فإنّه عُدَّ محدّدًا لماهيته بل شرطًا لإنسانيّته ولارتقائه في سلّم هذه الإنسانيّة في اتّجاه الكمال بارتقائه في سلّم الفضيلة، هذا الكمال المطلوب بشريًّا وإن لم يُدرك، والمشروط بالتّفقّه في الدّين وفهم مقاصده الذي لا غنى عنه لاستقامة الحياة للإنسان. ولعلّ اللافت للانتباه عند هذا النّمط من المفكّرين ربطهم اضطلاع الدّين بمعنى الرّقابة المحدّد في أخلاق الإنسان وقيمه بمصدر الرّقابة الذّاتية، وهو العقل الذي جاء الدّين الإسلامي بوجه خاصّ مؤكّدا لقيمته ودوره المحدّد في فهم مقاصده وفي حسن تدبّره ضمانًا لحسن الاستفادة منه في تعديل السّلوكات الدّنيويّة المؤدّية إلى سعادة الإنسان في

إن الدّين كان حاضراً باستمرار وبصورة ملحّة لدى المنظّرين للأخلاق في التّراث العربي الإسلامي؛ منطلقهم في ذلك الاتّفاق على دوره الاجتماعي الذي تمثّل الأخلاق أحد أبعاده. ولمّا كان الدّين أفضل مواهب اللّه للإنسان.

---

(41) Emile Durkheim, *Les Formes élémentaires de la vie religieuse* (Paris: Librairie Felix Alcan, 1925), p. 609.

يعتبر دوركايم أنّه من المستحيل أن نجد مجتمعًا لا يشعر بالحاجة الملحّة إلى المشاعر الملحّة والتّصوّرات الملحّة التي تساهم في نسج وحدته.

(42) محمد عبد اللّه الشرقاوي، **الفكر الأخلاقي** (بيروت: دار الجيل؛ القاهرة: مكتبة الزّهراء، 1990)، ص 111.

(43) عبد الحميد الصيد الزنتاني، **فلسفة التربية الإسلامية في القرآن والسنّة** (طرابلس: الدار العربيّة للكتاب، 1993)، ص 343.

(44) ابن المقفّع، **الأدب الصّغير والأدب الكبير**، ص 153ـ154.

الدّنيا المفضية إلى سعادته الأزليّة في الآخرة. لكنّ هذا الارتباط بالعقل يجب ألاّ يتجاوز الحدود التي يصبح معها مسًّا بأصوله وتشكيكًا فيها، لأنّ «الدّين موضوع على القبول والتّسليم والمبالغة في التّعظيم. وليس فيه«لِمَ» و«لا» و«كيف» إلّا بقدر ما يؤكّد أصله ويشدّ أزره وينفي عارض السّوء عنه لأنّ ما زاد على هذا يوهن الأصل بالشّك ويقدح في الفرع بالتّهمة»[45]. فالعقل يظلّ السّبيل إلى العلاقة القويمة بين الإنسان ودينه الضّامنة لحسن المعاش والمعاد، ولا يمكنه أن يقوم بهذا الدّور إلّا إذا التزم العمل في ما هو متاح له وممكن.

إنّ معنى رقابة الدّين وفعله في أخلاق الإنسان وقيمه مرتبط حتمًا بمسألة الإيمان بوصفه جوهر العلاقة بين الطّرفين، وهي رقابة يمارسها الإنسان على نفسه بواسطة الدّين أو باعتماد مرجع الدّين، ذلك أنّه سبيله لتهذيب نفسه وتهيئتها للانخراط في علاقات جماعيّة مثمرة.

صفوة القول إذًا إنّ معنى الرّقابة التي يضطلع بها الدّين في مجال القيم مرتبط أساسًا بقيامه على جملة من الأوامر والنّواهي تشكّل مجتمعة السّلطة المرجعيّة لسلوكات الإنسان. وهي سلطة ترتسم بالنّسبة إلى هؤلاء المفكّرين في ما يهيّئه الدّين للفرد عبر مسيرته المختلفة الأطوار من ضوابط تربويّة تمثّل الأساس لكلّ إصلاح وكلّ بناء اجتماعي، والمحدّد في سير الإنسان نحو سعادته في الدّارين. لذلك تحدّث مفكّر مثل مسكويه عن دوره في إعداد الإنسان لهذه المهمات والمسؤوليّات قائلًا: «والشّريعة هي التي تقوّم الأحداث وتعوّدهم الأفعال المُرضية وتعدّ نفوسهم لقبول الحكمة، وطلب الفضائل والبلوغ إلى السّعادة الإنسيّة بالفكر الصّحيح والقياس المستقيم»[46]. فللدّين والأخلاق غرض واحد ما دام كلاهما يؤدّي ما يؤدّيه الآخر وما يهدف إليه، «فما دام الغرض من الأخلاق هو رسم طريق الحياة الطّيبة للإنسان فلا شيء يبلغ مبلغ الدّين في الحرص على تحقيق هذا الغرض في عاجل الإنسان وآجله معًا»[47]. وما دامت الغايات واحدة فالأصل أن يقال إنّهما صنوان متماهيان يصعب الفصل بينهما، ذلك «أنّ الدّين والأخلاق شيء واحد فلا دين بغير أخلاق ولا أخلاق بغير دين»[48]. خلاصة القول إنّ معنى رقابة الدّين وفعله في أخلاق الإنسان وقيمه مرتبط حتمًا بمسألة الإيمان بوصفه جوهر العلاقة بين الطّرفين، وهي رقابة يمارسها الإنسان على نفسه بواسطة الدّين أو باعتماد مرجع الدّين، ذلك أنّه سبيله لتهذيب نفسه وتهيئتها للانخراط في علاقات جماعيّة مثمرة. لذلك قيل «فأصل الأمر في الدّين أن تعتقد الإيمان على الصّواب وتجتنب الكبائر وتؤدّي الفريضة فالزم ذلك لزوم من لا غنى له عنه طرفة عين ومن يعلم أنّه إن حرمه هلك»[49]. تترجم هذه الرّقابة في الاستجابة لأوامره والانتهاء عن نواهيه، وهي

(45) التّوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة**، ج 3، الليلة 40، ص 407.

(46) ابن مسكويه، **تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق**، ص43.

(47) طه عبد الرحمن، **سؤال الأخلاق**، ط 2 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص 31.

(48) المصدر نفسه، ص 52.

(49) ابن المقفّع، **الأدب الصّغير والأدب الكبير**، ص 11.

الغاية الأخلاقيّة الكبرى المنوط بها سعادة الإنسان في الدّنيا ونجاته في الآخرة. مع العلم أنّ مفهوم الإيمان يتّصل حتمًا بمعنى المسؤوليّة الذي يعَدّ جوهر الدّين الذي يرتبط به معنى رقابته وصورتها التي يكون فيها الإنسان رقيبًا على نفسه محاسبًا إيّاها محاسبة تمكّنه من تبيّن عيوبه وإحصائها سبيلًا إلى إصلاحها، فـ«على العاقل أن يحصي على نفسه مساويها في الدّين وفي الأخلاق وفي الآداب... ثمّ يكثر عرضه على نفسه ويكلّفها إصلاحه»[50]، وهو ما يمثّل الخطوة الأولى نحو الفضيلة بل هي السّبيل الحتمي نحو سعادة الإنسان لذلك قيل «فلتحسن تعهّدك لنفسك فإنّك إذا فعلت ذلك جاءك الخير يطلبك من كلّ مكان كما يطلب الماء انحداره»[51].

خاتمة

يمكن الانتهاء إذًا إلى أنّ التّفكير الأخلاقي في التّراث العربي الإسلامي قد شمل عمومًا أبعاد الإنسان الضّروريّة، لذلك انصبّ الاهتمام في إطاره على الفرد ثمّ الاجتماع فالسّياسة فكانت الأخلاق تبعًا لذلك فرديّة واجتماعيّة وسياسيّة، اندرجت عند أصحاب هذا النّمط من الفكر ضمن رؤية شاملة لإصلاح المجتمع. وقد كان مفهوم الرّقابة محوريًّا بل ومحدّدًا في رؤاهم الأخلاقيّة في أبعادها هذه، فكان محدّدًا في تأديب الفرد وإعداده للانخراط في الحياة الاجتماعيّة ولبناء حياة سياسيّة عليها يُعوّل في السّير بالمجتمع في دروب الاستقرار والرّقيّ. لقد كان المنطلق في معنى الرّقابة وأثرها في الكتابات الأخلاقيّة من الرّقابة الذّاتية التي كان العقل فيها السّلطان الأوّل على الإنسان اعتبارًا من أنّ الاستماع إلى صوته والخضوع لسلطته هو المحدّد في مغالبة النّفس وما يرتبط بها من شهوات ومن ثمّ الابتعاد من الرّذيلة والارتباط بالفضيلة التي تعني سير الإنسان في الحياة بسلوكات فاضلة ومتوازنة. أمّا المجال الثّاني من الرّقابة فقد مثّله الجانب العلائقي الذي رأينا أنّه شكّل في هذا التّراث الفكري تجلّيات فعليّة لمغنى الرّقابة وأثرها في أخلاق الإنسان وقيمه. وقد توزّع على نوعين من العلاقات: **أولى** هذه العلاقات الاجتماعيّة التي بدا فيها مفهوم الصّداقة معنى ومحدّدًا رئيسيًّا بما ينهض عليه من أسس وشروط جعلت لهذه الرّابطة وللصّديق من خلالها سلطة رقابيّة بوصفه مرآة تنعكس عليها أفعال الآخر فيؤثّر فيها نصحًا وتوجيهًا، تعديلًا أو تغييرًا، في اتّجاه الفضيلة وهو ما عددناه رقابة معاضدة من الصّديق إلى الصّديق. و**ثانية** هذه العلاقات السّياسيّة فقد تعدّدت فيها الأطراف ومن ثمّ أنواع الرّقابة، فكانت رقابة مطالبة في علاقة الرّاعي بالرّعيّة التي بدت في بعض الصّور محتجّة رافضة لسلوك الرّاعي أو على الأقلّ غير راضية عن سلوكه تجاهها. كما رأينا في حضور هاجس العدل في إطار هذه العلاقة ما يؤكّد فعل هذه الرّقابة. وإذا كان للرّعية مثل هذا الأثر في مراقبة سلوكات السّائس والتّأثير فيها فإنّ طرفين آخرين قد يفوقانها قيمة من حيث التّأثير، وهما الحاشية التي ترتبط بالرّاعي عبر رقابة أطلقنا عليها رقابة المؤازرة، والمفكّر الذي يرتبط به عبر رقابة سمّيناها رقابة مناصحة،

(50) المصدر نفسه، ص 138.

(51) ابن المقفّع، **كليلة ودمنة**، ص 151.

وهما رقابتان يُعَدُّ الرّأي والنّصيحة المحدّد فيهما، وهو الرّأي الذي لا يمكن أن نعدم أثره أو ننكره في أفعال السّائس وسلوكاته ومن ثمّ القيم التي تتأسّس عليها الحياة السّياسيّة. أمّا النّوع الأخير من الرّقابة فهو الرّقابة الرّوحية التي يمثّلها الدّين بوصفه سلطة مرجعيّة للأخلاق في التّراث العربي الإسلامي تتفاعل مع كلّ أنواع الرّقابة السّابقة الذّكر وتؤثّر فيها اعتبارًا لمركزيّة الدّين في قضايا القيم والأخلاق بوجه عام من ناحية، ولمحوريّته في كلّ نشاط فكري في هذا التّراث من ناحية أخرى. كلّ ذلك ينتهي بنا إلى القول إنّ صورة الرّقابة في التّراث الأخلاقي العربي الإسلامي متنوّعة الملامح بتعدّد أنواعها والأطراف والمسائل الفاعلة فيها فيجعل منها مفهومًا محوريّا في ما دُوّن فيه عن الأخلاق في أبعادها الفرديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة □

أثر مشروطية المساعدات الخارجية في البلدان النامية بالتركيز على أفريقيا

دراسة حالة لمساعدات المانحين الجديدين (الصين وروسيا)

عبد الرحمن عاطف أبو زيد(*)

باحث في العلوم السياسية والتنمية الاقتصادية.

الإطار المنهجي

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تربط بين متغيِّرين، يتمثل **الأول** بالمساعدات الموجهة إلى الدول النامية والأفريقية، ويتمثل **الثاني** بأثر المشروطية السياسية والاقتصادية لتلك المساعدات.

ولموضوع الدراسة أهمية علمية وأخرى عملية، ويمكن إدراكها من خلال محتوى الدراسة. فالأهمية العلمية تأتي من وضع البلدان النامية وبخاصة البلدان الأفريقية من المساعدات الخارجية، وإدراك سبب حاجتها إلى المساعدات، ومعرفة جوانب أثر المشروطية السياسية فيها ومحاولة فهمها وإدراك مختلف العناصر التي تخصها، وتسليط الضوء على المانحين الجديدين (الصين وروسيا). وتكمن الأهمية العملية في أن هذه الدراسة تسمح لنا بتسليط الضوء على الممارسة الواقعية من جانب الدول المانحة، وما تفرضه من مشروطية وربط الدول المتلقية للمساعدات بها، ذلك بعيدًا من الجانب النظري.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها: صيغت إشكالية الدراسة في **التساؤل الرئيسي** الآتي:

ما هو أثر مشروطية المساعدات الخارجية في البلدان النامية وبخاصة البلدان الأفريقية؟

وننطلق من هذا التساؤل الرئيسي إلى عدة **تساؤلات فرعية**:

- ما أسباب حاجة البلدان النامية إلى المساعدات الخارجية؟
- هل المساعدات الخارجية مشكلة طارئة أم مزمنة؟
- ما الذي يجعل البلدان النامية والأفريقية تتأثر سلبًا بالمساعدات؟

(*) البريد الإلكتروني: abdelrahman.atef.abuzaid@gmail.com.

ـ كيف تعمل الدول المانحة على ربط البلدان المتلقية للمساعدات بها؟

ـ هل يختلف المانحان الجديدان (روسيا والصين) عن المانحين التقليديين للمساعدات؟ وما مدى الاختلاف؟

ـ ما هي توصيات وطرائق محاولة معالجة مشكلة المشروطية السياسية، أو على الأقل التخفيف من وطأتها؟

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، الذي يقوم على الملاحظة وجمع المعلومات حول الموضوع وعرضها؛ حيث جمع معلومات عن تعريف المساعدات الخارجية وأثر المشروطية الخاصة بالمساعدات في البلدان النامية والأفريقية ودور المانحين الجديدين (الصين وروسيا) في هذا المجال وغيره، ثم عرض تلك المعلومات في شكل هيكل منظم مع مراعاة الانتقال من العام إلى الخاص.

فرضية البحث: تستند الدراسة إلى فرضية أن البلدان النامية عمومًا والأفريقية خصوصًا بحاجة إلى المساعدات الخارجية والتي هي بالضرورة مصحوبة بشروط صريحة أو بشكل ضمني من جانب الجهات المانحة.

مقدمة

عندما تُذكر البلدان النامية، وبالأخص أغلبية الدول الأفريقية، يتطرق إلى الذهن الوضع المتدهور لتلك البلدان، وبخاصة مع ما تمر به من تداعيات خلَّفها الاستعمار السابق من جانب الدول الاستعمارية الأوروبية، فضلًا عن شيوع الأنظمة الاستبدادية الموالية للقوى الخارجية، وما يترتب عليها من تبديد لموارد تلك الدول لمصلحة النخب الحاكمة. وفي هذا السياق يثار تساؤل يتعلق بمدى فاعلية المساعدات الخارجية التي ترسلها الدول المتقدمة إلى البلدان النامية في أفريقيا، وتحديدًا ما تسببه تلك المساعدات من انكشافية سياسية أو اقتصادية للبلدان المتلقية للمساعدات وتبعيتها للدول المانحة. وبالتالي تحديد مدى ذلك الأثر، سواء أكان أثرًا إيجابيًا أم سلبيًا، وذلك بحكم الطبيعة الخاصة للبلدان الأفريقية التي لا تتشابه مع ظروف وطبيعة البلدان الأوروبية التي تلقت في حقبة سابقة مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية مثلًا، حيث كان مشروع مارشال 1947، المشروع الاقتصادي الأمريكي المخصص لمساعدة الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، ذا أثر فعّال. فقد تعافت تلك الاقتصادات في مرحلة لاحقة، ولكن هياكل المؤسسات الاقتصادية والسياسية في دول أوروبا مختلفة عن الدول الأفريقية، فهي تمتلك القابلية للتطوير والبنية الأساسية والتكنولوجيا والخبرات المتنوعة اللازمة لإعادة الإعمار وبناء وتطوير الدولة، وذلك بخلاف أغلبية البلدان الأفريقية التي تمتلك نصيبًا قليلًا من تلك الجاهزية.

بيد أن السنوات الأخيرة شهدت دخول فاعلَين جديدَين في مجال المساعدات الخارجية، هما بمنزلة مانحَين جديدين للمساعدات المقدمة إلى البلدان النامية عمومًا والبلدان الأفريقية خصوصًا. وهذان المانحان هما الصين وروسيا، وذلك بعد أن كان ذلك الاتجاه مقتصرًا على المانحَين التقليديين (الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية). وبناء عليه ينبغي معرفة كيف تؤثر

المساعدات الخارجية في البلدان المتلقية للمساعدات والطبيعة الخاصة لأولئك المانحين الجدد ومدى اختلافها عن المانحين التقليديين.

أولًا: تأصيل نظري لفكرة الاعتمادية على المعونات الخارجية

1ـ مفهوم المساعدات الخارجية

تُعرَّف المساعدات الخارجية بأنها جميع التدفقات المالية أو رؤوس الأموال والخدمات التقنية التي تقدمها الجهات المانحة، وهي تنقسم إلى التدفقات الثنائية التي تقدمها الجهات الحكومية في الدول المانحة إلى الجهات المتلقية مباشرة، والتدفقات المتعددة الأطراف التي تقدمها المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، وذلك إلى الجهات المستقبلة في البلدان المستهدفة. وكلا النوعين من التدفقات الخارجية يمكن أن يتخذ صورًا متعددة منها المنح والقروض أو العطاءات التي تشبه المنحة[1].

إن البلدان المتلقية للمساعدات، تكون مدفوعة من حاجتها إلى موارد مالية للاستثمارات ولأغراض إنمائية أخرى. فهي إما لا تملك موارد كافية محليًا، وإما غير قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بسبب فشل آليات السوق المحلية الخاصة بها أو بسبب وجود سياسات ومؤسسات فاشلة، أو حتى وجود جميع تلك الأسباب.

كما تُعرَّف المساعدات الخارجية بالمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA). قُدم هذا المفهوم في أوائل السبعينيات من جانب لجنة المساعدة الإنمائية (DAC)التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ووفقًا لهذا التعريف، تتكون المساعدة الإنمائية الرسمية من منح رسمية وقروض ميسّرة من الجهات المانحة الثنائية أو المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه[2].

2 ـ حجم المساعدات

من أهداف الأمم المتحدة التي طال أمدها أن تخصص البلدان المتقدمة 0.7 بالمئة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية[3]. تمثل المساعدات الدولية من إجمالي الاقتصاد

(1) موسى علاية، «المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة،» **سياسات عربية**، العدد 14 (أيار/مايو 2015)، ص 76.

(2) Kamiljon T. Abramov, «Governance and Foreign Aid Allocation,» Rand Corporation (July 2006), p. 8.

(3) «Net ODA,» Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Website, <https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm#indicator-chart> (Last access 30 August 2020).

العالمي نحو 0.10 بالمئة من الاقتصاد العالمي الذي يبلغ مطلع عام 2019 نحو 143 تريليون دولار. وتحتل الصين مع نهاية عام 2018 المرتبة الأولى في «حجم» المساعدات الدولية (وليس النسبة المئوية للمساعدات من إجمالي الناتج المحلي الصيني). تبلغ قيمة المساعدات الصينية نحو 38 مليار دولار، تليها الولايات المتحدة 31 مليارًا. ولكن لو حسبنا نسبة المساعدات إلى إجمالي الناتج القومي فإن الاتحاد الأوروبي يقدم 0.47 بالمئة من إجمالي ناتجه. وتقف السويد على رأس الدول الأوروبية بنسبة 1.40 بالمئة، تليها النرويج 1.05 بالمئة، ولوكسمبورغ 0.93 بالمئة، والدنمارك 0.85 بالمئة، وهولندا 0.76 بالمئة. بينما في البلدان العربية تقف قطر على رأس البلدان العربية 1.24 بالمئة تليها الإمارات 1.09 بالمئة. أما الولايات المتحدة فتحتل المرتبة 20 بين الدول المانحة من حيث نسبة ما تقدمه إلى إجمالي الناتج المحلي[4].

ثانيًا: وضع البلدان النامية من المساعدات الخارجية

في سبيل توضيح وضع البلدان النامية من المساعدات الخارجية ينبغي تحديد أسباب حاجتها إلى المساعدات وتحديد إشكالية الاعتماد المتبادل مقابل الاستقلال بالنسبة إلى البلدان النامية.

1 ـ أسباب حاجة البلدان النامية إلى المساعدات الخارجية

إن البلدان المتلقية للمساعدات، تكون مدفوعة من حاجتها إلى موارد مالية للاستثمارات ولأغراض إنمائية أخرى. فهي إما لا تملك موارد كافية محليًا، وإما غير قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بسبب فشل آليات السوق المحلية الخاصة بها أو بسبب وجود سياسات ومؤسسات فاشلة، أو حتى وجود جميع تلك الأسباب. كما أنه عندما يتساوى الطلب مع العرض، غالبًا ما يحدث تدفق للمساعدات الخارجية، لأنه غالبًا ما يتم توقع المساعدات بأنها ستعمل على تصحيح حالات الفشل القائمة في السوق وتحسين مستويات الرفاهية[5]. وفي هذا الإطار تنبغي الإشارة إلى النظريات التي تفسر حاجة البلدان النامية إلى المساعدات والتمويل الدولي[6]، حيث يشير الكثير من البحوث الاقتصادية إلى نماذج تنموية متعددة لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى تمويل خارجي، وأهمها:

---

(4) وليد عبد الحي، «المساعدات الاقتصادية والثمن السياسي،» المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 30 أيار/مايو 2019، <https://bit.ly/3iHk0H4>.

(5) H. Gunatilake, R. V. Fabella, and A. Lagman-Martin, «Foreign Aid, Aid Effectiveness and the New Aid Paradigm: A Review,» *Sri Lankan Journal of Agricultural Economics* (Sri Lanka Agricultural Economics Association (SAEA)), vol. 12 (2011), pp. 43-44.

(6) إسراء محمد حلمي [وآخرون]، «الأثر المباشر للمساعدات الخارجية علي النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل،» المركز الديمقراطي العربي، 11 حزيران/يونيو 2017، <https://democraticac.de/?p=47092>.

انظر أيضًا: ضياء رحيم محسن، «التمويل الدولي والمعوقات في القطاع المصرفي العراقي أسباب ومعالجات،» **الحوار المتمدن**، العدد 5041 (1 كانون الثاني/يناير 2016)، <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=500368>.

أ ـ نموذج هارود ـ دومار الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب فيه ومستوى الادخار المحلي، التي أطلق عليها فجوة الادخار (أو فجوة الموارد المحلية). وتجسد هذه الفجوة النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي (كالقروض مثلًا) اللازم توفيره تحقيقًا لمعدل النمو المطلوب. أي أن رأس المال الأجنبي سيستخدم إلى جانب الادخارات المحلية لتغطية مستوى الاستثمار المطلوب. ويعد هذا النموذج من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية.

في حالة البلدان الهشة، اقترن الاستقلال الشكلي لا بالاعتماد المتبادل بل بالاعتماد المفرط على الآخرين. ونشأ عن ذلك حالة مثقلة بالتناقض في العلاقة بين البلدان الهشة والبلدان المتقدمة الراسخة في المجتمع الدولي. فمن ناحية تدافع البلدان الهشة عن سيادتها الرسمية واستقلالها الشرعي، وتريد أن تعامل كأنداد في المجتمع الدولي.

ب ـ نظرية والت روستو وقد ركزت على ضرورة رفع معدل الاستثمار، بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق ليصبح قادرًا على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى «مرحلة النمو الذاتي».

ويلاحَظ على كلا النظريتين السابقتين، أنهما تفترضان «وجود الشروط اللازمة للتنمية» في البلدان النامية، والواقع نقيض ذلك. يضاف إلى ذلك، أن العامل الخارجي أو العوامل الخارجية غير ملائمة «وهي خارجة عن إرادة هذه البلدان، وذلك بحكم تبعية اقتصاداتها إلى النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة».

ج ـ كما يرى البروفسور ساموسلن أنه ما دامت هناك عوائق كثيرة أمام التكوين الرأسمالي من المصادر الحقيقية فلا بد من الاتكال على المصادر الخارجية. ويوضح ساموسلن أن المشكلة الرئيسية في عدد من البلدان النامية هي النقص الشديد في المدخرات، وبخاصة في المناطق الفقيرة، حيث تتجلى ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري المتزايد أمام الحاجة إلى استثمار الموارد التي تعاني الندرة (Scarcity) والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جدًا من الاستثمارات لتسريع عملية التنمية الاقتصادية.

2 ـ الاعتماد المتبادل مقابل الاستقلال: هل المساعدات الخارجية مشكلة طارئة أم مزمنة؟

إذا ركزنا على البلدان الأشد ضعفًا في أفريقيا جنوب الصحراء، فسوف نتبيَّن أن طريقها إلى الاستقلال لم يمر بمرحلة تعزيز تماسك الدولة، حيث كانت هذه البلدان مستعمرات خاضعة لسيطرة البلد الأم وشديدة الاعتماد عليها. وجاء الاستقلال عندما أصبحت مؤسسة الكولونيالية ينظر إليها بوصفها خطًا مطلقًا بعد الحرب العالمية الثانية. وما نشأ عن تصفية الاستعمار كان عددًا من الدول البالغة الضعف من ناحية الأساس الاقتصادي والمؤسسات السياسية والتماسك الوطني. وأصبحت

المستعمرات السابقة دولًا ذات سيادة، لكنها بقيت شديدة الاعتماد على الآخرين، طالبة العون والمساعدة، وموضحة ذلك بصورة واضحة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة[7].

لهذا، في حالة البلدان الهشة، اقترن الاستقلال الشكلي لا بالاعتماد المتبادل بل بالاعتماد المفرط على الآخرين. ونشأ عن ذلك حالة مثقلة بالتناقض في العلاقة بين البلدان الهشة والبلدان المتقدمة الراسخة في المجتمع الدولي. فمن ناحية تدافع البلدان الهشة عن سيادتها الرسمية واستقلالها الشرعي، وتريد أن تعامل كأنداد في المجتمع الدولي، وأن يكون لديها سائر الحقوق والامتيازات التي لدى البلدان المستقلة ذات السيادة، ولكنهم يرون في الوقت نفسه أن ماضيهم الكولونيالي يجعلهم أضعف من الآخرين، وأن ذلك يؤهلهم للمساعدات الاقتصادية وغيرها من المعاملات الخاصة[8].

وبما أن تدفقات المساعدة يُنظر إليها على أنها دخل دائم بالنسبة إلى الدول المستقبلة، فليس لدى صانعي السياسات حافز للبحث عن طرائق أخرى أفضل لتمويل التنمية في بلادهم على المدى الطويل. بينما تُعدّ بدائل أخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فاعلية. وفي عالم يعتمد على المساعدات، تفقد حكومات البلدان الفقيرة الرغبة في التركيز على عوائد الضرائب. كما أن الاعتماد على المساعدات يشجع الحكومات على دعم أقسام متعددة من قطاع الدولة التي تكون غير مُنتجة في كثير من الأحيان، وهي طريقة تمارسها النخب الحاكمة في البلدان النامية لمكافأة واجتذاب مؤيديهم وحاشيتهم[9]. وفي كتاب بعنوان **السياسة وفعالية المساعدات الخارجية**، وجد بيتر بون أن المساعدات الخارجية تزيد من حجم الحكومة[10]؛ حيث إنه غالبًا ما ترتبط زيادة حجم الحكومة بانخفاض كفاءتها نتيجة للمناصب غير الضرورية التي يصحبها نفقات كبيرة على حساب بقية القطاعات المهمة. وبالتالي فإن المساعدات في البلدان النامية ـ وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء بوجه خاص ـ تمثل مشكلة مزمنة تستمر لوقت طويل، بحيث تصبح البلدان المتلقية للمساعدات تعتمد على عطاءات البلدان المانحة، وهو ما يتيح للأخيرة أن تستغل ذلك في تحقيق أجنداتها السياسية والاقتصادية في تلك البلدان.

كما يجادل جيفري ساكس، وهو مستشار سابق لدى الأمم المتحدة ومدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا، أن البلدان الفقيرة إنما هي فقيرة لأنها ذات مناخ حار ولا تتوافر فيها التربة الخصبة ويتفشى فيها مرض الملاريا، وغالبًا ما تكون بلدانًا حبيسة لا تطل على بحار أو محيطات؛ الأمر الذي يجعل من العسير عليها أن تصبح بلدانًا منتجة من دون أن تتلقى استثمارات أولية ضخمة تساعدها على معالجة هذه المشكلات المنوطة، لكنها لا تستطيع توفير هذه الاستثمارات

---

(7) يورغ سورنسن، **إعادة النظر في النظام الدولي الجديد**، ترجمة أسامة الغزولي، عالم المعرفة؛ العدد 480 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020)، ص 272ـ273.

(8) المصدر نفسه.

(9) Dambisa Moyo, *Dead Aid Why Aid is Not Working and How There is Another Way for Africa* (London: Penguin Books, 2009), pp. 54-55.

(10) Peter Boone, «Politics and the Effectiveness of Foreign Aid,» *European Economic Review,* vol. 40 (1996), pp. 289-329.

لأنها تحديدًا بلدان فقيرة وعالقة في ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته «مصيدة الفقر». وإلى أن يتم القيام بعمل ما حيال هذه المشكلات، فلن تستطيع السوق الحرة أو الديمقراطية أن تقدم شيئًا ذا بال إلى هذه البلدان. وهذا هو السبب الذي يكسب المساعدات الخارجية أهمية؛ إذ يمكنها أن تساعد على إطلاق دائرة إيجابية عبر مساعدة البلدان الفقيرة على الاستثمار في المجالات الأكثر أهمية وجعلها أكثر إنتاجية. وإن من شأن المداخيل العالية التي تنجم عن ذلك أن تولّد استثمارات إضافية؛ وهكذا يتواصل المنحنى التصاعدي الإيجابي[11].

ويحاجج ويليام إيسترلي، الذي يعد واحدًا من أبرز الشخصيات المناهضة لفكرة المساعدات الخارجية، وبخاصة بعد نشره لكتابَيه: **السعي المُراوغ للنحو** و**عبء الرجل الأبيض**[12]، كما أيدته دامبيزا مويو، وهي اقتصادية عملت في بنك غولدمان ساكس والبنك الدولي، وصاحبة كتاب: **المعونة الميتة**[13]، وكلاهما يدفع بأن المساعدات تعوق الأشخاص عن البحث بأنفسهم عن حلول لمشكلاتهم، فضلًا عن كونها تفسد المؤسسات المحلية وتقوضها، بل وتجعل من وكالات المساعدات مجموعات ضغط تسعى لإدامة وجودها، وهو ما يزيد من احتمالية التدخل الخارجي؛ من هنا فإن الرهان الأفضل للدول الفقيرة هو الاعتماد على فكرة مفادها أنه عندما تكون الأسواق حرة والمحفزات سليمة، فإنه يصبح في وسع الناس العثور على طرائق تكفل لهم حل ما يواجههم من مشاكل؛ وبالتالي لا يحتاجون إلى معونات من الخارج. وعلى الرغم من تلقي روندا معونات مالية كبيرة خلال السنوات التي أعقبت عمليات الإبادة الجماعية، إلا أنها شهدت ازدهارًا في إثر ذلك؛ وشهد اقتصاد الدولة حالة من الانتعاش. فقد سعى الرئيس بول كاجامي نحو الانتقال بالدولة إلى حالة تستغني فيها عن المساعدات؛ فهل ينبغي لنا أن نضع روندا ضمن النماذج التي تعود المساعدات فيها بالنفع (كما يشير ساكس)، أو كنموذج مضيء للاعتماد على الذات (كما تقدمها مويو)، أو في كليهما[14].

3ـ طبيعة المساعدات الخارجية من حيث الانكشاف على التأثير

تغير الاهتمام العام بمشروطية المساعدات مع مرور الوقت؛ ففي الثمانينيات جعل المانحون المساعدات تعتمد على إصلاحات السياسة الاقتصادية القصيرة الأجل، مع تحرير السوق كهدف رئيسي، وفي التسعينيات، مع نهاية الحرب الباردة، أصبحت المشروطية السياسية آلية رئيسية في دفع التغييرات المؤسسية المتوسطة المدى، مثل الحكم الرشيد، وإرساء الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وظهر «جيل ثالث» من المشروطية منذ الألفية الثانية ركز على الحد من الفقر. وهذا يدل على تحولات المشروطية لتتجه من تركيزها على السياسات إلى العمليات التي تستند إلى الإصلاح المدفوع بالحوافز وانتقائية المعونة. وتوجد رؤية مشتركة بأن التنمية الناجحة يجب أن تستند إلى

---

(11) ابهيجت بانرجي وإستر دوفلو، **اقتصاد الفقراء: إعادة النظر في أساليب مكافحة الفقر**، ترجمة أنور الشامي (الدوحة: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2016)، ص 16.

(12) William Easterly, *The Exclusive Quest for Growth* and *The white Man's Burden.*

(13) Dambisa Moyo, *Dead Aid*.

(14) المصدر نفسه، ص 17.

الالتزام المتبادل والحوار والشفافية والمساءلة بما يدعو إلى شكل أكثر براغماتية لتمويل التنمية يركز على الشراكة[15].

لكن المساعدات الخارجية تعرضت لانتقاد من عدة جوانب سياسية واقتصادية. فمن الناحية السياسية قد تعرِّض المساعدات الخارجية استقلال البلدان النامية وسيادتها للخطر، وقد يمكن استعمال المساعدات الخارجية كوسيلة للتأثير والنفوذ والضغط والمساومة السياسية، كما قد تؤدي القروض الدولية العامة إلى تراكم الدين العام وزيادة حجمه وفوائده، إلى درجة توقِع الأجيال القادمة تحت أعبائه الطائلة. كما قد تؤثر المساعدات الخارجية في الموازين العامة للدول مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتؤدي إلى عجز في هذه الموازين[16]. ومع الارتفاع الكبير في أسعار البترول في السبعينيات عانت البلدان الأفريقية أزمة اقتصادية، وأصبح هناك عجز شديد في ميزانياتها، فاندفعت نحو التوسع في الاقتراض من البلدان المانحة ومن المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد، حتى صارت البلدان الأفريقية مكبلة بالديون. وهناك أحد عشر بلدًا أعلن صندوق النقد إفلاسها بعد مراجعة ميزانياتها في تلك المرحلة. ومع الاتجاه نحو تحرير التجارة والخصخصة، منح البنك الدولي وصندوق النقد القروض لكثير من البلدان الأفريقية، وذلك من أجل تطبيق سياسات تحرير السوق والعمل لتنمية الصناعات المحلية. في نهاية الثمانينيات أصبحت بلدان أفريقية كثيرة عاجزة عن سداد فوائد الديون للبلدان الغنية، وظهرت مطالبات بإسقاط الديون (Debt Relief)؛ وهو ما دفع الدول الغربية والدول المانحة إلى استغلال هذا الوضع، فقامت بزيادة المساعدات من أجل إحياء الديون، وإغراق البلدان الأفريقية في المزيد منها، لتكبيل إرادتها السياسية، ومن ثم ضمان تبعيتها للغرب واستغلالها اقتصاديًا[17].

فإن كانت المساعدات الخارجية إحدى أدوات العمل الدبلوماسي وأبرز آليات تأثيرها، إلا أن إدارات في بعض الدول المانحة، استخدمت المساعدات بمعزل عن إطارها الدبلوماسي؛ بحيث أصبحت أداة للضغط على الدول المستقبلة.

فإن كانت المساعدات الخارجية إحدى أدوات العمل الدبلوماسي وأبرز آليات تأثيرها، إلا أن إدارات في بعض الدول المانحة، استخدمت المساعدات بمعزل عن إطارها الدبلوماسي؛ بحيث أصبحت أداة للضغط على الدول المستقبلة، ومن أمثلة ذلك، حقبة الرئيس الأمريكي بوش الابن، حيث تحركت المساعدات الأمريكية من مكانها كإحدى أدوات القوة الناعمة لتصبح أبرز سمات نهج القوة الصلبة الذي انتهجته الولايات المتحدة آنذاك، فكانت المساعدات تُمنح لتحقيق مصلحة الدول

(15) Anne Marie Spevacek, «Aid and the New Conditionality,» USAID, 1 February 2010, p. 2, <https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnadm068.pdf>.

(16) نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية** (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012)، ص 146ـ147، <https://bit.ly/2VUUHVH>.

(17) سلوي درويش، «المساعدات الغربية ودورها في التنمية في إفريقيا،» **قراءات إفريقية** (3 آذار/مارس 2012).

المانحة[18]. ويرى الكثير من مراقبي المساعدات الخارجية أن بعض أكبر المانحين مثل المملكة المتحدة يركزون بصورة مفرطة مساعدتهم الخارجية على مستعمراتهم السابقة، مثل سيراليون، بهدف إرجاع سيطرتهم القديمة؛ فيمكن بلدًا مانحًا أن يمد يد المساعدة الأجنبية من جهة ثم يطلب المساعدة التجارية أو الدبلوماسية أو حتى العسكرية من جهة أخرى[19].

كما تسبب المساعدات الإضافية التي يقدمها المانحون الجدد في زيادة المعروض من موارد التنمية، وبالتالي يمكن البلدان المستفيدة الانتقاء من بين خيارات مختلفة لتمويل مشروعاتهم التنموية. وأحيانًا يضطر البنك الدولي إلى تقديم مستوى تنافسي من الشروط والتيسير إذا كان مهتمًا بالحفاظ على وجوده في البلد المعني. نضرب مثالًا على ذلك، أنغولا حين رفضت برنامج التمويل والمساعدة لأنشطة إعادة الإعمار بعد نهاية الحرب الأهلية فيها في عام 2002، وكان البرنامج مشروطًا بإجراء تعديل هيكلي وتحسين السوق وتحسين الشفافية وإنهاء قبول النفط كضمان للقروض القصيرة الأجل، فاتجهت (أنغولا) بدلًا من ذلك إلى قبول مساعدات وقرض من الصين بفائدة ميسَّرة يتم سداداه على مدار 17 عامًا مع مدة سماح 5 سنوات[20].

يتضح من مجمل نوعية المساعدات، أن المساعدات الاجتماعية في تزايد، بينما المساعدات في مجال الإنتاج منخفضة على نحوٍ ثابت نسبيًّا. أما المساعدات المتمثلة بالقروض فإنها منخفضة حتى 2001، ثم تأخذ في الصعود حتى تستمر في الهبوط مرة أخرى منذ 2005 لتصل إلى أقل نسبها حتى أواخر 2016. ويوضح ذلك تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في 2019، الذي يوضّح نوعية المساعدات التي تستقبلها البلدان الأفريقية، وذلك على مدار عشرين عامًا، في الحقبة 1996 ـ 2016 [21] .

يمكن أن نستنتج من ذلك أن الدول المانحة للمساعدات غالبًا ما تميل إلى المساعدات الاجتماعية كالتعليم وتطوير المجتمع المدني، ولا تميل إلى دعم الإنتاج في البلدان النامية، وذلك يرجع إلى رغبتها في استمرار ربط البلدان النامية بالدول المانحة للمساعدات وعدم السماح للبلدان النامية بإنشاء صناعاتها الخاصة التي تنافس بها تلك الدول المتقدّمة، وتحرمها الأسواق المستوردة لبضائع الدول المتقدمة، أما بالنسبة إلى الديون فيمكن الزيادة في المدة 2001 ـ 2005، أن تعكس أن الدول المانحة للديون أقرضت بلدانًا أفريقية مبالغ لإنشاء مشروعات محددة، ثم لم يتم تحقيق النتائج المرجوة من تلك المشاريع، فتم تقليل نسبة المساعدات المعتمدة على القروض.

تتضح الانتقائية في مساعدة البلدان المأزومة في حقيقة أن المساعدات العينية التي تقدم إلى بعض البلدان العربية، ولا سيما في صورة المعونات الغذائية، لا تأخذ في الحسبان مسألة خفض الفقر، بقدر ما تستهدف الوصول إلى توازن في العرض والطلب على السلع الغذائية الرئيسية في

---

(18) رنا أبو عمارة، **أمريكا والدولة الفاشلة** (القاهرة: دار ميريت للنشر، 2014)، <https://bit.ly/2VYaKlt>.

(19) Development Aid, «Pros and Cons of Humanitarian Aid», 31 January 2017, <https://www.developmentaid.org/#!/news-stream/post/80/80-2>>

(20) Diego Hernandez, «Are New Donors Challenging World Bank Conditionality,» Aid Data, 19 January 2016, p 10.

(21) OECD, «Development Aid at Glance,» Statistics by Region: Africa, 2019, p. 9.

أسواقها العالمية عند أسعار مستهدفة. من هنا فإن حالة وجود فائض في العرض لسلعة غذائية ما في الأسواق المذكورة، يتم إجتزاؤه ويحوَّل إلى مساعدات للبلدان الأكثر قبولًا للسياسات الموالية للأوضاع – الليبرالية غالبًا ـ التي تتوافق مع الدول المانحة للمساعدات وليس للبلد الأكثر حاجة[22]. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

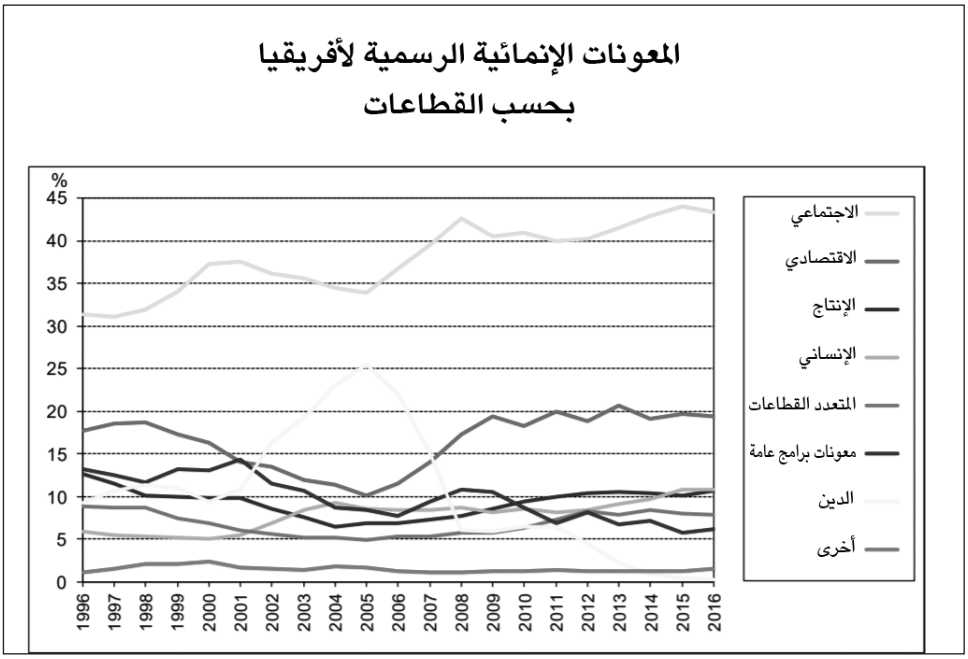

المصدر: OECD, «Development Aid at Glance,» Statistics by Region: Africa, 2019, p. 9.

وعلى الرغم من صدور عدة تقارير كانت بمنزلة إنذار مبكر يدعو الدول المتقدمة والكبرى إلى تبني حلول استباقية توجه إلى البلدان النامية بحيث تحد من الأزمات المناخية أو تقلل منها إلى حدها الأدنى، إلا أننا وجدنا عدم الاهتمام بالبلدان المأزومة ولا سيما النامية مثلما تم الاهتمام بالبلدان المتقدمة أو على صلة مباشرة بها ومصالح متصلة. وظهر ذلك في عدم وصول مساعدات حقيقية للإغاثة من الكوارث إلى البلدان المأزومة في أفريقيا وغرب آسيا، وذلك مقارنة بالبلدان المتقدمة المعرضة للأخطار المناخية. فلم يتم إيلاء الاهتمام المطلوب من مجتمع المانحين لبلدان اليمن والسودان والصومال ووسط أفريقيا والفيليبين وإندونيسيا، وذلك بخلاف بلدان مثل أستراليا والنرويج وإسبانيا[23].

(22) آسية بلخير، «الوطن العربي ومواجهة الفقر: من الإرث الاستعماري إلى تحديات العولمة الاقتصادية،» موقع مركز دراسات الوحدة العربية، 29 أيار/مايو 2020، <https://bit.ly/3iJRnJ3>.

(23) عبد الرحمن عاطف أبو زيد، «لاجئو المناخ بين المسؤولية الدولية والمخاطر البيئية بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا،» مركز البيان للدراسات والتخطيط، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، <https://www.bayancenter.org/2020/10/6363/>.

4 ـ المانحان الجديدان (الصين وروسيا)

تسعى الصين وروسيا إلى الترويج لمنظومتهما المعادية للنظم الليبرالية، وإلى تدعيم تحالفاتهما مع الدول والأنظمة في الدول النامية لخلق كتلة غير ليبرالية يمكن الاستعانة بها لمواجهة سردية حتمية الليبرالية التي روجها الغرب، ولتحقيق ذلك تستخدم الدولتان أدوات متنوعة من أهمها المساعدات بمختلف أشكالها.

أ ـ الصين

أثناء تقديم المساعدات إلى أفريقيا، تتجنب الصين التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأفريقية. لكن من ناحية أخرى، لا تساعد الصين أفريقيا بلا مقابل، حيث تتيح المشاريع الصينية الوصول إلى الموارد الطبيعية في أفريقيا والأسواق المحلية، وإيجاد فرص تجارية للشركات الصينية وتوظيف العمالة الصينية. ويؤكد المسؤولون الصينيون أن الصين تقدم أيضًا مساعدات إلى البلدان غير الغنية بالموارد الطبيعية لتهدئة الانتقادات الدولية، غالبًا ما ينسون أن يذكروا أن الصين قد تضع أعينها على أشياء أخرى يمكن أن تقدمها هذه البلدان، مثل دعم بكين «صين واحدة» (لا يمكن أن تكون للدولة علاقات رسمية مع كل من الصين وتايوان)، وأجندة الصين في المنتديات المتعددة الأطراف، والصين بوصفها «صاحب مصلحة مسؤول»، وبهذا المعنى، فإن أجندة الصين شاملة ومتعددة الأبعاد[24].

ويرى مراقبون أن الشروط على القروض والاستثمارات الصينية تصبح واضحة عندما تعاني البلدان المتلقية أزمة ديون، ومثال واضح على ذلك هو تسليم سريلانكا ميناء هامبونتاتا إلى الصين بموجب عقد إيجار لمدة 99 عامًا في أواخر 2017، لأن الحكومة السريلانكية لم تكن قادرة على تحمل تكاليف صيانته، الأمر الذي يمكن أن يقوِّض سيادة البلاد؛ كما توقع البنك الدولي أن خط سكة حديد ممولًا من الصين بمليارات الدولارات من مومباسا إلى نيروبي في كينيا من غير المرجح أن يحقق ما يكفي من المال لسداد الديون، إضافة إلى التعدين المدعوم من الصين في زامبيا المثقلة بالديون، حيث نزاعات العمل العنيفة بين العمال المحليين وأصحاب العمل الصينيين[25].

إضافة إلى ما سبق، تؤكد الصين أهمية موافقة البلدان المتلقية للمساعدات الصينية على استخدام العمالة والموارد الصينية، وكذلك الالتزام باللوائح التي تضعها الشركات الصينية. يمكن استخدام نسبة صغيرة فقط من العمالة المنزلية ورأس المال في مشاريع معينة، بينما الشركات الصينية تتولى أغلبية ـ أو كل ـ العمل في المشاريع الرئيسية. كما أن الكثير من البلدان التي تلقت المساعدة الصينية أصبحت تعتمد إلى حدٍ كبير على الصين في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد. هذا تأثير هيكلي يحدث بمرور الوقت، حيث يغذي الاستثمار الذي تهيمن عليه الصين هذه القطاعات الاستراتيجية، وبالتالي، وعلى المدى البعيد فإن طلب استخدام الموارد الصينية يؤدي إلى تبعية مؤسسية[26].

---

(24) Yun Sun, «China's Aid to Africa: Monster or Messiah?,» Brookings, 7 February 2014, <https://www.brookings.edu/opinions/chinas-aid-to-africa-monster-or-messiah/>.

(25) Fang Wan, «How Unconditional Is China's Foreign Aid,» DW, 15 May 2018, <https://bit.ly/3uWzFa7>.

(26) Carnegie Endowment for International Peace, «Conditionality in China's Aid Model,» 10 January 2012, <https://bit.ly/3uSLn5w>.

هذا فضلًا عن حقيقة أن الصين كانت الدولة الأكثر نجاحًا على الصعيد الاقتصادي خلال نصف القرن الماضي تضعها في موضع يمكنها من تصدير نموذجها الاقتصادي والسياسي إلى بلدان العالم. وقد تجلى ذلك من خلال «مبادرة الحزام والطريق» وهو مشروع لربط قارات العالم من خلال بنية تحتية مطوّرة بتمويل صيني. وتمثل المبادرة تحديًا أيديولوجيًا لطريقة تعامل الغرب مع التنمية الاقتصادية في مختلف العالم؛ ففي حين يركز الغرب على بناء المؤسسات، فإن الصين تضخ الأموال والمساعدات لبناء المشروعات المختلفة في البلدان النامية، وبالتالي ستعمل على ربط البلدان الشريكة لها بمجال نفوذها الحيوي[27].

ب ـ روسيا

بوجه عام يميل المانحون الجدد في بلدان البريكس (التي تنتمي إليها روسيا والصين) إلى تركيز مساعداتها الخارجية على الإغاثة من الكوارث الطبيعية بدلًا من المساعدات المسلحة، نظرًا إلى نهجها الحذر تجاه قضايا السيادة الوطنية. لكن ذلك لا ينطبق على روسيا، التي لم تجد مشكلة في تقديم المساعدات الإنسانية إلى البلدان المجاورة في أوقات النزاع. فالمساعدة الروسية المخصصة للاستجابة للكوارث لا تمثل أكثر من نصف إجمالي ميزانيتها الإنسانية، بخلاف ما تمثله نسبة أعلى كثيرًا للمانحين الجدد الآخرين. كما أن أغلب المساعدات الروسية تتجه إلى الجانب الإنساني أكثر من التنموي، وكذلك تميل روسيا إلى تقديم مساعداتها على نحوٍ تعددي (Multilateral) من طريق المنظمات والمؤسسات المختلفة [28].

تسهل صادرات الأسلحة الروسية إلى أفريقيا الجهود الدبلوماسية الأوسع لروسيا لتنمية العلاقات العسكرية والسياسية والأمنية وتوسيع نفوذها في تلك القارة، بحيث تتيح لها إقامة علاقات طويلة الأمد مع القادة العسكريين والسياسيين.

في السابق صرح الرئيس الروسي بوتين بأنه يتمسك بمبدأ «الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية» والامتناع عن فرض المنطق الروسي على السياق الأفريقي؛ حيث تكمن قوة روسيا، ولا سيما في علاقاتها بالدول الأفريقية، في صادراتها من الأسلحة والدعم العسكري، إذ وقعت أكثر من 20 اتفاقية عسكرية ثنائية مع البلدان الأفريقية منذ عام 2015، وذلك وفقًا لتحليل معهد ستوكهولم للسلام الذي تم إجراؤه بين عامي 2012 و2016. وبذلك أصبحت روسيا أكبر مورد للأسلحة إلى أفريقيا، حيث قامت بتوريد 35 بالمئة من الصادرات إلى القارة[29]. وتأتي المساعدات الروسية

(27) برانكو ميلانوفيتش، «مخاوف البلوتوقراطية: مستقبل الرأسمالية العالمية بين النموذجين الأمريكي والصيني،» عرض إسراء إسماعيل، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، 27 كانون الثاني/يناير 2020، <https://bit.ly/3lkU7hD>.

(28) Anna Brezhneva and Daria Ukhova, «Russia as a Humanitarian Aid Donor,» Oxfam, 15 July 2013, p. 17, <https://bit.ly/3ak0ziO>.

(29) Alua Kulenova, «Africa: The New Frontier of Russian Influence,» *The McGill International Review*, 10 December 2019, <https://bit.ly/3BovqGV>.

لأفريقيا غالبًا في شكل تبرعات تستجيب للأزمات الإنسانية، وهذا يختلف عما كان عليه زمان الاتحاد السوفياتي، حيث كان يقدم مساعدات فنية واسعة النطاق للحركات المناهضة للاستعمار والبلدان المستقلة حديثًا كجزء من مواجهته الأيديولوجية مع الغرب. وتحاول اليوم روسيا الاستفادة من وسائلها الإعلامية المحلية مثل وكالة سبوتنيك لتسليط الضوء على المساعدات التي تقدمها.

تسهل صادرات الأسلحة الروسية إلى أفريقيا الجهود الدبلوماسية الأوسع لروسيا لتنمية العلاقات العسكرية والسياسية والأمنية وتوسيع نفوذها في تلك القارة، بحيث تتيح لها إقامة علاقات طويلة الأمد مع القادة العسكريين والسياسيين، ويمكن أن تساعد مرافق التصنيع والإصلاح المشتركة على الحفاظ على اعتماد الجيوش الأفريقية على الأسلحة الروسية. ولا تجعل روسيا مبيعات الأسلحة أو التعاون العسكري مرهونًا بالالتزام بالمعايير الديمقراطية. على سبيل المثال، لجأت نيجيريا إلى روسيا بعد أن قامت إدارة باراك أوباما مرارًا بمنع شحنات الأسلحة إلى ذلك البلد، كما تتعامل مع دول فيها انتهاكات لحقوق الإنسان مثل السودان وزيمبابوي. وأتاحت العلاقات الأمنية أيضًا لروسيا إقامة علاقات سياسية أوسع نطاقًا والوصول التجاري إلى الموارد الأفريقية. تقدم روسيا أيضًا برامج منح دراسية لتدريب أفراد حفظ السلام الأفارقة والمتخصصين في المنشآت العسكرية الروسية[30].

5 ـ حالات أدت فيها المساعدات إلى تبعية خارجية للمانحين

أدت المساعدات الخارجية الموجهة للبلدان النامية في أفريقيا إلى حالات من التبعية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، جمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا.

أ ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن الطبيعة التنافسية لمساعدات الإغاثة والضغط من جانب المانحين للحصول على مزيد من العقود، تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار، ومن المفارقات أنها تعيق التنمية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمناطق التي تعمل بها المنظمات غير الحكومية إلى حد كبير، كما يمكن أن يؤدي انتشار الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى تقويض سلطة الحكومة، إذ تمت خصخصة عدة صناعات تقدم خدمات اجتماعية من عدة منظمات دولية، وبالتالي أُقصيت الحكومة ومنح مزيد من السلطة للهيئات الأجنبية وزِيْدَ الاعتماد عليها. ويعترض كثير من الشعب الكونغولي على الوجود الأجنبي في بلادهم، حيث يرون أنها لا تؤدي إلى تطوير حقيقي وتعمل على إغناء النخبة الحاكمة من دون بقية الشعب، وبخاصة في ظل تسويق تلك المنظمات للأزمات داخل البلاد وحصولها على تمويل من جهات مانحة وبالتالي تخدم مصالح تلك الجهات قبل تلبية حاجات الكونغوليين[31].

---

(30) «Russian Investment in Africa Contributes to its Development,» *Borgen Magazine*, 18 June 2018, <https://bit.ly/2YxPKHu>.

(31) Anna N. Smith, «Foreign Aid and Development in the Democratic Republic of the Congo: An Analysis of International Barriers to Development,» *Perceptions Journal*, vol. 4, no. 2 (2018), p. 12, <https://doi.org/10.15367/pj.v4i2.110>.

حدث قصور من جهة المانحين تجاه خدمة مصالح الكونغوليين بثلاث طرائق: **أولًا**، تطبيق سياسات نيوليبرالية تعرّض الدولة (النامية) للخطر؛ **ثانيًا**، لا يأخذون في الحسبان الفساد الحكومي عند تنفيذ البرامج من خلال الحكومة نفسها؛ و**ثالثًا**، تجاهل النزاعات التاريخية والعرقية من خلال تنفيذ برامج في مناطق شديدة الاضطراب، وهي غالبًا ما تزيد من زعزعة الاستقرار. وعلى الرغم من تلك الهياكل الإشكالية في استثمارات المساعدات الخارجية، إلا أن المساعدات الخارجية تستمر كونها أداة ضرورية لتطوير جمهورية الكونغو الديمقراطية. إضافة إلى مشاريع التنمية الصغيرة من جانب المنظمات غير الحكومية الدولية، حيث نما اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة ملحوظة في السنوات القليلة الماضية بدعم من المساعدات الخارجية.

ب ـ ناميبيا

على الرغم من أن ناميبيا هي من أكثر البلدان في أفريقيا تلقيًا للمساعدات، فإن أغلبية الشعب الناميبي يرى أن المساعدات الخارجية يجب أن تُمنَح من دون شروط مقيّدة، حيث غالبًا ما تأتي المعونة بشروط مثل وجوب أن تعتمد ناميبيا على استيراد سلع وخدمات باهظة من البلدان المانحة. وفي المقابل فإن مبالغ المساعدات تتضاءل بسبب الحمائية في البلدان الغنية التي تمنع وصول منتجات البلدان الفقيرة إلى الأسواق، بينما تستخدم الدول الغنية المساعدات كوسيلة لفتح أسواق ناميبيا أمام منتجاتها، إضافة إلى أن معظم المساعدات لا تذهب في الواقع إلى أكثر الناس حاجة إليها[32].

استنتاجات وتوصيات

1ـ أول ما سيجري تناوله في إطار عملية إصلاح الخلل في هذا النظام هم العاملون في مجال المساعدات الإنسانية، فوفقًا لبحث أُجري في المناطق التي تعمل فيها منظمات إغاثة غربية، كانت النتائج[33]:

أ ـ معدل مداواة الناس باحترام وكرامة: 3.5 من 10.

ب ـ معدل الحياد وعدم التحُّيز: 4 من 10.

ج ـ معدل إحساس الناس بالأمن وحمايتهم من العنف: 3.5 من 10.

د ـ معدل الجاهزية للكوارث المحتملة: 2.5 من 10.

هـ ـ معدل النظر في آراء الناس ومطالبهم في المناطق التي تمت مساعدتها: 2.5 من 10.

وبهذا يظهر لنا مدى حاجة ممثلي الإغاثة إلى مزيد من لفت الانتباه إلى الاحترام والإنصاف والتعامل مع متلقي الإغاثة بمزيد من الثقة والاهتمام بآرائهم؛ حيث يجب إيلاء الاهتمام من أجل

---

(32) Ravinder Rena, «Is Foreign Aid Panacea for African Problems? The Case of Namibia», *Managing Global Transitions*, vol. 11, no. 3 (Fall 2013), pp. 234-235, <https://bit.ly/3DmME89>.

(33) The New Humanitarian, «What Refugees Really Think of Aid Agencies,» 5 March 2015, <https://bit.ly/3BnipgE>.

ضمان وقوف المتضررين من الأزمات على أقدامهم مرة أخرى. فالحلول قصيرة الأمد المتبعة تؤدي إلى اعتماد هذه المجتمعات على المعونات الخارجية لمدة طويلة بدلًا من أن تؤمن احتياجاتها بنفسها من خلال استغلال الإمكانات البشرية المتاحة لديها[34].

2ـ من المهم جدًا أن تطوّر الدول بنية تحتية مناسبة، وأن تتجه من تصدير المواد الأولية إلى مرحلة التصنيع، وأن تحذر من الدخول في دوامة استهلاك المساعدات والموارد من دون إنتاج ثروة جديدة أو ما يعرف بالسعي وراء الريع (Rent-seeking). وفي سبيل تحقيق ذلك يجب الاهتمام بتطوير المهارات البشرية وقطاعات محورية كالتعليم والصحة والتطوير والتدريب بحيث يكون هنالك كوادر قادرة على قيادة عملية التنمية محليًا، وبالتالي تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية.

3ـ يرتبط بالنقطة السابقة، تفعيل جهود جادة لمكافحة الفساد داخليًا منعًا لتبديد الموارد، إذ نظرًا إلى مستويات الفساد المرتفعة في أفريقيا والشرق الأوسط، يجب على الحكومات في هذه المنطقة أن تنظر أبعد من العالم العربي والإسلامي بحثًا عن نماذج يحتذى بها في تظهير قضية الفساد. فعملية مكافحة الفساد لصيقة بمسار التنمية وبناء الحوكمة الرشيدة والديمقراطية.

4ـ بخصوص محاولة اشتراط أن تتبنى البلدان المتلقية للمساعدات قيمًا وأيديولوجيات معينة، فيجب توضيح أن هنالك مجتمعات محافظة غالبًا في المنطقة العربية وأفريقيا، تجعل من الجماعة قيمة إنسانية أكثر من الفردانية. فقيم مثل العلمانية والعقلانية والفردية ليست بالضرورة هي القيم العامة التي تناسب الجميع، لأنها في الأساس نتاج مطارحات وصراعات تاريخية، وليست مصير الجميع. لذلك يجب التعامل مع الديمقراطية هي كآلية لتدوير الحكم والسلطة وليست آلية لتغيير المجتمعات على نحوٍ قيمي وأيديولوجي[35].

5ـ إن تحقيق التوازن الصحيح بين الإشراف المسؤول والمساءلة من ناحية، وضمان عدم وجود عقبات بيروقراطية عالية وفرض ضوابط غير ضرورية أو تغييرات غير مبررة في السياسة من ناحية أخرى، يتطلب المرونة والحكم والقدرة على تحقيق التوازن بين أهداف متعددة ـ لا شيء منها يسهل على وكالات الإغاثة تحقيقه، إذ يتطلب الأمر إرادة وطنية.

6ـ ينبغي اتخاذ وسائل احترازية لمنع استخدام البيانات التي يُحصل عليها من جانب الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات، لخدمة أي جهة خارج منظومة المساعدات الإنسانية، وذلك أثناء رحلات الاستكشاف في المناطق المأزومة التي هي بحاجة إلى المساعدات، إذ يتم انتقادهم غالبًا لعدم فرضهم شروطًا كافية. بعض المدافعين الذين ينتقدون صندوق النقد الدولي لفرضه الكثير من التقشف المالي يصرون أيضًا على أنه ينبغي أن يطلب من الحكومات إنفاق الحد الأدنى من

(34) زُلفية بكير، **نحو نظام للمساعدات الإنسانية أكثر فاعلية**، ترجمة غادة وافي (القاهرة؛ اسطنبول: مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2018)، <https://bit.ly/3pvpKWb>.

(35) السعيد ملاح، «الديمقراطية بين طرح العالمية وضغط الخصوصيات،» مركز دراسات الوحدة العربية، 13 تموز/يوليو 2020، <https://bit.ly/3FwhKMC>.

المبلغ على الصحة والتعليم. غالبًا ما يُطلب من البنك الدولي إضافة شروط لإجبار الحكومات على اتخاذ إجراءات محددة، على سبيل المثال في شأن المشاريع التي لها عواقب بيئية سلبية محتملة[36].

خاتمة

في النهاية يجب التأكيد أن قضية الانكشافية السياسية والاقتصادية للمساعدات، تظل بالتأكيد محل نقاش ويجب مراقبة سلوك الدول المانحة والنخب الحاكمة في البلدان المتلقية للمساعدات، وبخاصة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ففي ظل حقيقة أن القارة الأفريقية ليست مجموعة متجانسة من الدول المتماثلة، بل هي منطقة متنوعة جدًا ذات أهداف دولية مختلفة، سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف تتعامل الدول المتلقية للمساعدات مع التأثيرات المتنافسة للدول المانحة وبخاصة مع دخول منافسَين جديدَين هما روسيا والصين إلى جانب المنافسين التقليديين، الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية □

(36) Steven Radelet, «A Primer on Foreign Aid,» Center for Global Development, July 2006, p. 13.

في دينامية الهوية الدينية للشباب: محاولة لتأصيل مفهوم الجيل

عالي أوتشرفت(*)

باحث في علم الاجتماع، مختبر السوسيولوجيا والسيكولوجيا،
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس – المغرب.

تقديم

مثّل نقاش الهوية في المجتمعات الحديثة والمعاصرة أحد النقاشات المركزية، التي فرضت نفسها على الباحثين والدارسين في مجالات وحقول مختلفة. لكن ما يميز هذه النقاشات والسجالات الفكرية هو التباين في المنطلقات الأيديولوجية والمعرفية لكل باحث على حدة، وكذا ارتباط الهوية بأبعاد وتعقيدات وتمفصلات في العلاقة بمجموعة من القضايا، التي تفرض نفسها داخل المجتمع، كالمسألة الدينية واللغوية والإثنية والطائفية وغيرها، من دون إغفال حساسية الموضوع. فكل فتح للنقاش حول القضايا المرتبطة بالهوية اليوم يخلف حالة من الصراع والتعصب والانفعال السيكولوجي والاجتماعي لدى الكثير من الأفراد المتشبّعين بتصور أحادي ومنغلق حول طبيعة هويتهم الدينية، وهو ما نجده في أغلب الأحيان بعيدًا من أي منطلقات علمية أو عقلانية.

فبالرغم من التطورات التكنولوجية والعلمية والثورة المعلوماتية التي أحدثتها العولمة، وما ترتب عليها من تقليص في المسافات والحدود الجغرافية واختراق كبير للمنظومات الرمزية والثقافية لمجموعة من الشعوب، إلا أن قضية الهوية وخصوصًا منها المرتبطة بالجانب الديني، أضحت تفرض نفسها بقوة داخل هذه السياقات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحنا نسمع بمقولات حول قوة الدين في المجال العام وسيطرة الحسّ الديني وأزمة الهوية الدينية عند الشباب وغيرها من مقولات غير مؤسسة على مرجعية ومنطلقات علمية، وهذا ما يستدعي منا البحث فيها ومحاولة مقاربة الموضوع برؤى متعددة، نغلّب فيها البعد المعرفي والعلمي المحض على البعد السياسوي أو الطائفي الضيق.

يؤدي الدين دورًا أساسيًا في بناء الهوية الفردية والجماعية داخل المجتمع، حيث لا يمكن عزل الدين عن تجربة المقدسات والتجربة الجماعية، إذ إن الدين هو الذي يخلق التجمعات البشرية، على

(*) البريد الإلكتروني: alioutcharraft13@gmail.com.

خلاف السحر؛ وهو ما نجده عند إميل دوركايم، الذي قدم تعريفًا للدين بوصفه المقدس والدنيوي: «إن جميع أنواع الإيمان الديني المعروفة، سواءٌ أكانت بسيطة أم معقدة، تتمتع بميزة مشتركة، فهي تفرض ترتيب الأمور الحقيقية أو المثالية، التي يتصورها الإنسان في طبقتين أو نوعين متعاكسين يُعرفان عادة بتسميتين مختلفتين تعبّر عنهما كلمتا مقدس ودنيوي بشكلٍ كافٍ»[1].

من خلال هذا التعريف الذي أطلقه إميل دوركايم، يتخذ الدين بوصفه إيمانًا صفةَ الطابع المشترك، وهو في الوقت نفسه يرتبط بتصورات وتمثلات الإنسان وطبيعتها، وهو ما يؤكده كذلك دوركايم من خلال قوله: «إن الدين عبارة عن نظام متضامن من المعتقدات والممارسات المتعلقة بالمقدسات، أي المنفصلة والممنوعة، إن هذه المعتقدات والممارسات توحد جميع من يعتنقها في مجتمع معنوي واحد»[2].

أولًا: طبيعة الهوية الدينية ومحدداتها

إن وقوفنا عند تحديد إميل دوركايم للدين بوصفه نظامًا متضامنًا متصلًا بالمقدس، قد يجعلنا نعي جيدًا الطبيعة الوظيفية للدين، حيث يتحدد الوعي الجمعي لكل جماعة بشرية عن جماعة أخرى، من حيث اتفاقاتها وتعاقداتها، حيث يقول في هذا الصدد «إن المؤمن الذي اتحد مع ربه ليس مجرد إنسان يرى حقائق غير المؤمن، بل هو إنسان ذو قدرة أكبر على التصرف، فالمؤمن يشعر بمزيد من الطاقة لتحمل مشاق الحياة أو لقهرها، فكما لو أنه يسمو فوق البؤس البشري لأنه يسمو فوق وضعه كإنسان، فيخال نفسه مخلّصًا من الشر، مهما كان مفهومه للشر، إن العامل الأول في أي إيمان هو الاعتقاد بالخلاص من خلال الإيمان»[3].

إن فهم واستيعاب مسألة الهوية الدينية عند مجموعة من الشعوب ظلت ترتكز على التعصب والتطرف، وذلك من خلال الاعتقاد بخاصية التفوُّق والتميُّز والتفرُّد الهوياتي عن الآخر المختلف عنها، وهو ما جعل هذه الشعوب تسقط في وضع عمودي وتراتبي.

يظهر من خلال تصور إميل دوركايم للدين، أنه يعرضه كقوة قاهرة يساهم في تقوية وتوطيد الروابط الاجتماعية داخل المجتمع، في حين أننا يمكن أن نقرّ هنا بإغفال دوركايم لعامل التفكك الاجتماعي، الذي يمكن أن يكون الدين سببًا له؛ ففي حالات كثيرة قد نجد داخل المجتمعات الأكثر تديّنًا معارضة للدين السائد أو طبيعته الدينية، وهو الانتقاد الذي وجهه جان بول ويليم للتصور الدوركايمي.

(1) إميل دوركايم، **الأشكال الأولية للحياة الدينية** (1912) (منشورات Puff كارديج، 1985)، ص 50.

(2) المصدر نفسه، ص 65.

(3) المصدر نفسه، ص 595.

ينتقد جان بول ويليم التصور الدوركايمي ويعدّه طرحًا محدودًا، ويرى أن هناك خلطًا كبيرًا في هذا التصور بين المقومات التي يتأسس عليها ما نسميه المجتمع المدني والمجتمع الديني، «إن المقاربة الدوركهايمية محدودة لأنها لا تستند إلى تحليل مجتمع يتطابق فيه التجمع الاجتماعي (الجماعة) والتجمع الديني (الديانة الطوطامية) تمامًا، بل إنهما يدمجان الواحد في الآخر، في هذه الحال لا يمكن التمييز بين المجتمع الديني والمجتمع المدني»[4].

إن فهم واستيعاب مسألة الهوية الدينية عند مجموعة من الشعوب ظلت ترتكز على التعصب والتطرف، وذلك من خلال الاعتقاد بخاصية التفوُّق والتميُّز والتفرُّد الهوياتي عن الآخر المختلف عنها، وهو ما جعل هذه الشعوب تسقط في وضع عمودي وتراتبي في علاقتها ونظرتها إلى باقي الشعوب وأفضليتها من الناحية الهوياتية وإحساسها بنوع من التعالي، فترتبت عليه صراعات وحروب ونزعات متفرقة. كما أن هناك الكثير من الأمثلة التي توضح لنا أن للدين دورًا في تأكيد الهوية الجماعية، بالرغم من أننا نجده في أغلب الأحيان محميًا ومراقبًا ومدعومًا من السلطة، وكما الحال مع الكاثوليكية في بولونيا والأرثوذكسية في اليونان واللوثرية في السويد والإسلام الشيعي في إيران.

يقر المفكر ألكس ميوتشللي أن تحديد الهوية لا ينفصل عن الواقع المعيشي للشعوب، بحيث لا يمكن فهمها واستيعابها من دون الوقوف على تحليل التصورات والسلوكات، «إن التعريف الخارجي للهوية يغدو أكثر تعقيدًا في مجال العلوم الطبيعية، وفي ما يتعلق بالعلوم الإنسانية بالأخص، ويمكن أن تكون الخاصيات الأولية متوافرة إلى حد كبير، وهي في أغلبيتها مفاهيم تستدعي الرجوع إلى الواقع المعيشي والتصورات والسلوكيات»[5].

يتحدد مفهوم الهوية أساسًا بوجد الإنسان الغائي، فالهوية تحاول أن تقدِّم بكل بساطة تعريفًا محدد للإنسان، تقع الهوية إذًا في قلب الصراعات الأبدية الهادفة إلى محاولة القبض على تعريف نهائي للإنسان ومن ثم الانتهاء إلى إحدى الإجابتين المصيريتين: إما أن يكون وجود الإنسان وجودًا غائيًا ومتدبرًا من جانب مدبر حكيم، وهنا سيكون علينا أن نجعل تشريعات حياتنا متطابقة للغايات النهائية للوجود، وإما يكون هذا الوجود ضربًا من المصادفة ولا يلتزم الكائن البشري بأية رسالة أو تبعات ميتافيزيقية»[6].

تؤدي اللغة المستعملة من جانب الأفراد دورًا مهمًّا في فهم نمط التفكير وارتباطه بالتصرفات، وهو ما نبيِّنه من خلال حكمنا على طبيعة عقلية شخص انطلاقًا من سلوكاته وتصرفاته، «في لغتنا المتداولة يدل لفظ «عقلية» على ذهنية، طريقة في التفكير ترتكز على مبادئ، طريقة ترتبط بأخلاق تتجلى في السلوكيات، في إطار هذا المعنى نقول «يا لها من عقلية » لكي ندين التصرفات والأخلاق

(4) جان بول ويليم، **الأديان في علم الاجتماع**، ترجمة بسمة علي بدران (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001)، ص 27.

(5) ألكس ميوتشيللي، **الهوية**، ترجمة عبد الكبير معروفي، سلسلة ضفاف؛ العدد 21 (الرباط: منشورات ضفاف، 2016)، ص 10.

(6) المصدر نفسه، ص 22.

التي تستند إليها، وهكذا نربط بطريقة حدسية بين التصرفات من جهة والمبادئ التي ترتكز عليها من جهة أخرى»[7].

يواجه الشباب عدة عقبات أمام تحقيقهم شخصيتهم المستقلة، فغالبًا ما نجد أن هناك تبعية خفية أو غير معلنة، تولِّد نوعًا من الخوف وعدم القدرة على اتخاذ قرارات مصيرية، وهو راجع في الأساس إلى المراحل التي مر بها هذا الشاب في طفولته، وهو ما عبّر عنه ألكس ميوتشيللي، «كلنا نعرف عقدة الخصاء، وتتجلى في صعوبة تأكيد الذات شخصيًا وبشكل مستقل ومسؤول. ويرجع هذا الخنق غالبًا إلى أم أو أب متسلط. هذا الأب يعوق كل تحرر طبيعي لطفله، ويجعله يعيش في حالة طفلية من التبعية المطلقة بالمبالغة من حبه والخوف عليه وبالتخوف من فقده. وكلما حاول هذا الطفل تحقيق إنجازات أو القيام بمحاولات يواجه بالمنع ويتم إشعاره بالذنب».

فبالرغم من أن الشباب يعاني مجموعة من الانفعالات والتوترات، فأن ذلك لا يعدو أن يكون [...] صراعًا بملامح غير مستقرة، مرتبطًا بمرحلة انتقالية: «الشباب فئة اجتماعية ذات ملامح غير ثابتة، وهو أيضًا تمثل اجتماعي في تطور مستمر.

يتحدث ميوتشيللي عن ظاهرة التماهي الثقافي التي تكون حاضرة داخل المجتمعات والجماعات، فالأفراد دائمًا ما يحاولون من خلال تفاعلاتهم الاجتماعية أن يكون لهم نموذج ثقافي عام، وهو من جهة أخرى عامل مهم للضبط الاجتماعي، نجده لدى مجموعة من الجماعات البشرية، التي تسعى دائمًا إلى فرض خاصية امتثال الأفراد لها، وهو ما أطلقت عليه مارغريت ميد «الآخر المعمم»، حيث إن خاصية التماهي بحسب ألكس ميوتشيللي تبقى ملازمة للأفراد على امتداد التنشئة الاجتماعية.

ترتبط الهوية بالشعور والانفعالات الدينية، فبحسب أريكسون لا توجد هوية إلا من خلال الشعور بها، حيث يكون الشعور بالهوية مرتبطًا بالشعور الذاتي بالوحدة الشخصية والشعور بالاستمرارية الزمنية والشعور بالمشاركة الوجدانية والشعور بالاختلاف وكذا الشعور بالثقة الأنطولوجية والشعور بالاستقلال الذاتي والشعور بالقدرة على ضبط النفس وغيرها من عمليات التقييم بالنسبة إلى الآخرين واستبطان القيم والتماهي[8].

من خلال هذه المحددات التي تتصل بالمشاعر والعمليات النفسية، التي يعرضها إريكسون يتضح لنا أن إدراك الذات هو عملية مهمة للوعي بالانتماء الهوياتي للفرد والشعور بالمشاركة

(7) المصدر نفسه، ص 42.

(8) Mohammed Ababou, «The Impact of Age, Generation and Sex on Religious Beliefs and Practices in Morocco,» *Social Compass*, vol. 52, no. 1 (2005), pp. 31-44.

أُجري استبيان في مدينة فاس مع 600 شخص بناءً على عينة حصص في 2003 و2004 (300 شخص في 2003 و300 في 2004). يتم اختيار العينة وفقًا لمتغيرين رئيسيين: العمر: 100 شخص لكل فئة عمرية: أقل من 20 عامًا ، 20ـ 30 عامًا، 30ـ40 عامًا، 40ـ50 عامًا، 50ـ60 عامًا، 60 عامًا أكثر. الجنس: 300 امرأة و300 رجل.

الوجدانية مع الأخرين، وهو لا يختلف كثيرًا عن تصور مارغريت ميد لـ «الشعور بالانتماء الذاتي». عندما تصبح الصلة الأولية مع الأم أو مع العائلة مقطوعة بسبب التخلي عن الطفل، فلا شك أن هذا الأخير سوف يعاني فيما بعد اضطرابات في هويته كما بيّن ليغ وسبيتز، وقد كان الإقصاء والإلغاء في كل الحالات «عقوبات خطيرة تحرم الفرد من هويته»[9]، إن الشعور بالانتماء ليس مستقلًا عن المشاعر الأخرى المكونة للشعور بالهوية الدينية، وعلى سبيل المثال ما هو مرتبط بالانتماء إلى هيئة منظمة ذات أهداف قومية أو دينية أو سياسية.

ثانيًا: نحو تحديد مفهوم الجيل وخصائصه

تصطدم محاولة وضع تعريف محدد لمفهوم الجيل بعدة إكراهات مشابهة لصعوبة وضع تحديد جامع ومانع لمفهوم الشباب. فمرحلة الشباب هي مرحلة مهمة في مسار الفرد، تتميز بعدة خصائص، منها أنها مرحلة تساهم في بناء معالم شخصية الفرد المستقبلية، وتظهر لديه حافزية أكثر واندفاعية وطموحًا لتحقيق ذاته باستمرار. فالشباب، كما يحدده الكثير من الباحثين، هو طاقة كبيرة؛ فهو يمتاز بميله نحو التغيير والتعبير عن ذاته بصور متعددة[10]، وذلك من طريق النقد أو رفض السلطة مهما كان مصدرها، كما أن الشباب يمتاز بدينامية وحركية.

اهتمت مدرسة شيكاغو منذ 1932 بقضايا التحضر، غير أنها أنجزت دراسات عن المجموعات الشبابية «العصابات الشبابية»، حيث اكتشفت أن لهذه المجموعات دورًا مركزيًا في عملية التغيير، وهو ما يفسر اهتمام مدرسة شيكاغو بالعلاقات داخل الأجيال وما تعرفه من تجاذبات، حيث حددت هذه المدرسة مفهوم الشباب انطلاقًا من دراستها للثقافة الشبابية الجديدة آنذاك في علاقتها بالثقافة المسيطرة، حيث خلصت إلى وجود رغبة لدى الشباب جامحة في التغيير والعيش في ظروف أفضل، وذلك اعتمادًا على تقنية الملاحظة المباشرة أو الملاحظة بالمشاركة.

استفادت السوسيولوجية الفرنسية من تراكمات المعرفة السوسيولوجية الأنكلوسكسونية، التي أنجزتها مدرسة شيكاغو في ما يخص دراسة القضايا الشبابية، حيث شهدت فرنسا تجاذبات وسجالات فكرية بين مجموعة من المفكرين وعلماء الاجتماع حول مفهوم الشباب من الناحية السوسيولوجية، وذلك في منتصف الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي. فهناك من رأى أن الشباب فئة منسجمة، كما أن هناك من أشار إلى أن الشباب يمثل طبقة عمرية، لها ثقافتها الخاصة ومنظومتها الرمزية، غير أن عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو رأى أن الشباب مجرد كلمة، تفصل بين مرحلة وأخرى.

فبالرغم من أن الشباب يعاني مجموعة من الانفعالات والتوترات، فأن ذلك لا يعدو أن يكون ـ كما يقول بيير بورديو ـ صراعًا بملامح غير مستقرة، مرتبطًا بمرحلة انتقالية: «الشباب فئة

(9) ميوتشيللي، المصدر نفسه، ص 54.

(10) تقرير حول الشبيبة في العالم قدم إلى الجمعية العامة لليونسكو يشار فيه إلى أن الألفية الثالثة، سيصل فيها عدد الشباب إلى أكثر من مليار و28 مليون شاب وشابة تراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة يعيش ثلاثة أرباعهم في العالم الثالث، 59 مليونًا في أفريقيا و322 مليونًا في آسيا.

اجتماعية ذات ملامح غير ثابتة، وهو أيضًا تمثل اجتماعي في تطور مستمر، بل يعتقد بعض علماء الاجتماع أن الشباب ليس سوى كلمة الحد بين الشباب والشيخوخة، هو عبارة عن رهان الصراع في المجتمعات كافة أنه مسألة السلطة، مسألة توزيع للسلط»[11].

يرى عالم الاجتماع الفرنسي أولفي غالون أن تحديد مفهوم الشباب هو نتاج لتمثلات تبلورت على شاكلة تراكمات تاريخية متدرجة، إذ «إن المرجح أن أية مجموعة اجتماعية، لا توجد إلا من خلال تمثلات وتسميات تطورت وتراكمت بكيفية تدريجية. إن التقدم الذي عرفته العلوم الإنسانية في القرن العشرين أحدث تحولًا في رؤيتنا للشباب خصوصًا مع علم النفس وعلم الاجتماع، حيث لم يعد ينظر إلى الشباب كفئة اجتماعية ثابتة بل كفئة سيرورة تحول على عدة مستويات»[12].

إن تحديد سوسيولوجيا الشباب مع أولفي غالون لمفهوم الشباب، هو غير منفصل عن العلاقة بين الأجيال وما لذلك من تراكمات، حيث تتميز ثقافة الشبابية بعدة خصائص، وهو ما أشار إليه من خلال «ذلك العبور الذي ستتكون من خلاله الملامح الاجتماعية للفرد بكيفية شبه نهائية في الوقت الذي ما تزال فيه مرسومة كخطاطة أولية»[13].

يتبين من خلال البحث عن مفهوم الجيل أن هناك حضورًا قويًا لعلماء الأنثروبولوجيا في هذا الصدد، كما أن هناك مجموعة من الدراسات الأنثروبولوجية بالخصوص التي أنجزت عن القرابة في علاقتها بمفهوم الجيل، حيث يستعمل علماء الأنثروبولوجيا مفهوم الجيل في دراسة القرابة، وهنا يتم إخضاع السن الفعلي لسلسلة النسب لتشكيل الجيل المرتبط بالنسب فالآباء والأبناء ينتمون إلى أجيال مختلفة[14].

يرتبط البحث عن مفهوم الجيل، على المستوى التاريخي، بفكرة الحدث المؤسس. ومن المفترض أن تصاغ هوية الجيل بارتباط مع الحدث الكبير (الحروب؛ ثورة سياسية؛ ثورة علمية...)، وقوة ذلك الحدث المؤسس حاسمة في بناء إحساس حقيقي بالمعاصرة. يرى لويس فوير أن «وعي الجيل، يتشكل دومًا بالوقوع تحت تجربة الحدث المؤسس أو الموحَّد للجيل، والذي يطبع وعي الحركة الطلابية على وجه الخصوص، بالتجربة التاريخية نفسها»[15].

إن علماء الاجتماع أمثال إتياس دوتفوت، لا يقبلون بالتعريف التاريخي لمفهوم الجيل، حيث يعدّونه تعريفًا حصريًا، إذ قد يكون مفهوم الجيل مرتبطًا بالمدرسة وتأثيرها فيه، من دون أن يكون

---

(11) Pierre Bourdieu, *Questions de sociologie* (Paris: Éditions de Minuit, 1984), pp. 143-154.

(12) Olivier Galland, *Sociologie de la jeunesse: L'Entrée dans la vie* (Paris: Armand Colin, 1991), p. 57, (Réédition en 2011).

(13) Ibid.

(14) محمد عيادي، حسن رشيق ومحمد الطوزي، **الإسلام في الحياة اليومية: بحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب** ([الرباط]: منشورات مقدمات، 2013)، ص 116.

(15) Lewis S. Feuer, *The Conflict of Generations: The Character and Signification of Student Movement* (London: Heinemann, 1969), p. 25.

ملتحمًا بالمصير المشترك والهوية والحدث المؤسس، بحيث لا يمكن اختزال مفهوم الجيل في النسب[16].

إن الشباب الذي يقود حملات المقاطعة الاقتصادية والثقافية لفرنسا «الكافرة» «المستعمرة» «الفاجرة»، ويروج صوراً تحمل تمثلات هذا الشباب للدين والحداثة والمرأة وغيرها على الفيسبوك، هو نفسه الشباب الذي يطمح إلى الهجرة إلى أوروبا ومنتهى حلمه العيش في فرنسا والعمل فيها.

يُعَدّ السوسيولوجي الأمريكي كارل مانهايم من أبرز المشتغلين على مفهوم الجيل، حيث يرى أنه الزمر من العمر نفسه، التي تشغل وضعية متجانسة في العملية التاريخية والاجتماعية. تنبثق المقومات المميزة للجيل من السياقات الاجتماعية والتاريخية، وفي ظل خبرات مختلفة وردود فعل، وهذا أهم من الاعتبارات البيولوجية[17]. يعرف كارل مانهايم مفهوم الجيل، من خلال التاريخ ويفصله عن السن، إذ إن السياق التاريخي هو الذي يصنع الجيل ويمده بشخصيته الأصلية. فالانتماء إلى الجيل يتمثل بتقاسم أحداث خاصة أو مراحل مؤثرة أو مصير مشترك. وخلافًا للوضعيين لا يعتقد كارل مانهايم أن العوامل البيولوجية تمكِّن من تفسير الظاهرة الاجتماعية أو التاريخية للجيل، فهذه العوامل تمكن في أحسن الأحوال من رسم الحدود بين الأجيال، والجيل بالنسبة إلى كارل مانهايم هو واقعة موضوعية تتأسس على الإيقاع السوسيولوجي للوجود الإنساني[18].

هل الأجيال الحالية تعرف الدين معرفة أفضل أو مماثلة أو أقل من معرفة الأجيال السابقة لها؟ كيف يتم تقدير تديّنها مقارنة بتدين الآباء؟ وهل ممارسة الأجيال الحالية للدين أكبر من ممارسة الأجيال السابقة أو مماثلة لها أو أقل منها؟

ثالثًا: الانفعال الديني وعلاقته بالمقاطعة الاقتصادية

يتَّضح من خلال تتبع وملاحظة أبرز المواقف المعبّر عنها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي من جانب الشباب المغربي والعربي، إبان تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حول الرسوم المسيئة للرسول، أن هناك اتجاهًا لدى فئات واسعة من الشباب المتدين عقائديًا، وهنا من الصعب الحديث عن طبيعة تديُّن هاته الفئة الواسعة من الشباب، هل هو تديُّن مقرون بممارسة للشعائر أم هو تديُّن فقط عاطفي وجداني لا يرتبط بالممارسة؟[19]، فالغالب على ردود الفعل

(16) عيادي، رشيق والطوزي المصدر نفسه، ص 116.

(17) Karl Manheim, «What is a Social Generation?,» in: Anthony Esler, ed., *The Youth Revolution the Conflict of Generation in Modern History* (Washington DC: Heath and Company, 1974), pp. 7-8.

(18) عيادي، رشيق والطوزي المصدر نفسه، ص 117.

(19) Emile Durkheim, *L'éducation morale (Cours dispensé de 1902-1903 à la Sorbonne)* (Paris: Félix Alcan, 1934).

بحسب الملاحظات الأولية هو حسبان فرنسا عدوًا للدين والمسلمين وعدّ «إهانة ماكرون للرسول إثم وعدوان» وجب الرد عليه بالمقاطعة والأساليب المشروعة وغير المشروعة منها، حيث نجد الكثير من الشباب بحسابات فيسبوكية تحمل أسماءهم الحقيقية أو أسماء مستعارة يروجون صورًا وتدوينات مشحونة بخلفية انتقامية عنيفة فيها الكثير من الرمزية، وتخرج حالات كثيرة عن مجرد رد فعل عادي وسيكولوجي بل تصل إلى مستوى انفعالات دينية مؤسسة على أيديولوجيا مشحونة بالتعصب والتطرف، فقد ساهم هذا الحدث في أن نتعرف إلى المشاعر والانفعالات الدفينة لدى فئات واسعة من الشباب، فما الذي تغير في شباب يطمح إلى الهجرة إلى فرنسا وأوروبا؟ ولماذا نجد هذه الازدواجية والتناقضات حاضرة لدى فئات واسعة من جيل الشباب العشريني والثلاثيني بالأخص؟

يلاحظ أن الشباب الذي يقود حملات المقاطعة الاقتصادية والثقافية لفرنسا «الكافرة» «المستعمرة» «الفاجرة»، ويروج صورًا تحمل تمثلات هذا الشباب للدين والحداثة والمرأة وغيرها على الفيسبوك، هو نفسه الشباب الذي يطمح إلى الهجرة إلى أوروبا ومنتهى حلمه العيش في فرنسا والعمل فيها، بل ويعدّونها جنة، «في الكثير من الأحيان نسمع في أحاديثنا العامة، وفي الأماكن العمومية وفي بعض وسائل الإعلام، وبوجه خاص في المساجد والمدارس والتجمعات الدينية بالعالم الإسلامي[20]، بل وحتى في العالم الغربي (أن اليهود والمسيحيين على «ضلال» أو مغضوب عليهم. ومن بين الفئات التي تتعرض لهذه المفاهيم فئة الشباب، لأنهم يتغذون من العديد من الوسائط الإعلامية والدينية بالكثير من الأفكار المشحونة بالعنف الرمزي، وبوجه خطير بشيطنة الآخر»[21].

يتبيَّن أن سلوك مقاطعة المنتوجات والبضائع الفرنسية لا يعدو أن يكون ردود فعل انفعالية لا أقل ولا أكثر؛ «إن صفة الانفعال متعددة الأبعاد، تم تبنيها بدقة بواسطة مجموعة من التقنيات العلمية والعيادية التي وظفت في تعديل الأنماط الانفعالية، إذ تعتمد مقاربات التحليل النفسي على استحضار الانفعالات والذكريات اللاشعورية إلى الوعي الشعوري، إن العلاجات القائمة على العقاقير تعدل الحالات الانفعالية والطباع عبر تغيير التوازنات العصبية الكيميائية العلاجات الجماعية والأسرية، فهي تُقر بأهمية العلاقات الحميمية في تنظيم الحياة الانفعالية واضطرابها وإعادة تنظيمها، في حين تستخدم العلاجات الروحانية أساليب متنوعة للوصول إلى مصادر متعالية للطاقة المشكلة للانفعال»[22]، وعن تصريحات غير محسوبة العواقب على المدى البعيد. فمن غير الواقعي أن تنجح مقاطعة البضائع الفرنسية أولًا لطبيعة المنتوجات الفرنسية التي تمثل نسبة مهمة من البضائع الحاضرة في الحياة اليومية للمواطن المغربي بوجه خاص. وهنا نتساءل كيف يمكن لمغربي أن يقاطع سيارته الرينو والبيجو والستروين مع العلم أن المغاربة أكثر إقبالًا

(20) Paul Pascon et Mekki Bentahar, *Ce que disent 296 jeunes ruraux: Etudes Sociologiques sur le Maroc*, collection du bulletin économique et social du Maroc (Rabat: Société d'études économiques, sociales et statistiques du Maroc, 1970).

(21) رشيد الجرموني، في: مجلة **التفاهم**، ص 272.

(22) المصدر نفسه، ص 38.

على هذه الماركات لما تتوافر عليه من خصائص اقتصادية، «تشكل قضية اعتناق الإسلام من قبل الأجانب غير المسلمين مصدر افتخار من قبل المتدينين المسلمين، حيث يبرز إلى السطح خطاب تمجيدي للإسلام، الذي يجعل من هذا الرأي DOXA، عنصرًا أساسيًا في تدعيم حجته، وغالبًا ما يتم إبراز حالات المشاهير والمفكرين والفنانين، بالمقابل نجد أن المسلمين ينظرون بامتعاض لم يخرجوا من دين الإسلام ...»[23]

كيف يمكن لمغربي أن يقاطع مؤسسات وشركات تضمن قوته اليومي وتشتغل فيها نسبة 100 بالمئة من المغاربة. ربما أراد البعض إسقاط سلوك مقاطعة شركة سنطرال دانون وما خلفته تلك المقاطعة من نتائج جيدة على المستهلك المغربي، وخصوصًا بعد الخسائر الفادحة التي لحقت بالشركة، لكن الوضع الآن ؛مختلف؛ فالمقاطعة المغربية لمنتوج بعينه كانت مقاطعة واعية ومحدَّدة في الزمان ومحددة بمطلب خفض الثمن، لكن المقاطعة التي يروجها الشباب اليوم على صفحات الفيسبوك مقاطعة عشوائية غير محدَّدة الأهداف مرحليًا على الأقل، وغير واقعية ولا يمكن أن يكون لها تأثير بل ستكون لها «نتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني، وستساهم في تصريح واستهداف العاملين المغاربة بالشركات الفرنسية، يمكن الذهاب إلى أن السبب في وجود الأفكار المسبقة حول الغرب وشيطنته وبرد كل تخلف وتراجع وتأخر له، راجع لسنوات من الإرث التاريخي الذي طبع العلاقات المتوترة بين كلا العالمين الإسلامي والغربي، ورغم الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لتقريب بين وجهات النظر»[24].

يتضح أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أهدى قوى الإسلام السياسي ذات الميول الإخوانية والسلفية هدية ثمينة، حيث أعادها إلى المشهد بعدما خفت وتراجع حضورها التأثيري على الأقل ميدانيًا وإعلاميًا وحركيًا زمن الوباء، ماكرون صنع بخطابه وتوجُّهه الساذج خريطة جديدة لفرنسا المعاصرة، التي تسعى للتبرؤ من توجه إسلامي بالأمس كانت هي المدافعة عنه باسم الحداثة والتعايش وقيم الأخوة، واليوم تسعى للتبرؤ منه بالقيم نفسها ... فإلى أين تسير القيم المثلى للجمهورية الفرنسية؟ وأي فرنسا يريد إيمانويل ماكرون؟

كما عرف الاستغلال الديني الممارس بقوة في المجتمعات المتدينة خفوتًا وتراجعًا بفعل ظهور أسئلة حارقة حول عجز هذا الخطاب الديني عن تقديم إجابات موضوعية حول القضايا الملحَّة والعلمية، التي برزت إلى السطح في زمن الوباء وعدم قدرة هذا الخطاب الأصولي على نقد نفسه وتجديد نسق اشتغاله. أشار إحصاء أُجري بالمغرب سنة 1939 إلى «أن عدد مريدي الزوايا بلغ 227400 مريدًا تابعًا للطرق الدينية الكبرى في المنطقة الخاضعة للنفوذ الفرنسي، أي 3.6 بالمئة، من العدد الإجمالي للسكان الذي قُدر آنذاك بـ 6245000 نسمة»[25]، وفي ظرفية حيث يسيطر الهوس على حفظ الصحة والوقاية من الأمراض والتطلع إلى إنقاذ البشرية من مصير مأسوي

(23) عيادي، رشيق والطوزي، **الإسلام في الحياة اليومية: بحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب**، ص 150

(24) المصدر نفسه.

(25) الإحصاء العام للسكان سنة 1936.

ينتظرها. ففي مجتمعاتنا حيت تسيطر على بناها الثقافية والاجتماعية قوى موغلة في المحافظة والأصولية نجد أن هذه القوى تعي تمام الوعي أن خطابها وحركتها وتأثيرها لن تكون لها جدوى إلا من خلال إعادة صوغ خطابات العدو الوهمي الكافر الفاجر المعتدي الظالم، الذي يمس الدين المقدس، وخلق جو من التجييش والنفخ في ذات... إنها إعادة إنتاج لسوسيولوجيا الانفعال الديني. «الانفعالات حاضرة بوصفها التكيفات الجسدية مثل ضربات القلب، وعرق الكف، واحمرار الوجه، التي يصبح الشخص على وعي بها، في المقابل يقدم الفيلسوف روبرت سومون الانفعالات بوصفها أحكامًا معرفية على النفس، والعالم والآخرين من الناس وهي علائقية ويمكن إثباتها بالدليل»[26]، من خلال إذكاء مشاعر الحقد والكراهية برد بمشاعر أكثر معاداة لخطاب الهوية المأزومة والمنغلقة حول مركزيتها، «فالطرائق المختلفة في صياغة مفهوم الانفعال في مجتمعات مختلفة تزيد من شدة التباين الثقافي بين الشعوب، حيث إن أعضاء المجتمعات الغربية يمرّون بتجربة الانفعال بوصفه مدمجًا في أنفسهم، بينما قد يربط أعضاء الثقافات الأخرى، في الماضي والحاضر، بأعضاء جسمية معينة (مثل القلب، الكبد) أو يمرون بها بوصفها قوى خارجية سواء إلهية أو شيطانية»[27].

يعود السبب في استمرار هذه الفكرة لدى الشباب المغربي المتديِّن إلى الإرث الذي طبع العلاقات المتوترة بين العالمين الإسلامي والغربي، فساهم في إعطاء ذريعة للجماعات الأصولية والمتطرفة، التي تؤمن بعقيدة العنف، حيث تحاول تحويل الأفكار الدينية المتسامحة إلى أفكار دينية مشحونة بالعنف تنبذ الآخر المختلف دينيًا وتلغيه ولنا في دراسة الثرات الديني أكبر دليل.

ما الأسباب الكامنة وراء استمرار مثل هذه الأفكار؟ التي تشحن الأفراد بالكره والكراهية للآخر؟ ما تداعيات المسألة على تعايش المسلمين والمسيحيين؟ كيف يمكن توجيه الشباب لتجاوز مثل هذه التصورات لإقامة قيم التسامح والتفاهم والعيش المشترك؟

يرى غوستاف لوبون في كتابه **الآراء والمعتقدات** أن المعتقد حافل بالأسرار[28]، وهو ما جعل من دراسة التدين تتسم بصعوبة منهجية وإبستيمولوجية، وهو ما أثر في عملية الكتابة في الموضوع □

(26) أولي ريس ولندا ودهد، **سوسيولوجيا الانفعال الديني**، ترجمة ربيع وهبه (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018)، ص 36.

(27) المصدر نفسه، ص 41.

(28) غوستاف لوبون، **الآراء والمعتقدات**، ترجمة عادل زعيتر (القاهرة: دار العالم العربي، 2012).

تحولات القوة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا
(التراتبية الجديدة في النظام العالمي)

عبد علي كاظم المعموري(*)

أستاذ الاقتصاد السياسي المتمرس، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين – العراق.

مقدمة

خبرت الولايات المتحدة على مدى تاريخ خروجها نحو العالم، الأداء السياسي والاقتصادي داخليًا وخارجيًا، واستطاعت أن تطيح أقوى منافسيها القائمين والمحتملين، فقد تخلَّصت من (ألمانيا) في الحرب العالمية الثانية، وعملت بعد أربعة عقود على إزاحة القطب المناوئ لها (الاتحاد السوفياتي) من دون حرب[1]. ولهوسها بالعدو المفترض والمنافس المرتقب وبيان مستقبل هيمنتها، أدركت الولايات المتحدة مبكرًا الدور الصيني القادم الذي شغلها منذ عام 1985، فطلبت من مؤسسات صنع القرار الاستراتيجي ومراكز الابحاث المتخصصة قراءة مستقبل الولايات المتحدة عام 2020، التي أجمعت على أن الصين ستكون ماردًا اقتصاديًا ومنافسًا كبيرًا، يصعب إيقافه أو كبح جماحه من بلوغ أهدافه[2].

وبينما تجهد الولايات المتحدة الأمريكية قواها السياسية والعسكرية والمالية، لتسيير إدارة العالم من موقع الهيمنة والسيطرة، تراهن الصين على العامل الاقتصادي في إضعاف دورها ومكانتها، لهذا تحاول الولايات المتحدة جاهدة إقناع الصين بالجلوس إلى طاولة «حوار المغانم»، والبحث عن نظام دولي جديد يضمن مصالح الطرفين، شبيه باتفاق يالطا إبان الحرب العالمية الثانية، لترتيب النظام العالمي الموعود وتقاسم النفوذ. وربما يتمنى ترامب أخذ دور روزفلت، إزاء خصمه الصيني العنيد شي جين بينغ.

(*) البريد الإلكتروني: abdali.mm54@gmail.com.

(1) ريتشارد نيكسون، **نصر بلا حرب**، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996).

(2) طلال أبو غزالة، «في مواجهة الأزمة المالية القادمة: حقيقة وليست خيال،» (ندوة) جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

غير أن ما لا تعيه الولايات المتحدة الأمريكية، هو أن استراتيجية العقل الصيني في التعامل مع الأعداء والتغلب على المواقف الصعبة والخطيرة تختلف عن استراتيجية العقل الغربي، فهي مصممة بعناية لكسب مزية نفسية ومادية إزاء الطَّرَف الآخَر، من دون الانخراط في معارك ضارية لغزو الخصم وإخضاعه، وهذا ما تبيّنه بجلاء حكمة «سن تزو» القائلة: «إن الفوز بمئة انتصار في مئة معركة ليس ذروة المهارة. إن إخضاع العدو وهزيمته من دون قتال هو ذروة المهارة». وهو ما يجعل الفكر الاستراتيجي الصيني يختلف عن الفكر الاستراتيجي الغربي، الوارد في كتاب **فن الحرب** لكارل فون كلاوزفيتز الذي يدعو إلى استخدام القوة المطلقة من أجل هزيمة العدو والفوز بالمعركة[3].

أولًا: في فكر الدورات الاقتصادية والأزمات

يشير منطق نظريات دورات الأعمال (Business Cycle)، إلى أنها تعني حدوث اضطراب في سير عمل الاقتصاد، وحركة متغيراته الكلية تنعكس بحدوث تباطؤ في معدلات النمو، وبأن تكرار حدوثها واستمرارها يعد طبيعيًا لأيّ اقتصاد رأسمالي. ولعل هذا يعود إلى آليات عمل الاقتصاد وبنيته وطبيعة التناقضات التي تلفه، التي من شأنها أن تيسّر التوالد المستمر للدورات والأزمات. ويعتقد آباء الرأسمالية أن إجراءات السياسة النقدية قادرة على إعادة السيطرة على أوضاع الاقتصاد، إلا أن ارتدادات كل دورة ربما تؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية عالمية، تنتقل آثارها إلى مختلف الاقتصادات والأسواق عبر القنوات المالية، نتيجة التشابك والتأثير المتبادل للاقتصادات العالمية.

ويسجل التاريخ الاقتصادي أن للأزمات سجلًا ممتدًا[4]، إلا أن ما حصل منها في التاريخ يعود إلى عام 1804، تلاها الكثير من الأزمات في القرن التاسع عشر، وهي في أغلبها تأخذ طابع نقص العرض (Supply)، بينما حدث التحول مع أزمة الكساد العظيم عام 1929 التي هي أزمة نقص في الطلب (Demand)، والتي كشفت عورة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المستندة إلى الرفض القاطع والاستبعاد النظري اختلال ما بين العرض الكلي والطلب الكلي، الذي لم يولَ اهتمامًا منذ عهد آدم سميث، نتيجة قانون المنافذ أو الأسواق الذي جاء به جان باتسيت ساي والذي ينص على أن «العرض يخلق الطلب المساوي له»[5].

إلا أن أزمة الكساد العظيم قُدر لها إطاحة هذا القانون، وكشفت عن عدم قدرة ميكانزمات الأسعار على ضبط التوازنات الكلية، عندها ألقى جون مينارد كينز بعصاه السحرية في مياه الركود

---

(3) كرار أنور البديري، **التفاوض: الدبلوماسية بين الدول** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2020)، ص 385.

(4) جواد كاظم البكري وعدنان العذاري، **اكتشاف دورات الإعمال في الاقتصاد الأميركي** (عمّان: دار جرير، 2010)، كذلك للتفريق بين الدورة والأزمة انظر: وسن إحسان عبد المنعم، «أزمة الاقتصاد الأميركي وانعكاساتها على دول الجنوب،» (أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006).

(5) جون كينيث جالبريث، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، تقديم إسماعيل صبري عبد الله؛ ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة؛ 261 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000).

المزمن الذي تعرضت له الاقتصادات الرأسمالية آنذاك، مدركًا أنه لا خيار إزاء الاقتصادات الرأسمالية، إلا إعادة تقييم الكثير من الأدوات والمفاهيم الخاطئة، ولا بد من قبول تدخل الدولة وتنشيط الطلب الكلي من طريق الإنفاق الحكومي، كما جاء في نظريته الذائعة الصيت (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود)[6]، وبهذا أصبح الطلب هو تعويذة الخروج من الأزمات في المنظومة الرأسمالية.

إن الفقاعة المالية هي نتاج تفاعلات حقيقية لأوضاع اقتصادية، تبلورت نتيجة الاعتماد شبه الكامل على الأمْوَلة، التي أضحى بموجبها القطاع المالي هو القطاع الأكثر استجلابًا للأرباح، لا الفعاليات الاقتصادية الإنتاجية للسلع والخدمات.

وتحت هذا الحل عاشت الاقتصادات الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية نموًا مستمرًا نسبيًا سمُّوه «الثلاثون الرائعة»، عصفت به أزمة الركود التضخمي (Stagflation) عام 1973، ومن ثم تلاها عدد من الأزمات الاقتصادية، هي: أزمة عام 1987 «الاثنين الأسود»، والتي اختفت بموجبها ملايين الدولارات من أسواق الأسهم في أكبر الأسواق المالية العالمية، بينما كانت أزمة 1997 (أزمة النمور الآسيوية)[7] في الأسواق المالية لجنوب شرق آسيا، التي حوَّلت انتعاشها الاقتصادي إلى كارثة اقتصادية، ومن ثم جاءت أزمة 2008 (أزمة الرهن العقاري)، لتطيح المصارف الأمريكية والأسواق المالية، وتضرب ارتداداتها دول كثيرة وبخاصة في أوروبا.

هذه الأزمة وقعت قبل أكثر من 11 عامًا (العمر المتوسط بين أزمة وأخرى)[8]، وتذهب معظم التقييمات إلى أنه لم يجرِ حلها جذريًّا، بل جل الحلول كانت ترقيعية وتسكينية لسيطرة الأجواء الفكرية (الاقتصادية) المأخوذة بالليبرالية الجديدة وبمفكرها ميلتون فريدمان، الذي يدعو إلى العودة إلى الأصول والمنابع التي أرساها آدم سميث، لضمان اشتغال الاقتصاد وفق المنطق الرأسمالي والمبادرة الفردية، وعدم القبول بطروحات التدخل الحكومي وترك الأمور تجري في أعنّتها، والزعم بأن هناك يدًا خفية[9] قادرة على إعادة التوازنات في الأسواق.

ومما يُذكر في توصيف أزمة عام 2008 وحلولها بأنها «أزمة الرهن العقاري»، هو أنه جرى تسطيح العوامل الأساسية المفضية إليها، وزُعم أن عدم الانضباط المالي للمصارف والبنوك في خلق الائتمان، هو المتغير المستقل لانفجار الفقاعة المالية. هذه تعَد محاولة إعماء وتشويش في البحث عن حقيقة

(6) إسماعيل سفر وعارف دليلة، **تاريخ الأفكار الاقتصادية** (دمشق: مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة حلب، 1977).

(7) رمزي زكي، **المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية** (دمشق: دار المدى للنشر، 2000).

(8) يلينا تريغوبوفا، «حول ما ينتظر الاقتصاد العالمي في 2020،» Rt، 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، <https://bit.ly/3kh97MU>

(9) هي في الحقيقة استعارة لاهوتية/تقارب ميتافيزيقيا القرون الوسطى. انظر: عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية** (عمّان: دار الحامد، 2012).

الأسباب البنيوية، التي ظلت متجسدة في صيرورة النظام الاقتصادي الرأسمالي. كما أنها لم تحظَ بقدر مناسب من الحلول الجذرية، بل تم التعامل مع مخرجاتها (أعراضها)، ولم يتم الاهتمام بمسبباتها. وتدرك المؤسسات والخبراء أن الفقاعة المالية هي نتاج تفاعلات حقيقية لأوضاع اقتصادية، تبلورت نتيجة الاعتماد شبه الكامل على الأَمْولَة (Financialisation)[10]، التي أضحى بموجبها القطاع المالي هو القطاع الأكثر استجلابًا للأرباح، لا الفعاليات الاقتصادية الإنتاجية للسلع والخدمات، وهذا متأتٍّ من محاولة الرأسمالية تعويض نقص (الأرباح/فائض القيمة) من مصادر الإنتاج الحقيقية. لهذا فإن سياسة التحفيز الاقتصادي أو الإنقاذ المالي/وبشكل أدق شراء المؤسسات الخاسرة، كانت الدواء الوهمي (Placebo Effect)[11]، أو التسكيني بلغة الطب، وليست ذات علاقة بمسببات المرض/الأزمة.

ومع حدوث الأزمات أضحت الحكومات الرأسمالية برمّتها مجبرة على التوسل بمنهج جون مينارد كينز، فلا خيار متاحًا غير التدخل الحكومي، وهو ما توضحه إشارة الاقتصاديين الأمريكيين «بأننا لسنا نحتاج إلى كينز جديد، بل إلى كينز القديم»[12]، في حين يقول أحد دهاقنة الليبرالية الجديدة روبرت لوكاس «إننا جميعًا كينزيون فكريًا»[13]. لهذا فإن سياسات التحفيز والإنقاذ ما هي إلا شكل من أشكال التدخل الحكومي الصريح، مع أن هذا المنهج كان قد صمم خصيصًا للخروج من أزمة عام 1929، بأوضاعها ومسوغاتها وبيئتها، ولم يدر في خلد كينز أن يجري اعتماده (بالمطلق)، ومصداق ذلك هو إشارته الذكية «كلنا في المستقبل سنكون أمواتًا»[14].

لقد غالت السلطات الاقتصادية في الاستخدام المفرط والمستمر لمحفزات الطلب، لهذا فإن النمو الذي تمتع به الاقتصاد الأمريكي ما بين 2.1 و3.8 بالمئة سنويًا للأعوام اللاحقة للأزمة، على خلفية ما سمي «سياسة التحفيز/الانقاذ الاقتصادي»، من خلال ضخ ما يقارب 800 مليار دولار، لشراء (تأميم) ديون المصارف المنهارة، لا يمكن البناء أو الاطمئنان إليها، لأنه لم يكن نموًا ذاتيًا، وهو ما عبّر عنه الاقتصادي الأمريكي المعروف جوزيف شومبيتر بقوله «إن الانتعاش لا يكون صحيحًا، إلا إذا جاء من تلقاء نفسه»[15] عندما سأله الرئيس الأمريكي «هربرت كلارك هوفر»، الذي تولى سدة السلطة خلال أزمة الكساد العظيم (1929ـ1933)، عن أوضاع الاقتصاد الأمريكي في ظل الأزمة. إلا أن الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت الذي تولى السلطة للسنوات (1933ـ1945)، لم

---

(10) الأمم المتحدة، **العولمة التي تقودها التنمية**، تقرير الأمين العام للأونكتاد، رقم الوثيقة: TD/UNCTAD (XIII)/1 ، نيويورك – جنيف، 2011، ص 7.

(11) البلاسيبو Placebo: هو مادة تبدو كدواء، لكنها لا تحتوي على مواد فعالة، لها تأثير نفسي على متعاطيها، لهذا يطلق على استخدامها تأثير الدواء الوهمي.

(12) روبرت سكيدلسكي، **جون مينارد كينز: مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة عبد الرحمن مجدي (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2015)، ص 163.

(13) المصدر نفسه، ص 150.

(14) لم يكن مهتماً بما سيكون لما بعد الأزمة، بل جل ما كان يشغله البحث عن حلول لأزمة الكساد العظيم، للمزيد: Alvin H. Hansen, *Guide to Keynes* (New York: McGraw-Hill, 1953), p.140.

(15) رمزي زكي، **فكر الأزمة: دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987)، ص 145.

يعتمد هذه الرؤية، وذهب في اتجاه توظيف الحرب العالمية الثانية حلًا لأزمة عام 1929، وبهذا استحدثت الرأسمالية الأمريكية «متلازمة» الأزمة وصناعة الحرب (Manufacture of War)[16]، كحل أمثل ذي طابع إمبريالي.

بناء على ما تقدم، يشهد العالم دخول نظام بريتون وودز كترتيب رأسمالي للهيمنة والسيطرة في أزمة مستعصية. حتى الترتيبات التي أرساها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، لأكثر من سبعة عقود من الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية، تعد لحظة مفترقه عما سواها، فتراكمات الصراع والتناقض والطابع الاستغلالي، أدت إلى أن تستهلك الرأسمالية بطابعها «المالي» مرحلتها التاريخية.

ثانيًا: نُذُر الأزمة الاقتصادية الجديدة

انشغلت المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية، بالمؤشرات الاقتصادية وتحذيرات مراكز الأبحاث والخبراء، من توافر معطيات ذات دلالة، بما ينذر بأزمة اقتصادية كبيرة تلوح في أفق الاقتصاد العالمي، بعضهم شبهها بـ«تسونامي» لشدتها، في وقت كانت مجموعة أخرى تبدو أكثر تشاؤمًا مشبهة إياها بـ«النووية»، بينما قلل بعضهم من خطورتها، بعدّها مجرد «تباطؤ» في مجرى حركة الاقتصاد العالمي يمكن معالجته لمعاودة النشاط الاقتصادي من جديد، وذهبت أطروحات إلى أن الاقتصاد العالمي مرشح للدخول في أزمة جديدة، هي امتداد لسابقتها وليست منفصلة عنها. فالأزمة المقبلة تابع من التوابع الارتدادية لزلزال 2008، وهو ما تدعمه مؤسسات وخبراء اقتصاديون أمريكيون. إذ يشير فيرنون سميث (حائز جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2002)، إلى وجوب مواجهة الأمور: «علينا أن نعيش على الأرجح مخاضًا طويلًا جدًا قبل أن نخرج من الأزمة»، وهذا يؤكد أن مرحلة الانكماش والركود ستطول، لعدم القدرة على إنعاش الاقتصاد من ناحية، وصعوبة استجابته في الأجل القصير من ناحية أخرى.

إلا أن نوريل روبيني[17] ـ الذي تنبأ بحلول أزمة الرهن العقاري عام 2008 ـ في المنتدى الاقتصادي المقام في إيطاليا (أيلول/سبتمبر 2019) يؤكد: «أن الولايات المتحدة استنفدت كل ذخيرتها»، وأن أيّ صدمة اقتصادية صغيرة في هذه المرحلة ستدفع اقتصادها نحو الانكماش.

بينما ساهمت المؤسسات في التحذير من مخاطر الأزمة مبكرًا من مثل شركة EdfinR للأبحاث، وإدارة المخاطر في بنك جي بي مورغان الأمريكي، وتوقعات بنك الاحتياطي الفدرالي، وصندق النقد الدولي (IMF)، ففي التقرير السنوي الذي أصدره صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد

(16) لبيان العلاقة بين الأزمات والحروب، انظر: عبد علي كاظم المعموري، **انهيار الإمبراطورية الأميركية** (عمّان: دار الأكاديميون للنشر، 2012)، جدول رقم 7، ص 123.

(17) «تقرير سنوي: اقتصاديون أمريكيون: الاقتصاد الأمريكي قد يتباطأ في عام 2019 وسط مخاطر متعددة،» <http://arabic.news.cn/2019-01/02/c_137714462.htm>

العالمي) عام 2019، أشار بالنص إلى «أننا نمر بعام دقيق بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي»[18]، في حين كانت توقعات بنك الاحتياط الفدرالي التي أعلنها في الربع الرابع من عام 2019، أكثر وضوحًا وصرامة، بأن احتمال حدوث الركود الاقتصادي في غضون الأشهر الاثني عشر المقبلة، يتمتع بأعلى مستويات التوقع منذ الأزمة المالية عام 2008.

الشكل الرقم (1)
توقُّعات المخاطر على النمو الاقتصادي العالمي لعام 2019ـ2020

المصدر: بلومبرج، والبنك الدولي.
ملاحظة: يعتمد الرسم البياني على التوزيع المتوقع للنمو العالمي باستخدام التقديرات المتغيرة بمرور الوقت للانحراف المعياري والالتواء المستخلصين من التوزيع المتوقع لثلاثة عوامل أساسية للمخاطر: الأسعار الآجلة للنفط، والأسعار الآجلة للأسهم حسب مؤشر ستاندرد آند بورز 500، وتوقعات فروق الأسعار. ويستمد كل عامل من عوامل المخاطر من النموذج الوارد في توقعات Ohnsorge, Stocker, and Some 2016. **وتحتسب القيم لعام 2019 من التوزيع المتوقع لعقود أسعار النفط الآجلة لمدة 6 أشهر، وأسعار الأسهم الآجلة حسب مؤشر ستاندرد آند بورز 500 ،وتوقعات فروق الأسعار. وتستند القيم لعام 2020 إلى التوزيعات المتوقعة لمدة 18 شهرا. آخر ملاحظة في 21 مايو/أيار 2019.**

هذه الآراء تستند إلى مؤشرات ومعطيات منها، انحسار تأثير الحزَم المالية المحفزة للاقتصاد الأمريكي، معبرًا عنها بتراجع نسبة النمو من 3 ـ 2.4 بالمئة، يسنده حدوث تباطؤ في الاقتصاد الصيني والمسمى «التباطؤ البارد/الناعم» (Soft Landing)[19]، نتيجة توافر طاقة إنتاجية مفرطة، فضلًا عن تضخم الدين العام والعجز في معظم اقتصادات العالم المتقدم.

ويذهب صندوق النقد الدولي في توقعاته إلى أن معدل النمو في الاقتصاد الأمريكي سيحوم حول نسبة 1.9 بالمئة[20]، بينما سيكون معدل نمو الاقتصادات الناشئة عند مستوى 4.6 بالمئة، وهو غير كافٍ لانتشال الاقتصاد العالمي من الأزمة.

---

(18) صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ بالنمو وتعافٍ محفوف بالمخاطر،» واشنطن، 2019 ، المقدمة ص ن، <https://bit.ly/3wtkO7S>

(19) قراءة صينية في عهد الرئيس الصيني (هو جن تاو) لمستقبل الاقتصاد والتوقعات بشأن السياسات الأمريكية، انظر: «The 12th Five-Year Plan: China's Economic Transition, An Economist Corporate Network (Shanghai)» project for Take's, Economist Intelligence Unit (May 2011), p. 3.

(20) صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ بالنمو وتعافٍ محفوف بالمخاطر،» جدول 1ـ1، ص 8.

ويظهر من الشكل الرقم (1) ارتفاع درجة المخاطر الحالية في الاقتصاد العالمي لعام 2020، واقترابه من أعلى مستوى للمقياس. وعليه، فإن إمكان أن لا يحقق الاقتصاد العالمي معدل نمو بنسبة 1 بالمئة، تكون فرصتها المتوقعة هي أكثر من 80 بالمئة[21]، نتيجة حالة عدم التيقن في السياسات الاقتصادية العالمية وارتفاع درجات الحواجز التجارية، وهو ما يرفع تكاليف التجارة ليتسبب بتراجع نمو الصادرات العالمية، لينعكس مباشرة على الأسواق المالية، وهبوط مؤشرات الأسهم للشركات بما يسمى (السوق النائم)[22].

لذلك يبدو حاليًا توافر الحاضنة الأساسية لظهور أزمة جديدة خلال عامَي 2020ـ2021، من خلال المؤشرات التي تفصح عنها حال الاقتصادات العالمية ومؤشرات الأسواق المالية، وحالة الفوضى في النظام العالمي، ناهيك بأزمة جائحة كورونا التي باتت تمثل محفزًا قويًا، فضلًا عن تراكم الاختلالات الداخلية والخارجية في النظام الاقتصادي العالمي، والتي هي عمليًا على وشك الانفجار[23].

ثالثًا: بطء النمو ومتلازمة (عجز الموازنة/ الدين العام) في الاقتصاد الأمريكي

1 ـ تباطؤ نمو الناتج المحلي الاجمالي

إن الاقتصاد الأمريكي قد خبر الأزمات/الدورات، وما يترتب عليها من ركود وتراجع في متغيرات الاقتصاد الكلي، وكانت الإدارات قادرة على اجتراح الحلول التي تمكن الاقتصاد من الخروج من ورطة التباطؤ، سواء في تحريك الإنفاق الحكومي، أو من خلال شن الحروب بنفسها، أو الدفع بنشوبها في مناطق مختلفة من العالم، لغرض إنعاش الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي.

لقد بدا واضحًا أن تراجع الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي، يرافقه تراجع في معدلات النمو المتحققة، بل وتذبذبها في أحيان كثيرة، وكأن الاقتصاد فقدَ زخمه الذي كان عليه سابقًا، ولم يحدث على مدى عقدين من الزمن (2000ـ 2020) أن ظل الاقتصاد من دون محفزات أقلها وجود حروب أو نزاعات. كما أن المرونة التي يجب أن يتمتع بها الاقتصاد إزاء امتصاص الصدمات ومعاودة النمو قد أفلت، حتى إن السياسات المالية والنقدية التي عادة ما يجري التعويل عليها في الاقتصادات الرأسمالية، لم تعد تلقى الاستجابة من المتغيرات الاقتصادية. وهذه جميعًا تدفع باتجاه انسداد آفاق الحلول من دون إجراء جراحة عميقة للاقتصاد.

---

(21) كارلوس ارتيتا وكوليت ويلر، «التوقعات العالمية: ضعف الزخم وتزايد المخاطر،» مدونات البنك الدولي، 20 شباط/فبراير 2020، <https://bit.ly/2YuA7AF>.

(22) تعبير مجازي لبيان حال الأسواق والركود الذي تعانيه من انخفاض شديد في التعاملات مع سيادة التشاؤم لدى المستثمرين.

(23) فيدور لوكيانوف، «تصحيح عالمي،» **روسيسكايا جازيتا**، 20/3/2020، <https://ar.rt.com/gdi9>.

وتقدم لنا بيانات الجدول الرقم (1) المعطيات الكافية بأن الاقتصاد الأمريكي وعددًا من الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، تواجه مشكلات حقيقية ولكن بدرجات متباينة، إذ إن جميع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة، قد شهدت انخفاضًا متباينًا، وبصورة واضحة في الاقتصادين الأمريكي والألماني، مقارنة بالاقتصادات الأخرى، بينما شهدت جميع الاقتصادات نموًا سالبًا في عام 2009. ومن اللافت للنظر أن الناتج المحلي الألماني كان الأكثر تأثرًا بالأزمة، نتيجة تسجيله لمعدل نمو سالب عام 2009 بمقدار 5.70 بالمئة، إلا أنه الأكثر قدرة على معاودة النمو بمعدل أكبر من كل اقتصادات العينة (G7) بمعدل (4.18)، لحيوية الاقتصاد الألماني وإمكاناته.

الجدول الرقم (1)
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات قبل وبعد أزمة 2008
لدول متقدمة وصاعدة مختارة

(نسبة مئوية)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010
الولايات المتحدة	2.85	1.88	(0.14ـ)	(2.54ـ)	2.56
ألمانيا	3.81	2.98	0.96	(5.70ـ)	4.18
بريطانيا	2.79	2.43	(0.28ـ)	(4.25ـ)	1.95
فرنسا	2.45	2.42	0.25	(2.87ـ)	1.95
إيطاليا	1.79	1.49	(0.96ـ)	(5.28ـ)	1.71
الدول الصاعدة					
الصين	12.72	14.23	9.65	9.40	10.64
الهند	8.06	7.66	3.09	7.86	8.50
إندونيسيا	5.50	6.35	6.01	4.63	6.22
البرازيل	3.96	6.07	5.09	(0.13ـ)	7.53
روسيا	8.21	8.50	5.20	(7.80ـ)	4.50

المصدر: <https://bit.ly/3EXO89B>.

بيد أن معدلات نمو الاقتصادات الصاعدة كانت ضمن مستويات عالية، ولا سيّما الاقتصاد الصيني، الذي حافظ على معدل نمو سنوي للعامين 2008 و2009 بنسبة 9.65 بالمئة و9.4 بالمئة على التوالي. إلا أن وقع الأزمة على الاقتصاد الهندي كان واضحًا، لهبوط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى نسبة 3.09 بالمئة، بعدما سجل عام 2007 معدل نمو بلغ 7.66 بالمئة، غير أنه استطاع امتصاص زخم الصدمة، وعاود نموه عام 2009 ليبلغ مستواه قبل حدوث الأزمة. وبناءً على ذلك يمكن بيان الآتي:

أ ـ سجلت جميع الاقتصادات المتقدمة عام 2007 (السنة السابقة للأزمة) انخفاضًا في معدلات النمو. بينما سجلت جميع الاقتصادات الصاعدة معدلًا أعلى عام 2007 مقارنة بعام 2006.

ب ـ إن الاقتصادات الصاعدة أكثر قدرة على امتصاص تأثيرات الأزمة ومعاودة النمو مقارنة بأغلب الاقتصادات المتقدمة التي لم تصل إلى معدلات عام 2006.

وعليه، فإن الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ستكون أشد ارتباكًا من وقع الأزمة القادمة التي هي أشد وطأة من أزمة 2008، وستكون مدة التعافي منها طويلة، وسيترتب عليها الكثير من التكاليف، لعل أحدها إعادة ترتيب مواقع الاقتصادات على سلم القوة الاقتصادية، ومنها صعود الاقتصاد الهندي والإندونيسي[24].

2 ـ عجز الموازنة/الدين العام في الاقتصادات المتقدمة

يبدو أن القاموس الاقتصادي للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، وفي ظل الإدارات المختلفة (ديمقراطية أو جمهورية)، لن يهتم بمفردة (الفائض)، فقد فشل الاقتصاد منذ عام 2001 وحتى عام 2019، ومرجح جدًا أن يفشل حتى عام 2030، في تحقيق أيّ فائض سواء في ميزانه التجاري أو ميزانيته الفدرالية، حتى باتت متلازمة العجز والدين في الولايات المتحدة قد استفحلت، وأضحى إيجاد الحلول لها يتطلب تكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة، ولا سيّما العجز الذي يتصاعد سنويًا ولا حلول له، فالمحددات لخفضهما باتت مرتبطة بمكانة الولايات المتحدة واستقرار أوضاعها الداخلية، إذ إن الإنفاق العسكري لا يمكن خفضه بقوة، لأسباب تتعلق بكونه المسند المتبقي من عناصر القوة الأمريكية التي تتغنى بها.

وقد عانت الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن الماضي العجوزات، وبرز أغلبها في فجوتين: الأولى فجوة الموارد الخارجية، نتيجة تجاوز الواردات قيَم الصادرات؛ والأخرى هي فجوة الموارد المحلية) الناتجة من زيادة النفقات على الإيرادات.

وقد عانت الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن الماضي العجوزات، وبرز أغلبها في فجوتين: **الأولى** فجوة الموارد الخارجية، نتيجة تجاوز الواردات قيَم الصادرات؛ و**الأخرى** هي فجوة الموارد المحلية) الناتجة من زيادة النفقات على الإيرادات. لهذا نلحظ بلوغ متراكم الدين العام فيها أرقامًا كبيرة، متجاوزًا حجم الناتج المحلي، وهو ما مثل عبئًا على الاقتصاد، نظرًا إلى ارتفاع الفوائد على السندات.

ومن بيانات الجدول الرقم (2) نلاحظ أن السنوات التي أعقبت الأزمة المالية 2008، شهدت تزايد العجز في الموازنة الفدرالية، بسبب دفعات الإنفاق في إطار ما سمي سياسات الإنقاذ المالي، وبلغ العجز عام 2010 مقدار 1437 مليار دولار، وهو يمثل العجز الأكبر ربما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هذا العجز قد تخطى حاجز التريليون دولار لأول مرة عام 2009، في حين سجلت

(24) أحمد السيد النجار، «الاقتصاد الصيني.. إنجازات مذهلة ونموذج في مفترق الطرق،» موقع الصين اليوم، 1 كانون الثاني/يناير 2018، <https://bit.ly/3oaFiyr>.

الموازنة أدنى عجز لها عام 2015 بواقع مليار دولار، ثم عاود العجز تصاعده ليتجاوز حاجز التريليون دولار من جديد عام 2019.

وتذهب تنبؤات المؤسسات الأمريكية إلى أن هذا العجز سيتخطى التريليون دولار عام 2020، في ظل حزمة الإنقاذ ومتطلبات وباء كورونا، وكان متوقعًا أن يتصاعد بقوة بعد جائحة كورونا. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة بدأت القرن الجديد عام 2001 بعجز قدره 59.03 مليار دولار. أي أن العجز ما بين عام 2001 و2020 قد تضاعف بمقدار 18 مرة.

الجدول الرقم (2)
حجم الدين العام الأمريكي والعجز في الموازنة الفدرالية
للسنوات 2011 ـ 2019

السنة	العجز في الموازنة الفدرالية (مليار دولار)	حجم الدين العام تريليون دولار	نسبة الدين/الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية
2009	1103	12.52	86.7
2010	1437	14.30	95.4
2011	1267	15.50	99.7
2012	1011	16.71	103.2
2013	686.3	17.58	104.8
2014	605.6	18.30	104.4
2015	577.0	19.07	104.7
2016	739.8	19.99	106.8
2017	780.1	20.68	106.0
2018	953.8	21.45	104.3
2019	1069.6	.23	112.7

المصدر: <https://www.imf.org/en/Countries/USA#countrydata>.

ومن المناسب الإشارة إلى أن الدين العام الأمريكي عام 2001 بلغ 5.62 تريليون دولار، وارتفع خلال 7 سنوات إلى ما يساوي الضعف، وتجاوز الدين العام سنة 2019 حاجز 23 تريليون دولار، مدفوعًا بأعلى مستوى للعجز بلغ 984 مليار دولار. وبهذا يكون الدين الأمريكي خلال عقدين من الزمن (2001ـ2020)، قد تضاعف بمقدار أربع مرات. وبالرغم من أن جل هذا الدين مملوك لجهات أمريكية، إلا أنه سيمثل عقبة حيال فرص التمويل في حال ظهور أيّ حالة تباطؤ أو انكماش اقتصادي، وهذا ما ستسفر عنه جائحة كرورنا على الاقتصاد الأمريكي في ظل نقص السيولة المالية التي باتت تعانيه كثير من المصارف الأمريكية.

ويشير صندوق النقد الدولي في توقعاته للاقتصاد الأمريكي إلى أن الدين العام سيرتفع من 108 بالمئة عام 2017 إلى 117 بالمئة عام 2023، بينما يتوقع وصوله إلى 30 تريليون دولار عام 2026. وتكمن الإشكالية في حالة الاختلال ما بين الإيرادات والنفقات.

وتوضح بيانات وزارة الخزانة الأمريكية أن الدين العام الأمريكي لعام 2019، مقسَّم ما بين 17 تريليون دولار للدين العام، و6 تريليونات دولار ديون الأجهزة الحكومية، وبلغت نسبة نموه 17 بالمئة سنويًا، خلال تولي الرئيس ترامب، إذ بلغ حجم الدين في السنة الأولى لإدارته عام 2017 مقدار 19.950 تريليون دولار، ليضيف خلال كل سنة من سنوات حكمه تريليون دولار سنويًا على هذا الدين.

الصعوبة التي تواجه الاقتصاد الأمريكي هي جبرية الإنفاق، حيث يتزايد الإنفاق على البرامج الوطنية على مستوى الولايات، مثل الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي، وبخاصة للمحاربين المعوقين في الحرب على العراق وأفغانستان واحتلالهما وهو إنفاق ممتد ومتزايد.

والصعوبة التي تواجه الاقتصاد الأمريكي هي جبرية الإنفاق، حيث يتزايد الإنفاق على البرامج الوطنية على مستوى الولايات، مثل الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي، وبخاصة للمحاربين المعوقين في الحرب على العراق وأفغانستان واحتلالهما وهو إنفاق ممتد ومتزايد[25]، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة على الدين العام، والتساهل مع ديون الشركات الأمريكية التي تصل إلى 6 تريليونات دولار، وأن 60 بالمئة منها تعد شركات متعثرة بحسب تقرير ستاندرد آند بورز، بجانب الإنفاق على تحفيز الاقتصاد لغرض زيادة مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة، والتي يستثمرها الرئيس لإعادة انتخابه.

إن ما حصلت عليه الولايات المتحدة عام 2008، من إسناد الكثير من البلدان (الصين- اليابان) بشرائها للسندات الأمريكية بنحو 2,5ـ1,3 تريليون دولار للصين و1,2 تريليون دولار لليابان[26]، ربما لن يكون مضمونًا في ظل التوترات مع الصين، بينما تعاني دول الخليج ومنها السعودية عجزًا في الموازنة وارتفاع مستويات إنفاقها العسكري، في ظل تدني أسعار النفط، وإذا ما عمدت الصين إلى بيع جزء من السندات الأمريكية، سوف يزداد عبء الاقتصاد الأمريكي وترتفع قيمة الدولار، وعندما تكون الإدارة الأمريكية بحاجة إلى جذب المزيد من الأموال، ستضغط على الفدرالي لرفع

(25) سبق أن أشار إلى هذا القيد على الموازنة الفدرالية وفرص زيادة الإنفاق على المحاربين والجرحى والمعوقين لسنوات طويلة، انظر: Joseph Stieglitz and Linda Bilmes, *The Three Trillion Dollar War: The True Cost of the Iraq Conflict* (London: Penguin Books, 2008).

(26) ريتشارد ليونج، «هل تتخلص الصين من السندات الأميركية كسلاح في حرب التجارة؟،» وكالة رويترز، 28 أيار/ مايو 2019، <https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1SY19I>.

أسعار الفائدة، وهو ما سيؤدي إلى رفع أسعار السلع الأمريكية، ويقلل من تنافسيتها فيتعمق العجز والركود.

حتى منطقة اليورو التي تضع شرط الانضمام إليها عند نسبة عجز للموازنة 3 بالمئة، فإن الكثير من اقتصادات أعضائها فيها قد تجاوزت كثيرًا العجوزات المتحققة في موازناتها السنوية النسب المحددة، وهو ما يعني أن هذه الدول باتت غير قادرة على الإيفاء بهذا المعيار، بسبب الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها، وأبرز هذه الدول هي اليونان والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا وأيرلندا. وقد ترتب على هذا تصاعد مديونية هذه البلدان بنسب تجاوزت ما حددته اتفاقية الانضمام، والتي تضع نسبة 60 بالمئة للدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي كحد أقصى مقبول، تتبعه جملة إصلاحات للمالية العامة في هذه البلدان.

ويبين الجدول الرقم (3) أن بلدان العينة (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال)، قد تجاوزت نسبة الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2011ـ2018، بنسب متفاوتة. لعل الاقتصاد الألماني بحكم إمكاناته، هو الأفضل أداء في خفض مستويات الدين العام، ليقترب عام 2018 من نسبة 61.7 بالمئة، في حين تجاوز الدين العام حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل من إيطاليا واليونان[27] والبرتغال. وسجلت اليونان أسوأ أداء اقتصادي في منطقة اليورو، حيث تصاعد الدين العام إلى 198.3 بالمئة، وهو أقرب إلى حالة إفلاس الدولة.

إن التصاعد المحموم للمديونية الداخلية والخارجية، لم تعد تقتصر على البلدان النامية بل شملت الكثير من الدول المتقدمة، فقد بلغت مديونية العالم حدود 250 تريليون دولار لعام 2018، في حين يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند حدود 85.91 تريليون دولار، أي أن الدين العالمي يمثل ثلاثة أضعاف الناتج العالمي. وبهذا يكون كل فرد يولد في هذا العالم بذمته دين قدره 32 ألف دولار[28].

وعلى مدى نصف قرن أيّ منذ 1970ـ2020 أطلت على العالم أربع موجات تاريخية من تراكم الديون، هي: الموجة الأولى: 1970ـ1989؛ ثم الموجة الثانية: 1990ـ2001؛ ومن بعدها الموجة الثالثة: 2002ـ2009، وحاليًا الموجة الرابعة: 2010ـ2020.

وتعَدّ الموجة الرابعة أسرع الموجات وأكثرها اتساعًا وعمقًا، نتيجة تزايد العجوزات في موازنات الدول، والتي تدفعها إلى الاستدانة، وهو ما يطلق عليه متلازمة «العجز والدين». ومن المؤكد أن أزمة جائحة كورونا ستعجل بدوران هذه الموجة (الرابعة) بقوة، وتدفع الاقتصاد العالمي نحو المزيد من الهشاشة وتدفعه نحو الركود في ظل تصاعد الدين العام.

---

(27) يعد اقتصاد اليونان من أكثر اقتصادات منطقة اليورو هشاشة بعد أزمة عام 2008، وهذا ناتج من إخفاء حجم العجز الحقيقي في الموازنة، وهو ما وجده رئيس الوزراء جورج باباندريو في تشرين الأول/أكتوبر عام 2009، وهو ما يساوي 20ـ 30 مليار يورو، للمزيد انظر: Costas Meghir, «The Economic Crisis in Greece: A Time of Reform and Opportunity,» Yale University, University College London and IFS, 5 August 2010, p. 5.

(28) World Bank Group, Dept Report, January 2020

الجدول الرقم (3)
نسبة الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي في دول مختارة
للسنوات 2011 ـ 2018

السنة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	اليونان	إسبانيا	البرتغال
2011	79.7	87.8	80.8	116.5	144.9	69.5	111.4
2012	81.1	90.6	84.1	123.4	162.8	85.7	126.3
2013	78.6	93.4	85.2	129.0	198.3	95.5	128.9
2014	75.6	94.9	87.0	131.8	177.0	100.4	130.6
2015	72.0	95.6	87.9	131.6	175.9	99.3	128.8
2016	69.1	98.2	87.9	131.4	178.5	99.0	129.2
2017	65.2	98.5	87.1	131.4	176.2	98.1	123.9
2018	61.7	99.0	86.8	132.2	181.2	97.1	120.1

المصدر: European Commission, European Economic Forecast (Winter 2013), p. 51 and 55-75, and IMF, World Economic Outlook (WEO), October 2019.

ثالثًا: الرأسمالية وفخ الأميلة

اعتمدت الولايات المتحدة «الاستباقية» في مواجهة سعي مختلف الدول لتجاوزها اقتصاديًا، أو ربما إطاحة مسندها الدولار، لكونه أحد روافع الهيمنة الأمريكية، وبخاصة بعض الدول الأوروبية التي تجمعت لديها احتياطيات نقدية من الدولار تفوق احتياطيات الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا جاء قرار الرئيس نيكسون عام 1971 بفك ارتباط الدولار بالذهب، وهو ما وضع دول العالم جميعًا تحت سياسة الأمر الواقع. وعلى وفق ذلك بدا أن المكون المالي أخذ يتزايد في بنية الاقتصاد الأمريكي لمصلحة تزايد الخدمات المالية والمصرفية، وعلى حساب تراجع الإنتاج الحقيقي (القطاعات العينية)، وهو ما جعل مصادر النمو والتراكم تأتي من مصادر مالية وخارج قطاعات الاستثمار والإنتاج الحقيقيين، وهو افتراق عن أسس الرأسمالية كنظام إنتاجي.

يُجمع الباحثون والمختصون بالشأن المالي والنقدي العالمي أن الولايات المتحدة، ومن ورائها الدول الرأسمالية، قد شرعنوا جميعًا الربح من جراء طباعة أصول مالية وهمية وصورية غير موجودة وغير حقيقية، إذ تقوم المصارف بطباعة أصول لا وجود لها إلا في البيانات والأوراق.

ويُجمع الباحثون والمختصون بالشأن المالي والنقدي العالمي أن الولايات المتحدة، ومن ورائها الدول الرأسمالية، قد شرعنوا جميعًا الربح من جراء طباعة أصول مالية وهمية وصورية غير موجودة وغير حقيقية، إذ تقوم المصارف بطباعة أصول لا وجود لها إلا في البيانات والأوراق، ثم

يقوم نظام الاحتياطي الأمريكي الفدرالي بشرائها بالجملة، فتحصل المصارف على أموال حقيقية، تطرحها في التداول، وتتصرف هذه المصارف بالأرباح المتولدة عن هذه الأصول الوهمية، بحيث أضحت مساهمة المجالات المالية تزداد في الناتج المحلي الأمريكي؛ ففي عام 1944 كانت نسبتها 5 بالمئة، بلغت في مطلع السبعينيات 12 بالمئة، ولتبلغ في الثمانينيات 20 بالمئة، في حين تمثل الآن ما يقارب 50 بالمئة.

لذلك فإن طور الرأسمالية (الطور المالي)[29] جعل من المصارف وبيوتات المال، قطاعات شبه منفصلة عن رقابة أيّ مؤسسة أو سلطة وطنية أو دولية، فهي مؤسسات عابرة للسيادة والتنظيم وليس فقط للجنسيات، وهي من تحدد أصول الدورة الاقتصادية في العالم، وليس الحكومات أو التنظيمات الدولية، فقد أصبحت الشركات ورأس المال الاحتكاري هي السلطة الأعلى في العالم[30]. وتحت هذا أضحى العديد من الدول (المتقدمة والنامية) رهينة الضغط المالي وذات سيادة منقوصة.

وباتت الولايات المتحدة تستخدم أسلوب العقوبات المالية والاقتصادية على نطاق واسع في عهد إدارة ترامب، مقارنة بكل تاريخها، فهي تشمل الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية وسورية وفنزويلا وكوبا... إلخ)، بهدف سلب قدرتها على النفاذ إلى النظام المالي العالمي وشبكة المصارف الدولية، لتحقيق «خنق اقتصادي ومالي»، وإرغام المنافسين والخصوم للدخول إلى بيت الطاعة.

معروف تاريخيًا أن شرارة أيّ من الدورات يبدأ من سوق الأوراق المالية، إلى درجة حساسيتها إزاء التوقعات، والتي تظهر مفاعيلها فورًا على أسعار الأسهم والسندات، لتتسرب/أو تمتد بسرعة إلى مختلف أسواق العالم، محدثة ذعرًا ماليًا وفوضى وإفلاسًا، ففي أواخر أيلول/ سبتمبر 2008 وصلت القيمة الإجمالية للأصول المتداولة في البورصات العالمية إلى 21 تريليون دولار، مقارنة بنحو 63 تريليون دولار في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007، وهذا يعني تبخر ما يقارب 42 تريليون دولار، في حين كانت قيمة القروض العقارية ضعيفة الملاءة تبلغ 400 مليار دولار من إجمالي حجم السوق الأمريكية العقارية[31].

كذلك فإن الإشارات الحالية التي تبعثها الأسواق المالية، من حدوث انقلاب في منحنى العوائد على السندات الأمريكية قصيرة الأجل، مقارنة بعوائد السندات طويلة الأجل – عادة ما تكون عوائد السندات طويلة الأجل أكبر، لطول فترة السداد والتغيرات في أسعار الصرف... إلخ ـ، تعد إشارات صريحة على احتمالية كبيرة لحدوث ركود مستقبلي.

---

(29) سمير أمين، **الرأسمالية المتهالكة**، ترجمة فهمية شرف الدين وسناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص 89.

(30) جون ميدلي، **نهب الفقراء**، ترجمة بدر الرفاعي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 42.

(31) نقلاً عن: لمياء بو عروج، «الاقتصاديات الأوروبية في مواجهة الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية،» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة الإخوة منتوري قسنطينة)، السنة 1، العدد 47 (حزيران/يونيو 2017)، ص 432.

رابعًا: الصراع على تكنولوجيات المستقبل

لم يعد مقنعًا القول بأن التقدم والنهضة الاقتصادية للصين بحد ذاتها، يشكلان خطرًا وشرًا مستطيرًا للولايات المتحدة، ما دامت هي تتحكم بمفاصل مهمة من مثل النظام المالي، والدولار، والقوة العسكرية، والتأثير الثقافي، فضلًا عن احتكارها للتكنولوجيات العالية. إلا أن الإشكالية تكمن في منهجية التفكير الاستراتيجي وقناعاته شبه الثابتة إزاء الدول الأخرى، والتي تقوم على مبدأ أن تظل هذه القوى، مهما بلغت من النهوض والتقدم، بمستوى أقل مقارنة بالإمكانات المتاحة للولايات المتحدة، حتى وإن تم كبحه بالقوة العسكرية إن تطلَّب الأمر ذلك، وتعدّه حقًا مكتسبًا لها.

فالتوتر الاقتصادي الذي تخلقه الولايات المتحدة مع الصين، وسلسلة الاتهامات من مثل الملكية الفكرية وسرقة التكنولوجيات الأمريكية، والتجسس على مواطنيها عبر منتجات شركاتها، من مثل أجهزة شركة هوواوي (Huawei) يمثل هستيريا في «صناعة العدو» التي خبرتها جيدًا الولايات المتحدة، فهي تحاول تصوير الصين (شيطانًا اقتصاديًا وتكنولوجيًا)، لهذا تسعى إلى محاصرتها علميًا وتكنولوجيًا وحتى عسكريًا.

والجزء الغاطس في مياه المنافسة الصينية للولايات المتحدة، الذي يعتمده الاستراتيجيون لتفسير مستقبل العلاقات بين الدولتين، كما يبدو لا يتعلق بما هو مبثوث ومعلن، بل في الصراع على الاستئثار بالريادة العالمية (لتكنولوجيا المستقبل ـ الذكاء الصناعي)، والتي يمكن أن تكون لها تطبيقات ذات طابع عسكري[32].

يشير تقرير صادر عن مركز الأمن الأمريكي الجديد، وهو ذراع بحثية للاستخبارات الأمريكية، إلى أن الصين لم تعد في مركز أقل تكنولوجيًا مقارنة بالولايات المتحدة، فهي منافس قوي في مجالات كثيرة، ولا سيّما تكنولوجيات الذكاء الصناعي، ولديها القدرة على التفوق العالمي في غضون 5 سنوات في ظل وتيرة الاهتمام والاختراعات الحالية، وهو ما يعَدّ تهديدًا للتوازن بين القوى العالمية.

ولعل البنية التحتية التي وفرتها الصين في إطار رفع المكوّن العلمي والتكنولوجي ونتائجها المميزة، هو ما يثير غضب الولايات المتحدة، وبخاصة في مجال الذكاء الصناعي، الذي ساعدها على كبح جماح ما أطلق عليه «فايروس كورونا». لذا حملت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2017 (في ظل إدارة ترامب)، إشارات غير متسقة مع بعضها، تمثل أُحجيات لتبرير اعتماد نهج متشدد ضد الصين، ولعل أهمها على الإطلاق ما يأتي:

ـ عدم اتخاذ إجراءات كافية من أجل الإصلاح الديمقراطي.

ـ تزايد الإنفاق العسكري الصيني والشكاوى من القوة العسكرية الصينية.

---

(32) Jeffrey D. Sachs, «Will America Create a Cold War with China?,» *Horizons: Journal of International Relations and Sustainable Development*, no. 13 (Winter 2019), pp. 28-39

ـ مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تعد رد فعل لاستراتيجية إعادة التوزان في جنوب شرق آسيا.

ـ سعي الصين لقيادة التكنولوجيات الأكثر تطورًا بحلول عام 2025.

علاوة على ذلك، بينت استراتيجية الأمن القومي لعام 2017، أن الولايات المتحدة في حالة مواجهة مع الصين بوصفها «قوة تعديلية» تنافس بنشاط بالضد منها وحلفائها وشركائها في النظام الدولي[33].

لهذا بدا الرئيس الأمريكي السابق ترامب الذي امتدح بوريس جونسون، وشجعه على الخروج من الاتحاد الأوروبي، غير راضٍ عن قرار الحكومة البريطانية بالسماح لشركة هوواي الصينية بدخول سوق الإنترنت والاتصال البريطانية، عبر تكنولوجيا الجيل الخامس (G5). فقد كتبت ليزا تشيني (عضوة كونغرس جمهورية)، وبأسلوب عتاب «من المؤسف أن نرى أقرب حلفائنا يبتعد عن تحالفنا، هذه الدولة التي وصفها في ما مضى الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان «المتوهجة الشجاعة»[34].

وتنطبق حالة عدم الرضا هذه على إيطاليا عندما تعاونت مع الصين في تأجير موانئها، والسماح باستخدام الجيل الخامس للاتصالات، والانضمام إلى البنك الآسيوي للبنية التحتية. فالتركيز الأمريكي (دبلوماسيًا وسياسيًا واقتصاديًا) يتركز في كل جبهات التعاون مع الصين، وبخاصة قطاع التكنولوجيا هما:

الأولى، محاصرة شركة هوواي المختصة بتكنولوجيا الاتصال والحواسيب والذكاء الصناعي، وغيرها من الشركات الصينية.

الثاني: الضغط المستمر على الحلفاء والأصدقاء لتبني رؤية متشددة (مماثلة لرؤيتها) ضد الصين، سواء في مجال التعاون المباشر مع الصين أو في إطار مبادرة الحزام والطريق.

إن التوجهات الأمريكية الحالية تحذر من عواقبها مؤسسات أمريكية، مخافة ردود الأفعال الصينية التي ستُلحق الأذى بالشركات الأمريكية، ومن ذلك ما يأتي:

ـ إمكان تحول الشركات الصينية نحو بدائل دائمة، بحيث يغلق السوق الصينية في وجه الشركات الأمريكية، وهذا سيضرب بقوة سوق أسهم الشركات التكنولوجية الأمريكية.

ـ تقييد بيع المعادن النادرة[35] الصينية مثل (السيزيوم والليثيوم والتنتالوم) إلى الشركات الأمريكية، كرد على تقييد بيع المكونات التكنولوجية لشركات صينية.

---

(33) جيمس جيفري، «استراتيجية ترامب للأمن القومي: أهي عودةٌ إلى القرن التاسع عشر؟،» **المرصد السياسي** (معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى)، العدد 2904 (19 كانون الأول/ديسمبر 2017)، <https://bit.ly/3kmWBLA>.

(34) جورج باركر وهيلين واريل من لندن وكيران ستايسي من واشنطن، «هوواي تهز العلاقة الخاصة بين لندن وواشنطن،» **فايننشال تايمز** (العربية)، 2020/1/31.

(35) أبرز هذه المعادن هو الثلاثي (السيزيوم والليثيوم والتنتالوم)، وهذه تعد المعادن الرئيسة للحرب التكنولوجية للهيمنة على العالم، وتسيطر الصين على إنتاج وإمدادات هذه المعادن بنسبة 96 بالمئة، ويصل سعر الغرام الواحد من السيزيوم بدرجة نقاوة 99 بالمئة إلى 79 دولارًا بأسعار 2018، وهو أعلى سعراً من الذهب والنفط.

خامسًا: الاقتصاد العالمي ما بعد جائحة كورونا: التعجيل بالأزمة وانتقال القوة نحو الشرق.

معروف جيدًا أن مؤشرات الاقتصاد العالمي قد أرسلت إشاراتها في كل الاتجاهات، بتوافر البيئة لحلول أزمة اقتصادية كبرى، نتيجة التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، وحصول هزات في الأسواق المالية، فضلًا عن تصاعد المديونية العالمية والعُجوز المالية، وتوجه الولايات المتحدة إلى الحماية التجارية لمعالجة الضعف في مواجهة الاقتصادات المنافسة، هذه جميعًا خلقت أجواء غير إيجابية (عدم تيقن) من إمكان استمرار الاقتصادات المحفزة (أمريكا وبعض الدول الأوروبية) بتحقيق معدلات نمو مقبولة.

السياسات النقدية الموصوفة من جانب تيارات الليبرالية الجديدة وبخاصة «النقودية»، التي تعمل بموجبها البنوك المركزية، لا يمكنها أن تكون علاجًا ناجعًا ومجربًا لتخفيف حالة الأزمة والركود المصاحب لها.

ولم يكن متوقعًا أن تضرب جائحة كورونا أكبر الاقتصادات وأكثرها تأثيرًا، وهي الصين والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا... إلخ، وهو ما أضاف عبئًا على مختلف الاقتصادات، وجعلها تترنح إزاء مفاعيل هذه الجانحة، التي أرغمت الكثير من الدول على تعطيل الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما دفع إلى أحداث صدمات متعددة في آن واحد، وهما:

الأولى: صدمة الإنتاج نتيجة توقف المعامل والمؤسسات الإنتاجية، وهو ما خلق حالة شح العرض من السلع والخدمات.

الثانية: الصدمة المالية، تفرض مواجهة حالة الطوارئ والمحافظة على الأمن الإنساني، وتخصيص موارد إضافية لقطاعات الصحة، وهو ما يجبر جميع الدول على إعادة ترتيب موازناتها بما يزيد مفاقمة حالة العجز فيها.

الثالثة: إصابة قطاعات أساسية بالركود التام، من مثل السياحة والنقل وأسواق المال، ناهيك بالخسائر التي لحقت بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يتطلب تقديم الإعانات لها، أو الذهاب إلى سياسات تحفيزية لإعادة هذه الشركات إلى حلبة العمل.

لقد أدى الوباء وسرعة انتشاره، سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى العالم، إلى توليد صدمة اقتصادية غير عادية، وهذا غير مألوف في الأزمات الرأسمالية بعد عام 1929؛ فكل الأزمات كانت تحدث في نقص الطلب الكلي مع وجود وفرة في العرض الكلي (الإنتاج والسلع والخدمات)، في حين ما هو حادث شح أو نقص في الإنتاج (العرض)، يقابله ضعف في محفزات الطلب الكلي نتيجة ضعف الدخول أو انعدامها، والخطر الذي يواجه الاقتصاد العالمي هو أن تصبح أزمة الإنتاج (العرض) مولدة لأزمة استهلاك (الطلب)، تقابلها إشكالية عدم توافر الدخول والأجور نتيجة أزمة السيولة.

وأوردت صحيفة **فايننشال تايمز** آراء أربعة اقتصاديين منهم من عمل في صندوق النقد الدولي، وتحت عنوان «الركود العالمي حط رحاله بالفعل»، مصداقًا لحال الاقتصاد العالمي[36]:

ـ كريستين لاغارد، رئيسة البنك الأوروبي ورئيسة صندوق النقد الدولي سابقًا، رأت أنها ستكون صدمة كبيرة.

أماطت جائحة أزمة كورونا اللثام تمامًا عن حقيقة ارتهان مجتمعات الرأسمالية الناجزة لحفنة من الرأسماليين وشركاتهم، وظهر زيف الخطاب المبثوث في ترنيماته الإنسانية والأخلاقية والاعتماد المتبادل والشراكة.

ـ جيتا جوبيناث، كبيرة الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، من الصعب التنبؤ بما يمكن أن يحدث، وسيترتب على هذا الوباء ركود غير عادي.

ـ كينيث روجوف، الأستاذ في جامعة هارفارد، رأى أن الركود العالمي يبدو بدهيًا وباحتمالية 90 بالمئة.

ـ موريس أوبستفيلد، الأستاذ في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، عدّ الأحداث الحالية خليطًا مؤذيًا للنمو العالمي. ويتساءل كيف يمكن أن لا نشهد تباطؤًا حادًا.

والسياسات النقدية الموصوفة من جانب تيارات الليبرالية الجديدة وبخاصة «النقودية»، التي تعمل بموجبها البنوك المركزية، لا يمكنها أن تكون علاجًا ناجعًا ومجربًا لتخفيف حالة الأزمة والركود المصاحب لها، والمبالغة فيها بعيدًا من دور السياسة المالية، من شأنه أن يؤدي إلى إجهاد حدود السياسة النقدية. وهو ما يستوجب استدعاء السياسة المالية من جديد، وهذا ما يعبر عنه بوضوح أوليفييه بلانشار، كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي، بقوله «الأمر كله يتعلق بالسياسة المالية العامة الآن»[37].

ولعل إقرار إدارة ترامب خطة التحفيز الجديدة بمقدار 2 تريليون دولار[38]، والتي يعدها بول كروجمان (الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008)، بأنها خطة كوارث (مساعدات) وليست حوافز، فما هو حاصل ليس ركودًا تقليديًا بل هو انكماش اقتصادي لا مفر منه، وهو أشبه بغيبوبة مستحثة طبيًا[39].

---

(36) نقلاً عن: كريس جايلز، برندان جريلي ومارتن أرنولد، «اقتصاديون: الركود العالمي حط رحاله بالفعل،» **فايننشال تايمز** (العربية)، 2020/3/18.

(37) نقلاً عن: روبن هارديندج وبريندان جريلي ومارتن أرنولد، «الحل .. استخدام المبيدات المالية ضد الوباء لإنقاذ اقتصاد العالم،» **فايننشال تايمز** (العربية)، 2020/3/12.

(38) جدير بالذكر أن مجلس الاحتياطي الفدرالي قدم 3.5 تريليون دولار لتحفيز الشركات، إضافة إلى 2 تريليون دولار من إدارة ترامب، يصبح حجم الأموال التي تضخ للاقتصاد الأمريكي 5.5 تريليون دولار، وتعادل نسبة 37 بالمئة من GDP.

(39) Paul Krugman, «On Coronavirus, We're #1 But We're Doing Some Things Right Despite Trump,» New York Times, 26/3/2020, <https://nyti.ms/3wwbiBa>.

لقد أماطت جائحة أزمة كورونا اللثام تمامًا، عن حقيقة ارتهان مجتمعات الرأسمالية الناجزة لحفنة من الرأسماليين وشركاتهم، وظهر زيف الخطاب المبثوث في ترنيماته الإنسانية والأخلاقية والاعتماد المتبادل والشراكة، حتى بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي المنغلقة كل في حدودها، واعتمادها ممارسة علاجية داروينية مع مواطنيها، في من يستحق أن يقدم له الخدمات والعلاج، ومن يترك لمشيئة الرب. لهذا فإن من شأن متلازمة «كورونا/ الكساد» تغذية المزيد من الشعبوية، المدفوعة بفشل الحكومات والأحزاب والمؤسسات في توفير الأمن المجتمعي.

لهذا سيكون الخروج منهما ليس سهلًا، وسيترتب على الكلف الاقتصادية والاجتماعية المدفوعة في الآجل القصير، كلفًا سياسية على المدى الطويل؛ فالإفلاس وتكبُّد الخسائر سيدكّان أسس الاقتصاد الحقيقي في معظم البلدان المتقدمة، وزمن التعافي من متلازمة كورونا/ الركود سيكون ممتدًا، ومخرجاته تضع العالم إزاء تراتبية جديدة، وسيكون للشعوب دور في كتابة الفصل الجديد من التاريخ □

السلطوية وكورونا:
مواجهة الوباء القاتل والاستثمار فيه

محمد حليم ليمام(*)

أستاذ إدارة الأزمات والكوارث الكبرى، كلية العلوم السياسية ـ جامعة الجزائر 3.

خديجة زيـاني(**)

باحثة في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.

مقدمة

بالسرعة التي انتشر بها فيروس كورونا المستجد، بالسرعة نفسها، فعلت مضاعفاته فعلها في الدول والمجتمعات، فصار كبار المفكّرين يتحدّثون عن نهاية عصر وولوج الإنسانية عصرًا جديدًا، ارتسمت ملامحه منذ بداية تفشي الفيروس. وفي خضمّ الحرب التي أعلنها الكثير من الدول والحكومات لمواجهة الوباء، صار جليًا أن البشرية تواجه أزمة صحية خطيرة ستكون لها تداعيات في الأمد القريب والبعيد، فلم يسبَق أن أُعلنت الحرب من دول وحكومات على عدو غير مرئي، غامض وخطير، تسبّب في مقتل مليون شخص ولا يزال يحصد المزيد من الضحايا. ليست المرة الأولى التي يفتك وباءٌ بالبشر، فقد شهدت الإنسانية قبل الميلاد أوبئة عصفت بالحضارات وكان لها آثارٌ وخيمة على المجتمعات مثل الطاعون الذي أصاب الرومان والإغريق. كما يحفل التاريخ الحديث بالأمراض والأوبئة[1]، مثل تفشّي وباء الطاعون في أوروبا عام 1348 الملقّب بـ «الموت الأسود» سحق ملايين البشر. وشهدت الصين في القرن التاسع عشر تفشي وباء خطير انتقل إلى جميع أنحاء العالم. وأخيرًا وليس آخرًا، يجب ألّا ننسى جائحة الإنفلونزا الإسبانية التي انتشرت عقب الحرب العالمية الأولى مخلّفة ما بين 17 و 100 مليون قتيل حول العالم في غضون سنتين، يتذكّرها العالم اليوم، وهو يعيش تحت حصار فيروس كورونا.

في هذه الدراسة، سنحاول بحث العلاقة بين جائحة كورونا والنهج السلطوي الذي سلكته أنظمة الحكم المختلفة، عبر تقصي آثار تفشي الوباء في التحولات التي أفرزها، وبخاصة تجذّر ما يمكن

(*) البريد الإلكتروني: hlimam@hotmail.com.

(**) البريد الإلكتروني: khedidja.ziani@gmail.com.

(1) انظر: Frank M. Snowden, *Epidemics and Society: From the Black Death to the Present* (New Haven, CT: Yale University Press, 2019).

تسميته «السلطوية المعلوماتية» في أكثر من بلد، وكيف نتج من الحكم السلطوي تعطيل نشر المعرفة القادرة على كشف المخاطر ووقف الآثار الوخيمة لهذا الوباء. فقد تركّزت جهود بعض الدارسين على تحليل عملية التفاعل بين خبراء مكافحة الأمراض والباحثين العلميين والمسؤولين الحكوميين، أمام تزايد الإجراءات السياسية التسلطية. أي كيف أنّ ازدراء المعرفة العلمية، إلى جانب إهمال المؤسسات والمحسوبية من طرف القادة السلطويين والشعبويين، قاد في النهاية إلى تفاقم خطر الوباء.

نريد أن نتعرّف إلى التفاعل الحاصل بين الأنظمة السلطوية وفيروس كورونا المستجد منذ ظهوره في الصين إلى غاية تفشيه وتحوله إلى جائحة عالمية، وهذا من خلال الفرض الآتي: وجد السلطويون أنّ إدارة أزمة فيروس كورونا فرصة سانحة لتعزيز حكمهم، وسط موجة سخط في أنظمة ديمقراطية لم تفكّر في عواقب تفادي الإدارة السلطوية لأزمة تفشّي الفيروس. ثمّة تساؤلات أخرى، كيف استثمرت الأنظمة السلطوية في أزمة فيروس كورونا؟ وهل تمّ توظيف هذه الأزمة في الأنظمة الديمقراطية؟ كيف استغلّت الأنظمة السلطوية والديمقراطية خشية المواطنين الوباء للتحكّم فيهم وتقييد حرياتهم من خلال إعادة الاعتبار للدولة الأمنية؟ هل كانت الحرب التي أعلنتها كم من دولة على الجائحة نهاية للسلم الديمقراطي وولوج عصر الشمولية الرقمية؟ ألا تمثّل الإجراءات المتخذة ذريعة لبسط الاستبداد وسحق الديمقراطية؟ كيف اتخذته دول تعيش على إيقاع الحراك الشعبي المطالب بالديمقراطية، أداة للغلق والحجر على حراك الشعوب المنتفضة ضد الاستبداد؟ ألم يُخمد الفيروس المستجد لهيب الحراك الشعبي في الجزائر مثلًا ويسمح للسلطوية بالتجدّد؟ سنعالج هذه المسائل بالاستفادة مما وفّرته الكثير من الدراسات والأبحاث، التي عرفت كثافة كبيرة منذ الإعلان عن تحوّل الفيروس التاجي (COVID-19) إلى جائحة عالمية.

أولاً: فيروس كورونا المستجد والاستبداد المتجدّد

1 ـ كورونا جائحة عالمية

في نهاية السنة الماضية (2020)، أصدرت لجنة الصحة لبلدة ووهان (Wuhan) في الصين إخطارين: إخطار عاجل في شأن الإبلاغ عن مريض مصاب بالتهاب رئوي لسبب غير معلوم، وإخطار آخر إلى جميع المؤسسات الطبية في شأن مرض فيروسي غير معروف السبب. وأعلنت الحكومة الصينية رسميًا عن تفشي المرض أول مرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وذكرت أنه تم العثور على الالتهاب الرئوي الفيروسي في مدينة ووهان، وتم عزل المرضى من أجل العلاج، وقال بعض المختصّين إنّ المرضى المصابين بالالتهاب الفيروسي متعلّقون بسوق هوانان (Huanan) للمأكولات البحرية.

ما لا شك فيه أن الإبلاغ المبكّر عن الفيروس التاجي الجديد كان بطيئًا[2]؛ فقد شهدت الصين مطلع السنة الجديدة ارتفاعًا ملحوظًا في الإصابات شملت موظفي الصحة، وكان هذا دليلًا كافيًا على أنه مرض

(2) Matthew Henderson [et al.], *Coronavirus Compensation?: Assessing China's Potential Culpability and Avenues of Legal Response* (London: The Henry Jackson Society, 2020), p. 15.

جديد ينتقل بين البشر؛ ورغم هذا انتظرت السلطات المحلية في ووهان إلى غاية 23 كانون الأول/ديسمبر لتفرض الحجر الصحي الكامل. أبلغت الصين عن أكثر من 5900 حالة مؤكّدة وأكثر من 9000 حالة مشتبه فيها لعدوى الفيروس في 33 مقاطعة صينية أو بلدة، وإحصاء 106 حالات وفاة. بعد زيارة زوجين صينيين إيطاليا، ستكون تلك أولى حالات إصابة بالوباء في أوروبا، وخلال الحقبة التي سبقت الإغلاق، غادر تلك المدينة خمسة ملايين شخص، ولاحقًا تم التعرّف إلى الحالتين الأوليين في المملكة المتحدة. تم الإبلاغ أيضًا عن حالات متعددة في تايلاند واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية. وأُعلن عن إصابات لعاملين في المجال الطبي والتجمعات العائلية وتأكّد فعلًا انتقال العدوى من شخص إلى آخر[3]، بواسطة فيروس تاجي جديد، يصيب البشر اسمه (NCOV–2019)، باستخدام تسلسل الجيل التالي.

ثبت أن تفشي الفيروس هو كارثة غير مسبوقة، وبخاصة في البلدان الأكثر تضرّرًا منه كالصين وإيران وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية في جميع الجوانب، وبخاصة الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

أطلق المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس غيبريسوس (T .Ghebreyesus) في 11 شباط/فبراير 2020 اسم سارز (COVID_19 CoV_2) على المرض الذي تسبّبه أعراض الالتهاب الرئوي. إضافة إلى سرعة انتشار الفايروس داخل المجتمعات، تتزايد أعدد الحالات المؤكدة باستمرار في جميع أنحاء العالم بعد تفشيه في البلدان الآسيوية والأوروبية، وزيادة حادة لحالات الإصابة بالفيروس في البلدان المنخفضة الدخل. لم تكن هناك استجابة عالمية وموحّدة للوباء، إذ أخذت كل دولة تواجه الأزمة بناءً على إمكانياتها وخبرتها وافتراضاتها. وتاليًا، هناك معايير مختلفة للاختبار والاستشفاء وتقدير الحالات[4]، وهو ما يجعل من الصعب حساب عدد الأشخاص المصابين بالوباء[5]، وفي النهاية عدم تحديد الحجم الدقيق له.

وفق بعض المراقبين، إنّ كوفيد ـ 19 والالتهاب الرئوي الناتج جديدان ومعقدان جدًا، إلّا أن تفشي الفيروس التاجي هو حدث بجعة سوداء نموذجية. لا يعتمد تصور المخاطر لدى الخبراء على معرفتهم

(3) Lu R. Zhao [et al.], «Genomic Characterization and Epidemiology of 2019 Novel Coronavirus: Implications for Virus Origins and Receptor Binding,» *Lancet*, vol. 395 (February 2020), p. 566. doi:10.1016/S0140-6736(20)30251-8>.

(4) انظر: World Health Organization, «Coronavirus Disease 2019 Situation Report 70,» <https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/situation-reports/20200330-sitrep-70-covid-19.pdf?sfvrsn=7e0fe3f8_2>.

(5) Francesco di Gennaro [et al.], «Veronese-Coronavirus Diseases (COVID-19) Current Status and Future Perspectives: A Narrative Review,» *International Journal of Environmental Research and Public Health,* no. 17, 2020, pp. 1-2, <doi:10.3390/ijerph17082690>.

وخبرتهم فحسب، بل يعتمد أيضًا على يقظتهم واستعدادهم لأحداث البجعة السوداء[6]. علاوة على ذلك، قد يتأثر تفضيلهم المحافظ أو الاستباقي في صنع القرار بعوامل أخرى مثل المخاوف السياسية والاختيار العقلاني الشخصي، مثلما ظهر في تعامل الصين مثلًا أو تعامل حكومات البلدان الآسيوية أو الأوروبية مع أزمة كورونا.

ثبت أن تفشي الفيروس هو كارثة غير مسبوقة، وبخاصة في البلدان الأكثر تضرّرًا منه كالصين وإيران وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية في جميع الجوانب، وبخاصة الصحية والاجتماعية والاقتصادية. قيل إنّه من السابق لأوانه التنبؤ بأي سيناريو واقعي، وإن كان سيكون له تأثير قوي في جميع أنحاء العالم. فقد بدت البلدان المرتفعة الدخل، وبخاصة تلك المتأثرة بالفعل بتفشي الوباء وكأنها تواجه منظورًا كارثيًا؛ وفي البلدان منخفضة الدخل، فقد تم الترويج في بداية الأزمة الصحية لسيناريوهين على وجه الخصوص؛ أسوأهما أنه عند تفشّي كورونا ستكون أغلبية البلدان غير مستعدة لتخصيص الموارد الكافية للتكفل بحالة الطوارئ، وستكون العواقب كارثية. وأفضل السيناريوهات، وعلى غرار الانتشار العالمي لوباء سارس (متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد SARS_Cov) عام 2003، سنشهد ضعف تأثير فيروس كورونا في أفريقيا أو أمريكا الجنوبية على نطاق واسع؛ وهذا يشير إلى أن فيروسات الجهاز التنفسي تنتشر على نحوٍ أكثر فاعلية في فصل الشتاء، وتاليًا، سوف يتأثر نصف الكرة الجنوبي على أي حال في وقت لاحق من هذا العام[7]. لكن هذه التوقّعات تلاشت مع السرعة الكبيرة التي انتشر بها الفيروس في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية مع حلول فصل الصيف، كما شهدت الهند ارتفاعًا مذهلًا في عدد الإصابات والوفيات منذ منتصف شهر حزيران/ يونيو.

أوضح الخبراء في الأمراض المعدية[8]، أن الاختلافات الثقافية الخاصة بالمناخ (العيش في الهواء الطلق أكثر من الداخل)، وتأثير ضوء الأشعة فوق البنفسجية في بقاء فيروس كورونا على الأسطح، والاختلافات المناعية للسكان (المناعة الفطرية)، والتعرض المسبق للفيروسات التاجية، أو ارتفاع درجات الحرارة، يمكن أن تساهم جميعًا في تفشي الفيروس التاجي الجديد؛ فحتى الآن كان مصدر جميع حالات الإصابة في أفريقيا من أوروبا وليس من الصين[9].

2 ـ الاستبداد وتفشي الفيروس التاجي واستجابة الصين

في 20 كانون الثاني/يناير أصدر الزعيم الصيني شي جين بينغ تعليمات للجان الحزب الشيوعي والحكومات على جميع المستويات والوكالات ذات الصلة، وطلب منهم صوغ خطط تفصيلية، وتعبئة الموارد للوقاية من هذا الالتهاب الرئوي ومكافحته، واتخاذ احتياطات فعّالة للحد على نحوٍ صارم من

(6) Ye Qi [et al.], «Experts' Conservative Judgment and Containment of COVID-19 in Early Outbreak,» *Journal of Chinese Governance* (23 March 2020), pp. 3-6, <doi:10.1080/23812346.2020.1741240>.

(7) Di Gennaro [et al.], «Veronese-Coronavirus Diseases (COVID-19) Current Status and Future Perspectives: A Narrative Review,» p. 7.

(8) Joost Hopman, Benedetta Allegranzi, Shaheen Mehtar «Managing COVID-19 in low- and middle-income countries,» JAMA, vol. 323, no. 16 (April 2020), pp. 1549-1550, <https://jamanetwork.com>.

(9) .Ibid., p. 1550

انتشار الوباء[10]. ظاهريًا، تبرز قوة الاستبداد في ردّ الصين على فيروس كورونا؛ ففي غضون ثلاثة أيام من انتقال العدوى وارتفاع حالات الإصابة، فرضت الحكومة نظام تطويق غير مسبوق، إذ تم تقييد حركة أكثر من خمسين مليون شخص عبر مقاطعة هوبي بسرعة، فتقلّص النقل داخل المدن وخارجها، وأوقفت السلطات احتفالات عيد الربيع في بكين، وقيّدت التنقّل إلى مدن رئيسية أخرى. تعكس هذه التحركات وأخرى مستوى من السيطرة متاحًا فقط للحكومات الاستبدادية. ومع ذلك، كان عامل الزمن هو مفتاح السيطرة على تفشي المرض، إذْ إنّ الحصول على معلومات جيدة والتصرف بناءً عليها بسرعة كان سيوقف تفشي المرض قبل الحاجة إلى تدابير طارئة[11].

تزايد وعي الكثير من الأطباء الصينيين بخطر هذا الفيروس الغامض الشديد العدوى، ومن الواضح أنه لم يفقد صدقيته من لدن مديري المستشفى، ولكن تم إهماله أيضًا من جانب إدارة مكافحة الأمراض والإدارات الصحية الحكومية. وتاليًا، فإن يقظة المجتمع الطبي فشلت في تحويل التحذيرات المبكرة للجمهور، ولم تتحوّل إلى أيّ إجراءات وقائية منظمة ومنتظمة. ومرة أخرى، كانت الإدارة المجتمعية الفعالة غائبة بين المهنيين الطبيين. والأسوأ من ذلك، واجهت جهود الأطباء الفردية لإيصال وعيهم بالمخاطر، سواء داخل مجتمعهم أو خارجه، عقبات كبيرة تفرضها القوى البيروقراطية المتعددة الطبقات والقطاعات[12]. لذا فشلت هذه التقديرات في شأن عدوى الفيروس المستجد في تنبيه الجمهور، فإلى جانب الإنكار الذاتي، تمّ انتقاد التقدير وعَدِّه مجرّد «هراء». من جهة أخرى، أثارت كثافة المناقشات عبر الإنترنت حول ما إذا كان العلماء يقولون الحقيقة للسلطة والجمهور[13]، وإلى أي مدى يساهم الخبراء في التعتيم على الوضع الصحي الخطير.

إن اتخاذ القرارات في شأن احتمال تفشي وباء كبير لا يبقى مجرد مشكلة فنية، بل يصبح أيضًا مشكلة سياسية، نظرًا إلى التأثير الكبير المحتمل لتفشي الوباء في الصحة العامة والأداء الطبيعي للنظام الاقتصادي، فمن المرجّح أن يؤدي حكم خبراء الأوبئة إلى حالة من الذعر والاضطراب الاجتماعيين، وقد يهدّد الاستقرار الاجتماعي ويتحدى الشرعية السياسية. وإذا نشأ ذعرٌ اجتماعي كبير، فمن المرجح جدًّا أن يُحاسب الخبراء. في سياق اجتماعي يركّز على الوعي السياسي والاستقرار الاجتماعي، فإن الخبراء العقلانيين حملوا المخاوف السياسية في عملية صنع القرار محمل الجد، وسعوا إلى تفادي العقوبات السياسية. جعلت مركزية السلطة السياسية التي تتميز بمضاعفة الإدارة على نظام يتميز بالتخطيط المركزي من أعلى إلى أسفل بتوجيه من الحزب والدولة، جعلت الحكم على فيروس كورونا

(10) Qi [et al.], «Experts' Conservative Judgment and Containment of COVID-19 in Early Outbreak,» pp. 6-8.

(11) Matthew M. Kavanagh, «Authoritarianism, Outbreaks, and Information Politics,» *Lancet Public Health*, vol. 5, no. 3 (March 2020), p. 135. doi:10.1016/S2468-2667(20)30030-X>.

(12) Edward Gu and Lantian Li, «Crippled Community Governance and Suppressed Scientific/ Professional Communities: A Critical Assessment of Failed Early Warning for the COVID-19 Outbreak in China,» *Journal of Chinese Governance* (March 2020), pp. 5-6. <doi:10.1080/23812346.2020.1740468>.

(13) Ibid., pp. 6-7 and 9.

أكثر حساسية وتبعية من المعتاد؛ وهذا يعني أن الإعلان عن وباءٍ وطني من المرجّح أن يولّد عواقب سياسية خطيرة[14].

بحسب بعض الباحثين، أبانت أزمة كورونا عن الكثير من المشاكل وأوجه قصور آليات الحكم المحلي في الصين[15]. ففي المراحل الأولى من تفشي الفيروس، تعمّدت الحكومات المحلية حظر المعلومات التي قدّمتها المؤسسات الطبية العمومية والمركز الصيني لمكافحة الأمراض والوقاية منها، فضاعت فرص التدخل، الأمر الذي أدى إلى الانتشار السريع للوباء. وبعد اتخاذ قرارات إغلاق المدينة، لم تحقّق الحكومة المحلية الهدف المقصود من السيطرة على حركة السكان. وأثناء تنفيذ السياسات، فشلت في التنسيق مع الأطراف ذات الصلة بفاعلية. كل ذلك أدى إلى نقص في إمدادات المستشفيات وتسبب في حالة من الذعر الاجتماعي. يكمن السبب الجذري لهذه المشكلات في استمرار الحكومات المحلية في ممارسة سياساتها، وفشلها في إدراك أنّ التطور القوي لآلية السوق، والنمو السريع للقوى الاجتماعية، والتطبيق الواسع النطاق للتكنولوجيا الرقمية، قد وسّعت إلى حد كبير الحدود ونطاق الحكم. بعبارة أخرى، قدّمت الردود الأولية على الوباء سيناريو جديدًا إلى الحوكمة العامة المهنية، غير أن الحكومات المحلية كانت لا تزال تعتمد نهجًا مغلقًا نسبيًا في إدارة المعلومات وصنع القرار. وفي عملية التنفيذ، اعتُمدت الهرمية الإدارية والقيادة والسيطرة، واعتُمد على القطاع التطوعي لدعم الموارد[16]. لقد أثّر عدم التطابق بين نهج الحكم والوضع الصحي الصعب في نهاية المطاف في الاستجابة للوباء.

يظهر في الأخير أنّ النظام الصيني توجّه منذ بداية تفشي الوباء إلى الصرامة في تنفيذ التدابير الصحية، قابله استهتار من جانب الأنظمة الغربية التي استخفّت بتلك التدابير وبالتجربة الصينية متذرعة بأن تلك التدابير استبدادية.

يظهر في الأخير أنّ النظام الصيني توجّه منذ بداية تفشي الوباء إلى الصرامة في تنفيذ التدابير الصحية، قابله استهتار من جانب الأنظمة الغربية التي استخفّت بتلك التدابير وبالتجربة الصينية متذرعة بأن تلك التدابير استبدادية، تعكس طبيعة نظام الحكم، وتكرّس سلطوية حقيقية فرضها الفيروس الذي تسترّت بكين عليه. في حين وجدها البعض أنها حجج عنصرية، ساقتها الحكومات الليبرالية لتشويه سمعة الصين، البلد الذي وضع أكبر استراتيجية للصحة العامة لاحتواء الفيروس

(14) Qi [et al.], «Experts' Conservative Judgment and Containment of COVID-19 in Early Outbreak,» p. 10.

(15) Xiang Gao, Jianxing Yu, «Public Governance Mechanism in the Prevention and Control of the COVID-19: Information, Decision-making and execution,» *Journal of Chinese Governance,* (14 April 2020), pp. 5-6, <doi:10.1080/23812346.2020.1744922>.

(16) Ibid., p. 6.

التاجي[17]. فإلى جانب مراقبة درجة حرارة الأفراد، وغسل اليدين، والفحص الهائل، والزيادة الكبيرة في مرافق الاستشفاء؛ تدفّق الآلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية، والإمدادات الضخمة التي شملت أطنانًا من معدات الحماية الحيوية، وأجهزة التنفّس في جل المقاطعات. وأخيرًا، إن المزاوجة بين النهج القائم على العلم المستنير للمخاطر مع التخطيط للمراحل، سمح للصين بالتعافي سريعًا نسبيًا[18]، وبأن تصبح زعيمًا عالميًا في الاستجابة للوباء بحسب ما روجته له آلة الدعاية الحكومية.

عمومًا، لقد ثبت إذًا أنّ الحفاظ على ديمقراطية سليمة أثناء الجائحة يمثل بالفعل مشكلة في عدد من البلدان، حيث استغل السياسيون الأزمة من أجل المطالبة بسلطات الطوارئ وتعزيز موقفهم. وفي الوقت نفسه، أثارت استجابة الصين للأزمة الصحية أسئلة بعيدة المدى حول ما إذا كانت الأنظمة الاستبدادية تتعامل مع الأوبئة بفاعلية أكثر من الأنظمة الديمقراطية[19]. ومثلما لاحظ ماثيو فليندرز[20]، أنّ هذا يحدث في سياق عالمي يعمل على إنعاش «الأوتوقراطية» ويُبرز مَخاوف في شأن التراجع الديمقراطي وتزايد الضغوط الشعبوية.

ثانيًا: إدارة أزمة تفشي الفيروس: القسوة بدلاً من الحكمة

1 ـ إعلانات الحرب ضد جائحة كورونا

طغت لغة الحرب على خطابات جل قادة وزعماء الدول، إذ فور انتشار الفيروس التاجي راح كل واحد منهم يُسرع إلى إعلان الحرب ضد كورونا، هذا «العدو الخفي والخطير» الذي أجبر الدول على إقرار التدابير الاستثنائية التي تقتضيها الحروب عبر خطاب التعبئة الحربي، إذ رأى الزعيم الصيني أن جهود بلاده ضد الفيروس هي حرب الشعب، كما خاطب الرئيس الفرنسي شعبه قائلًا «نحن في حرب» ولقيت هذه العبارة اهتمامًا لافتًا من جانب المحللين والصحافيين الذين عدُّوا ذلك مرحلة جديدة يجب أن يتهيّأ الفرنسيون لها. في حين وصف الرئيس الأمريكي نفسه بأنه «رئيس زمن حرب»، فأمر حكومته بتفعيل قانون الإنتاج الدفاعي من أجل السماح لها بتحديد الأولويات وتخصيص الموارد سعيًا لتوسيع قاعدة الإنتاج الطبي. وفي إيطاليا التي مثّلت بؤرة الوباء والأكثر تضرّرًا منه في أوروبا، دعت حكومتها إلى التسلّح باقتصاد الحرب عبر تبنّي إجراءات حكومية تدخلية وتفعيل دور القطاع العام.

أشاعت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي مفردات خطاب التعبئة الحربي هذا، الذي ذاع استخدامه من جانب الساسة والإداريين، فتراهم يُقحمون تلك المفردات عند حديثهم اليومي عن تطوّرات

---

(17) Ranabir Samaddar, ed., *Borders of an Epidemic: Covid-19 and Migrant Workers* (Kolkata: Mahanirban Calcutta Research Group, 2020), pp. 9-10.

(18) Ibid.

(19) انظر مجادلة فرانسيس فوكوياما: Francis Fukuyama, «The Pandemic and Political Order: It takes a State,» *Foreign Affaires* (July-august 2020), <https://fam.ag/3whf68s> .

(20) *Matthew Vincent Flinders*, «Democracy and the politics of Coronavirus: Trust, blame and understanding,» *Parliamentary Affairs* (April 2020), p. 1, <doi:10.1093/pa/gsaa013>.

الجائحة، مثل وصف حاكم ولاية نيويورك ذروة منحنى الإصابة بالفيروس بـ«المعركة التالية التي تنتظرنا على قمة الجبل»، ويعقدون مقارنة بين الحرب الحالية ضد الفيروس والحرب العالمية الثانية للحديث عن النصر الذي سيتحقّق مثلما تحقّق لقوات الحلفاء حينها[21]. لذلك لا عجب أن ترى التقارير الإخبارية والتعليقات تعجّ بالمصطلحات الحربية، حيث يوصف الأطباء بالجيش الأبيض، ويقفون على الخطوط الأمامية للمعركة، والعلماء هم الجنرالات الجدد. لا شكّ في أن استعارة تلك المصطلحات تعكس التوجّه الذي أراده قادة الدول منذ بداية تفشي الوباء، وهو نشر الذعر للسيطرة أكثر، ليس على الوباء، ولكن على الحكم عبر استخدام خطاب وتدابير الحرب عبر مسمى الطوارئ الصحية.

وجد عدد من الفلاسفة والمفكرين، أن النزعة إلى الاستبداد وراء طغيان لغة الحرب في تعامل الحكومات الديمقراطية والسلطوية على حدّ سواء مع أزمة كورونا. وبعضهم تنبّأ بأن الوباء طوى صفحة الديمقراطية وفتح صفحة الشمولية، لأنّ زمن الحرب منح الضوء الأخضر للحكومات كي تستولي على أدوات السلطة. ففي ظل الحصار والإغلاق العام، بات جليًا أن السياسة تدور حول السلطة والنظام، وهذا ما كشفه الفيروس التاجي الذي لم يعلّق السياسة بل أبان الوجه الحقيقي للسلطة بحسب دايفيد رانسمان[22]. وللدفاع عن حججه، يستعين صاحب مؤلّف **كيف تنتهي الديمقراطية** بفكرة توماس هوبز أنّ جوهر السياسة «أن يحصل بعض الناس على إخبار الآخرين بما يجب عليهم فعله»[23]. أي أنه في زمن الحرب، تُتّخذ القرارات باسم المصلحة العامة للمحافظة على حياة الناس، لكن الحقيقة هي أنّ التعسّف من جانب القادة هو سيد الموقف. وفي هذا، رأى الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين (G. Agamben) أنّ التدابير الصحية المُعلنة في بلده مثل الحجر الصحي وإلزامية التباعد الاجتماعي وغيرها من الإجراءات الاستثنائية، تختفي وراءها إرادة للحد من حريات الناس باسم حماية حياتهم. ويذهب صاحب المقال المثير «اختراع وباء»[24] في تحليلاته المتعددة منذ تفشي كورونا إلى القول «يبدو أنه بمجرّد استنفاد الإرهاب كسبب لتدابير استثنائية يمكن لاختراع وباءٍ أن يقدّم ذريعة مثالية لتمديدها خارج الحدود»[25].

2 ـ حجر صحي أم حجر سلطوي؟

هل يشير تردّد وتأخّر الدول الغربية في فرض الحجر الصحي العام إلى رغبة حكوماتها في حماية الاقتصاد مقابل التضحية بحياة الناس؟ هذا سؤال طرحه الكثيرون ممّن حاولوا فهم الفوارق التي فرضتها جائحة كورونا بين البلدان من حيث سرعة وحجم الإجراءات السيادية المقرّرة، مثل الحجر الصحي الوطني، والإغلاق العام، وغلق الحدود. بين دول مثلما يقول رانابير سامدار لديها سلطة على

(21) «فيروس كورونا: كيف نستفيد من دروس الحرب العالمية الثانية في مواجهة كوفيد-19؟،» بي بي سي العربية، 6 أيار/مايو 2020، <https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-52549116>.

(22) David Runciman, «Coronavirus Has Not Suspended Politics– It Has Revealed the Nature of Power,» *The Guardian*, 27/3/2020, <https://bit.ly/3ziMGws>.

(23) Ibid.

(24) Giorgio Agamben, «L'invention d'une épidémie,» Quodlibet, 26/2/2020, <https://www.quodlibet.it/giorgio-agamben-l-invenzione-di-un-epidemia>.

(25) Nicolas Truong, «Giorgio Agamben: L'épidémie montre clairement que l'état d'exception est devenu la condition normale,» *Le Monde*, 24/3/2020, <https://bit.ly/3glQTXz>.

سكانها (الصين)، وتلك التي لديها سلطة تأخير الموت فقط (بعض دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية). الأولى طبّقت استراتيجية عدّتها حربًا للدفاع عن المجتمع، أمّا الثانية فظهرت متردّدة منذ البداية في استراتيجياتها لمنع تفشي الوباء[26]، بل إن الإدارة الأمريكية سخِرت من دعوة الخبراء إلى فرض الإغلاق العام أثناء ذروة الجائحة، وهو ما جعلها تتخطى حجم الأربعة ملايين إصابة في نهاية تموز/يوليو وما يفوق 150 ألف وفاة. ومثلما تفاوتت البلدان في فرض تدابير الحجر والإغلاق العام، تفاوتت الاستجابة المجتمعية لنظام الطوارئ المعلن، فبين من عدَّ الحجر الصحي تدبيرًا ضروريًا للسيطرة على فيروس كورونا، وجده آخرون إجراءً سالبًا للحرية وتقليدًا لأساليب الأنظمة الاستبدادية القمعية.

يقول المدافعون عن الحكومات الديمقراطية إنّ الحديث عن توتّر حصل في بداية الأزمة الصحية بين القيم الديمقراطية الليبرالية والاستجابة للتدابير الاستثنائية المطبّقة مثل الحجر الصحي المنزلي والتباعد الاجتماعي، بعيدٌ من الواقع، وكل ما في الأمر، محاولة من المدافعين عن النهج السلطوي تلميعَ صورة المستبدّين الذين وجدوا الوباء فرصة يجب استغلالها. والأمثلة كثيرة عن الحكومات غير الديمقراطية التي جعلت «التلاعب بتهديد الفيروس التاجي لغايات السلطوية»[27]. وفي هذا، يُدرج سميث وتشيزمان فئة من القادة الدكتاتوريين يصفانهم بـ «الجريئين» يتمتّعون اليوم بحرية كاملة لتوطيد تسلطيتهم، وتعزيز مكائدهم للديمقراطية مثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان الذي أجاز له البرلمان سلطة الحكم الفردي بمرسوم، وإدارة البلاد ما دامت أزمة كورونا مستمرة. وفي رواندا، أغلق الرئيس بول كاغامي البلاد، وأمر قوات الجيش والأمن بفرض حضر التجوّل وعدم التسامح مع العصاة. على عكس هذه الفئة هناك فئة من الحكام الأوتوقراطيين الانتهازيين الذين انقلبوا مستبدين، ويواجهون معارضة داخلية متزايدة، مكّنتهم جائحة كورونا من خنق نشاط المعارضين لهم بعنف، مثلما فعل الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني عندما تحرّك لمنع تجمّع المعارضة قبل مدة طويلة من إعلان الحكومة عن أوّل إصابة مؤكدة بالفيروس في البلد. وأخيرًا، هناك المستبدون «المستهترون» وهم بوصف الكاتبين «جَهَلة» عرّضوا حياة الناس للخطر من خلال التقليل من الهستيريا العامة، مثل الرئيس التركمانستاني الذي منع الموظفين الحكوميين من التلفّظ بكلمة الفيروس التاجي، وليتسنى له الظهور بقوة، والقول إنّ الوضع تحت السيطرة[28]. ولا يتوقّف الأمر هنا، بل إنه ساهم في تضليل المواطنين مثل غيره من القادة الاستبداديين الذين سمحوا بنشر معلومات غير صحيحة عن الوضع الصحي، ونشر «خُرافات» حول مصدر الوباء وعلاجه.

في الواقع، لقد ساهت أزمة كورونا وما أقرّته الدول من إجراءات استثنائية لمواجهتها في ميلاد «فورة سلطوية»، وكأن الوباء هدية لعدد من القادة الذين انتظروا اللحظة التي يتخطّى فيها الفيروس حدود الصين، ليعلنوا مسبقًا الحجر في بلدانهم. في بعض البلدان الديمقراطية تغلّبت الحكمة على القسوة في التصدي لجائحة كورونا. بتعبير آخر، في مقابل التشدّد الاستبدادي الذي أدارت به الصين

(26) Samaddar, ed., *Borders of an Epidemic: Covid-19 and Migrant Workers*, pp. 4-5.

(27) Jeffrey Smith and Nic Cheeseman, «Authoritarians are Exploiting the Coronavirus: Democracies Must Not Follow Suit,» *Foreign Policy* (28 April 2020), <https://bit.ly/3zeq8wR>.

(28) Ibid.

الأزمة الصحية والتردّد الأمريكي في منع تفشي الوباء، ظهر نموذج ثالث أجاد التعامل مع الجائحة مثل نيوزيلندا، إذ جمعت رئيسة الوزراء جاسندا آردن بين الحزم والوضوح والتواصل الفعّال بالاعتماد كلية على السلطات الطبية[29]. وعندما قدّم المسؤولون معلومات متّسقة وموثوقة، ارتفعت ثقة الجمهور في الحكومة وامتثلوا لتوجيهاتها. وهكذا، سجّل البلد أدنى الخسائر، وصار إلى جانب أستراليا وتايوان وكوريا الجنوبية وأيسلندا وفنلندا[30]، زعيمًا بحق في الاستجابة بنجاح لجائحة كورونا وجنّب مواطنيه الكارثة.

3 ـ صراع الدعاية والشفافية مع جائحة كورونا

في أوقات الأزمات، تكثر نظريات التضليل واللوم والتآمر. وفي الأزمة الدولية الحالية، هناك من رأى أنه من الحكمة عدم الثقة بالكامل في وسائل الإعلام، محلية كانت أو دولية، والأطباء والعلماء هم من يتحمّلون مسؤولية تقييم الأحداث للتأكد ممّا إذا كان يمكن تحقيق إدارة أكثر فاعلية للأزمة أم لا[31]. يمكن أن يكون التعداد البسيط لعدد الحالات المؤكّدة مؤشّرات مضلّلة لمسار الوباء إذا كانت هذه التعدادات محدودة؛ بسبب مشاكل في الحصول على الرعاية أو تضخم عدد الاختبارات المعملية، أو إذا اقتصر الاختبار على المرضى الذين يعانون حالات شديدة فقط. ولرصد الفيروس، اعتُمد النهج الذي ينطوي على استخدام أنظمة المراقبة الموجودة أو تصميم المسوحات للتأكد كلّ أسبوع من عدد الأشخاص الذين يعانون متلازمة شديدة الحساسية، واختبارات كشف الفيروس التاجي الجديد، وهو الوقت المناسب لوضع البنية التحتية لتكثيف مثل هذه المراقبة. كما ستحسّن التقارير المختبرية الإلكترونية أكثر فأكثر كفاءة الاختبارات الفيروسية[32].

لمنع انتشار الوباء، صارت تعبئة السكان للمشاركة في الوقاية من الأوبئة ومكافحتها أمرًا بالغ الأهمية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال نشر المعلومات الدقيقة والتحديثات المستمرة، إذ يمكن أن يساعد تحديث معلومات الوضع الوبائي في الوقت الفعلي المناسب في التخفيف من الذعر والحد من القلق المجتمعي. فمن المهم وجود نظام قوي لمراقبة الصحة العامة لتوجيه الاستجابة لتفشي المرض في

---

(29) Amitai Etzioni, «A New Consensus about How to Best Govern: A New Zealand Consensus Perhaps?,» *The Diplomat* (8 June 2020), <https://bit.ly/3pCOgVJ> .

(30) القاسم المشترك بين هذه الدول ودول أخرى نجحت في الاستجابة لجائحة كورونا هو أنّ النساء هن اللواتي يقدنها وفق ما جاء في مقال نشره موقع فوربس (Forbes)، مثلاً ألمانيا وبفضل المستشارة أنجيلا ميركل تجاوزت مراحل الإنكار والغضب والخداع التي رأيناها في بلدان أخرى، فكانت أعداد الإصابات أقل كثيرًا من جاراتها الأوروبية. وبعد سرد قصص النجاح تلك، تخلص كاتبة المقال إلى القول «يمكنكم مقارنة هؤلاء الزعماء بقصص الرجال الأقوياء الذين استغلوا الأزمة لتسريع الاستبداد ولوم الآخرين». انظر: **القدس العربي**، 18/4/2020، <https://www.alquds.co.uk/>.

(31) Roujian Lu [et al.], «Genomic Characterisation and Epidemiology of 2019 Novel Coronavirus: Implications for Virus Origins and Receptor Binding,» *The Lancet*, vol. 395 (February 2020), p. 566, <doi:10.1016/S0140-6736(20)30251-8>.

(32) Marc Lipsitch, David L. Swerdlow, and Lyn Finelli, «Defining the Epidemiology of Covid-19-Studies Needed,» *The New England Journal of Medicine* (26 March 2020), p. 1194, <doi: 10.1056/NEJMp2002125>.

مواجهة نقص العلاجات أو اللقاحات الفعّالة[33]. إن البيانات الضخمة وأنظمة الذكاء الاصطناعي هي أدوات يمكن استخدامها لدمج المعلومات على نحوٍ متكامل، وإجراء بحث شامل لتحليل مخاطر الصحة العامة. وفي السياق نفسه، كان استخدام الإنترنت ووسائل الإعلام يهدف إلى التثقيف الصحي للناس، ونشر المعرفة الصحيحة للوقاية، وتقديم الاستشارات عبر الإنترنت لتوجيه المرضى للحصول على العلاج الطبي على نحوٍ صحيح، استراتيجيات إضافية يمكن تنفيذها لتحقيق الاحتواء الفيروسي.

عمومًا، إنّ من أشدّ التحديات التي واجهت أغلب الحكومات منذ بداية أزمة كورونا هي مشكلة الشفافية وكسب ثقة المواطنين، إذ إنّ سياسة المعلومات في الصين قوّضت الاستجابة السريعة لتفشي الفيروس، فعلى الرغم من اكتشاف المرض أول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 فإن المسؤولين فضّلوا التستّر عليه لأشهر، وأضاعوا وقتًا ثمينًا كان يمكن أن يستغلّ لتثقيف المواطنين، فقد تم حجب المعلومات التي كان الجمهور سيتخذها للوقائية من الوباء، وتم إغلاق قنوات الاتصال التي ربما كانت قد نبّهت كبار المسؤولين بالتهديد المتزايد[34]. احتجزت الشرطة طبيبًا وسبعة أشخاص آخرين كانوا ينشرون تقارير عن الفيروس، وتهديدهم بالعقاب على نشر الشائعات المزعومة، إضافة إلى توسيع الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أظهر تحليل أوّلي لموقع ويبو (Weibo) الشبيه بالموقع الشهير تويتر، وتطبيق وي تشات (WeChat) أقوى التطبيقات في العالم وأكبر منصة إلكترونية في الصين، أن مناقشات تفشي الفيروس فيهما كانت غير موجودة تقريبًا خلال معظم شهر كانون الثاني/يناير 2020، إلى أن غيّرت الحكومة الصينية موقفها الرسمي لاحقًا. الأمر الذي جعل الباحث ماثيو كافانا يتساءل عمّا إذا كانت هناك ميزة استبدادية في الاستجابة للمرض. ويجيب قائلًا: «يبدو أنّ سياسة المعلومات الاستبدادية حالت دون الاستجابة السريعة لتفشي كوفيد19ـ في الصين، ممّا كان يمكن أن يحدّ من الأزمة. ليس من الواضح حتى الآن ما إذا كان الحصار الاستثنائي وتدفق الموارد التي أتاحها الحكم الاستبدادي، سيثبت كإستراتيجية ناجحة للصحة العامة. ومع ذلك، في بناء القدرات للوقاية من تفشي الفيروس واكتشافه والاستجابة له، يبدو الانفتاح الديمقراطي والسياسة التنافسية أكثر فائدة بهذا الوقت»[35].

تعامُل بعض الأنظمة الديمقراطية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بضبابية مع جائحة كورونا، خفّف بعض الشيء من موجة اللّوم والانتقاد للصين، وبخاصة بعد تفشي الفيروس. إذ لوحظ توجّه المسؤولين الأمريكيين بدورهم إلى التقشّف في إمداد الجمهور بالمعلومات حول انتشار المرض، في الوقت الذي رأى الخبراء الطبيون أن مقدار ما يعرفه الجمهور، أصبح سؤالًا حاسمًا سيساعد على تحديد كيفية مواجهة تفشي كورونا[36]. لهذا، في الوقت الذي قد يعني الوصول السريع

(33) Yongshi Yang [et al.], «The Deadly Coronaviruses: The 2003 SARS Pandemic and the 2020 Novel Coronavirus Epidemic in China,» *Journal of Autoimmunity*, vol. 109 (May 2020), p. 12, <doi:10.1016/j.jaut.2020.102434>.

(34) انظر: Kurt M. Campbell and Rush Doshi, «The Coronavirus Could Reshape Global Order: China Is Maneuvering for International Leadership as the United States Falters,» *Foreign Affairs* (18 March 2020), <https://fam.ag/3wayLGN>.

(35) Kavanagh, «Authoritarianism, Outbreaks, and Information Politics,» pp. 135-136.

(36) انظر: Thomas Fuller, «How Much Should the Public Know about Who Has the Coronavirus?» *The New York Times*, 8/3/2020, <https://nyti.ms/3cvoiy7>.

إلى المعلومات الدقيقة الفرق حرفيًا بين الحياة والموت، كان هناك تماطل في تطبيق القوانين التي تفرض الكشف عن المعلومات للجمهور بدعوى كفاءة الحكومة، في حين يتم تطبيق السرية على نحوٍ صارم[37].

ثالثًا: تحوّلات في السلطوية فرضها الفيروس المستجد

بات واضحًا أن الأنظمة والحكومات تستثمر في أزمة كورونا، كلٌّ بحسب الآليات التي توافرت لديه، والرهانات التي وضعها في بداية معركته ضد الوباء القاتل. هذا لأنّ هذه الأزمة بقدر ما وضعت الأنظمة الديمقراطية وقيمها على المحكّ، أحيت الآمال في الأنظمة السلطوية وفي مسالكها لاستدامة الوضع القائم. لم يتردّد كثيرون في إبداء تخوّفهم من أن يسجّل العالم مزيدًا من التراجع الديمقراطي، بل يُلاحَظ، أنّ البعض صار يتحدّث عن مستقبل مزهر للشمولية، شمولية رقمية تنهم من التطور المعلوماتي وما بات يسمح به الذكاء الاصطناعي من تعزيز لقدرات القادة المستبدين أكثر من ذي قبل. سنحاول أن نرصد ثلاثة تحوّلات في الأنظمة السلطوية[38] تسبّب فيها فيروس كورونا بدأت ملامحها في الظهور منذ بداية تفشي الوباء.

بات واضحًا أن الأنظمة والحكومات تستثمر في أزمة كورونا، كلٌّ بحسب الآليات التي توافرت لديه، والرهانات التي وضعها في بداية معركته ضد الوباء القاتل. هذا لأنّ هذه الأزمة بقدر ما وضعت الأنظمة الديمقراطية وقيمها على المحكّ، أحيت الآمال في الأنظمة السلطوية.

1 ـ تبنّي «سياسة حيوية» استبدادية

أتاحت جائحة كورونا للأنظمة السلطوية فرصة تجديد دمائها وأنعشت حظوظ بعض المستبدّين للبقاء زمنًا طويلًا، وهذا بفضل استغلال الوضع المترتّب عن تفشي الفيروس، وبخاصة الخوف والذعر الذي انتاب جميع الناس وفي كل الدول. لقد كان إعلان حالة الطوارئ الصحية خطوة لا غنى عنها للسيطرة على الوباء، وهي أيضًا فرصة لتعليق السياسة والمؤسسات ومباشرة الحكم الفردي المطلق، والتحكّم في المواطنين من خلال وسائل الرقابة الصحية.

في هذا السياق، قد يكون مفيدًا العودة إلى ما كتبه الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو بمناسبة حديثه عن «الطاعون الأسود»، الوباء الذي انتشر في أوروبا منتصف القرن الثالث عشر. فالسلطة من وراء

Frank Lomonte, «Casualties of a pandemic: Truth, Trust and Transparency,» *The Journal of Civic* (37) *Information*, vol. 2, no. 1 (April 2020), p. 6, <doi:10.32473/joci.v2i1.121552>.

(38) يمكن العودة إلى قراءة حاولت فهم تحولات أخرى في طبيعة السلطوية العربية سبّبها فيروس كورونا. انظر: ناثان براون، انتصار فقير وياسمين فاروق، «هل وُجدت السلطوية كي تبقى؟،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط 29 نيسان/أبريل 2020، .<https://carnegie-mec.org/diwan/81678>

تنفيذ الحجر المرضي، كانت تريد أن يتحقّق حلمها بمجتمع منضبط[39]، إذ إنّ عزل المصابين بالطاعون ونفيهم من خلال تدابير رقابية شديدة الصرامة، يرمي إلى تحقيق المسعى المتمثّل بـ «ممارسة السلطة على الناس، والتحكّم بعلاقاتهم، وفكّ تركيباتهم الخطيرة»[40]. وفي تفصيل آخر للنظام المعمول به لوقف تفشي الطاعون، يشرح فوكو كيف يتحوّل الوباء إلى أداة في يد السلطة. هذه الأخيرة كما يراها «نتيجة علاقات قوى، تقوم على إخفاء وحجب عمق العلاقات بين الأفراد، ومرتبطة بمفاهيم المواجهة والمعركة والحرب، هي حرب مستمرة بوسائل أخرى»[41]، ورهان السلطة الحقيقي هو الحياة، أو ما اصطلح عليه «بيو-سلطة» أو السياسة الحيوية (Bio-politics)[42]. بهذا المعنى وفي ظل الوضع الوبائي، ومن أجل حياة الناس تتدخّل السلطة على نحوٍ مكثّف وإلزامي، «فلا يمكن وجود طبّ للأوبئة ألّا إذا ألحق بإدارة أمنية»[43]، فتمتدّ يد السلطة طولًا وعرضًا، تراقب بواسطة التشريعات مأكل ملبس وحركة الأفراد، ومن خلال إنشاء هيئات مراقبين صحيين، «سيتم تحديد كيان سياسي للطب، وتأسيس وعي طبي على صعيد الدولة تناط به مهمة ثابتة تقوم على المعلومات والرقابة والإلزام»[44].

وإذا كان «جوهر السياسة الحيوية اليوم هو إدارة السكان للسيطرة على الوباء»[45]، فإنّ البعض يطرح تساؤلًا حول نوعها، وكيف يمكن التفكير في شكل من السياسات الحيوية يمكنها الدفاع عن المجتمع بأكمله ضد المرض بعيدًا من التمييز الطائفي والعنصري، ومن دون التوسّع على نطاق واسع في أوجه الإكراه والمراقبة[46]. خلافًا لما هي الحال في الأنظمة السلطوية، ربما يكون هذا التساؤل مشروعًا في الأنظمة الديمقراطية التي يُظهر تعاملها مع الأزمة الصحية الحالية أنها طبّقت سياسة حيوية كانت لها آثار قمعية، وأبانت عن «السرعة التي يتكاثر ويتعزّز بها التطرف، والقومية والاستغلال الرأسمالي داخل مناطق الوباء» مثلما أوضحت جوديت بتلر (J. Butler)[47]. لهذا يرى الباحث

---

(39) ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة على مقلد؛ مراجعة وتقديم مطاع صفدي (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 209.

(40) المصدر نفسه.

(41) محمد الأمين بن الجيلالي، «ميشيل فوكو وسؤال السلطة: من الاختزال إلى التشظي ـ نحو فينومينولوجيا تأويلية للسلطة وإضافة المفكّر به في السياسة،» مؤمنون بلا حدود، 22 حزيران/يونيو 2016، ص 7، <https://www.mominoun.com/pdf1/2016-06/michelfokou.pdf>.

(42) حول مفهوم فوكو للسياسة والسلطة الحيوية، انظر: أنطونيو نيغري ومايكل هاردت، «البيو سلطة في مجتمع المراقبة،» ترجمة نور الدين علوش، **إضافات**، العددان 31ـ32 (صيف- خريف 2015)، ص 222ـ230، وأماني أبو رحمة، «السلطة الحياتية وسياسات الموت بين فوكو وأغامبين،» **الباب**، العدد 12 (2018)، ص 110ـ 135.

(43) ميشيل فوكو، **ولادة الطب السريري**، ترجمة إياس حسن؛ مراجعة سعود المولى (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 52.

(44) المصدر نفسه، ص 53.

(45) Samaddar, ed., *Borders of an Epidemic: Covid-19 and Migrant Workers*, p. 12.

(46) Ibid.

(47) انظر: Daniele Lorenzini, «Biopolitics in the Time of Coronavirus,» *Critical Inquiry* (2 April 2020), <https://critinq.wordpress.com/2020/04/02/biopolitics-in-the-time-of-coronavirus/>.

وحول تصاعد النزعة القومية في أكثر من بلد ديمقراطي بسبب كورونا، انظر: Florian Bieber, «Global Nationalism in Times of the COVID Pandemic,» Nationalities Papers, Cambridge University Press (27 April 2020), <doi:10.1017/nps.2020.3>.

كارستن شوبرت (K. Schubert) أنه في ذروة أزمة فيروس كورونا، كان من المفيد اللجوء إلى سياسة حيوية ديمقراطية يتم فيها تخيّل الرعاية الجماعية بطريقة غير قسرية، يتم فيها تداول ممارسات مثل الإبعاد الاجتماعي بطريقة ديمقراطية، وتاليًا، لا تستند فقط إلى «سلطة الخبراء ولكن إلى «دمقرطة المعرفة»»[48]. لقد وجدنا أنفسنا أمام سياسة حيوية شعبوية، «أي عندما ينخرط أعضاء المجتمع وليس الدولة في السياسة الحيوية التي تحد من الحرية وتطبيع الآخرين. تحدث السياسة الحيوية الشعبوية على الإنترنت، وعندما يخجل أفراد المجتمع بعضهم البعض بسبب السلوك غير العقلاني، وتحدث السياسة الحيوية الشعبوية أيضًا في خطاب سياسي أكثر رسمية، عندما يتم الضغط على الدولة لسن تشريعات أكثر صرامة على السكان»[49]. هو إذن المسلك الذي اختارته عدد من الحكومات، فلم تعد تلتزم بالقانون وبحقوق الإنسان، وفضّلت إقصاء جميع الفواعل، مع تعزيز الدولة الأمنية القمعية، باستغلال التكنولوجيا الرقمية الخارقة.

2 ـ سلطوية رقمية

لاحظ تقرير بحثي شمل دول شرق آسيا[50]، أن الاستخدام الوبائي للأدوات الرقمية ارتكز على محورين، الأول كمقياس لمستوى «التطفّل» للوصول إلى البيانات الشخصية، والذي يُظهر تدرّجًا في الأساليب. والثاني، يخصّ طبيعة المستخدمين النهائيين الذين يستخدمون البيانات الضخمة لتحسين وتطوير الأداء والاستجابة للوباء. في النطاق الأدنى من حيث مستوى التدخّل، توجد أدوات رقمية تقدم خدمات إلى الأفراد، مدمجة كميزة إضافية في تطبيقات المراسلة الإلكترونية المجانية مثل وي شات (WeChat) في الصين أو لاين (LINE) في اليابان وتايوان، فيها يتفاعل المستخدمون مع مختص لتقييم طبيعة أعراضهم، ويتلقّون تحديثات عن حالة الوباء ترسل من قبل السلطات المؤهّلة. تعمل الأدوات الرقمية كواجهة بين الإدارة الحكومية للبيانات الكبيرة (Big Data) من ناحية، وخدمة المعلومات المقدمة إلى المستخدمين من ناحية أخرى، وتُستَخدم بصورة مباشرة أكثر في الإجراءات الحكومية للتّحقيق مع الأفراد؛ وهكذا، مكّنت وسائل المراقبة الحد من حركة السكان من أجل السيطرة على انتشار الفيروس[51]. في تايوان مثلًا، بواسطة الهواتف الذكية، تمّت مراقبة تحركات الأفراد الموجودين في الحجر الصحي من بُعد، والتأكد من بقائهم في المنزل. وفي كوريا الجنوبية، وفّرت الحكومة تطبيقًا هاتفيًا يسمى «حماية سلامة الحجر الصحي الذاتي» (Self_quarantine Safety Protection)، وهو يراقب موقع المستخدم الخاضع للحجر، ويوفر قناة مباشرة للاتصال بالسلطات الطبية، والإبلاغ عن تطور الأعراض المرضية وتلقي المشورة الصحية.

لقد أظهرت كيفيات الاستجابة لأزمة فيروس كورونا، منافسة شرسة بين الدول في مجال استخدام الأدوات الرقمية، في مقدّمها الصين التي قامت بتعزيز نموذجها في حوكمة الأزمة الصحية القائم

(48) Karsten Schubert, «Crying for Repression: Populist and Democratic Biopolitics in Times of COVID-19,» *Critical Legal Thinking* (1 April 2020), <https://bit.ly/3pD8pe6>.

(49) Ibid.

(50) انظر: Mathieu Duchâte, François Godement et Viviana Zhu, «Covid-19 : l'Asie Orientale face à la pandémie,» Institut Montaigne, Note (Avril 2020), pp. 32-33, <https://bit.ly/3xgtj5z> .

(51) Ibid., pp. 34-35.

على احتكار الاستخدام التطفّلي لتلك الأدوات. فحكومة هذ البلد عملت منذ سنوات على تطوير «نظام الرصيد الاجتماعي» (Social Credit System) وهو شكل من أشكال مراقبة المواطنين عبر تكوين ملفات خاصة بهم، يستخدم تكنولوجيا تحليل البيانات الضخمة. عُدّ هذا النظام «المفتاح الرئيسي» لحل المشكلات من خلال المكافآت والعقوبات، ومع أزمة كورونا، صار أداة مثالية للوقاية من الفيروس ومحاصرته[52]. هذا ما أذهل الكثير من المراقبين وحتى المفكرين الذين انتبهوا إلى المسلك التكنولوجي الرقمي الذي باتت تفضّله كثير من الأنظمة السلطوية، ربما كبديل من النهج الاستخباراتي التقليدي، لتقفّي آثار المواطنين، فيجمع كل صغيرة وكبيرة عنهم وبخاصة المناوئون منهم للحكام. فصارت كاميرات المراقبة الأمنية، والبرمجيات الدقيقة خير مخبر عن حال ملايين المواطنين وتحركاتهم وأدقّ خصوصيات حياتهم، في بضع ثوانٍ.

تمثّل الأدوات الرقمية اليوم، أدوات مثالية للسلطوية، ربما لن تُستخدم من أجل تتبّع المسارات الفيروسية فقط، بل ستبقى وسائل رقابية دائمة وأكثر عمقًا ودقة.

بهذا، فرض فيروس كورونا تحولًا كبيرًا في آليات الرقابة السلطوية، والبعض رأى أنّ الوباء يمثّل نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ المراقبة[53]. وعليه، تمثّل الأدوات الرقمية اليوم، أدوات مثالية للسلطوية، ربما لن تُستخدم من أجل تتبّع المسارات الفيروسية فقط، بل ستبقى وسائل رقابية دائمة وأكثر عمقًا ودقة.

3 ـ حالة الاستثناء لاستدامة الاستقرار السلطوي

أحد المخاوف المهمة أيضًا، هو أنّ تدابير الاحتواء المبرّرة مثل التباعد الاجتماعي والحظر التي تفرق أنشطة المجموعات وتضعف المنظمات، قد تثبت أنها الظروف المناسبة لعملاء الحكومة المتحمسين لإدامة الفساد وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان[54]. مثلًا، تلك الدول التي أعلنت حالة الطوارئ، من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان الإغلاق التام أو حالة الطوارئ الصحية هي محاولات من الحكام لاحتكار المشهد السياسي، أو مجرّد استجابات متناسبة لصدمة الفيروس التاجي. على أي حال، من الجائز التخوّف أن يتحوّل الاستثناء إلى قاعدة، فتصبح الإجراءات الوقائية التي اتّخذتها الدول من أجل الحفاظ على حياة الناس، مطية للتأسيس لمجتمع شمولي، فالخوف من فقدان الحياة سيُشهر سيف الاستبداد مثلما أوضح أغامبين. فقد اهتدى هذا الفيلسوف من قبلُ إلى أن عدم قابلية حالة الاستثناء أو الطوارئ للإلغاء، وربما ستصبح نموذجًا شائعًا للتصرّف في خدمة من يملك السلطة[55].

---

(52) للاستزادة انظر: Ibid., p. 56.

(53) انظر: Yuval Noah Harari, «The world after Coronavirus,» *The Financial Times*, 20/3/2020, <https://on.ft.com/3vacRCg>.

(54) Gu and Li, «Crippled Community Governance and Suppressed Scientific/Professional Communities,» pp. 9-10.

(55) جورجو أغامبين، **حالة الاستثناء: الإنسان الحرام**، نقله إلى العربية ناصر إسماعيل؛ تقديم جوليانا سكوتّو؛ تصدير ساري حنفي (القاهرة: مدرات للأبحاث والنشر، 2015)، ص 10 و15.

مع ظهور الوباء، كانت المواقف العامة تجاه السياسيين والعمليات السياسية والمؤسسات السياسية في حالة صحية سيئة إلى حد ما في معظم الديمقراطيات الليبرالية المتقدمة، إذ عرفت مستويات عالية من الإحباط السياسي واللامبالاة والغضب لدى شرائح كبيرة من الجمهور، حيث أدى إلى ظهور المشاعر المعادية للسياسة. فجائحة كورونا لا تلحق دمارًا بالصحة العامة والاقتصاد العالمي فحسب، بل تعرقل الديمقراطية والحكم في جميع أنحاء العالم. في وقت كانت الديمقراطية بالفعل مهدّدة في عدد من الأمكنة، وتنامت مخاوف من تفاقم التراجع الديمقراطي والتوطيد السلطوي؛ إذ يمكن رؤية العواقب الجيوسياسية لهذا الأمر بالفعل في سلوك «الاستيلاء على السلطة» لبعض القادة الوطنيين وكذلك في محاولات الفاعلين الدوليين الدفاع عن الديمقراطية[56].

وفي الأنظمة السلطوية، من الآثار المباشرة لأزمة الفيروس التاجي أنها أنجزت ما كان القمع الاستبدادي غير قادر على أنجازه غالبًا: «منع المظاهر العامة للسخط» كما الحال في الجزائر، حيث ألغى المتظاهرون مسيراتهم لأول مرة منذ أكثر من عام[57]. فقد منح وباء كورونا السلطة ما كانت تتمنّاه، وهو توقّف الحراك الشعبي وعودة الناس إلى منازلهم[58]. إنه مكسب مهم، حصل عليه النظام لاستعادة أنفاسه، بعد أكثر من عام على أزمة سياسية خانقة. استغلّ فواعل النظام الحاكم مرحلة الإغلاق العام التي أعلنتها الحكومة نهاية آذار/مارس لإحكام سيطرته على مقاليد السلطة، والتخلّص من المناوئين للقيادة السياسية برئاسة عبد المجيد تبون، ولتوطيد دعائم حكمه. وعلى الرغم من تعليق الاحتجاجات الشعبية، إلّا أن النظام السلطوي سارع إلى مباشرة حملة اعتقالات كبيرة مسّت معارضين سياسيين وناشطين في الحراك الشعبي، ومدونين في مواقع التواصل الاجتماعي. وتحت ذريعة مكافحة فيروس كورونا، منعت الحكومة تداول معلومات عن الفيروس باستثناء الحكومية منها، وهدّدت بالسجن كل من ينشر أرقامًا ومعلومات عن الوضع الصحي والوبائي. وهكذا، بات المواطن يعيش حالة من الذعر بسبب وباء كورونا وبسبب «وباء القمع»[59] الذي أشاعته السلطة، لا لشيء، إنّما لتعزيز استقرار السلطوية الجديدة.

ختامًا، طرحت جائحة كورونا تحدي الشرعية أمام أنظمة الحكم، لأن الحكومات في جميع أنحاء العالم تواجه تذمّرًا شعبيًا بسبب طريقة إدارتها للأزمة الصحية، وبسبب تبعات هذه الأزمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. لقد عملت الأنظمة السلطوية تحت ذريعة الظروف الاستثنائية على خرق الحريات العامة، وسعت نحو المزيد من التسلّط، أي أنها استثمرت في أزمة كورونا، فعطّلت مسارات الانتقال أو التغيير السياسي، وأشاعت فكرة أنّ الحديث عن انتخابات أو إجراء عمليات إصلاح سياسي في الوقت الراهن دعوة غير محمودة العواقب. فالدولة تعيش حالة حرب على فيروس قاتل، يجب أن

---

(56) Flinders, «Democracy and the Politics of Coronavirus: Trust, Blame and Understanding,» pp. 7-11.

(57) Eckart Woertz, «Covid-19 in the Middle East and North Africa: Reactions, Vulnerabilities, Prospects,» *Giga Focus*, Middle East, no. 2 (April 2020), pp. 7-8, <https://bit.ly/3gqzU6n>.

(58) انظر: «اندبندنت: كيف استخدم النظام الجزائري كورونا لـ«سحق ثورة»؟» **القدس العربي**، 2020/7/15، <https://www.alquds.co.uk/>.

(59) دالية غانم، «وباء القمع،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط (أيار/مايو 2020)، <https://carnegie-mec.org/diwan/81711>.

تُحشد كل الموارد والقوى لمواجهته، مع وجوب وحدة في التوجهات والقرارات، والقيادة التي عليها أن تمنع كل صوت من شأنه إثارة النقاش في هذه الظروف الصعبة.

يبدو أن جائحة كورونا قد كشفت هشاشة الدولة السلطوية أكثر من أي شيء آخر، وبقدر ما حاولت الاستفادة من الجائحة، بقدر ما تبيّن للمحكومين أن الحكمة التي واجهت بها بعض الحكومات كورونا، تغلّبت على سطوة المستبدين وقسوتهم، والتي لم تحد من الوباء، بل ربما ساهمت في انتشاره، ليحصد عددًا كبيرًا من الضحايا، ويجعل بلدانهم عرضة لمخاطر وبائية وصحية كبيرة في المستقبل □

السلام العالمي في ظل السياقات الحديثة والمخاطر الناشئة: تحليل العوائق الراهنة وتحديات مرحلة ما بعد أزمة كورونا

سامية بن يحيى(*)

تخصص إدارة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1 – الجزائر.

تمهيد

تواجه البشرية اليوم الكثير من الأزمات ذات الطابع العالمي، التي لم تعهدها من قبل، حيث ترتبط بمجموعة من التحديات على غرار تغير المناخ والتناقص المستمر للتنوع البيولوجي، والزيادة السكانية، والإرهاب، والهجرة، والأوبئة، والنزاعات بصورتها الجديدة في عالم تكون فيه مصادر هذه التحديات متعددة الأبعاد ومعقدة بصورة متزايدة. كما تمتد الأزمات عبر الحدود الوطنية، وتهدد الأمن والسلم العالميين، الأمر الذي يستدعي حلولًا عالمية وتعاونًا على نطاق غير مسبوق يتطلب طرائق جديدة للتفكير، وذلك من دون تعزيز مقاربة السلام لن يكون من الممكن تحقيق مستويات الثقة والتعاون والشمولية اللازمة لحل مختلف هذه التحديات، ناهيك بتمكين الدول والمؤسسات والمنظمات العالمية للمساعدة على التصدي لها. من هنا فإن السلام هو الشرط الأساسي لاستمرار البشرية كما نعرفها في القرن الحادي والعشرين.

يعد التعاون الدولي ومجالات التقارب بين الأدوات الدبلوماسية والأمنية والتنموية من أهم الحلول التي تعمل على بناء السلام، وتوطيده، وضمان عمليات الانتقال في مرحلة ما بعد الحرب، حيث تجاوز التعاون اليوم أيضًا وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة ليشمل شراكات مع منظمات التنمية المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك البنك الدولي. ومع ذلك يصطدم تحقيق السلام العالمي بمجموعة من العوائق لعل أبرزها التنافس العالمي والإقليمي نحو كسب المزيد من المصالح على حساب حقوق الانسان ومبادئ السلام، أضف إلى ذلك التأثيرات التي ستفرزها مرحلة ما بعد أزمة كورونا، لذا يتطلب منع الصراع العنيف وبناء السلام في عالمنا المعاصر مقاربات مختلفة في ظروف مختلفة، وفي سياقات مختلفة، وهذا ما يجعلنا أمام استثارة إشكالية جوهرية مفادها: كيف يمكن تجسيد السلام

(*) البريد الإلكتروني: samia20171935@outlook.fr.

العالمي في ظل السياقات الحديثة والمخاطر الناشئة؟ وتنضوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة التي تحتاج إلى تفسير وتحليل دقيق أبرزها:

ما عوائق السلام في عصر العولمة؟ ما مقاربات الدولة والمجتمع العالمي المعاصر لتحقيق السلام؟ كيف يمكن ضبط رؤية عالمية منسقة للسلام في ظل فوضوية النظام العالمي وتضارب المصالح العالمية؟

هل يمكن للوباء أن يمنح السلام للعالم؟ هل يمكن أن يكون ممكناً اليوم ما كان مستحيلاً قبل الوباء؟ كيف ستؤثر جائحة الفيروس التاجي الجديد في مخاطر الصراع العنيف وآفاق السلام في جميع أنحاء العالم؟

وبالتالي تفترض هذه الدراسة وتحاجج أن تعزيز السلام المستدام يؤدي الى رؤية مشتركة لضبط مستقبل الصراعات في العالم كفرضية أولى وأن الأوبئة فرصة لتعزيز التعاون ونبذ الحروب كفرضية ثانية.

إذًا، لفهم آفاق السلام في العلاقات الدولية، يجب فهم سبب وقوع الحرب على هذا النحو في تاريخ الدول القومية، وكذلك طبيعة الشؤون العالمية والعوامل المحددة التي تسبب العمل ورد الفعل والتعاون والعداء والسلام بين الدول في النظام العالمي، حيث هناك نظريتان تدفعان بهذه الحجج إلى الأمام نحو السلام وحل النزاعات في النظرية العالمية هما الواقعية والليبرالية. تنطلق الليبرالية من فرضية التعاون الذي يمكن أن يترجم إلى اعتماد متبادل يستلزم منافع متبادلة لكلا الطرفين المعنيين، وهو أمر يقلل مخاطر الحرب، ويزيد احتمالات السلام بين الدول القومية، كما يؤكد الليبراليون الجدد المكاسب المطلقة للدول، إذ يمكن حل مخاوفهم من خلال استخدام المؤسسات التي تساعد على صنع القرار والوصول إلى تحقيق السلام.

في حين، على النقيض من الليبرالية، ينظر الواقعيون إلى الدول على أنها جهات فاعلة عقلانية وحدوية ومحرك رئيسي في لعبة السياسة العالمية، بحيث تسعى الدول إلى الحفاظ على وجودها كحد أدنى، ولكن إذا أتيحت لهم الفرصة للسيطرة أيضًا على الوحدات الأخرى في الهيكل لجعل أنفسهم أكثر أمانًا فهذا يخلق معضلة أمنية، وبالتالي يمكن فك رموز التحركات الإيجابية على أنها هجومية بين الدول بسبب قلة الثقة وتزايد الشك. ويجادل الواقعيون بأن الدول يمكن أن تعمل لخدمة أغراض أخلاقية ولكن فقط عندما لا تكون مصالحها الأمنية مهددة، وهذا التشكك الذي يملأ النظرة الواقعية للعالم ينتج «سياسات أكثر عدالة وإنسانية».

الهدف من دراسة موضوع السلام العالمي هو محاولة جس نبض إمكان ضبط رؤية عالمية مشتركة حول السلام، بخاصة في مرحلة ما بعد كورونا، وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة تأتي أهمية دراسة السلام العالمي كضرورة حتمية تندرج ضمن الاهتمام بتحقيق الأمن والسلام المتزايد، كما يثير السلام العالمي إشكالات تتسم بالتعقيد لدى المختصين في حقل الدراسات الأمنية، ولا سيّما في ظل التهديدات الراهنة، وهذا بطبيعة الحال يستدعي كمنهجية للتحليل المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المعياري، لأن الأساليب الوصفية يمكنها أن تصف على نحو موضوعي ما سيكون عليه المستقبل، أو ما يمكن أن

يكون، في حين تركز الأساليب المعيارية على ما يجب أن يكون عليه المستقبل، وهو ما فرض التقسيم الآتي:

أولًا: الاتجاهات الحديثة لمفهوم السلام العالمي

لقد مر مفهوم السلام بعدة مراحل وتطور ليشمل مفاهيم جديدة، فمن مفهوم إقرار السلام إلى مفهوم صنع السلام، إلى مفهوم حفظ السلام، ثم مفهوم بناء السلام، ومع اعتماد أبعاد التنمية المستدامة ظهرت مضامين جديدة للسلام على غرار السلام الإيجابي، والسلام المستدام. لذا سنتطرق في هذا المحور باقتضاب إلى أبرز تعريفات السلام، لأننا سنركز أكثر فأكثر على المفاهيم الجديدة للسلام من دون عرض تطور المفهوم بحد ذاته، حيث إن معظم الدراسات تناولت بإسهاب مفهوم السلام وتطوره التاريخي.

1 ـ مفهوم السلام

تعددت تعريفات السلام، فقد عرف بعد الحربين العالميتين بأنه «غياب الحرب». كما عرف بأنه «غياب العنف أو الشر وحلول العدالة». وعرف أيضًا بأنه «عبارة عن حصيلة التفاعل ما بين النظام المدني والعدالة الاجتماعية. وفي تعريف آخر هو الأمان وحفظ الكرامة والعمل على وجود مصالح مشتركة تحقق قيام حضارة تقوم على احترام الذات واحترام الآخر والتمسك بالعدل واحترام العدالة وتوفير الرقي لجميع الأجناس البشرية على وجه الأرض بل وتهدأ بوجوده جميع الكائنات الحية[2].

2 ـ مفهوم السلام الإيجابي

يُعرّف السلام الإيجابي بأنه المواقف والمؤسسات والهياكل التي تخلق مجتمعات مسالمة وتدعمها، تؤدي العوامل نفسها التي تخلق السلام أيضًا إلى الكثير من النتائج الإيجابية الأخرى التي تطمح إليها المجتمعات، مثل الاقتصادات المزدهرة، والاندماج الأفضل، والمستويات العالية من المرونة والمجتمعات الأكثر قدرة على التكيف مع التغيير لذلك، يمكن وصف السلام الإيجابي بأنه خلق بيئة مثالية يمكن أن تزدهر فيها الإمكانات البشرية[3].

يوفّر إطار السلام الإيجابي الذي وضعه معهد الاقتصاد والسلام (IEP) عدسة يمكن من خلالها تتبع وتحديد العوامل المتعددة التي تدعم هذه الأجندة.

أهمية السلام الإيجابي

– ينقل السلام الإيجابي التفكير من التركيز الصريح على ما يجعل الدول عنيفة إلى ما يجعلها سلمية ومرنة، حيث تُعد إحدى القيم التي يضيفها برنامج «السلام الإيجابي» قابليته للتطبيق على القياس التجريبي لمرونة الدولة أو قدرتها على امتصاص الصدمات والتعافي منها.

---

(2) مي محيى عجلان، «مفهوم السلام،» **الموسوعة السياسية**، <https://2u.pw/Vvbk2>.

(3) انظر: «An Introduction to Positive Peace,» <http://visionofhumanity.org/introduction-positive-peace>.

– الحد من مخاطر انتكاس الصراع، حيث يمثل السلام الإيجابي المطور جيدًا قدرة المجتمع على الازدهار.

– تتمتع المجتمعات التي تمر بسلام إيجابي مرتفع بنتائج أفضل على مستوى مجموعة من العوامل التي تعَدّ مهمة، مثل نمو أفضل للفرد، وأداء بيئي أفضل، وحركات مقاومة مدنية أقل أو صدمات سياسية عنيفة، ولكن أيضًا بنية تحتية أفضل للتغلب على آثار الكوارث الطبيعية.

على الصعيد العالمي شهد السلام الإيجابي تحسنًا منذ عام 2005، وقد تحسنت 118 دولة من أصل 162 دولة في مؤشر السلام الإيجابي (PPI) أي 73 بالمئة خلال هذه الحقبة، وهو ما يفوق إلى حد كبير 44 دولة تدهورت درجاتها وفق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لخطة عام 2030 لذلك فهو يوفر إطارًا تحليليًا مفيدًا لتوجيه العمل العالمي الذي يمكن أن يعمل على استدامة السلام[4].

الشكل الرقم (1)
ركائز السلام الإيجابي

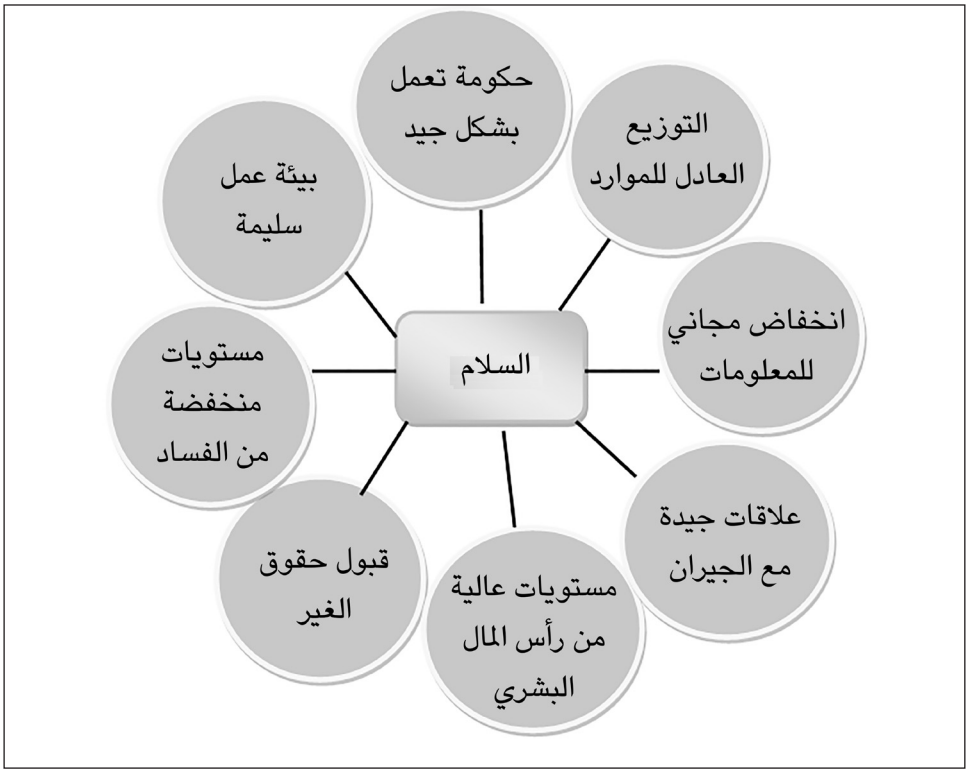

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام، لاهاي بروكسل، ص 2.، <https://bit.ly/3gprLPS> (ترجمة المؤلفة).

(4) «Positive Peace: The Lens to Achieve the Sustaining Peace Agenda,» Institute for Economics and Peace, p. 1, <https://bit.ly/3v483OU>.

وفق الشكل الرقم (1) تصف أركان السلام الإيجابي المواقف والمؤسسات والهياكل التي تقوم عليها المجتمعات المسالمة، حيث لا تدعم ركائز السلام الإيجابي السلام فحسب، بل تدعم أيضًا بيئة تزدهر فيها الإمكانات البشرية، وتتفاعل بطرائق معقدة متعددة الأبعاد، وتتحرك عمومًا ببطء وفق هذه المعطيات في بيئة عمل سليمة، ومستويات منخفضة من الفساد، مستويات عالية من رأس المال البشري، التدفق الحر للمعلومات، علاقات جيدة مع الجيران، حكومة تعمل جيدًا، قبول حقوق الآخرين، التوزيع العادل للموارد.

3 ـ مفهوم السلام المستدام

تم التفاوض على قرارات السلام المستدام[5] وتم اعتمادها استجابة لنتائج عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وهيكل بناء السلام، ومراجعات المرأة والسلام والأمن في عام 2015. وقد استُوحي مفهوم السلام المستدام من جدول أعمال 2030 الجديد للتنمية المستدامة مدعومة بـ 17 هدفًا للتنمية المستدامة، حيث يقر جدول أعمال 2030 بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة من دون سلام ولا سلام من دون تنمية مستدامة. ويعدّ الهدف الرقم (16) من أهداف التنمية المستدامة الهدف الرئيسي «لتعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة خالية من الخوف والعنف» وبوجه عام هناك 36 هدفًا عبر سبعة أهداف للتنمية المستدامة تقيس جوانب السلام أو الإدماج أو الوصول إلى العدالة. وبالتالي تحتوي أهداف التنمية المستدامة على إطار النتائج المشتركة الذي يشمل التنمية والحوكمة وبناء السلام، التي يمكن استخدامها لدعم نهج السلام المستدام ومواءمته مع جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة الأكثر شمولاً.

أبعاد السلام المستدام

أولاً، ينقل الوكالة الأساسية للحفاظ على السلام من المستوى العالمي إلى المستوى الوطني والمحلي.

ثانيًا، إنها تعزز جميع المجالات الوظيفية للأمم المتحدة ـ حقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، والمرأة، والتنمية، وبناء السلام، وعمليات السلام، والسياسة ـ لتوليد نتائج سلام مستدامة.

ثالثًا، يوسع نطاق المسؤولية المؤسسية عن السلام من أمانة الأمم المتحدة إلى منظومة الأمم المتحدة بأكملها، أي أن النظام لأول مرة يساهم بأكمله في هدف شامل واحد وهو الحفاظ على السلام.

رابعًا، يوسع التركيز الأساسي للأمم المتحدة إلى ما بعد تركيزها الحالي على القدرة في الوقت المناسب على الاستجابة السريعة للنزاع العنيف الناشئ، ويضيف تركيزًا جديدًا على دعم الجهات الفاعلة الوطنية لتطوير القدرات الوطنية المرنة التي يحتاجون إليها لمعالجة التفاوتات الهيكلية

---

(5) قدمت قرارات نيسان/أبريل 2016 التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مفهوم «استدامة السلام» وهذا يمثل تحولًا أساسيًا في الطريقة التي تتناول بها الأمم المتحدة السلام والصراع، ويرتكز هذا التحول الجديد على منع الصراعات من خلال تحديد العوامل التي تعزز السلام، حيث تتطلب هذه الأجندة الجديدة تغييرًا في العقلية من رد الفعل إلى الإستباقي، فمن الناحية المثالية يجب أن توفر إطارًا مع استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى لبناء مجتمعات قادرة على الصمود، ولكن هناك عدد قليل من الإرشادات العملية أو الأدوات أو القياسات المعمول بها حاليًا لوضع تصور وتتبع ودعم المحركات الرئيسية للسلام. لمزيد من الإطلاع انظر التقرير: <https://bit.ly/3gm5Wke>.

والإقصاء والدوافع الأخرى التي تقوض التماسك الاجتماعي، وإذا تم إهمالها، فقد تؤدي بمرور الوقت إلى صراع عنيف[6].

الدولة هي المسؤولة الأولى عن ضمان السلام لشعوبها ومنع المجتمعات من الانزلاق إلى الأزمات، لذا تقدم إلينا مقاربة الدولة فرصة لمعالجة أوجه عدم المساواة والإقصاء، ونبذ الصراعات من خلال آليات الديمقراطية، واستراتيجيات التنمية.

من الناحية المفاهيمية، فإن التوتر الرئيسي في نهج استدامة السلام هو بين الدرجة التي يجب أن يكون فيها التركيز على الاستثمار في أدوات منع المخاطر الوشيكة، مثل تلك الموجودة في مجموعة أدوات الدبلوماسية الوقائية مقابل الاستثمار في الوقاية الهيكلية. ويجادل البعض بأن نجاح استدامة السلام سيعتمد على قدرته على إظهار نتائج ملموسة في الحد من الصراع على المدى القصير إلى المتوسط، وبالتالي فهي تتطلب استثمارات كبيرة في توسيع نطاق جهود الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة، بينما يجادل آخرون بأن الوقاية لا يمكن أن تكون مستدامة ما لم ينصب التركيز على تعزيز مرونة القدرات الوطنية من أجل استدامة السلام، وهذا يعني التركيز على القدرات على المستوى القطري والاستثمار في آليات وفي برنامج مستشار السلام والتنمية المشترك[7].

ثانيًا: مقاربة الدولة في حفظ السلام بين الواقع والعوائق

الدولة هي المسؤولة الأولى عن ضمان السلام لشعوبها ومنع المجتمعات من الانزلاق إلى الأزمات، لذا تقدم مقاربة الدولة إلينا فرصة لمعالجة أوجه عدم المساواة والإقصاء، ونبذ الصراعات من خلال آليات الديمقراطية، واستراتيجيات التنمية، لذا تقع المسؤولية الأساسية عن الإجراءات الوقائية على عاتق الدول، من هنا يركز هذا المحور على إبراز طرائق محددة يمكن للدول أن تنتهجها للحفاظ على السلام، ثم يعرض أبرز العوائق والتحديات التي تعترض الدول في تحقيق السلام.

ففي المشهد العالمي المتغير اليوم، غالبًا ما تكون الدول[8] جهة فاعلة واحدة من بين عدة جهات، حيث تُدعى الدول بصورة متزايدة إلى العمل بعضها مع بعض ومع الجهات الفاعلة الأخرى لإبقاء بلدانها على طريق السلام، لذا فإن الاستبعاد من الوصول إلى السلطة والفرص والخدمات والأمن يخلق أرضًا خصبة لتعبئة مظالم الجماعات ضد العنف، ولا سيَّما في المناطق التي تشهد ضعف قدرة الدولة أو شرعيتها أو في سياق انتهاكات حقوق الإنسان. من هنا يتطلب منع العنف الابتعاد من السياسات

(6) Cedric de Coning, «Sustaining Peace: Can a New Approach Change the UN?,» International Peace Institute, 24 April 2018 <https://bit.ly/3cwooFu>.

(7) Ibid.

(8) أحد المتغيِّرات الرئيسية في هذا التحليل هو قدرة الدولة على التحكم في المخاطر عبر المستويات داخل أراضيها، لأن الدولة هي الفاعل الرئيسي الذي يؤثر في مسار المجتمع والنقطة، كما أن للحكومات الوطنية السلطة والقدرة على إنشاء أو إصلاح المؤسسات، وتخصيص الموارد اللازمة لمعالجة الأسباب الهيكلية للعنف، ومعالجة العمليات التي تظهر من خلالها مخاطر العنف.

الاقتصادية والاجتماعية التقليدية عندما تتراكم المخاطر أو تكون عالية، كما يعني البحث عن حلول شاملة من خلال الحوار وسياسات الاقتصاد الكلي الملائمة والمؤسسية[9].

فلا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال العمل وجهًا لوجه مع المجتمعات وضمان تكافؤ الفرص لهم في الازدهار بغضّ النظر عن المكان الذي أتوا منه والمدة التي قضوها في النزاعات، إذ يجب المساهمة في فتح مسارات جديدة للحوار والتفاهم والمصالحة ضرورية أيضًا إلى جانب الاستعداد لتحويل الواقع إلى الأفضل[10].

1 ـ الأسس التي تعتمد عليها مقاربة الدولة في تحقيق السلام

ـ تشجيع المشاركة الواسعة لجميع الفاعلين السياسيين، والتخفيف من عمليات «الفائز يأخذ كل شيء».

ـ خلق ترتيبات تقاسم السلطة الشاملة والتمثيلية والمضمنة فرصًا أكبر للمسارات السلمية.

ـ إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات تقاسم السلطة عبر الدساتير والأطر القانونية الأخرى بدلاً من الترتيبات المخصصة.

ـ اللامركزية أو التفويض أو السماح بالاستقلالية للمناطق أو المجموعات دون الوطنية، إذ يمكن أن تساعد على استيعاب التنوع وتقليل مخاطر العنف على المستوى الوطني وبخاصة في الدول التي تصاعدت فيها الحركات الانفصالية.

ـ يجب الحفاظ على مساحة مشاركة المجتمع المدني المتنوعة والمتنازع عليها بحد ذاتها (أو فتحها في حالة عدم توافرها) كحلقة وصل حيوية مع المجتمع المحلي.

ـ يمكن للقطاع الخاص المستقل والمشارك تعديل سلوك الجهات الفاعلة وتسهيل الاتصالات عند ظهور التوترات.

ـ تساعد السلطات الانتخابية الموثوقة والقوية، والوساطة السابقة على الانتخابات، وحماية الحق في التصويت، وبخاصة بالنسبة إلى النساء والمجموعات المهمشة على خلق حوافز للانتخابات السلمية.

ـ الحوار والإجماع للاتفاق على «قواعد اللعبة» يساعدان على ضمان المشاركة غير العنيفة للسلطة.

ـ التوترات حول الموارد تميل إلى أن تكون أقوى على المستوى المحلي، إذ يمكن أن تساعد آليات حل النزاعات المجتمعية والمحلية في إدارة النزاعات على المدى القصير إلى المتوسط في حين يتم الاتفاق على الإصلاحات طويلة الأجل وتصميمها وتجربتها.

ـ إصلاحات سياسات الأراضي والإسكان لتحسين الوصول إلى المياه لها تأثيرات مختلفة على النساء والمجموعات المحرومة، حيث يجب أن تكون هذه المجموعات جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار.

---

(9) *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*: *World Bank Report,* 2017, <file:///C:/Users/Smart/AppData/Local/Temp/9781464811623.pdf>.

(10) Karol Alejandra Arámbula Carrillo, «Contributing to the Achievement of Peace, Justice and Strong Institutions in Colombia,» UN Online Volunteers, 8 March 2018, <https://bit.ly/3xbAKe9>.

ـ زيادة الشفافية في الإنفاق العام لقطاع الأمن يمكن أن تدعم مساءلة أكبر لقوات الأمن وتزيد من الثقة العامة.

ـ تشريعات مكافحة التمييز، والوصول إلى المساعدة القانونية المجانية، وإدماج الفئات المهمشة في القضاء يمكن أن يساعد على إدارة المخاطر المتعلقة بأنظمة العدالة الإقصائية.

ـ في سياق التوترات الاجتماعية المتزايدة يمكن أن تساعد معالجة المظالم المتعلقة بالانتهاكات المنهجية في الماضي على التخفيف من مخاطر تجدد العنف، بحيث يجب أن تكون المناهج التصاعدية لإصلاح العدالة متجذرة في فهم الطريقة التي يحل بها الناس النزاعات في حياتهم اليومية[11].

2 ـ العوائق والتحديات التي تواجه الدول في تحقيق السلام

ـ الإرهاب: الإرهاب اليوم هو أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن العالميين، سواء كانت مجموعات مثل القاعدة وداعش، أو أفراد مستوحى من أيديولوجيتهم الهمجية، فإن التهديد الإرهابي لم يكن بهذه الدرجة من قبل، وقد أضافت ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والاستخدام المكثف للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للتجنيد أو التمويل أو الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بعدًا جديدًا للتهديد.

منذ بداية القرن الحالي يطرح السياق العالمي السريع التطور مخاطر تتجاوز الحدود الوطنية وتزيد الصراع تعقيدًا، وهذا يضع المسؤولية على عاتق صانعي السياسات على جميع المستويات.

ـ تغير المناخ: غالبًا ما تكون الأسباب الجذرية للأزمة متعددة، والاحترار العالمي هو عامل تفاقم في السياقات الهشة[12].

ـ حقوق الإنسان: تنشأ الكثير من النزاعات المعاصرة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فعندما يتم انتهاك حقوق الإنسان، فإن الأمن الإقليمي هو الذي يتعرض للتهديد. لهذا السبب من أجل الاستجابة السريعة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من الضروري أن يتم إبلاغ مجلس الأمن بالآليات ذات الصلة، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي يعد دوره في الإنذار المبكر أمرًا أساسيًا[13].

ثالثًا: الهيكل العالمي للوقاية نحو تعزيز السلام الإيجابي

تعَد النزاعات العنيفة اليوم معقدة وطويلة الأمد، وتشمل المزيد من المجموعات غير الحكومية والجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية، حيث تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030 ـ الأفق الذي حدده المجتمع العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ـ سيعيش أكثر من نصف فقراء العالم في

(11) *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*: *World Bank Report, 2017*, p. 280.

(12) François Delattre, «Security Council - Addressing Complex Contemporary Challenges to International Peace and Security,» Ministére de l'Europe et des affaires étrangéres, 20 décembre 2017, <https://onu.delegfrance.org/Contemporary-challenges-are-global>.

(13) Ibid.

البلدان المتأثرة بمستويات عالية من العنف، وتعمل اليوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحركات السكان، وتغير المناخ أيضًا، على خلق مخاطر مشتركة يجب إدارتها على المستويين الوطني والعالمي.

فمنذ بداية القرن الحالي يطرح السياق العالمي السريع التطور مخاطر تتجاوز الحدود الوطنية وتزيد الصراع تعقيدًا، وهذا يضع المسؤولية على عاتق صانعي السياسات على جميع المستويات، من المستوى المحلي إلى العالمي لبذل المزيد من الجهود المتضافرة لاستخدام أدواتهم بطريقة فعالة ومتكاملة، لذلك قد تتغير سياسات السلام والأمن أكثر فأكثر كرد فعل على التهديدات الجديدة في عالم اليوم الشديد الترابط مما يجعل الأدوات الوقائية التقليدية عتيقة وغير فعالة[14].

من هنا يتطلب نهج الوقاية جهودًا متواصلة بمرور الوقت، ومعالجة استباقية للمخاطر الأساسية العميقة التي تمنع التنمية المستدامة والسلام، ففي معظم النزاعات تخلق هذه المخاطر العميقة أرضًا خصبة للتعبئة للعنف، ومع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ببناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة خالية من الخوف والعنف للقضاء على الفقر والجوع ومكافحة عدم المساواة؛ وحماية حقوق الإنسان واحترامها[15].

ورغم أن المسؤولية الأساسية لتخفيف الصدمات وتقليل المخاطر تقع على عاتق الدول والسلطات الوطنية، فقد أثبتت المشاركة العالمية والإقليمية أنها محورية في دعم المسارات الوطنية للسلام. وقد تضافر المجتمع العالمي حول هيكل دولي للتنفيس عن العنف والحفاظ على السلام، حيث وُضعت أسس هذا الهيكل في ميثاق الأمم المتحدة والقانون العالمي العرفي، وكان الغرض الأساسي من هذا الهيكل هو «الحفاظ على السلم والأمن العالميين، واليوم تنشر البنية العالمية أدوات متعددة الأطراف تراوح بين المكاتب السياسية الإقليمية وعمليات السلام المعقدة، والمتعددة الأبعاد التي تعمل عبر الركائز التنموية والدبلوماسية والأمنية في عالم مترابط تعتمد فيه هذه الجهود أكثر فأكثر على التعاون بين المنظمات العالمية والإقليمية، وإشراك الدول في الجهود الرامية إلى معالجة مستويات الصراع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية[16].

لقد أدى نظام الأمم المتحدة[17] ـ على وجه الخصوص مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ـ والوكالات المتخصصة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورًا مهمًا في تسهيل المعاهدات الحكومية العالمية، وتمكين العمل المتعدد الأطراف، وتعزيز شبكات المناصرة عبر الوطنية، حيث يحدد القانون العالمي التزامات الدول الموقعة، كما يوفر أقوى إطار لسلوك الدول والجماعات المسلحة المنظمة في النزاعات المسلحة، ويرتبط القانون العالمي الإنساني المشتق من القانون العالمي العرفي، واتفاقيات جنيف الأربع، والبروتوكولات الإضافية الثلاثة، والمعاهدات العالمية الأخرى ارتباطًا مباشرًا بحالات النزاع المسلح، حيث ينظم سلوك الدول والجماعات المسلحة المنظمة غير الحكومية التي تكون طرفًا في نزاع مسلح، ويطبق

---

(14) *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*: *World Bank Report, 2017*, p. 2.

(15) Ibid., p. 6.

(16) Ibid., p. 231.

(17) يمكن للأمم المتحدة أيضًا تحفيز التعاون بين الحكومات والمجتمع إلى المجتمع، وعقد شراكات عالمية من أجل أهداف التنمية المستدامة وسد الفجوات الحاسمة في الشراكات من أجل معالجة الوجه المظلم من العولمة لجعل الأمم المتحدة مناسبة للسلام المؤسسي، وهذا يتحقق أولًا بالإصلاح والوقاية، والمرونة، لأن عدم ترك وجود أحد في الخلف يتطلب من المجتمع الدولي الحفاظ على التزاماته نحو البلدان الأشد فقرًا والأكثر تأثرًا بالنزاع.

القانون العالمي الإنساني أثناء النزاع المسلح لحماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية، ويقيد وسائل وأساليب الحرب بين الأطراف المتصارعة[18].

كما أن الكثير من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية شهدت اتساعًا في ولاياتها وأطرها القانونية وقدراتها التنظيمية لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية بدعم من مجلس الأمن، واكتسبت بعض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية سلطة كبيرة للمشاركة في إدارة الصراع، وتشمل الاتحاد الأوروبي (EU) الذي يعزز السلام من خلال التعاون والتكامل في الشؤون الاقتصادية والسياسية، وبصورة متزايدة في المسائل الأمنية؛ الاتحاد الأفريقي الذي طور مؤسسات وقدرات متخصصة لدعم الوساطة السياسية، وإدارة الأزمات، وإعادة الإعمار بعد الحرب وحفظ السلام، وأبرز مثال على ذلك هو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تم تفويضها للعمل في حالة التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار من خلال الوسائل السياسية والاقتصادية، وبذلك تنعكس الأهمية المتزايدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع الصراع في التعاون المتزايد التعقيد والمتعدد الأبعاد فيما بينها وكذلك مع الأمم المتحدة، وتعمل المنظمات الإقليمية الأخرى أكثر فأكثر كمنتديات للتنسيق بين الدول الإقليمية، مع مشاركتها ودورها في إدارة الصراع[19].

وبالتالي يجب على المجتمع الدول أن يعمل على:

ـ مواءمة الحوافز.

ـ تقاسم تقييمات المخاطر بصورة علنية وصريحة.

ـ بناء شراكات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

ـ توفير الدعم المالي والموارد البشرية المصمم بصورة أنسب للوقاية من الأزمات أكثر من الاستجابة لها.

ـ يجب على المنظمات الإنمائية تعديل الحوافز نحو الوقاية[20].

الشكل الرقم (2)
النهج المستدام للوقاية

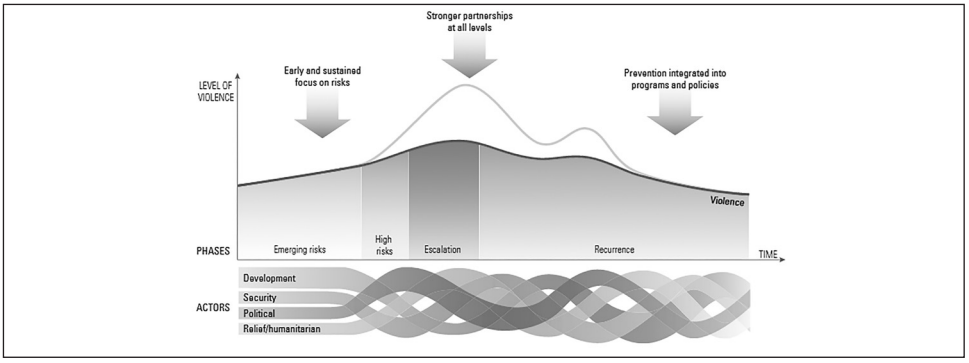

المصدر: تقرير البنك العالمي 2017، ص 284، .<file:///C:/Users/Smart/AppData/Local/Temp/9781464811623.pdf>

(18) Ibid., p. 233.
(19) Ibid., p. 237.
(20) Ibid., p. 283.

وفق الشكل الرقم (2) ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لزيادة المرونة الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب أن يستجيب التعاون بين الفاعلين في مجال السلام والأمن والتنمية لاستراتيجيات طويلة الأجل لاستدامة السلام للطلبات على أرض الواقع مدعومة بقدرات تحليل وتخطيط محسّنة، ومشاركة تقييمات المخاطر.

ويعَدّ منع النزاعات والسلام الإيجابي وجهين لعملة واحدة، ومع ذلك، فإن أحد الاختلافات المهمة هو الطريقة التي يمكن بها استخدام هذين المفهومين لتحديد الأطر المفيدة لواضعي السياسات، حيث لا يزال الغموض يكتنف منع الصراع، ويمكن القول إن ذلك نتيجة لتنافس المناهج حول نوع الإجراء أو مجموعة السياسات التي تقع ضمن اختصاصه المفاهيمي، ومع ذلك، يمكن قياس الإجراءات نحو السلام الإيجابي وتتبعها ووضع تصور لها على أنها عملية مستمرة، فعلى الصعيد العالمي يتحسن السلام الإيجابي منذ عام 2005، حيث تم تصنيف 118 دولة من أصل 162 في مؤشر أسعار المنتجين، أو 73 بالمئة، ومن المرجح أن تحافظ البلدان ذات السلام الإيجابي المرتفع على استقرارها والتكيف والتعافي من الصدمات الداخلية والخارجية، كما يمكن أن تولد أنظمة السلام الإيجابي المنخفض صدمات داخلية، حيث تحدث 84 بالمئة من الصدمات السياسية الرئيسية في هذه البلدان، وبالمثل هناك 13 ضعفًا يفقد الأرواح بسبب الكوارث الطبيعية في الدول ذات السلام الإيجابي المنخفض مقارنة بتلك التي تتمتع بسلام إيجابي مرتفع، وهو رقم مرتفع بصورة غير متناسبة عند مقارنته بتوزيع الحوادث[21].

يوضح الرسم البياني أدناه العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة والسلام الإيجابي، حيث هناك توزيع غير متكافئ لعوامل السلام الإيجابي بين أهداف التنمية المستدامة 85 بالمئة من أهداف التنمية المستدامة لها صلة بعاملين إيجابيين للسلام على الأقل، لأن العامل الوحيد الذي يفتقر إلى تغطية كبيرة لأهداف التنمية المستدامة هو الفساد، وبالتالي ستكون جميع أهداف التنمية المستدامة أكثر قابلية للتحقيق مع انخفاض مستويات الفساد.

الشكل الرقم (3)
تغطية عوامل السلام الإيجابية في أهداف التنمية المستدامة

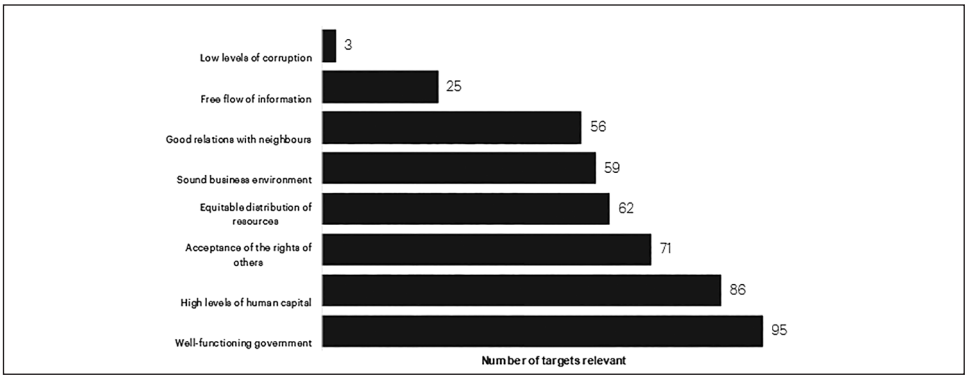

المصدر: «Positive Peace: The Lens to Achieve the Sustaining Peace Agenda,» *Institute for Economics and Peace*, p. 5, <https://bit.ly/3v483OU>.

(21) «Positive Peace: The Lens to Achieve the Sustaining Peace Agenda,» Institute for Economics and Peace, p. 4, <https://bit.ly/3v483OU>.

إذًا، السلام الإيجابي هو مفتاح منع الصراع وتعزيز التنمية، فمن خلال الهدف 16 تعترف أهداف التنمية المستدامة بالعواقب الطويلة المدى للنزاع العنيف على نتائج التنمية، حيث لا يعَد العنف عائقًا خطيرًا للتنمية فحسب، بل يمكنه أيضًا عكس سنوات متعددة من مكاسب التنمية، فضلاً عن الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر والتعليم ومتوسط العمر المتوقع والفقر، وقد منع الصراع الكثير من البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية[22].

بغضّ النظر عن ندرة الإرادة السياسية للحفاظ على السلام، على الأمم المتحدة ألّا تقبل بنهج خامل وتكنوقراطي يركز على بناء قدرات مؤسسات الدولة فقط، ففي صميم أهداف التنمية المستدامة هناك دافع إلى التغيير التحويلي مع مجتمعات أكثر سلمية.

وبذلك يمكننا تحديد أهم التحديات التي تواجه جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة.

ـ العدوان والعناد الجيوسياسي: حيث أصبحت النزاعات الطويلة الأمد بسبب الخصومات الشديدة بين القوى العالمية والقوى الإقليمية لأنها تدعم الوكلاء لشن حرب في الخارج (سورية واليمن).

ـ ممارسة إعادة تسمية النزاعات على أنها صراعات لمكافحة الإرهاب: يؤدي هذا الاتجاه إلى إهمال العوامل والجهات الفاعلة التي تقود الصراع وتآكل المساحة اللازمة لبناء السلام.

ـ مخلفات التدخل العسكري وتغيير النظام: تم تأطيرها كتدخلات لمكافحة الإرهاب أو إنقاذ المدنيين أو إزالة الأنظمة المارقة في حالة بعد حالة فشل التدخل العسكري، وتغيير النظام في تحقيق الاستقرار الدائم أو هزيمة الجماعات الأصولية، وقد أدى هذا إلى فقدان في التدخل.

ـ الذعر من النزوح القسري: مع فرار اليائسين من مناطق الصراع، فإن تأثير النزوح القسري يضرب البلدان المجاورة أكثر فأكثر وهم يتأقلمون قدر المستطاع.

ـ مكافحة الإنسانية: ما لا شك فيه أن العاملين في المجال الإنساني لديهم مهمة صعبة، حيث تبذل الأمم المتحدة وجهات أخرى جهودًا هائلة بموارد غير كافية لمساعدة ضحايا النزاع، لكنهم ليسوا جيدين بعد في الدفاع عن القيم الإنسانية، والعمل من أجل الوقاية أثناء الأزمات أو تمكين المتضررين من الأزمات الإنسانية لأخذ زمام المبادرة[23].

ولعل الإشكالات التي تثار تتعلق بـ: كيف يمكن أن يعمل «الحفاظ على السلام» في مواجهة هذه التحديات؟ وبما أن الأمم المتحدة تنحاز إلى طرف في حروب اليوم، أين سيبحث العالم عن الوسطاء وصانعي السلام الذين سيحتاجون إليهم في السنوات القادمة؟

(22) Ibid., p. 7.

(23) Larry Atrey, «Five Challenges the UN's «Sustaining Peace» Agenda Needs to Address,» Saferworld (12 February 2018), <https://bit.ly/3ctuB5i>.

بغضّ النظر عن ندرة الإرادة السياسية للحفاظ على السلام، على الأمم المتحدة ألّا تقبل بنهج خامل وتكنوقراطي يركز على بناء قدرات مؤسسات الدولة فقط، ففي صميم أهداف التنمية المستدامة هناك دافع إلى التغيير التحويلي مع مجتمعات أكثر سلمية وعادلة وشاملة تساعد على تشكيل مؤسسات أقوى وأكثر شمولاً، إذا كان الحفاظ على السلام يعني مجرد تعزيز المؤسسات التي تقع في قلب المشكلة ـ مثل الجيوش المفترسة أو البيروقراطيات الفاسدة ـ فإننا سنفشل في تحقيق طموح خطة عام 2030[24].

رابعًا: مسارات السلام بعد مرحلة أزمة كورونا

بطبيعة الحال أصبح لتفشي الفيروس التاجي العالمي تأثير كبير في مصير النزاعات حول العالم، فعدم اليقين في شأن المستقبل الذي ستشهده البشرية جميعًا أمر يشعر به أكثر كل من تسبب في مثل هذه الصراعات، وهذا قد يجعل الفيروس يغير نطاق مصالحهم الأساسية وأهدافهم وحتى وجهات نظرهم العالمية، وهذا قد يفتح سيناريوهات جديدة غير متوقعة في إنهاء الحرب والتوجه نحو السلام، ثم تحمل المسؤولية التي تقع الآن أكثر من أي وقت على عاتق كل الفواعل من أجل استخدام التأثير التحويلي لأزمة كورونا بأي طريقة ممكنة لمصلحة السلام.

فغضب الفيروس يوضح حماقة الحرب «كانت تلك كلمات الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 23 آذار/ مارس عندما أطلق دعوة عالمية موجهة إلى الجهات المسلحة في جميع أنحاء العالم لإعلان وقف إطلاق النار. ووفقًا لغوتيريش تتطلب أزمة فيروس كورونا إعادة توجيه كل الاهتمام والموارد، فضلاً عن تسهيل عمل العاملين الصحيين والجهات الفاعلة الإنسانية للسماح بالوصول إلى السكان الأكثر ضعفاً والمتضررين من العنف والآن الوباء، حيث انتشرت الدعوة على نطاق واسع[25].

وبذلك قد تحمل مرحلة ما بعد كورونا نظرة تفاؤل حول إعادة النظر في الكثير من المفاهيم المتعلقة بالصراع والأمن والسلام والتعاون، وحتى لا نكون نمطيين في الطرح، على كل الفواعل المشكلة للنظام العالمي الحالي أن تراعي عند إعادة صوغ أسس مرحلة ما بعد كورونا مجموعة من الأسس لتحقيق السلام العالمي نورد في ما يلي أهمها:

1 ـ القضاء على الاستعباد.

2 ـ تحقيق المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل.

3 ـ تقاسم الثروة بإنصاف: وفقًا لمسح أجراه البنك الدولي، فإن 40 بالمئة من أولئك الذين ينضمون إلى الجماعات المتمردة يفعلون ذلك بسبب نقص الفرص الاقتصادية، والفقر النسبي لا يقل أهمية مع وجود مجتمعات أكثر مساواة تتميز بمستويات عالية من الثقة وانخفاض مستويات العنف.

4 ـ معالجة تغير المناخ، فقد ثبت أن الإجهاد البيئي الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري يؤدي إلى تفاقم النزاعات على الموارد مثل الأرض والمياه، ولا سيّما في شرق أفريقيا.

---

(24) Ibid.

(25) Borja Paladini Adell, «A Global Call: Will Covid-19 Bring More Peace to the World?,» Peace Research Institute, 17 April 2020, <https://bit.ly/3g9DnHF>.

5 ـ مراقبة مبيعات الأسلحة، حيث يؤدي الترويج لمبيعات الأسلحة والإنفاق الباهظ على القدرات العسكرية العدوانية إلى تصعيد التوترات العالمية.

6 ـ حماية الفضاء السياسي.

7 ـ بناء حركة سلام متكاملة، حيث حلت الحركات المناهضة للحرب قصيرة المدى محل حركات سلام نشطة ودائمة، ونحن بحاجة إلى تعزيز البدائل والنجاحات اللاعنفية؛ تعتقد المدافعة عن السلام.

8 ـ الاهتمام بالداخل أي السلام يبدأ من الفرد، حيث يمكن للمواطنين العاديين إحداث فرق[26].

9 ـ تضمين المجتمع المدني الجنوبي على قدم المساواة في الشراكة العالمية والحوارات الوطنية، لضمان أن البلدان المتأثرة بالصراع قادرة على متابعة تحقيق السلام، وبناء السلام المستدام، وبالتالي ضرورة تلقي المجتمع المدني الجنوبي مزيدًا من الدعم من أجل تبادل التجارب الرئيسية حول ما يجب عمله لبناء سلام مستدام عبر حوار دولي[27].

وحسب التوقعات للمستقبل القريب في سياق الركود العالمي الوشيك بعد أزمة كورونا ستتقلص ميزانيات عمليات السلام، وقد يصبح السكان المضيفون أكثر عداء للأجانب، كما قد تستخدم بعض الحكومات المضيفة COVID-19 كذريعة لتقييد حرية حركة البعثة[28].

وبالتالي فإن مفهوم السلام لا يتعارض مع مفهوم الصراع المتأصل في المجتمعات، بل يتعارض مع مفهوم العنف، وأن مهمة الحكومات المحلية والإقليمية هي العمل لمنع حالات عدم المساواة والتوترات من تصاعدها وتصبح حالات عنف، وتعد الحكومات المحلية والإقليمية أساسية في تطوير دبلوماسية جديدة تكون تحويلية حقًا تتبنى أسس السلام ولا تكتفي بالتفاوض في شأنها، وستكون هذه الدبلوماسية أساسية حتى نتمكن من مواجهة الدروس المستفادة خلال COVID بشكل أفضل تحديات مستقبلية.

وبهذا الصدد تؤكد ديانا ألاركون، المنسقة العامة للمستشارين والشؤون العالمية في مكسيكو سيتي أن بناء السلام يجب أن يتم في ما يتعلق بالحقوق الإنسانية والاجتماعية لجميع الناس، ويجب أن يكون سلامًا إيجابيًا يقوم على التنمية الاقتصادية، وحصول الجميع على الخدمات الأساسية، والثقافة، والصحة، والإسكان[29].

أما بول روجرز، وهو أستاذ فخري لدراسات السلام في جامعة برادفورد ومستشار الأمن العالمي مع مجموعة أكسفورد للأبحاث، فيعتقد أنه بمجرد أن يهدأ الغبار عن هذا الوباء، فإن العودة إلى الوضع السابق في العالم ببساطة ليست خيارًا، وأضاف «لا يوجد بديل على الإطلاق لتعاون دولي أكبر ومحاولة الحصول على أنظمة صحية اقتصادية واجتماعية يمكنها التعامل مع هذه المشكلة بالذات، «فليس الأمر

---

(26) Hazel Healy, «10 Steps to World Peace: Making Peace in a World at War,» *New Internationalist*, no. 515 (September-October 2018), <https://newint.org/features/2018/09/18/10-steps-world-peace>.

(27) Sarah Hearn, «How to Achieve Sustainable Peace: The Radical Potential of Implementing UN Sustainable Development Goal,» Friedrich-Ebert-Stiftung Office (June 2016), p. 7, <https://library.fes.de/pdf-files/iez/12657.pdf>.

(28) Cedric de Coning, «The Impact of COVID-19 on Peace Operations,» International Peace Institute, 2 April 2020, <https://bit.ly/3541IZl>.

(29) «The Peace Agenda during and after COVID 19,» World Organization of United Cities and Local Governments, 16 June 2020, <https://bit.ly/3v8vuGL>.

أن العالم لن يكون كما كان مرة أخرى، ولا ينبغي أن يكون هو نفسه مرة أخرى، لأن علينا أن نتعلم من هذا الوباء»[30].

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما سبق اختباره في هذه الدراسة اتضح أن الإحساس العالمي بالأمن في تزايد مستمر إلى ما هو أبعد من ذي قبل ومثلما يمكن التفاؤل في رؤية سلام عالمي، فإنه غالبًا ما تكون الروايات المغايرة لتفاؤلنا هي الأقرب للتصديق من فرضية «عالم بلال صراع» حتى الفرص التي يمكن أن يصنعها الوباء لا يمكن التشبث بها طويلًا طالما أن منطق المصالح هو السائد، من هنا لا توجد إجابات يقينية محسومة للأسئلة المطروحة أعلاه لأن الأزمة البيولوجية لا تزال تكشف عن أسرار مفاجئة وتتعدد التقييمات حول تداعياتها على مستقبل الإنسانية والسلام العالمي، وهذا يجعل من الصعب إصدار أحكام واسعة حول عواقبها، كما لا يمكن قياس مدى تأثير الوباء على الصراعات المستقبلية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ احتل مفهوم السلام مكانًا محوريًا في عملية البحث والفكر التي قادت الإنسانية إلى وضعها الحالي، حيث عرف المفهوم تطورًا مواكبًا لدينامية التغييرات التي طرأت على النظام العالمي، والدراسات الأمنية، وظهرت مفاهيم جديدة للسلام تبلورت أكثر مع مقاربة التنمية المستدامة، وكانت نظريات السلام والحرب مركزية في هذا التطور وهذه الممارسة المعرفية.

ـ وفق الدراسة لا تزال هناك عقبات كبيرة قائمة في السعي لتحقيق سلام عالمي سواء على مستوى الدولة، أو على المستوى اللإقليمي والعالمي.

ـ إن تأثير العنف لا يقاس فقط في الخسائر المباشرة ولكن في الانهيار الاقتصادي أيضًا، وتفكك المؤسسات، وتمزيق النسيج الاجتماعي، كما يتردد صدى آثار العنف على الصعيد العالمي.

ـ تهدد الأوبئة الأمن والسلم إذا لم يتم تنسيق استجابة عالمية ضمن إطار جهود التعاون العالمي.

ـ أزمة كورونا فرصة لتقارب التوجهات وفتح قنوات التبادل على حساب المصالح والتنافس والصراع.

توصيات الدراسة

ـ على صعيد مقاربة الدولة ضرورة إصلاح التشريعات والمؤسسات القائمة، وإنشاء تشريعات جديدة لتعزيز القدرة على الصمود ضد مخاطر العنف، حيث يمكن للضمانات المؤسسية أن تمكن من مراقبة المظالم وإمكانية حشدها، وكذلك الجهود المبذولة لمعالجة العنف والأعراف التي تتسامح معه وبخاصة ضد الفئات المعرضة للخطر مثل النساء والأطفال والأقليات.

ـ يجب أن ترتكز الإجراءات الوقائية الفعّالة على العمليات الوطنية، ويتم تنفيذها عندما تكون المخاطر المبكرة محسوسة، ودعم المبادرات على مستويات مختلفة لمنع تصاعد العنف.

---

(30) «The World Can't Afford to be the Same again after COVID-19, Says Peace and Security Expert,» *The Sunday Magazine* (27 March 2020), <https://2u.pw/PWDA1>.

ـ على الصعيد العالمي ضرورة صوغ «استراتيجيات المشاركة المجتمعية» الوقائية غير العسكرية من القاعدة إلى القمة، قد تكمل هذه المبادرات اتفاقيات السلام الرسمية وتشمل مناهج مثل برامج الحد من العنف المجتمعي أو مشاريع الاستقرار المجتمعي، كما تعمل هذه الاستراتيجيات على «إضفاء الطابع المحلي» على الخدمات في ساحات الخلاف، من خلال حماية المدنيين، وتخفيف النزاعات بين المجتمعات المحلية، وإجراءات الحد من العنف المجتمعي، مع استعادة سلطة الدولة في الوقت نفسه في المناطق الحساسة، حيث استخدمت هذه المبادرات عمليات النشر الميدانية لعمليات السلام كأشكال أساسية للمشاركة وأثبتت شعبيتها بسبب طبيعتها المستهدفة والمرنة.

ـ الاستراتيجيات الوقائية هي الأكثر فاعلية ولا يمكن استدامتها إلا عندما تأتي من داخل المجتمعات.

ـ تنسيق الجهود العالمية للخروج من العنف ومواجهة التحديات التي يفرزها التعقد المتزايد للصراعات اليوم □

إقطاعيُّو عصر العولمة

مصطفى شلش(*)

كلية الهندسة ـ الإسكندرية.

أدرك الإنسان أن ما يموت لا يحيى، لكن يبدو أن هذا لا ينطبق على الظواهر الاجتماعية، فـ«الإقطاع» يعاود الظهور بعد مدة طويلة من الاعتقاد بموته، ودفنه في التاريخ. وبالطبع يبدو انبعاثه الثاني مُختلفًا هذه المرة: لا نرى فرسانًا يرتدون دروعًا لامعة، أو أتباعًا يحيّون أسيادهم، أو كنيسة كاثوليكية قوية تفرض العقيدة السائدة. ما نراه هو صورة جديدة من صور الأرستقراطية الأشد انحطاطًا يتطور في الولايات المتحدة وخارجها، حيث تميل الثروة في اقتصاد ما بعد الصناعة إلى أن تكون أكثر تركيزًا في أيدي قلة نووية، مجهرية، لا تُرى، وغيرها من أوصاف الظل، أكثر من أي وقت مضى. خضعت المجتمعات لتغيرات أكثر صرامة على مستوى الطبقات، وانعدمت فرص الترقي الاجتماعي لمعظم السكان. تكونت طبقة من قادة الفكر وصناع الرأي، يمكن أن نُطلق عليها «الكتبة»[1] براحة ضمير كاملة، تقدم الدعم الفكري للتسلسل الهرمي الناشئ. تغيب شمس نموذج الرأسمالية الليبرالية في جميع أنحاء العالم، مع بداية ليل الإقطاع الليبرالي الحديث.

يشير جويل كوتكين – أستاذ الدراسات الحضرية في جامعة تشابمان في أورانج، كاليفورنيا. والباحث في الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية – في كتابه الأخير الصادر بعنوان **ظهور الإقطاعية الجديدة**، مُحذرًا من أن العالم في طور الرجوع إلى العصور الوسطى، وهذه ليست رؤية يمينية ولا يسارية، ولا قضية أيديولوجية أو حزبية – بحسب تعبيره – بل محاولة لتشخيص الاتجاهات التي تؤدي إلى مجتمع أكثر هرمية وأكثر ركودًا، بل إن العصور الوسطى الحديثة المُقبلين عليها أشد خطورة كونها تتولد مِن تقنيات عالية الدقة، وأوليغارشية تتحكم في المال والمعلومات وتنظم الهويات والثقافة، بل وتقوم ببناء مؤسسات سائلة لا تعرف قيمًا وطنية

(*) البريد الإلكتروني: mostafashalash1968@gmail.com.

(1) الكتبة إحدى الجماعات الدينية التابعة للفريسيين نشطت خلال القرن الأول ومفردها كاتب، دعيت بهذا الاسم لأن أعضاءها كانوا ينسخون التوراة ومن ثم يقومون بتفسيرها فهم المفسرون المحترفون للشريعة، وقد عرف عنهم كونهم متشددين في الأمور الدينية وحفظ التقاليد وابتداع وصايا جديدة. كانوا يلقبون في المجتمع بمعلم، التي تعني في اللغة العبرية، رابي، لكونهم معلمي الشريعة في المجامع، وقد اصطدموا مع يسوع المسيح الذي قرّعهم لتشددهم وتمسكهم بالألفاظ.

أو سيادية وتصبغها بالقداسة والعقائدية اللازمة التي قد تجعلها عصيّة على التجاوز أو الهدم أو حتى الإصلاح.

إن كتاب كوتكين قد يكون رسالة تحذير إلى الأغلبية العظمى من الناس، المحافظين والتقدميين على حد سواء؛ تحذير لكُل مَن لا يتطلعون إلى مستقبل يحدده الجمود الطبقي والتركيزات الهائلة من الثروة والسلطة. فالمستقبل الذي يظهر في الأفق ليس المستقبل الذي يرغب فيه أي عاقل لأي بلد أو لأولاده.

أولًا: الإحياء الإقطاعي

من الناحية التاريخية، لم يكن الإقطاع نظامًا موحدًا، وقد استمر لمدة أطول في بعض الأماكن أكثر من غيرها. ولكن يمكن رؤية بعض السمات البارزة في الهياكل الإقطاعية عبر أوروبا في العصور الوسطى: ترتيب هرمي قوي للمجتمع، وشبكة من الالتزامات الشخصية التي تربط المرؤوسين بالرؤساء، واستمرار الطبقات المغلقة أو «الطوائف»، ووضع سُخرة دائم للأغلبية العظمى من السكان. وسيطر القلة على الكثرة بالحق الطبيعي. كان الحُكم الإقطاعي أكثر لامركزية كثيرًا من الإمبراطورية الرومانية التي سبقته أو الدول القومية التي تلت ذلك، وكان يعتمد على العلاقات الشخصية أكثر من الرأسمالية الليبرالية أو الاشتراكية الدولتية. في العصر الإقطاعي، ساد نموذج ثابت للمجتمع المنظم، مدعومًا بأرثوذكسية إلزامية، في حال الدينامية والتنقل، وفي حالة ركود اقتصادي وديمغرافي[2]. ألا يُشبه هذا عصرنا؟

في النصف الثاني من القرن العشرين، كان الرخاء المتنامي مشتركًا على نطاق واسع في العالم المتقدم، مع وجود طبقة وسطى موسعة وطبقة عاملة متنقلة صعودًا ـ وهو أمر شوهد في عدد من البلدان النامية أيضًا. اليوم، تعود فوائد النمو الاقتصادي في معظم البلدان بصورة أساسية إلى الشريحة الأكثر ثراءً من السكان. ويشير أحد التقديرات التي يُستشهد بها على نطاق واسع إلى أن حصة الثروة العالمية التي يَحتفظ بها أعلى 0.1 بالمئة من سكان العالم زادت من 7 بالمئة في عام 1978 إلى 22 بالمئة في عام 2012[3]. وتشير دراسة برلمانية بريطانية حديثة إلى أن هذا الاتجاه العالمي سيستمر؛ وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تسيطر نسبة 1 بالمئة على ثلثي ثروة العالم[4].

تميل هذه الثروة إلى التوارث من جيل إلى آخر، وهو ما يخلق شيئًا يشبه الأرستقراطية المنغلقة. ربما لا يكون لها وضع مميز قانونيًا أو سلطة سياسية من طريق حق الميراث. لكن ثروات هذه الطبقة يمكن أن تشتري التأثير في الحكومات وفي الثقافة نفسها. وهكذا نرى الأوليغارشية الناشئة

(2) Joel Kotkin, *The Coming of Neo-Feudalism: A Warning to the Global Middle Class* (New York: Encounter Books, 2020).

(3) Emmanuel Saez and Gabriel Zucman, «Wealth Inequality in the United States since 1913: Evidence from Capitalized Income Tax Data,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 131, no. 2 (May 2016), p. 519.

(4) Michael Savage, «Richest 1% on Target to Own Two-thirds of All Wealth by 2030,» *Guardian*, 7/4/2018, <https://www.theguardian.com/business/2018/apr/07/global-inequality-tipping-point-2030>.

في البلدان التي يفترض أنها ديمقراطية، تبدو وكأنها أرستقراطية إقطاعية جديدة مُزيَّنة بدولة مركزية قوية.

كما في العصور الوسطى، فإن سلطة وامتياز هذه الأوليغارشية مدعومان من جانب نخبة معرفية مؤثرة، أو ما أسميه «الكتبة». صاغ المصطلح صموئيل تايلور كوليردج، الذي تصوَّر مجموعة من المثقفين العلمانيين يوجهون المجتمع بمعرفتهم، مع تضاؤل الدور الثقافي للكنيسة. «كتبة» اليوم هم الأشخاص الذين يسيطرون على الشبكة العالمية للمبدعين الثقافيين والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وحتى الكثير مما تبقى من المؤسسات الدينية التقليدية. إنهم يتشاركون الكثير من المعتقدات مع الأوليغارشية ـ حول العولمة والبيئة، على سبيل المثال ـ وينشرونها في جميع أنحاء العالم على أنها أرثوذكسية علمانية. مثلهم كرجال الدين/الكتبة في العصور الوسطى يعملون كمنظم قوى للنخب الاقتصادية[5].

يتطابق الكتبة والأوليغارشية اليوم مع رجال الدين والنبلاء في العصور الوسطى ـ أو الطبقة الأولى والثانية، كما عُرِفت في فرنسا، حيث يقبع تحتها مجموعة أكبر مِن «العوام» في العصر الإقطاعي، أو ما عُرف بالطبقة الثالثة: أولئك الذين لم يتم سحقهم أو تكريمهم بحسب الرغبة. لكن اليوم، تتكون الطبقة الثالثة مما يمكن أن نُطلق عليه «اليومَنيين» ـ واليومَن مصطلح يطلق على التابع، أو المالك الزّراعي الصغير، أو خادم السيد الإقطاعي، وذلك أواخر العصور الوسطى في إنكلترا. وقد استُخدمَ هذا الاسم في القرن الخامس عشر الميلادي، لموظفي منازل النّبلاء، وصغار المُلاّك ـ وتنقسم إلى جزأين متميزين: الجزء **الأول** طبقة وسطى تمتلك ممتلكات، ولها روح استقلالية وتميل إلى الهجرة إلى الحضر والضواحي مثل نظيرتها الإنكليزية القديمة لكنها لا تمارس دورها الحكومي الحاسم نفسه حيث تم إقصاؤها من الأوليغارشية الجديدة، والجزء **الثاني** طبقة عاملة أصبحت أقرب إلى الأقنان في العصور الوسطى.

على الرغم من أن المجموعتين اللتين تمثلان الطبقة الثالثة تختلفان، إلا أنهما لا يزالان قادرين على توجيه تحدٍ للأوليغارشية وطبقة الكتبة، لأنهما لم تعودا هادئتين في مواجهة العولمة والتقدم التكنولوجي. نحن نرى ما يصفه أحد علماء الاجتماع بأنه «انشقاق الطبقة العاملة» عن الولاء التقليدي لليسار السياسي، إلى جانب الرفض المتزامن للرأسمالية العالمية وهيكل قيمها الكوزموبوليتانية[6].

وعلى الرغم من أن التحدي الذي يواجه الأوليغارشية يميل إلى أن يأتي من اليمين الشعبوي، إلا أن هناك قوى أخرى يمكن أن تهاجم من اتجاه آخر، ولا سيما العمال الأصغر سنًا والمجموعات الأقل ثراءً من النخب، الذين قد يمثلون معًا ما وصفه كاتب محافظ بأنه «جيش الزومبي من مناهضي

(5) Kotkin, *The Coming of Neo-Feudalism: A Warning to the Global Middle Class*.

(6) Christophe Guilluy, *Twilight of the Elites: Prosperity, the Periphery, and the Future of France*, translated by Malcolm Debevoise (New Haven, CT: Yale University Press, 2019), p. 100.

الرأسمالية»[7]. وفي حين يبدو أن نظامًا إقطاعيًا جديدًا بدأ في الظهور، فإنه يُثير قوى مضادة تَعِد بأوقات مضطربة[8].

لا يتقدم التاريخ دائمًا إلى حالة أكثر تقدمًا أو استنارة، وانهيار الحضارة الكلاسيكية هو مثال على ذلك. كان لتلك الحضارة جوانبها القاسية والظالمة، مثل: الاستخدام المكثف للعبيد، ولكنها ولدت أيضًا دينامية ثقافية ومدنية واقتصادية انتشرت من الشرق الأدنى إلى إسبانيا وشمال أفريقيا وبريطانيا. ولقد أنتجت مجموعة من الفلسفة والقانون والأشكال المؤسسية التي أرست أساس الليبرالية الحديثة. لكن مع تفكك الحضارة الكلاسيكية ـ نتيجة مزيج من الخلل الوظيفي الداخلي والضغط الخارجي ـ شهدت أراضيها اضطرابًا سياسيًا، وتدهورًا ثقافيًا، وركودًا اقتصاديًا وديمغرافيًا[9].

امتدت عملية التدهور الثقافي على مدى قرون، ويمكننا تحديد موعد لنهاية الإمبراطورية الرومانية[10] في الغرب، حيث يتضح مسار الانحطاط بحلول القرن السادس أو السابع، مع زوال التعلم، وصعود التعصب الديني، وانهيار المدن وانهيار التجارة، والركود المالتوسي: كان عدد سكان أوروبا في عام 1000 هو نفسه تقريبًا كما كان قبل ألف عام[11].

لقد تلاشت الأنظمة الحضرية الوسطى النابضة بالحياة في السابق، وتقلصت طبقة الفلاحين من ملّاك الأراضي حيث دُمجت الأراضي الزراعية في إقطاعيات ضخمة. أصبحت العلاقات الطبقية أكثر صرامة في التسلسل الهرمي، مع وجود طبقة نبلاء وراثية ورجال دين أقوياء في القمة. غالبًا ما تنافست هذه الطبقات الحاكمة وتقاتلت فيما بينها، لكنها كانت تتمتع بامتياز واضح مقارنة بمعظم السكان، الذين سيحتملون الحياة كأقنان لا يملكون أرضًا. كانت الرؤية المثالية للمجتمع ثابتة، ولم يكن الهدف إيجاد مجالات جديدة للحرث، وليس للابتكار أو النمو، ولكن بدلاً من ذلك للحفاظ على التوازن داخل نظام ثابت إلى حد كبير[12].

في الألفية الثانية، بدأت الأسواق والبلدات في النمو مرة أخرى، ونشأت النقابات الحرفية، وتسارعت الفلسفة والتعلم. كانت الطبقة الثالثة في طريقها إلى النمو: سواء من أصحاب الحيازات الصغيرة في الريف أو البرجوازية المتعلمة والمزدهرة في المدن النامية. مع الازدهار فقدت الكنيسة الكاثوليكية والنبلاء سلطتهم تدريجًا. وتطور نظام قائم على الأسواق الحرة والقيم الليبرالية والإيمان بالتقدم في أوروبا وانتشر في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا[13].

مثل كل الهياكل الاجتماعية، جلب النظام الليبرالي مظالمه الخاصة. للأسف، تم إحياء العبودية وامتدت إلى الأراضي المستعمرة حديثًا. إضافة إلى ذلك، استبدلت الثورة الصناعية الصناعات

(7) Daniel Henninger, «Socialism? Yes, Be Afraid,» *Wall Street Journal*, 13/3/2019, <https://www.wsj.com/articles/socialism-yes-be-afraid-11552518646>.

(8) Kotkin, *The Coming of Neo-Feudalism: A Warning to the Global Middle Class.*

(9) Ibid.

(10) Michael Grant, *The Fall of the Roman Empire* (New York: Collier, 1990), p. 58.

(11) Kotkin, Ibid.

(12) Robert S. Lopez, *The Birth of Europe* (New York: M. Evans and Co., 1967), p. 170.

(13) Kotkin, Ibid.

المنزلية بالمصانع وأنشأت بروليتاريا حضرية فقيرة تعيش على حافة الكفاف. ولكن خلال القرن العشرين، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحياة أفضل بصورة ملموسة حتى بالنسبة إلى معظم الطبقة العاملة، واستمرت الطبقات الوسطى في الازدهار والتوسع. دخلت بعض الإجراءات الحكومية حيز التنفيذ ـ على سبيل المثال، دعم ملكية المنازل، وبناء بنية تحتية جديدة، والسماح للنقابات العمالية. أدى ربط مثل هذه السياسات بمحركات النمو الاقتصادي إلى تعزيز حركة جماهيرية للثراء، وهو الإنجاز الأول للرأسمالية الليبرالية[14].

على الرغم من أن الرأسمالية الليبرالية ولّدت الكثير من التحديات الاجتماعية والسياسية والبيئية، فقد حررت مئات الملايين من العبودية المنتشرة والقسوة الراسخة والأنظمة المتقلبة التي هيمنت على معظم التاريخ. لقد تحسنت الظروف المادية للحياة إلى حدٍ كبير، ليس في أوروبا وأمريكا فقط ولكن في جميع أنحاء العالم. في الأعوام الخمسمئة حتى نحو عام 1700، كان نصيب الفرد من الناتج الاقتصادي ثابتًا، أي أن الشخص ذي الدخل المتوسط في عام 1700 لم يكن أفضل حالًا، من الناحية الاقتصادية، من الشخص العادي في عام 1200. بحلول منتصف القرن التاسع عشر، زاد الإنتاج الاقتصادي على نحو ملحوظ؛ ولا سيما في الغرب إذ تسارع النمو بعد عام 1940 وامتد إلى بقية العالم[15].

ثانيًا: ثَني «قوس التاريخ»

غذَّت الرأسمالية الليبرالية الهيمنة الغربية أولاً، ثم الصعود الاقتصادي للدول الأخرى أيضًا. أدى الازدهار الاقتصادي الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية وامتد إلى أجزاء كبيرة من العالم مع انهيار الشيوعية إلى تعزيز الثقة في شأن المستقبل العالمي. وبدا أن مفتاح زيادة الرخاء في أيدينا. تم تبني المفاهيم المتفائلة حول «قوس التاريخ» الذي ينحني بلا هوادة لتحقيق رخاء أكبر وعدالة اجتماعية على كل من اليمين واليسار ـ على سبيل المثال ـ من جانب الرئيس جورج دبليو بوش والرئيس باراك أوباما (الأول جمهوري، والثاني ديمقراطي)[16].

ابتداءً من السبعينيات، أخذ القوس في الانحناء إلى الخلف في المناطق التي ولدت الرأسمالية والديمقراطية الحديثة (أوروبا وأستراليا وأمريكا الشمالية). بدأ الحراك التصاعدي للطبقات الوسطى والعاملة في التعثر، بينما ارتفعت ثروات الطبقات العليا أكثر فأكثر. واستمرت الاقتصادات في النمو، ولكن معظم الفوائد حصدها الأثرياء ـ أعلى 1 بالمئة ولا سيما أعلى 0.1 بالمئة ـ بينما خسرت الطبقات الوسطى[17].

---

(14) Ibid.

(15) Max Roser, «Economic Growth,» Our World in Data, <https://ourworldindata.org/economic-growth>.

(16) George W. Bush, «Remarks by President George W. Bush at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy,» 6 November 2003, U.S. Chamber of Commerce, Washington, DC, <https://www.ned.org/remarks-by-president-george-w-bush-at-the-20th-anniversary/>, and David A. Graham, «The Wrong Side of «the Right Side of History»,» *Atlantic*, 21/12/2015, <https://www.theatlantic.com/politics/archive/2015/12/obama-right-side-of-history/420462/>.

(17) OECD, «Governments Must Act to Help Struggling Middle Class,» 4 October 2019, <https://www.oecd.org/newsroom/governments-must-act-to-help-struggling-middle-class.htm>.

في الحقبة 1945ـ1973، استحوذ أعلى 1 بالمئة في أمريكا على 4.9 بالمئة فقط من إجمالي نمو الدخل في الولايات المتحدة، ولكن في العقدين التاليين، التهم أغنى 1 بالمئة أغلبية النمو في الولايات المتحدة[18]. إن الثروة المجمّعة لأغنى أربعمئة أمريكي تتجاوز الآن إجمالي ثروة 185 مليونًا من مواطنيهم[19]. وفي البلدان الأوروبية، من خلال سياسات الرفاهية الاشتراكية، تدفع الطبقة الوسطى العليا ضرائب عالية جدًا بينما يجد الأغنياء طرائق لإخفاء دخلهم بصورة كافية للحفاظ على هيمنتهم بل وزيادتها. والمثير للدهشة أنه في البلدان ذات التوجهات التقدمية، مثل فنلندا، تتركز ملكية الأسهم أكثر فأكثر بين أغنى الناس مقارنة بالولايات المتحدة[20].

الاتجاه ليس مجرد اتجاه غربي. في الصين، الاشتراكية اسمًا، على سبيل المثال، يمتلك أعلى 1 بالمئة من السكان نحو ثلث ثروة البلاد، ونحو 1300 فرد يمتلكون نحو 20 بالمئة. منذ عام 1978، تضاعف مُعامل عدم المساواة في توزيع الثروة بالصين، ثلاث مرات[21]. على الصعيد العالمي، فاحشو الثراء هم أرستقراطية ناشئة. أقل من مئة ملياردير معًا يمتلكون الآن ما يصل إلى نصف أصول العالم، وهي النسبة نفسها التي يمتلكها نحو أربعمئة شخص قبل أكثر من خمس سنوات قليلًا[22].

إن تركيز الثروة واضح أيضًا في ملكية العقارات. في الولايات المتحدة، نمت نسبة الأراضي التي يملكها أكبر مئة مالك للأراضي الخاصة بنسبة تقارب 50 بالمئة بين عامي 2007 و2017. في عام 2007، امتلكت هذه المجموعة ما مجموعه 27 مليون فدان من الأراضي، أي ما يعادل مساحة مين ونيوهامشر مجتمعتين. بعد عقد من الزمان، امتلك أكبر مئة من ملّاك الأراضي 40.2 مليون فدان، أي أكثر من مساحة نيو إنغلاند[23] بأكملها. في جزء كبير من الغرب الأمريكي، أنشأ الملياردريات عقارات شاسعة يخشى كُثُر أن تجعل بقية السكان المحليين فقراء بلا الأرض[24].

---

(18) Estelle Sommeiller and Mark Price, «The New Gilded Age: Income Inequality in the U.S. by State, Metropolitan Area, and County,» Economic Policy Institute, Table 10, 19 July 2018, <https://www.epi.org/publication/the-new-gilded-age-income-inequality-in-the-u-s-by-state-metropolitan-area-and-county/#epi-toc-14>.

(19) David DeGraw, «We're Living in a System of New Feudalism: Here's How to Change it,» New Statesman, 31 October 2013, <http://www.newstatesman.com/2013/10/were-living-system-new-feudalism-heres-how-change-it>.

(20) . Kotkin, *The Coming of Neo-Feudalism: A Warning to the Global Middle Class*

(21) Shannon Tiezzi, «Report: China's 1 Percent Owns 1/3 of Wealth,» *Diplomat*, 15 January 2016, <https://thediplomat.com/2016/01/report-chinas-1-percent-owns-13-of-wealth/>; Jonathan Kaiman, «China Gets Richer but More Unequal,» *Guardian*, 28/7/2014, <https://www.theguardian.com/world/2014/jul/28/china-more-unequal-richer>, and David S. G. Goodman, *Class in Contemporary China* (Cambridge, UK: Polity Press, 2014), pp. 2–3 and 45.

(22) Satyajit Das, «Despite Appearances, the Idea of Social Progress is a Myth,» *Independent*, 30/7/2017, <http://www.independent.co.uk/voices/despite-appearances-the-idea-of-social-progress-is-a-myth-a7867371.html>.

(23) Christopher Ingraham, «American Land Barons: 100 Wealthy Families Now own Nearly as Much Land as That of New England,» *Washington Post*, 21/12/2017, <https://wapo.st/3qeugLf>; «2018 Land Report 100: America's 100 Largest Landowners,» *Magazine of the American Landowner*, Special Report, Winter 2018, <https://www.landleader.com/land-report-100>.

(24) Julie Turkewitz, «Who Gets to Own the West?» *New York Times*, 22/6/2019, <https://www.nytimes.com/2019/06/22/us/wilks-brothers-fracking-business.html>.

أصبحت ملكية الأراضي في أوروبا أيضًا أكثر تركيزًا في أيدٍ أقل. في بريطانيا العظمى، حيث ارتفعت أسعار الأراضي أكثر فأكثر خلال العقد الماضي، يمتلك أقل من 1 بالمئة من السكان نصف الأرض. ويتم توحيد الأراضي الزراعية في القارة في حيازات أكبر، بينما تقع العقارات الحضرية في أيدي عدد صغير من مالكي الشركات والأثرياء[25].

في الولايات المتحدة، التي يُنظر إليها منذ مدّة طويلة على أنها أرض الفرص العظيمة، تراجعت فرصة انتقال أصحاب الدخل من الطبقة المتوسطة إلى أعلى الدرجات في سلَّم الأرباح بنحو 20 بالمئة منذ أوائل الثمانينيات[26]. وفي الدول الست والثلاثين الأكثر ثراءً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أخذ المواطنون الأغنى حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وأصبحت الطبقة الوسطى أصغر. إن الكثير من الطبقة الوسطى العالمية مثقلة بالديون، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع تكاليف الإسكان، وتشير لها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[27] بـ«أنها تبدو بصورة متزايدة وكأنها قارب في مياه متجمدة». فمعدلات تملّك المساكن راكدة أو تنخفض في العالم العالي الدخل، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا وأستراليا[28].

لقد خدمت عولمة الاقتصاد مصالح الطبقات العليا ولكن ليس البقية. على سبيل المثال، كلف تحول الإنتاج إلى الصين وحدها أكثر من نصف مليون وظيفة تصنيع من بريطانيا العظمى، التي كانت ذات يوم قوة صناعية، وما يقدَّر بنحو 3.4 مليون وظيفة من الولايات المتحدة[29]. قد يشير الاقتصاديون إلى نمو إجمالي أفضل وأسعار أقل للمستهلكين، لكن معظم الناس لا يعيشون في «المجموع». إنهم يعيشون في واقعهم الفردي، الذي أصبح في كثير من الحالات أكثر كآبة حتى مع تحسن الاقتصاد بوجه عام[30].

---

(25) Elena L. Pasquini, «Land Concentration in Europe: What We Know,» Degrees of Latitude, 28 November 2017, <https://bit.ly/3qaF7pD>; Levente Polyak, «Exploring Property: Perspectives of Ownership,» Cooperative City, 22 October 2017, <https://cooperativecity.org/2017/10/22/ownership/>, and Palko Karasz, «Half of England Is Owned by Less Than 1% of Its Population, Researcher Says,» *New York Times*, 19/4/2019, <https://nyti.ms/2YoAD3h>.

(26) Michael D. Carr and Emily E. Wiemers, «The Decline in Lifetime Earnings Mobility in the U.S.: Evidence from Survey-linked Administrative Data,» Washington Center for Equitable Growth, 7 September 2016, <https://bit.ly/2ZZ659a>.

(27) OECD, *Under Pressure: The Squeezed Middle Class* (Paris: OECD Publishing, 2019), p. 13, <https://doi.org/10.1787/689afed1-en>.

(28) John W. Schoen, «Millennials Will be Renting for a Lot Longer,» CNBC, 9 September 2016, <https://www.cnbc.com/2016/09/09/millennials-will-be-renting-for-a-lot-longer.html>; Leith van Onselen, «The Sad Death of Australian Home Ownership,» Macrobusiness, 7 August 2018, <https://bit.ly/31DDFSt>; Richard Partington, «Home Ownership among Young Adults has «Collapsed», Study Finds,» *Guardian*, 16/2/2018, <https://bit.ly/3bMXV5I>, and Joel Kotkin, «The High Cost of a Home Is Turning American Millennials Into the New Serfs,» *Daily Beast*, 11/4/2017, <https://bit.ly/3EQ3Fs3>.

(29) Robert E. Scott and Zane Mokhiber, «The China Toll Deepens,» Economic Policy Institute, 23 October 2018, <https://bit.ly/30263gl>, and Phillip Inman, «UK Manufacturing Has Lost 600,000 Jobs in a Decade, Says Union,» *Guardian*, 4/6/2018, <https://bit.ly/3o4iLDE>.

(30) Kotkin, *The Coming of Neo-Feudalism: A Warning to the Global Middle Class*.

في عالم يزداد تشعبًا، ومجتمعات النخب المحاطة بفقراء المدن، والمدن الصغيرة التي تتلاشى وتصبح معوزة. كتب كريستوف غيلوي، الجغرافي اليساري، أن العولمة «أعادت إحياء قلاع فرنسا في العصور الوسطى»[31]. ففي مدن القلعة في اليابان أو المدن المحاطة بأسوار في إيطاليا في العصور الوسطى، فإن بعض الأماكن المختارة هي جيوب امتياز، بينما الأماكن الأقل جاذبية تسكنها الطبقات الخاضعة حديثًا[32].

ثالثًا: القوة الجديدة للكتبة

مثلما تقاسمت النخب الدينية السلطة مع النبلاء في العصر الإقطاعي، تكمن الصلة بين الكتبة والأوليغارشية في صميم الإقطاعية الجديدة. غالبًا ما يذهب هذان الفصيلان إلى المدارس نفسها ويعيشان في أحياء مماثلة في مدن مثل نيويورك أو سان فرانسيسكو أو لندن. بوجه عام، يتشاركان في رؤية مشتركة للعالم وهما حليفان في معظم القضايا، على الرغم من وجود صراعات عرضية، كما كان هناك بين النبلاء ورجال الدين في العصور الوسطى. لكن، بالتأكيد، لدى الطرفين وجهات نظر متوافقة حول العولمة، وقيمة أوراق الاعتماد، وسلطة الخبراء[33].

يتم تمكين رابط القوة هذا من خلال التقنيات التي كان يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها تحمل وعودًا كبيرة للديمقراطية الشعبية وصنع القرار، ولكنها أصبحت أدوات للمراقبة وتوطيد السلطة. حتى مع انتشار المدونات، وهو ما يعطي مظهر الديمقراطية المعلوماتية، فإن مجموعة صغيرة من الشركات ـ تعتمد في الأغلب على الساحل الغربي للولايات المتحدة ـ تمارس سيطرة مشددة على تدفق المعلومات وشكل الثقافة. لا يرتدي نُبلاؤنا الجدد الدروع الذهبية والتيجان المرصَّعة، لكن بدلاً من ذلك يديرون حياتنا، ومستقبلنا في الجينز الممزق والتيشرتات[34]. هذه النخب التكنوقراطية هي التجسيد في القرن الحادي والعشرين لما وصفه دانيال بيل بأنه «كهنوت جديد للسلطة»[35] على أساس الخبرة العلمية[36].

سوف يدور مستقبل السياسة، في البلدان ذات الدخل المرتفع على الأقل، حول قدرة المناطق المهيمنة على ضمان خضوع الطبقة الثالثة. كما كانت الحال في العصور الوسطى، يتطلب هذا فرض أرثوذكسية يمكنها تطبيع وتبرير بنية طبقية جامدة. حيث تم تبرير سلطة النبلاء في النظام الإقطاعي من خلال الدين والعُرف، التي باركتها الكنيسة. غالبًا ما يدَّعي الكتبة الحداثيون أن العلم هو أساس مذاهبهم ويصفون أوراق الاعتماد الأكاديمية على أنها مفتاح المكانة والسلطة. إنهم

(31) Guilluy, *Twilight of the Elites: Prosperity, the Periphery, and the Future of France*, p. 2.

(32) Joel Kotkin, «Progressives Have Let Inner Cities Fail for Decades. President Trump Could Change That,» *Daily Beast*, 13/4/2017, <https://bit.ly/3EVuxqq>.

(33) Kotkin, Ibid.

(34) Michael Lind, «The New Class War,» *American Affairs* (Summer 2017); Brody Mullins and Jack Nicas, «Paying Professors: Inside Google's Academic Influence Campaign,» *Wall Street Journal*, 14/7/2017, <https://on.wsj.com/3BT6g2r>, and Justin Danhof, «I Confronted Google about Its Liberal Groupthink at a Shareholder Meeting-Here's What Happened Next,» Investors, 9 August 2017, <https://bit.ly/3wuXtCP>.

(35) Daniel Bell, *The Coming of Post-Industrial Society* (New York: Basic Books, 1973), p. 391.

(36) Kotkin, *The Coming of Neo-Feudalism: A Warning to the Global Middle Class*.

يسعون إلى استبدال القيم البرجوازية لتقرير المصير، والأسرة، والمجتمع، والأمة بأفكار «تقدمية» حول العولمة، والاستدامة البيئية، وإعادة تحديد أدوار الجنسين، وسلطة الخبراء[37].

رابعًا: فقدان الإيمان بالديمقراطية

إحدى نتائج الاتجاهات الاقتصادية الحالية هو التشاؤم المتزايد في جميع أنحاء العالم العالي الدخل، حيث يعتقد نصف الأوروبيين أن الأجيال المقبلة ستعاني ظروفًا اقتصادية أسوأ مما عانته، وفقًا لمركز بيو للأبحاث. في فرنسا، يسود الرأي المتشائم بنسبة سبعة إلى واحد. كما لوحظ اتجاه تشاؤمي في المجتمعات الأكثر تفاؤلاً عادةً في أستراليا (64 بالمئة)، وكندا (67 بالمئة)، والولايات المتحدة (57 بالمئة). بوجه عام، وجد مركز بيو أن 56 بالمئة من المقيمين في الاقتصادات المتقدمة يعتقدون أن الأسوأ قادم لأطفالهم[38].

كما يتزايد التشاؤم في شرق آسيا، التي كانت المحرك الاقتصادي للعصر الحالي. في اليابان، يتوقع ثلاثة أرباع الذين شملهم الاستطلاع أن تكون الأمور أسوأ بالنسبة إلى الجيل المقبل، ويسود هذا التوقع أيضًا في بلدان ناجحة مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية[39]. الكثير من الشباب في الصين لديهم أسباب للتشاؤم: في عام 2017، دخل ثمانية ملايين خريج جامعي سوق العمل ليجدوا أنهم لا يستطيعون الحصول إلا على رواتب ربما كانوا ليحصلوا عليها بالذهاب إلى عمل في مصنع مباشرة بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية[40].

علامة أخرى على التشاؤم هي انخفاض معدلات المواليد، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المرتفع. في أوروبا واليابان، وحتى في الولايات المتحدة التي كانت خصبة نسبيًا في يوم من الأيام، تقترب معدلات الخصوبة من أدنى مستوياتها التاريخية، على الرغم من أن الشابات يصرّحن عن رغبتهن في إنجاب المزيد من الأطفال[41]. هذا الركود الديمغرافي، وهو ارتداد آخر للعصور الوسطى، له تفسيرات مختلفة، بما في ذلك المستويات العالية من مشاركة المرأة في القوى العاملة

---

(37) Kotkin, Ibid.

(38) Bruce Stokes, «Expectations for the Future,» Pew Research Center, 18 September 2018, <https:// www.pewresearch.org/global/2018/09/18/expectations-for-the-future/>.

(39) Bruce Stokes and Kat Devlin, «Despite Rising Economic Confidence, Japanese See Best Days Behind Them and Say Children Face a Bleak Future,» Pew Research Center, 12 November 2018, <https:// pewrsr.ch/3mPTFJ1>, and Ameber Pariona, «The World's Most Pessimistic Countries,» World Atlas, 15 August 2017, < https://bit.ly/2ZZBfws>.

(40) «Employment and Wages,» *China Labour Bulletin* (July 2019), <https://clb.org.hk/content/ employment-and-wages>.

(41) Lyman Stone, «More Thoughts on Falling Fertility,» Medium, 4 December 2017, <https:// bit.ly/304Qa8Y>; Rich Miller, «Powell's Puzzling U.S. Labor Market Looks Somewhat Like Japan's,» Bloomberg, 19 June 2018, <https://bloom.bg/3GRv9iK>; Peter Dockrill, «US Fertility Rates Have Plummeted Into Uncharted Territory, and Nobody Knows Why,» Science Alert, 21 May 2018, <https://bit.ly/3CY8gI8>; Andrew van Dam, «Toys R Us's Baby Problem is Everybody's Baby Problem,» *Washington Post*, 15/3/2018, <https://wapo.st/3GYJ72h>; Justin Fox, «The Consequences of the U.S. Baby Bust,» Bloomberg Opinion, 20 September 2017, <https://bloom.bg/3o8jXWj>, and Wolfgang Streeck, *How Will Capitalism End? Essays on a Failing System* (New York: Verso, 2016), p. 219.

والرغبة في مزيد من وقت الفراغ. الأسباب الأخرى اقتصادية، بما في ذلك النقص في الإسكان العائلي بأسعار معقولة. قامت الرأسمالية الليبرالية في أوجها ببناء مساحات شاسعة من المساكن الميسورة التكلفة للطبقات المتوسطة والعاملة المتنقلة، لكن الإقطاع الجديد يخلق عالماً يستطيع فيه عدد أقل وأقل من الناس امتلاك منازل[42].

أدى اتجاه التوقعات المتناقصة إلى إضعاف الدعم للرأسمالية الليبرالية حتى في البلدان الديمقراطية بقوة، وبخاصة بين الشباب[43]، أكثر كثيرًا من الأجيال الأكبر سنًا، فهم يفقدون الثقة بالديمقراطية، ليس في الولايات المتحدة فقط ولكن في السويد وأستراليا وبريطانيا العظمى وهولندا ونيوزيلندا أيضًا. الأشخاص الذين ولدوا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي هم أقل معارضة بشدة لمثل هذه التأكيدات غير الديمقراطية للسلطة، مثل الانقلاب العسكري، من أولئك الذين ولدوا في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي[44].

يوجد اليوم تحول عن الليبرالية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. يعمل القادة الاستبداديون على تعزيز سلطتهم في البلدان التي كانت تبدو في السابق على طريق التحرر ـ شي جين بينغ في الصين، وفلاديمير بوتين في روسيا، ورجب طيب أردوغان في تركيا. في البلدان الأكثر ديمقراطية، يمكننا أن نرى توقًا جديدًا لرجل قوي ـ مثل دونالد ترامب المنمق والفظّ في كثير من الأحيان، إضافة إلى نظرائه في أوروبا، وبعضهم أكثر استبدادًا وظيفيًا. كثير من الناس الذين يفقدون الثقة في آفاق الحرية يبحثون عن حامية أبوية بدلاً من ذلك. غالبًا ما ينهض القادة الاستبداديون من خلال استحضار أمجاد الماضي المتخيَّلة وإذكاء الاستياء القديم والجديد. في نهاية الحرب الباردة، بدا العالم وكأنه على عتبة «قوس» طبيعي نحو مستقبل أكثر ديمقراطية[45].

خامسًا: تمرُّد الفلاحين الجُدد

لم يمر النظام الإقطاعي بلا صدامات في العصور الوسطى، فقد كانت هناك انتفاضات فلاحية بصورة دورية، يقودها أحيانًا منشقون دينيون. هل يمكن أن نرى نوعًا من الانتفاضة من داخل السلطة الثالثة اليوم؟ لا يزال في إمكان النظام العام الحديث أن يقاوم، لكن طبقة «الأقنان» الآخذة في التوسع، من دون ملكية أو حصة في النظام، قد تكون أكثر خطورة كثيرًا على الأنظمة المهيمنة[46].

---

(42) Phil Longman, *The Empty Cradle: How Falling Birthrates Threaten World Prosperity* (New York: New America Books, 2004), and Joel Kotkin, «Death Spiral Demographics: The Countries Shrinking the Fastest,» Forbes, 1 February 2017, <https://bit.ly/3wpxPQ3>.

(43) Alex Gray, «The Troubling Charts That Show Young People Losing Faith in Democracy,» World Economic Forum, 1 December 2016, <https://www.weforum.org/agenda/2016/12/charts-that-show-young-people-losing-faith-in-democracy/>.

(44) Amanda Taub, «How Stable Are Democracies? «Warning Signs Are Flashing Red»,» *New York Times*, 29/11/2016, <https://nyti.ms/3keVZI2>.

(45) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992), p. 12.

(46) Kotkin, *The Coming of Neo-Feudalism: A Warning to the Global Middle Class.*

يشعر الكثيرون في الطبقة الثالثة اليوم مثل ثوار عام 1789، بالاشمئزاز من نفاق الطبقات العليا وفسادها. في أوقات ما قبل الثورة، دعا الأرستقراطيون الفرنسيون وكبار رجال الدين إلى الصدقة المسيحية بينما كانوا ينغمسون في الشراهة والمغامرات الجنسية والإنفاق الباذخ. اليوم، يرى الكثير من الطبقات المتوسطة والعاملة المتعثرة أن الأثرياء يظهرون تقواهم البيئية من خلال الانغماس في السياسات الخضر، والاهتمام بانبعاثات الكربون أكثر من اهتمامهم بحياة الناس ومطالبهم الفعلية، في حين أن هذه السياسات «المستنيرة» تفرض تكاليف طاقة وإسكان عالية بصورة غير عادية على الأقل ثراءً[47].

تستجيب العناصر المنفردة من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة بما يمكن تشبيهه بتمرد الفلاحين الحديث. يمكن رؤية ذلك في سلسلة من الأصوات الغاضبة والاحتجاجات ضد السياسات التي يتبناها الكتبة والأوليغارشية، في شأن تغيُّر المناخ والتجارة العالمية والهجرة. تم التعبير عن هذا الغضب في انتخاب الرئيس ترامب، ثم خسارته التي أدت إلى شرخ عميق في الولايات المتحدة، واقتحام لمبنى الكابيتال هول، وتداعيات لم تتبين كُل آثارها بعد. وفي دعم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وفي صعود الأحزاب الشعبوية في جميع أنحاء أوروبا[48].

ربما لا يوجد مكان يتجلى فيه التمرد أكثر مما هو عليه في فرنسا: أغلبية واضحة من الفرنسيين يعتقدون أن العولمة تهديد، بينما يرى معظم المديرين التنفيذيين، وكثير منهم تعلموا في مدارس النخبة، أنها «فرصة»[49]. لكن ظهر صدى لعام 1789، حيث تظاهرات ما يسمى «السترات الصفر» في شتاء 2018 ـ 2019[50].

سادسًا: هل المستقبل الإقطاعي حتمي؟

إن العودة إلى الإقطاع ليست حتمية بالضرورة. لتغيير المسار الذي نسير فيه، نحتاج أولاً إلى فهم ما يحدث والاعتراف به. نحن نمتلك المزايا التي جلبتها قرون من الرأسمالية الليبرالية والبحث الفكري الحر. لدينا معرفة بالعصر الإقطاعي الماضي وما حققته الرأسمالية الديمقراطية. يجب ألّا نكون مثل الفرخة التي تشوى ببطء وتنكر مصيرها![51].

---

(47) Emily Atkin, «Al Gore's Carbon Footprint Doesn't Matter,» *New Republic*, 7/8/2017, <https://bit.ly/3GW74HJ>; «How Electricity Became a Luxury Good,» *Spiegel*, 4/9/2013, <https://bit.ly/3H8U3L4>, and Dagmara Stoerring, «Energy Poverty,» European Parliament, 9 November 2016, <https://bit.ly/3CTR8mS>.

(48) Salena Zito and Brad Todd, *The Great Revolt: Inside the Populist Coalition Reshaping American Politics* (New York: Crown Forum, 2018), 3, 246.

(49) Guilluy, *Twilight of the Elites: Prosperity, the Periphery, and the Future of France*, p. 15, and Pascal-Emmanuel Gobry, «The Failure of the French Elite,» *Wall Street Journal*, 22/2/2019, <https://on.wsj.com/3GZf7n1>.

(50) Adam Nossiter, «France's Mayors, Feeling the Pinch, Lead a Quiet Rebellion and Quit,» *New York Times*, 11/11/2018, <https://nyti.ms/3woqMXI>; Adam Nossiter, «As France's Towns Wither, Fear of a Decline in «Frenchness»,» *New York Times*, 28/2/2017, <https://nyti.ms/3qd4Ai2>, and Wendell Cox, «The Evolving Urban Form: Paris,» *New Geography* (19 March 2018), < https://bit.ly/3BV7wSN>.

(51) *Kotkin, The Coming of Neo-Feudalism: A Warning to the Global Middle Class*.

سيتطلب عكس الانـزلاق إلـى نظام إقطاعي جديد تطوير نموذج سياسي جديد. إن المقاربة «التقدمية» الحالية لـ «العدالة الاجتماعية»، مع ارتباطها بحكومة مركزية قوية، لن تؤدي إلا إلى تقوية الكتبة من خلال منح المزيد من السلطة لفئة «الخبراء». ومن ناحية أخرى، قد تعزز أصولية أتباع السوق، الذين يرفضون الاعتراف بمخاطر سلطة الأوليغارشية والضرر الذي يلحق بالطبقة الوسطى والعاملة وتمثل مسارًا سياسيًا يهدد قابلية الرأسمالية نفسها للحياة. ويدرك بعض رجال الأعمال البارزين الآن المشكلة ويبحثون عن طرائق لمعالجتها، ولكن هناك وعي أو قلق أقل كثيرًا بين أيديولوجيي اليمين على فكرة السوق نفسها[52].

هناك حاجة إلى منظور جديد، ولكن لا يمكن أن يظهر إلا عندما يتم الاعتراف على نطاق واسع بواقع الإقطاع الجديد الناشئ وفهم مخاطره. لا يزال هناك وقت لتحدي هذا التهديد للقيم الليبرالية. كتب الروائي السوفياتي فاسيلي غروسمان[53]: «قد يقود المرءَ القدرُ، لكن يمكن للمرء رفض أن يتبعه». ولن يكون المسار المستقبلي للتاريخ حتميًا أبدًا إذا احتفظنا بالإرادة لتشكيله[54] □

(52) Ibid.

(53) Vasily Grossman, *Life and Fate,* translated by Robert Chandler (New York: New York Review of Books, 1985), p. 537.

(54) Kotkin, Ibid.

علي الجرباوي

المعرفة، الأيديولوجية، والحضارة: محاولة لفهم التاريخ

(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2021). 376 ص.

لورد حبش(*)

أستاذة العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بيرزيت ـ فلسطين.

مقدمة

عرف التاريخ البشري متوالية لامتناهية من الحضارات، وهو ما حدا المفكرين والباحثين على سبْر أغوار الحضارات، لتحديد عوامل ولادتها ثم صدارتها وصولًا إلى تراجعها. فقدّم ابن خلدون وبن نبي وتوينبي وشبينغلر وكنيدي طروحاتهم في هذا المجال. كتاب علي الجرباوي **المعرفة، الأيديولوجية، والحضارة: محاولة لفهم التاريخ** هو تجسيدٌ لهذا التوجه.

«لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟»[1]؛ هذه الفكرة المتسائلة وسم بها النهضوي شكيب أرسلان أشهر كتبه في القرن المنصرم. شغل الجرباوي الأمر نفسه، فبحث عن الأسباب الكامنة وراء النكوص العربي وضعف أدائهم، وبواعث تخلفهم عن ركب الحضارات الرائدة.

تلك التساؤلات لم تدفع الكاتب إلى الغرق في النوستالجيا، وإنما طرح سؤالًا محوريًا دار الكتاب حوله؛ **ما العوامل التي تقود إلى صعود حضارات وما الذي يؤدي إلى انهيارها؟** فغاص في دراسة التاريخ البشري بحضاراته المختلفة، متبعًا منهج المقارنة بينها، لتبيان أسباب تفوقها، ومحاولًا استجلاء خلفيات فشل الحضارة العربية والإسلامية في استعادة قوتها وجاذبيتها، فلا تنافس، ولا تشارك.

قسَّم المؤلف سِفرَه خمسَة فصول، إضافة إلى المقدمة والخاتمة. استهل كتابه ببتر التاريخ، رافضًا فكرة المركزية الغربية، التي قادت الكُتَّاب والمفكرين الغربيين إلى القفز عن البدايات الحقيقة للتاريخ، أو الادعاء بغربيتها. تدحرج التاريخ؛ جاء تحته

(*) البريد الإلكتروني: lhabash@birzeit.edu.

(1) شكيب أرسلان، **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟** (بيروت: منشورات دار الحياة، 1965).

مضمون الفصل **الثاني**، ليصل ثالثًا إلى نقاش ماهية الحضارة، ناحتًا في الفصل **الرابع** مفهوم الحضارات المتموضعة، فيميزها عن الحضارات العالمية. و**ختم** فصوله بنموذجه النظري لفهم مسار التاريخ البشري، ليتوجه باستشراف مستقبل الصراع على عرش الحضارة الرائدة.

رفض فكرة مركزية الحضارة الغربية؛ الافتراض الأساس للكتاب. لا مشاحّة بأن الحضارة الغربية هي الأقوى تاريخيًا، فمساهمتها المعرفية المادية الأضخم مقارنة بسابقاتها، ولكن هذا لا يعني التسليم بمركزيتها. اتكأت المراجعة على سبعة محاور أساسية بُنيت عليها أطروحة الكتاب، علّها تجيب عن «لماذا تراجعنا»؟ وما إمكان سؤدد الحضارة العربية كرّة أخرى؟

أولًا: البدايات والنهايات ليست غربية

يشدد الجرباوي على أن الحضارة الغربية ليست بِكرَ الحضارات، فلم تبدأ الفلسفة والعلم والفكر مع طاليس كما يدعي برنارد رسل في كتابه **تاريخ الفلسفة الغربية**[2]. يرفض الكتاب فكرة **نهاية التاريخ** لفوكوياما زاعمًا نهايته بانتصار الليبرالية، وادعاء هنتنغتون **صدام الحضارات**.

وتجسيدًا لما سبق يحاجج المؤلف بأنه:

« لا خلاف، إذًا، مع عدد من الغربيين من القائلين بتفوق الغرب حاليًا،...، لكن الخلاف معهم هو تحويل النسبي إلى مطلق، عبر توقيف الزمن... بحيث يصبح هو بداية ما اعتبروه التراكم الحقيقي للمعرفة العلمية، التي قادت إلى الحداثة الوحيدة...عبر التاريخ» (ص 186).

ترى أطروحة الجرباوي التاريخ يسير في خط مستقيم، وهذا يتشابه مع الفكر الحداثي، ولكنه يختلف معهم في النهايات. فماركس وهيغل وغيرهما من مفكري الحداثة رأوا مسار التاريخ في خط تقدمي. وكلاهما آمنا بنهاية للتاريخ، فهيغل ينتهي بتحقيق الروح لأهدافها بالحرية، أما ماركس فبتحقيق الشيوعية. وفي تفنيد فكرة انتهاء الحضارات يقول الكاتب: «صحيح أن الغرب هو الآن الأكثر تقدمًا وحداثة من غيره، وحامل لواء عصرية هذا العصر، لكن ليس صحيحًا على الإطلاق أن هذا الأمر أصبح نهائيًا وقطعيًا ومفروغًا منه» (ص 186). فمسار التاريخ مستمر بتجلي حضارات جديدة تتراكم فيها معرفة المادية على نحو أكبر، وتبزغ فيها أيديولوجية أكثر جاذبية وعالمية، فلا نهاية لهذه المتوالية.

ثانيًا: التزاوج بين الأيديولوجية والمعرفة ودورة الحضارة

شغل كنه دورة الحضارة المفكرين، وتباينت الأسباب في رؤاهم. فقدم الجرباوي عرضًا مفصلًا لأسبابه عند المفكرين التالين: ابن خلدون ردّها إلى «العصبية»، بينما شبنغلر إلى «الروح»، أما توينبي فعدّها «الاستجابة

(2) برتراند رسل، **تاريخ الفلسفة الغربية: الفلسفة القديمة**، الكتاب الأول، ترجمة زكي نجيب محمود، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص 183ـ184

المبدعة» وهي المحفز، وأخيرًا كويغلي أرجعها إلى «وسيلة التوسع» (ص 169).

تنمو الحضارة في عيون الجرباوي في ثلاث مراحل: التهيئة والانتشار والتلاقح؛ وهذه المراحل لا تمام لها بوصول القمة إلا بعامل حاسم، ألا وهو الأيديولوجية، لأنه يمثل عنصر قوةٍ وجذب وفاعلية لتلك المراحل. ثم تعتري الحضارة الانتكاسة والتراجع نتيجة ضعف العامل المحرك الأيديولوجي، فتمر بمرحلة الخمول ثم النكوص والاندثار (ص 170).

بناء على ما سبق؛ صنف الجرباوي الحضارات إلى متموضعة وأخرى عالمية. يكمن الفرق الجوهري بينهما في أن المتموضعة افتقرت إلى أيديولوجية عالمية، فلم تتوسع خارج حدودها، ولم تعمل على دمج الثقافات الأخرى، فتموضعت في مكانها، أما العالمية فعلى خلاف ذلك (ص 190ـ 191). انطلاقًا من هذا التصنيف عدّ السومرية والبابلية والأشورية والمصرية والهندية والصينية حضارات متموضعة.

يفرّق الكاتب بين الثقافة والحضارة، فالحضارة لا يمكن أن تنشأ من وجود ثقافة واحدة. لذا يشاطر كوينغلر الرأي بأن «الحضارة لا يمكن أن تتأتى إلا من اتصال ثقافتين على الأقل، فمهما علا شأن ثقافة ما، وارتقى بنيانها، فإنها لا يمكن أن تنتج وحدها حضارة قائمة بذاتها» (ص 172).

ثالثًا: الحوار الخفي في الكتاب بين الحداثة وما بعد الحداثة

قدم الجرباوي رؤيته للتاريخ البشري على أسس مركزية في فكر الحداثة: **أولًا**، مركزية الذات وحريتها وعقلانيتها. والأساس **الثاني** الإيمان بالنظريات الكبرى التي يمكن أن تقدم تفسيرًا عابرًا للزمان والمكان. فميتافيزيقيا الذات أو فلسفة الوعي؛ نشأت مع ديكارت الذي رأى أن الوعي الذاتي يتكون من خلال ما يدور في عقل الإنسان نفسه. وحذا حذوه كانط بالإيمان بقدرة الإنسان على تكوين ذاته بمعزل عن العالم[3]. غير أن الجرباوي، وإن اتفق معهما بالأسس، إلا أنه خالفهما برواية التاريخ، لأنهم استهلوه مع عصر التنوير، وهو يؤكد أنها بدأت مع تعامل الانسان مع البيئة وبني البشر فيما بينهم.

فعلى مدار تاريخ البشرية تعامل الإنسان مع نوعين من العلاقات؛ **الأولى** مع البيئة، و**الثانية** مع بني جنسه. هذه العلاقة كانت بوصلتها مصلحة الإنسان في الحفاظ على ذاته، وهذا دفعه إما إلى التعاون أو الصراع مع الآخرين (ص 63). فمحورية الكون منذ البدايات كانت تتمركز حول الذات البشرية التي حكمتها العقلانية والحرية، التي تمثل أضلع مثلث الحداثة، وإن كانت بالطبع بنسبية مختلفة عن وقتنا الحالي.

لم تفت الكاتب الآثار والمآلات التي نتجت من إشكاليات السيطرة على الإنسان والبيئة، مشاطرًا هايدغر في توجيهه النقد إلى المشروع الحداثي الذي آل إلى السيطرة

(3) Eric Lormand, «Consciousness,» in: Edward Craig, ed., *Routledge Encyclopedia of Philosophy* (London; New York: Routledge, 1998), vol. 4, p. 583.

المزدوجة على الكائنات وعلى الطبيعة[4]. وهذا فيه تقاطع مع مفكري ما بعد الحداثة الذين وجهوا النقد اللاذع لمشروع الحداثة، ملاحظين أنه قاد إلى ويلات وحروب بدلًا من التحرر. في هذا السياق أبان الجرباوي أن «التنافس بين الإنسان والإنسان على تحقيق السبق في هذه السيطرة، ومحاولة الاستئثار بها...، أدى إلى الإجحاف بها أيّما إجحاف. وبدأت ظواهر الاستغلال المفرط لمواردها تتوالى» (ص 357).

يحرِّر الجرباوي مفهوم الحداثة من الارتباط العضوي بالغرب، وقياسًا على نفيه لمركزية الحضارة الغربية، مناديًا بتحول الحداثة من:

«مفهوم مطلق إلى مفهوم نسبي. ففي أي نقطة زمنية محددة، هناك ما هو حديث،... وبربطها بعامل الزمن تصبح الحداثة ظاهرة محايدة، ترتبط أساسًا بالتجليات الناتجة عن أكبر امتلاك للمعرفة المادية المؤدية إلى أقصى قدرة على التحكم بالبيئة. ومن يمتلك هذه المعرفة ويستخدمها بشكل فعَّال هو الأكثر حداثة في تلك النقطة الزمنية» (ص 188).

يحاول الجرباوي في كتابه تقديم إطار عام يصلح لتفسير مسار التاريخ البشري من خلال منظور حضاري. وهذه المحاولة هي أقرب إلى الطرح الحداثي، فما بعد الحداثة ترفض التوحيد والشمولية لمصلحة التشديد على الاختلاف والتعددية[5].

رابعًا: نموذج نظري لفهم التاريخ

بنى الكاتب نموذجه النظري على المنهج الاستقرائي لفهم مسار التاريخ البشري، مؤسسًا إياه على الافتراضات الآتية: **أولًا**، فهم مسار التاريخ البشري يجري من خلال منظور حضاري، فهو المدخل الأنسب للفهم. فالحضارات في نشوئها وانهيارها تأخذ عدة قرون، فهي الأشمل لاستيعاب التغيرات المعرفية المادية والأيديولوجية. **ثانيًا**، الترابط العضوي بين المعرفة والأيديولوجية والحضارة مؤكدًا أن «هذه الثلاثية من العوامل،... المتفاعلة دومًا باستمرار، هي ما يصنع السياق التاريخي المتحرك والمتحول للحياة البشرية... ومن دون هذه الارتباطية، يفقد السياق، وينقطع التسلسل، ما يفتح الإمكانية لبتر التاريخ والإعلان المتسرع عن نهايته» (ص 269). **ثالثًا**، المعرفة تراكمية؛ فلا يمكن لحضارة أن تصل إلى القمة ما لم تهضم المعرفة المادية من الحضارات السابقة، ثم لزامًا عليها أن تكمل وتضيف. وهذا يحتم أن تكون كل حضارة جديدة أكثر علمانية؛ بمعنى تقليل تحكم الغيبيات والارتهان إلى العقل أكثر، ورغم ذلك، ستكون أقل تفوُّقًا من الحضارة الرائدة المستقبلية. **رابعًا**، في عصرنا الحالي لا إمكان لصدام بين الحضارات، فهناك حضارة رائدة واحدة وحسب، أما الأخريات؛ فهي إما تتقوقع، وإما تشارك، وبحدها الأقصى تنافس. ولعلّ المنافسة تؤدي إلى اندثار حضارة رائدة، وولادة أخرى جديدة مكانها. وهذا على خلاف العصور القديمة

(4) محمد الشيخ وياسر الطائري، **مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة: حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، 1996)، ص 15.

(5) Steven Best and Dogulas Kellner, *The Postmodern Turn* (New York: Gulford Press,1997), p. 255.

التي اجتمعت فيها حضارات متموضعة في آن واحد، لأن سِمة تلك الحضارات عدم التوسع والخروج بثقافتها خارج حدودها. من هذا المنطلق رفض الجرباوي فكرة صدام الحضارات لهنتنغتون. **خامسًا**، الحضارات الرائدة السابقة؛ لا يمكن أن يعاد إحياؤها على المعرفة نفسها والأيديولوجية السابقة نفسها، فقد جرى تجاوزها في حضارات أخرى رائدة؛ فالإحياء ينبني على أسس مختلفة، ببعث أيديولوجية جديدة، والبناء على التراكم المعرفي الذي وصلت إليه الحضارة الرائدة في عصرهم. كذلك لا تُبعث الحضارات من مستقرها الأول، فالحضارة العربية الإسلامية مثلًا «انتقلت من شبه الجزيرة العربية إلى بلاد الشام، فالعراق، ثم مصر والاندلس وانتهاء بإمبراطورية آل عثمان» (ص 274). **سادسًا**، النرجسية والانفصامية هي صفات ترافق الحضارات الرائدة. فالنرجسية تصاب بها الحضارات الرائدة وهي في قمتها. فتصل إلى اقتناع أنها آخر الحضارات، وأن المعرفة والفكر والأيديولوجية قد وصلت إلى نهايتها. فعندما تنهار هذه الحضارة تدخل في رد فعل عكسي؛ فقد تصاب بالانفصامية، فلا تعود قادرة على الاعتراف بتراجعها، ولا بوجود حضارة رائدة أخرى، فتلجأ إلى التقوقع على الذات. **سابعًا**، العولمة هي ظاهرة مرافقة لكل حضارة رائدة، فهي تبذل جهدها في عولمة العالم بثقافتها. وعلى هذا، لا يستقيم الادعاء بأن العولمة هي وليدة العصور الحديثة، وأنها قرينة الحضارة الغربية. فالعولمة بحسب الجرباوي تنتج من ««قتل المسافة» والعيش في «.... عالم بلا مسافة»» (ص 281). وهذا لا ينفي الفارق في الاتساع والتكثيف بين العولمة الحديثة والأخريات، لأن الحضارة الغربية استوعبت سابقاتها.

خامسًا: الاستجابة لصدمة تفوُّق الحضارة الغربية

الكتاب في سبيله للإجابة عن فكرته المركزية، حول إمكان عودة الحضارة العربية والإسلامية، يُبين في الفصل **الخامس** استراتيجيات المواجهة الحضارية بين الحضارة الرائدة والأخرى. ولتجلية الفكرة يأتي بين يديها تعريف الحضارة الرائدة:

تكوين عالمي الأبعاد يخرج الصيغ الخلاقة والتعبيرات الإبداعية الناشئة عن عملية تفاعل وانصهار ثقافات متعددة مع بعضها. تنتج هذه العملية بالأساس من جهد جماعة بشرية محفزة بالطاقة المنبعثة من أيديولوجية ذات رؤية وأهداف عالمية، تدفع تلك الجماعة المعينة نحو التوسع والانتشار بعيدًا خارج حدودها (ص 270).

أما استراتيجيات الاستجابة فحصرها الكاتب في ثلاثة، وهي: **أولًا**، الاتجاه السلبي؛ الذي تمثله الثقافات المتبقية بعد انهيار حضاراتهم، بعدما كانت في القمة لعصور خلت، فرَد فعلها يتسم بالدفاعية، فهي لا يعترف بتراجعها، ولا بالحضارة الرائدة الجديدة. هذه الحضارة تنتهج سياسة الانطوائية والنوستالجيا في دفاعها، فتحجم على نفسها، وهذه حال حضارتنا العربية الإسلامية. يؤكد الجرباوي أن التمنِّي لا يبني حضارة، ولا يُعيد أمجادًا، فلا بد من نخبة تعمل، ومعرفة تتوقد، وتصطبغ بالأيديولوجية المحفزة، وينبثق من ذلك قوة صلبة وناعمة. وللأسف، هذان العاملان يفتقرهما وطننا العربي.

نحن أصبحنا نعيش حالة التحديث وليس الحداثة. فالحداثة تعني امتلاك القوة المعرفية

المادية التي تؤهلنا للسيطرة، والقوة الناعمة من خلال طرح نموذج قيمي وأفكار عالمية جذابة لثقافات أخرى، تحفزها على السير في ركب الحضارة الجديدة المتولدة. يصم الجرباوي حال الأمة العربية بأنه «خارج التاريخ» (ص 358)، فنحن نعيش على الهوامش، فلا تأثير ذي بال لنا على أحداثه، معتقدين بعودتنا، وأن الحضارة الغربية معادية، فيعيش العالم العربي في حالة من الانفصامية؛ مستهلكين منتجاتها المادية، ورافضين التعامل مع الأيديولوجية التي تحملها.

أما الاستراتيجية **الثانية** فهي تقوم على المشاركة، بعيدًا من الحنين إلى الماضي، معتقدة أن المشاركة هي أداة تجديد ثقافتهم وحضارتهم، ومحاولين استيعاب التغييرات والتطورات المادية والفكرية التي حدثت، ومنخرطين فيها عبر مساهمة فعالة بكل ما لديهم من طاقة وإمكانات. واليابان مثالها، عبر تقبلها الأيديولوجية الغربية، وتبنّي منظومة قيمية جديدة في سبيل إعادة إحياء ثقافتها، ودورها في العالم الجديد.

الاستراتيجية **الأخيرة**؛ المنافسة سبيلها، فهي تسعى لتخطي الحضارة الرائدة الموجودة لتحل مكانها. هناك متطلبات أساسية يحددها الجرباوي لهذه الثقافة، فعليها أن تكون «معتدة بذاتها، مؤمنة بقدراتها، ومعتمدة على نفسها، وأن تقوم ببذل الجهد اللازم لتحويل نفسها إلى ثقافة أساسية... وأن تنتج لنفسها أيديولوجية ذات رؤية وأهداف عالمية ومنظومة قيمية-أخلاقية إيجابية... وأن تتفوق بمعرفتها المادية على ما تحوزه الحضارة الرائدة» (ص 292). هذه الاستراتيجية تبنتها الصين في سياستها تجاه الحضارة الغربية الرائدة.

سادسًا: الحضارة الرائدة القادمة

التساؤل عن انهيار الحضارة الغربية فيه تشابك مع انزياح الولايات المتحدة عن عرش نظام أحادي القطبية، وحديث القطبية خلافه كبير بين الباحثين، والأمر في انهيار الحضارة أشد تعقيدًا، وأكثر غموضًا وجدلًا. هذا ما يؤكده الجرباوي لعدة حيثيات: **أولًا**؛ عملية الانهيار الحضاري تستغرق وقتًا طويلًا يعادل زمنيًا تقريبًا مراحل صعودها، وقد يمتد الأمر لعقود. رغم وجود تيار يرى تراجعًا في الحضارة الغربية، وأن آخر معاقلها ستكون الولايات المتحدة، لكن لا ينبغي الاستهانة بقدرة أمريكا على تجديد نفسها، وأنه ما زالت مفاهيم الحضارة الغربية مثل الحرية والديمقراطية براقة وجاذبة للثقافات الأخرى، مما يطيل أمدها.

ثانيًا، الحضارة المرشحة لتحل مكان الحضارة الغربية هي الصينية، فهي ما زالت تحتاج إلى وقتٍ طويل؟ رغم أن الصين تمتلك مقومات مادية من ناحية عسكرية واقتصادية، ولكن هذا لا يكفي لقيام حضارة رائدة، ولا بد من توافر أيديولوجية محفزة وجاذبة ذات توجهات عالمية. فالصين طريقها الحضاري طويل، ولا سيما في عصرنا الذي مال ميزانه الحضاري إلى القوة الناعمة، على خلاف ما سبق، الذي اعتمد على الصلبة، وهذا يتطلب دمجًا وصهرًا للثقافات الأخرى. فبلوغ الصين قمة هرم النظام الدولي أسهل وأسرع من أن تتحول إلى حضارة رائدة.

بدأت مرحلة هبوط الحضارة الغربية بحسب الكتاب، وأن الحضارة الصينية هي

المؤهلة للحلول مكانها. قد يستغرق ذلك قرنًا من الزمن. وهذا منوط باستجابة الولايات المتحدة للتحديات الصينية، وقدرة الصين ونخبتها على خلق أيديولوجية بمواصفات عالمية.

يختم الجرباوي كتابه باستشراف منهجي حول السلوك الحضاري المطلوب عربيًا وإسلاميًا؛ فالأمة عليها أن تخرج من قوقعتها، وتتعامل مع الحضارة الرائدة ليس من قبيل القبول بالتبعية، وإنما من منطلق أن الحضارة الغربية هي نتاج كل الحضارات السابقة ومنها حضارتنا. وعلينا تجديد حضاراتنا باستيعاب جوانب قوة الحضارة السائدة، والعمل على بناء أيديولوجية محفزة وقوة مادية إذا أردنا أن نكون حضارة رائدة في المستقبل.

خاتمة

كان الكاتب منهجيًا ومتماسكًا في صوغ أفكاره وتسلسلها، وإثبات حججه عبر استخدامه المنهج الاستقرائي. وبرز في مهاراته السجالية مع المفكرين الغربيين. يعَد الكتاب زاخرًا في عرضه لتاريخ الحضارات والمناقشات الفكرية حول هذا الموضوع. ويُحسب له إعادة طرح تساؤل حول مستقبلنا ودورنا كعرب في خضم التغيرات المعرفية والأيديولوجية والحضارية، وفي مسألة اشتباكنا كعرب مع الحضارة الغربية.

يمكن وصف أسلوب الكتاب بالسهل الممتنع، فليس يسيرًا الغوص فيه من دون عدة من المعرفة العلمية المسبقة بهذا الموضوع. وبخاصة أنه يأخذنا في غمار رحلة التاريخ البشري منذ فجرها حتى يومنا هذا، ويعالج أفكار منظّرين ومفكرين من الفكر الإسلامي وعصر النهضة الأوروبية، وانتهاءً بالمفكرين والمنظّرين المعاصرين. تميَّز باستخدامه عددًا هائلًا من المراجع الفكرية والنظرية والتاريخية.

يؤخذ على الكتاب عدم التطرق إلى واحد من أهم المفكرين العرب؛ مالك بن نبي، الذي يعَد من المعاصرين الذين أولوا اهتمامًا لموضوع الحضارات، وبخاصة أنه انشغل في هموم الجرباوي نفسها عن أسباب تقهقر المسلمين، التي كانت محور أعماله وكتاباته. غير أن الكاتب أجاد باستخدامه المنظور الحضاري المقارن، مبتعدًا من النوستالجيا في معالجته لقضية تراجع ونكوص الحالة العربية والإسلامية.

يؤكد الجرباوي في كتابه بصورة غير مباشرة أهمية النظرية البنائية، التي تقوم على العناصر غير المادية، مثل الأفكار والهويات والطموحات والآمال، ويعدّها العامل الحاسم في التحول من ثقافة أو حضارة متموضعة إلى ثقافة عالمية. مشددًا على دور القوة الناعمة ليس في الصراع على النظام الدولي فقط وإنما في الارتقاء إلى مصاف الحضارات الرائدة.

ما يميِّز هذا الكتاب هو رفضه للمركزية الغربية، مفنِّدًا أطروحات الاستعلاء والنرجسية الغربية، ومفككًا الارتباط بين مفهومين عُدّا ملازمين للحضارة الغربية؛ وهما العولمة والحداثة. وهذا أمر جوهري لأنه يساهم في تعرية تعصب تلك الأطروحات. ففكرته المنهجية بأن ما وصلت إليه الحضارة الغربية اليوم تدين بجزء كبير منه إلى الحضارات السابقة، ومنها الحضارة العربية الإسلامية.

يخبر الكتاب بأنّ هناك ما يكفي من دعائم القول بأن الصين مرشحة لتتبوأ محل الحضارة الغربية، وأنه لا يوجد وريث غربي لها، وهذا يعني أن كتابها وصل إلى آخر فصوله. لم

يجادل الكاتب بأن الانهيار وشيك، بل بقي حذرًا تجاه الجزم بحتمية ارتقاء الصين كحضارة رائدة، فاحتمالية فشلها واردة بقوله «إن نجحت في ذلك أصلًا»، لأن ذلك يعتمد على قدرتها في الجانب الأيديولوجي، وعلى قدرة الحضارة الغربية في الاستجابة للتحديات الصينية.

تمثل مسألة عدم ديمقراطية النظام السياسي الصيني ومركزية الحزب الشيوعي عائقًا في تحول ثقافتها إلى العالمية، وبخاصة مع الجاذبية التي تتحلى بها مفاهيم الحضارة الغربية القائمة على الديمقراطية والحرية. هنا كان المؤلف اختزاليًا نوعًا ما في معالجته لهذا الموضوع على الرغم من أهميته.

في الختام، إن النموذج النظري الذي قدمه المؤلف هو محاولة جادة ومتماسكة منهجيًا لفهم التاريخ، وفي الربط بين المعرفة والأيديولوجية. وتفتح المجال إلى المزيد من النقاش والحوار حول إمكان تبنّي هذا النموذج النظري من جانب الباحثين في دراستهم للحضارات □

Saer El-Jaichi

Early Philosophical Ṣūfism: The Neoplatonic Thought of Ḥusayn Ibn Manṣūr al-Ḥallāǧ

(Piscataway, NJ: Gorgias Press LLC, 2018). 222 p.

الصوفية الفلسفية المبكرة:
فكر حسين بن منصور الحلاج الأفلاطوني المحدث

عبد الكريم البرغوثي(*)

أستاذ الفلسفة المشارك، برنامج ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت.

تشغل أعمال مؤرخ الفلسفة لويس ماسينيون[1] مكانة عالية ضمن جهود المدرسة الفرنسية في الاستشراق. يظهر ذلك بجلاء في دوره التأسيسي في التعريف بالمتصوف أبي الحسن بن منصور الحلاج، وفي بعث الحياة في سيرته وأعماله وكامل إرثه، فكان صاحب الفضل الأول في هذا التأسيس، ليستمر لاحقًا، بتخليق أجيال متعاقبة، تعنى بالحلاج والتصوف، تمثل ذلك أولًا بدور الشيخ الأزهري مصطفى عبد الرازق في التعليق على مقال ماسينيون حول التصوف[2]، وتاليًا في ما ألّفه الشيخ منفردًا حول مكانة التصوف في الفلسفة

(*) البريد الإلكتروني: karimb@birzeit.edu.

(1) لويس ماسينيون (1883ـ1962) مستشرق فرنسي كبير، مختص في الفلسفة والتصوف، انتدب للتدريس في الجامعة المصرية (2011ـ 2013) حيث ألقى محاضرات في تاريخ المصطلح، انظر: لويس ماسينيون، **محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربية (من 25 نوفمبر 1012 إلى 24 أبريل 1913)**، تحقيق زينب محمود الخضيري (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، [د. ت.]). نشر وترجم أعمال الحلاج. للمزيد حول مكانته بين المستشرقين، انظر: مقدمة كتاب قاسم محمد عباس، **الحلاج: الأعمال الكاملة** (بيروت: دار رياض الريس، 2002)، ص 13ـ33، كذلك ترجمة الحسين مصطفى حلاج للجزء الأول من مجلدات أعمال ماسينيون بعنوان: **آلام الحلاج** (دمشق: دار قدمس، 2004).

(2) انظر ما ترجمه إبراهيم خورشيد وآخرون لمقالين لماسينيون وتعليق عبد الرازق عليه، الكتاب السادس عشر من مقالات دائرة المعارف الإسلامية، وجمعها في كتاب واحد تحت عنوان: **التصوف**، تأليف ماسينيون ومصطفى عبد الرازق، لجنة التأليف والترجمة والنشر (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1984)، حيث يحذو عبد الرازق حذو ماسينيون، وإن بتوسع، في التشديد على أصالة التصوف ومصدره الإسلامي، ويظهر ذلك في معالجته لتسمية التصوف، ولمسائل العشق الإلهي (ص 55ـ56 و110).

الإسلامية، كما ظهر في كتابه **التمهيد**[3] مقدّرًا آراء ماسينيون؛ فهو لم ينقدها، بل وكأننا به قد أضفى شرعية عليها، جعلت منها رأيًا شبه سائد[4].

نجد مساءلة آراء ماسينيون في الكتاب الذي بين أيدينا، وهو نسخة معدلة عن رسالة دكتوراة للباحث ثائر الجشي[5]. يتكون الكتاب من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. الفصل **الأول** بعنوان: استحالة معرفة الله: التنزيه كتعريف بالسلب أفلاطوني محدث؛ والفصل **الثاني** بعنوان: تجلّي الله الخالق المعل كواحد ومتكثر؛ الفصل **الثالث** بعنوان: تجربة الحب الإلهي، الخلق وبنية الكون (الكوسمولوجيا)؛ والفصل **الرابع** بعنوان: دور الأفلاطونية المحدثة في مفهوم الحلاج حول النور المحمدي.

لا يحاول الكاتب بتّ الفوارق بين ما جاء في نصوص من أرّخ للحلاج من داخل التجربة الصوفية مثل الكلاباذي والسلمي والقشيري وما بعدهم، أو بتّ حقيقة الروايات التي جاء بها من هم من خارج التصوف، ومنهم ماسينيون. بل ما سعى له الكتاب هو القطع مع ما أسس له ماسينيون باقتراح منهجية مغايرة لا تقع تحت ما يسميه الكاتب «قراءة نصية» للنصوص (ص 9)، بل باقتراح ما يسميه «القراءة بالمقارنة» لنصوص الحلّاج ونصوص الأفلاطونية المحدثة، بغرض إعادة بناء لأعمال الحلاج اعتمادًا على نصوص الأخيرة، بنصها الأصلي (أفلوطين وبيرقلس)، وبما هي عليه في تسرّبها للفضاء المعرفي ـ الحضاري العربي، الذي عاش الحلاج فيه طريقته ومحنته.

إن استعارة الكاتب من المستشرق الهولندي غولدتسهر تسمية الحقبة «الذهبية» بحسب تعبير الكاتب، التي عاش فيها الحلاج بالنهضة العربية ـ اليونانية (ص 2ـ3) ساعدته على أن تكون نقطة انطلاقة غلط ماسينيون، من منظوره، الذي عَدَّ الأثر الأفلوطيني متأخرًا، أو ينطبق فقط على التصوف المتأخر (ص 5) وفي الوقت نفسه ساعدته على عرضه الانتقائي وليس النقدي لمفاهيم الأفلاطونية المحدثة، كتمثيل على هذه النهضة ومسوغ لقراءة نصوصها بالتقابل، اتكأ الكاتب في ذلك ليس على نصوص أفلوطين وبرقلس فحسب، بل وعلى تأويلات

(3) مصطفى عبد الرازق، **تمهيد في الفلسفة الإسلامية** (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية؛ دار الكتاب المصري؛ بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2011). انظر المقدمة التي كتبها محمد حلمي عبد الوهاب للكتاب حيث يبرز خصائص منهج الشيخ في التعامل مع أراء المستشرقين. محتسبًا الكتاب كتابًا في المنهج استمر حضوره في أعمال جيل تلاميذ الشيخ (ص 40ـ45) وبيان إنصاف عبد الرازق لماسينيون في إشارته إلى ما «يعده الأستاذ ماسينون من متصوفة الإسلام، الكندي والفارابي وابن سينا في كتابه **مجموع نصوص لم تنشر متعلقة بتاريخ التصوف في بلاد الإسلام**، ص 42.

(4) كتابات مصطفى الشيبي وغيره.

(5) يعرِّف الكاتب نفسه على النحو التالي: ثائر الجشي هو باحث دنماركي في مجال الفلسفة الإسلامية وهو ذو أصول فلسطينية ويعمل بصفة محاضر مساعد في جامعة كوبنهاغن في معهد تلاقي الثقافات والدراسات الإقليمية، الذي يعد رائدًا في المجال الأكاديمي في الدنمارك. بدأ ثائر الجشي مساره الأكاديمي بالحصول على درجة الماجستير في عام (2008) حيث تعرّض لقضايا التحديث والخطاب التقليدي في مجال التراث الإسلامي، وبخاصة لناحية تحديد هوية الفلسفة الإسلامية وتبيان خصائصها كما تحددت عند محمد عابد الجابري. قاده البحث في إشكاليات التراث والحداثة نحو سؤال أثر الفلسفة الإغريقية واليونانية في هذه الهوية، وبخاصة لناحية اعادة قراءة المنتوج الصوفي الاسلامي من منظور الأفلاطونية المحدثة.

عبد الرحمن بدوي لحضور هذه النصوص الطاغي، الجاعل من الأثر اليوناني بالخصوص، صاحب الأثر الأكبر. تبرز هذه الانتقائية في تقييدات الكاتب المقصودة، والمعلنة، في ما يسميه تجنبًا منهجيًا، فقد تجنَّب المقارنة بين نصوص الحلاج ونصوص أخرى غير يونانية، فلسفية أو صوفية، معاصرة للحلاج، وهو ما مكَّنه من صوغ للفرضية بصورة واضحة من جهة، كما مكَّنه من جهة أخرى من موضعة الحلاج كمتلقٍّ أول للأثر الأفلوطيني، سابق على الغزالي والسهروردي وحتى ابن عربي (ص 4)، وهو بذلك يصر على أن ينأى بالبحث عن فهم ماسينيون، الذي أبرز فقط أثر عناصر أخرى في الحلاج، ليس منها ذلك الأثر الأفلوطيني الأكبر.

أولًا: اللاهوت السلبي

يتخلل هاجس افتراق الكتاب عن ماسينيون الفصولَ كافة؛ فعنونة الفصل **الأول** باللاهوت السلبي عند الحلاج وباعتماد الأفلاطونية المحدثة كإطار مرجعي لشرح موقف الحلاج من إشكالية تنزيه الذات الإلهية عن الصفات، يجعل الادعاءَ بأن الحلّاج يطرح مفهومًا جديدًا للتنزيه ذا خلفية أفلاطونية محدثة متجاوزًا من خلال ذلك ثنائية الذات والصفات التي سادت الخطاب الكلامي لدى مجمل تيارات علم الكلام الإسلامي من أشاعرة ومعتزلة، ادعاءً غير دقيق، فالكاتب حقيقة لا يقارن بن التنزيه عند الحلاج والقول المعتزلي أو الأشعري بالخصوص، فهو لا يربط بالموقف الأشعري مثلًا رادًّا التعريف بالسلب عند الحلاج إلى أسباب لا علاقة لها بالعقيدة، كما اقترح ماسينيون (ص 16) ولا باللاكيف الأشعري، بل ومرة أخرى يردها إلى أثر أفلوطيني بحت، ليقابل بين النفي الحلاجي للصفات وبين التجريد عند أفلوطين، وليقابل بين تعالي الله وتنزيه الحلاج له وبين استحالة معرفة الواحد عند أفلوطين، فيكون التنزيه عبر نفي الصفات عند الحلاج مقابلاً للامعرفة أو لاستحالة معرفة الواحد أو الله عند أفلوطين. وكأنهما حقًا قالا بذلك. إن تقرير الكاتب بأنه بسبب التنزيه تستحيل معرفة هذا الواحد المنزّه، ليطابق الكاتب بين قول أفلوطين تعبيرًا عن هذه الاستحالة بسبب هذا التنزيه المطلق للواحد: بأنه لا يمكن أن يقال عنه حتى إنه موجود، وبين قول الحلاج بأن الواحد المتعالي المنزَّه هو إنية محض، لا يمكن القول في شأنه بلغة الفهم والنطق. فـ«أي قول بشأن الواحد باستخدام اللغة أو النطق مصيره الفشل... بذات طريقة القول بالحدوث والقدم...» (ص 30) هو قول غير دقيق، فلا تمكن المطابقة أصلًا بين القول باستحالة التعبير اللغوي عن الله فهمًا أو نطقًا، وبين القول باستحالة معرفة الله (ص 37)، وهذا ما كان قد أقر به الكاتب، «فمعرفة الله ممكنة ليس ـ بالمعنى المتداول لكلمة معرفة ـ» [6] (ص 16).

(6) يشير قول الكاتب هذا إلى الخلط بين مفاهيم العلم والمعرفة واستحالة معرفة الله ورؤيته، وفي هذا تأثر واضح بما جاء في كتاب فرانز روزنتال: Franz Rosenthal, *Knowledge Triumphant: The Concept of Knowledge in Medieval Islam* (Leiden: Brill, 2006)

والذي يبرز الفوارق بين معان للعلم متباينة ومتعلقة بالفوارق بين المعرفة الكشفية الذوقية والمعرفة الحسية والعقلية.

ثانيًا: التجلي

يستدعي الكاتب في الفصل **الثاني** مفهوم التجلي الصوفي ليس لحل هذا التناقض، بل للنأي بالحلاج عن تهمة الحلول التي أُلصقت به من جانب المدارس، التي يدعوها الكاتب بالسلفية المتأثرة بأفكار ابن تيمية. وفي هذا يوضح الكاتب محورية الخالق من منظور الحلاج كإله صانع ـ معلّ ـ كونه منشأ كل علة ـ حيث انصبّ جهد الكاتب، في هذا الإطار، على تبيان أهمية الأفلاطونية المحدثة، ليس فقط لتفسير نظرية الحلاج في الخلق ليفرق بينها وبين السببية عند أرسطو، فالمعلّ ليس هو السبب الأول، هو خالق للأسباب وفي الوقت نفسه متعال عنها، التجلي هنا يقابل الفيض. بهذا يبان كيف تسنى للحلاج أن ينزه الخالق عن مبدأ السببية من جهة، وأن يصون مبدأ الفيض والتجليات الإلهية للوجود. من جهة أخرى، يقطع الكاتب بهذا مع من يعدّ الحلاج قائلًا بوحدة الوجود، وبطريقة ما مع ماسينيون أيضًا (ص 84)، «فالله لا يكون منفصلًا عن العالم وهو في ذات الوقت ليس هو العالم، كما سيقول بذلك أصحاب مذهب وحدة الوجود، مثل ابن عربي» (ص 90)، ليدخلنا الكاتب في تناقض ثانٍ. فإذا كان مفهوم التجلي يقود إلى عدم القول بوحدة الوجود، أو بالحلول فهذا يجعل الحلاج متصالحًا مع ما جاءت به العقيدة، أو المذهب الإسلامي. كما يؤكد الكاتب (ص 92) أوليس هذا ما يقول به ماسينيون أصلًا؟

لا يتسنى للكاتب أي مخرج من هذه التناقضات سوى قراءة تصوف الحلاج من داخل التجربة الصوفية نفسها، من خارج استحالة اللغة والنطق في التعبير أو الفهم، أي من خلال لغة الشعر، الأقرب إلى التعبير عن هذه التجربة، العصية على الفهم فالتعقل. لنجد الكاتب في الفصل **الثالث** يعالج تجربة الحب الإلهي عند الحلاج، وإن كان من منظور أفلاطوني محدث أيضًا، لتبقى مداخلته متسقة. حيث ينظر من منظور التجلي نفسه إلى الخالق بوصفه مصدرًا وغاية في آن واحد، تصبو الروح لإلفها وحُبها ارتباطًا بتأويلات أفلوطين الشاعرية لعلل أرسطو من حيث إن العلة النهائية هي غاية العلل كلها (ص 104) تجذب إليها الأشياء كلها، والأشياء دومًا منجذبة إليها، فهي في شوق دائم، وكذلك هي النفس (الروح) في جذب دائم (ص 106) فالله هو الخير المحض يتجلى في تجليات التجلي، في أشعار الحلاج. ومن خلال تأويلات الكاتب لهذه الأشعار، يربط وبشكل جميل (حيث يقوم نفسه ببعض الترجمات، ص 121) بين ما يراه الكاتب حقيقة العشق الإلهي، تمثيلًا على الفيض الأفلوطيني وعلى التجربة الروحية على حد سواء. ليعتبر مسألة العشق حركة مزدوجة للمحبة (ص 128) مصدرًا وغاية لكل قول حلاجي شعري أو نثري.. ليبان أن «فصل في العشق» المترجم من جانب ماسينيون ركيك من منظور الكاتب مقارنة بأصله العربي (ص 133)، وكأننا به يقول إن الأجدر هو ترجمة الحلاج بشاعرية، لا يمكن إلا نسْبها لأفلوطين نفسه.

ثالثًا: النور المحمدي

بالرغم من هذا، يعيدنا الكاتب في الفصل **الرابع** استكمالًا لأطروحته حول أفلاطونية الحلاج، إلى معالجة ما سماه «نظرية النور المحمدي» اعتمادًا على «طاسون السراج» كما عرضه ماسينيون وبتعديلات كامل محمد عباس عليه (ص 157)، معتبرًا بذلك الحلاج

صاحبها، اعتقادًا منه بأن ما عُرف لدى أتباع الأفلاطونية المحدثة بالعقل الأول يجد نظيره لدى الحلاج في مفهوم النور المحمدي، ليعرضه كمبدأ سار، مبدأ البدء والمعاد (ص 156)، وإن بان أثر التستري، من تتلمذ على يديه الحلاج، في أن الحلاج اعتمد تأويله للنور كما جاء به القرآن (ص 160ـ161) فإن الكاتب يتجاوز ذلك عبر عدّه النور الذي هو التعبير عن الحقيقة المحمدية هو نفسه مشترك والنور الإلهي (ص163)، وبمقابلته بين هذه الحقيقة المحمدية وبين أول مراتب الفيض الإلهي، وإن أظهر بذلك أن دور النور المحمدي في الكوسمولوجيا الكونية يتمثل، إضافة إلى تسويغ الخلق نزولًا، بتسويغ الاتصال الصوفي صعودًا، كما النزول والصعود الأفلاطوني المحدث (ص 174). ليكون القول الصوفي، قول الحلاج ولاحقًا ابن عربي (ص 176)، بالخصوص أفلاطونيًا محدثًا، ليس مستلًّا، إلا مجازًا من النص القرآني، وبعيدًا ممّا بيّنه ماسينيون.

بهذا، وإن تمكن الكاتب من فحص فرضيته وتقديم مداخلته باتساق بالعموم، إلا أن التناقضات المشار إليها، وبنظرة فاحصة إلى مرجعيات الكاتب يمكن ردّها إلى تموضع الكاتب في إطار تحولات مدرسة الاستشراق الدنماركي، المتأثر بدوره بخلاصات ما تأسس عند المستشرقين الألمان، فقد ركّز الباحثون الدنماركيون، مثل فرانتس بوهل (1850ـ1932) في بحوثهم على القران الكريم وشخصية الرسول محمد، وفي هذا البحث نجد تحولًا في الدرس الدنماركي نحو تجاوز الموضوعات التقليدية للبحث بما هو نصوص خارجها، وتم التعريف بها أصلًا من خارج المدرسة الألمانية في الاستشراق، يمثل هذا تحولًا نحو مساءلة ما هو استشراق فرنسي، لا ينأى بنفسه عن ما أسس له هذا الأخير، وإن خالفه، هنا المقصود هاجس الكاتب الاختلاف عن ماسينيون، تعبيرًا بهذه المعاكسة، عن رغبة في أن يندرج في ما هو أشمل وأعمّ، الاستشراق عمومًا. ظاهرة لم يعالجها سعيد، تتمثل بسؤال رغبة من هو هامش في المركز الأوروبي نفسه، وقوة جذب المركز له، المركز الفرنسي هنا في جذبه لما هو دنماركي ـ ألماني[7].

هيمنت القراءة «الفلولوجية»[8] الاستشراقية على الكتاب، وإن حاول الكاتب تجاوز القراءة النصية للنصوص، إلا أنه وبفعل حصره المقارنة بين نصوص الحلاج ونصوص معاصرة مثيلة، هنا يونانية، فإن عقده لبعض المقارنات ونصوص ابن عربي، تأتي في ذات سياق البرهنة على الأصل اليوناني، حتى عند ابن عربي وتأويله لوحدة الوجود وللنور المحمدي. بهذا، فإن التجاوز للقراءة النصية نحو عقد مقارنات خارج زمن الحلاج، إلى زمن ابن عربي، وإن بدا ذلك سعيًا نحو البراءة

(7) في افتراق الاستشراق الدانماركي عن استشراق المركز المرتبط بالاستعمار، انظر: Martin Zerlang, «Danish Orientalism,» *Current Writing: Text and Reception in Southern Africa*, vol. 18, no. 2 (2006), <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/1013929X.2006.9678251>.

(8) للمزيد حول مدارس المستشرقين كافة، يمكن الإحالة إلى تصنيف الجابري لها اعتمادًا على مناهجها في قراءة التراث الفلسفي العربي، بوصفها جميعها قراءات فلولوجيه أو بينوية أو فردانية ذاتوية، تبقى في إطار المركزية الغربية، بما في ذلك «منهج ماسينيون الذاتوي المتعاطف مع الحلاج»، انظر: محمد عابد الجابري، «التراث والحداثة: ما التراث؟ وأي منهج،» **المستقبل العربي**، السنة 8، العدد 83 (كانون الثاني/يناير 1986).

الأيديولوجية، وبعدًا من التأويل. ليكون فعلها التأويلي المضمر لمكانة هذه النصوص مفهومًا في نهاية المطاف كمحاولة سياقية تكرس فهم عالمية وأصالة الأثر اليوناني لما هو تاريخ لأفكار كليهما، الحلاج وابن عربي.

انطلق الكاتب كما بيّنّا من افتراض أساس يتمثل بأن الأفلاطونية المحدثة هي من جعل من الحلاج لا متصوفًا فقط بل وفيلسوفًا أيضًا. ولفحص ذلك عرض كيفيات ولوج مؤلفات أفلوطين وبركليس للفضاء المعرفي الذي عاش الحلاج فيه؛ متوقفًا عند نصوص التاسوعيات والإنادة، من دون تفنيد أو فحص متعمِّق لما هو منحول أو غير منحول فيها، ومن دون التوسع أو التطرق إلى مصائر هذه النصوص عند غير الحلاج، والتي شكلت بالضرورة قنوات اتصال الحلاج أو اشتباك الحلاج مع هذه النصوص، وهي كيفيات تلقي وحضور أو غياب الأثر الأفلاطوني المحدث عند الفلاسفة الأوائل، مثل الكندي، الذي عدّه ماسينيون متصوفًا. فقول الكندي في الوحدانية والصفات وتسويغ الإلهام والكشف بتجاور مع المعرفة العقلية تبين مساءلة للقول الأفلاطوني المحدث[9].

الأثر الأفلاطوني والأفلاطوني المحدث والفيثاغوري والأرسطي لا شك فيه، ولكن معالجة الفلاسفة الأوائل أو حتى المتكلمين الأوائل أو حتى الفقهاء (من يسميهم الكاتب السلفيين) لموضوعاتهم لم تخلُ من وعي وانتقائية مقصودة عندهم في الأخذ، بل والإضافة بعد مساءلة لجل الإرث اليوناني. وهذا يغيب عن الكتاب، وكأننا لا يمكن أن نفهم الحلاج من دون الأفلاطونية. فهي عند الكاتب ليس فقط منظارًا ينظر من خلاله إلى الحلاج، بل هي المنظار الوحيد الذي يمكن النظر منه إلى الحلاج وإلى غيره. بهذا نجد الكاتب في سعيه لتحرير الحلاج من تأويلات ماسينيون يكون قد أسره في هيلانية طاغية.

وبالرغم من ذلك، فإن الإشادة جديرة بقدرة الكاتب على التعامل مع المصادر، التي صنَّفها أولية: نصوص الأفلاطونية المحدثة اليونانية، وذات النصوص بالعربية، معتمد في الأساس، كما ماجد فخري وغيره، على جهود عبد الرحمن بدوي، ونصوص الحلاج بالعربية أو المترجمة، عن ماسينيون أيضًا. ونصوص ثانوية ساعدت الكاتب على تبيين فرادة معالجته المختصة، مقابلة الكاتب لنصوص الحلاج ونصوص الأفلاطونية المحدثة، كشفت عن توتر يغني معرفتنا بهذه النصوص. قد يساعدنا على ضبط قلق المصطلحات، النابع من هذا التوتر، وهذا بدوره يسوغ القول بضرورة إيجاد مسرد خاص بهذه المصطلحات أو معجم خاص بالمشتركات بين ما هو صوفي وفلسفي.

أخيرًا، يفتح الكتاب المجال مرة ثانية للاهتمام بإرث الحلاج والتعامل معه بما يمثله، مثّل الحلاج وسيرته الفكرية والشخصية، وما

(9) التباس الرأي حول مواقف الكندي يعود إلى أنه هو من قام بعرض فلسفة أفلوطين على المعتصم، بعد أن دقق ترجمة ناعمة الحمصي. ومن المحدثين الذين زادوا اللبس قول ماجد فخري، معتمداً كشف عبد الرحمن بدوي عن التأثير الأفلوطيني، بطريقة تتعارض مع ما يقوله فخري نفسه، فلا يظهر لنا أي قول للكندي في الفيض، بل يؤكد أن الكندي «أخذ بالقول في الخلق من عدم عن يحيى النحوي، آخر مناصري هذه الفكرة،» وتعليل الكندي للعلية هو «رأي منفرد لا أشعري ولا معتزلي» و«مناهج الكندي في الاستدلال شبيهة بما في القرآن». انظر: ماجد فخري، **تاريخ الفلسفة الإسلامية**، نقله إلى العربية كمال اليازجي (بيروت: دار المشرق، 2000)، ص 134، 139 و156.

زال، موضوعة للقول في شأنه بطريقة تشبه طريقة القول في شأن عظماء في التاريخ الإنساني، سقراط، المسيح، محمد وغيرهم. فلم ينحصر القول في شأنه بنظم فلسفي كما جاء به الكتاب، بل سيبقى المجال مفتوحًا لاستلهام تجربته، في ما جاء في نصوص بفعل النظم الفلسفي، مثلما نجد عند صلاح عبد الصبور مسرحته لمأساة الحلاج، وفي الرواية الفلسفية الأخيرة لجمال ضاهر التي تنحو نحو تمثل تجربة العشق الإلهي عبر موت أكيد، فناء وبقاء[10]. وفي ما سيكون □

(10) انظر: صلاح عبد الصبور، **مأساة الحلاج** (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2000)، وجمال ضاهر، **الخليل بن جلجل (رواية)** (بيروت: رياض الريس، 2017).

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

سيار الجميل. **الملك فيصل الأول 1883ـ 1933: أدواره التاريخية ومشروعاته النهضوية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 432 ص.

يعرض هذا الكتاب لتجربة الملك فيصل الأول (1883ـ1933) المزدحمة بالتناقضات، والأبعاد التاريخية للأدوار والمشروعات النهضوية التي تميز بها، متناولًا الأحداث الدرامية له، مع إعادة تقويم لدوره التاريخي الحاسم في التطورات السياسية لما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها وحتى رحيله عام 1933، وتأثير هذا الدور في المنطقة طوال القرن العشرين.

لقد تميز فيصل الأول ـ كما يرى المؤلف ـ بزعامته القتالية عالية المستوى لمجموعة من الضباط العسكريين القدامى الذين تخرجوا في كليات إسطنبول العثمانية. ووجد ضالته في المساعدة السياسية التي كان يقدمها له لورانس العرب الذي أصبح صلة اتصال بينه وبين العالم. وإذ نُظمت الثورة العربية ضد سياسات حكومة الاتحاديين العثمانية، غدا فيصل الممثل الرئيسي للقضية العربية بحكم حيويته السياسية ومكانته الاجتماعية، كما وجد نفسه في مؤتمر فرساي بباريس للسلام 1919 الزعيم العربي المؤسس الذي يخرج لأول مرة على العالم بمشروع أول دولة عربية مستقلة تمثلها حكومته في سورية، قبل أن يقضي عليها الفرنسيون عقب احتلالهم لبنان وسورية. وبقي فيصل في الظل قليلًا ليغدو أول ملك للعراق عام 1921 ومؤسسًا للعراق المعاصر.

وهكذا يبحث الكتاب في تاريخ كل المنطقة من خلال دراسة الملك فيصل بوصفه أحد رموز العرب المحدثين في القرن العشرين، متميزًا بمشروعاته النهضوية العقلانية والواقعية، بعيدًا من الشعارات والأوهام، ومستجيبًا لجملة من التحديات بالرغم من قسوة المخططات الاستعمارية وهزيمته هنا أو هناك.

هذا الكتاب ـ في كل الأحوال ـ لا يسعى إلى إعادة الاعتبار للملك فيصل الأول تاريخيًا، أو التغني بمآثره وأمجاده أو تجريحه وتعداد أخطائه، بل إلى كشف معلومات تاريخية ووثائقية جديدة حوله، تظهر للأجيال القادمة أنه كان الأقرب إلى الإيجابية منه إلى السلبية،

سخَّر حياته من أجل أن يبني شيئًا مصيريًا للعرب، بغضّ النظر عن نجاحه أو فشله في مهمته. ويرد الكتاب على أولئك الذين يستخفون به كونه «أعرابي من بدو الصحراء» ليؤكد لهم أنه نشأ صبيًا مع البدو وهو أيضًا ابن مدينة عريقة اسمها مكة. كما يرد على الأتراك الذين يتهمون العرب بالانفصال عن العثمانيين والتحالف مع الحلفاء ليحاربوا العثمانيين ويخرجوهم من الحجاز وسورية، موضحًا أن فيصل حاول طويلًا ثني الوالي جمال باشا عن اضطهاده للعرب وإيقاف إعدام شبابهم، لكن الأتراك الاتحاديين رفضوا على الدوام مطالبه ومطالب العرب عمومًا بحيث لم يبقَ أمامهم إلا الثورة المسلحة والذهاب مع الحلفاء. ودليل ذلك أن قوميات أخرى تعرضت للاضطهاد انفصلت عن العثمانيين قبل انفصال العرب عنهم. كذلك يرد الكتاب على العراقيين الذين يعارضون فيصل كونه من الحجاز، وأنه غير عراقي، مؤكدًا أن أعيان العراق في أغلبيتهم كانوا مع ترشيح فيصل الأول كي يعتلي عرش العراق، وليس الإنكليز وحدهم الذين رشحوه.

ويرى المؤلف أن التاريخ سيذكر أن الملك فيصل الأول الذي انتصر مع رهط من القيادات العسكرية في ريادة الثورة العربية، حكم سورية الكبرى لسنتين (1920ـ1918)، ونال سمعة كبيرة وواسعة بمشاركته في مؤتمر فرساي 1919، ثم حكم العراق نحو ثلاث عشرة سنة (1933ـ1921) وأسس وجوده الحديث. وإذا ما فشلت تجربة فيصل في سورية من جراء الهجمة الفرنسية القاسية، فقد نجح في تجربته بحكم العراق، وأصبح رمزًا لوحدة العراق ونهضته المعاصرة بالرغم من رأي بعض العراقيين المخالف لذلك.

ـ 2 ـ

منير الحمش. **سورية... المجتمع والدولة و(المشكلة الكردية)**. دمشق: مدن للنشر والطباعة والتوزيع، 2021. 343 ص.

يتناول هذا الكتاب – كما يأتي في تعريفه ـ تأسيس الدولة السورية والتحديات التي واجهتها، ويعرض لواقع المجتمع والدولة، مركزًا على الاقتصاد السياسي للأزمة السورية وعلى المشكلة الكردية.

يرى المؤلف أن الأزمة السورية بتشعباتها المتعددة بما في ذلك المشكلة الكردية، ليست سورية، وإنما أرادتها القوى المعادية أن تظهر وكأنها سورية، في حين أنها جزء من المسألة الشرقية التي تعود إلى التوسع الاستعماري الغربي على حساب الإمبراطورية العثمانية والتي برزت عقب الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية. وقد استغل الخارج بعض العوامل الداخلية ـ مثل التعددية والفوارق الطبقية وتراجع دور الحكومات البيروقراطية في مواجهة تجار الحرب والأزمات في البلاد الذين خلفوا وراءهم الجوع والعطش ـ لافتعال حالة الاحتراب التي تشهدها سورية بهدف تدميرها وتفتيت مجتمعها. وتمكنت القوى الفاعلة على الساحة الدولية من نقل صراعاتها إلى الداخل السوري لتتحول الساحة السورية إلى ساحة تتسابق فيها مختلف الدول في صراعات إقليمية ودولية بحثًا عن النفوذ والمصالح وهو ما هدد ويهدد وحدة الأراضي والسكان، ويثير تساؤلات حول اسئلة وقضايا كثيرة تتعلق بالهوية والانتماء القومي، إضافة إلى القضايا المتعلقة بتنظيم المجتمع والاقتصاد ودور الدولة وإدارتها وطبيعة الحكم والدستور.

ومع استمرار الأزمة، يحذر المؤلف مما يُطرح على الأرض من مشاريع قديمة لتقسيم سورية وتفتيتها، تم تحديثها من جانب دوائر أمريكية وأوروبية وصهيونية وتركية، مؤكدًا أهمية الحوار الداخلي الهادف إلى إيجاد المخارج الممكنة للأزمة من خلال التوجه الوطني والوعي القومي العربي لمواجهة ما يحاك لسورية من مكائد. وفي هذا السياق يتوقف عند القضية الكردية، فيقارب جذور المشكلة الكردية في سورية، محذرًا من مسألة الإدارة الذاتية للأكراد في شمال شرق سورية ذات الموقع الجيوسياسي المهم والتي تختزن موارد طبيعية هائلة. ويوضح أن تجربة الإدارة الذاتية للأكراد في سورية تطرح في سياق مشروع الشرق الأوسط الأوسع الذي يتوافق وتطلعات الولايات المتحدة لتعزيز هيمنتها على المنطقة ويستجيب للمطامع الصهيونية.

ـ 3 ـ

محمد محفوظ. **الدولة العربية المعاصرة: بين جدليات الاستقرار والإصلاح**. القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2021. 479 ص.

يفترض هذا الكتاب أن بناء الدولة في المنطقة العربية والمحافظة على استقرارها ومسيرة الإصلاح فيها الذي يتحدد بطبيعة الأنظمة العربية، يتطلب «تحرير المجتمع المدني ورفع القيود عن حركته وفعاليته، حيث إن الدولة وحدها، لا تتمكن من خلق كل شروط ومتطلبات التحول، بقدر ما هي بحاجة إلى جهد المجتمع المدني الذي يستطيع القيام بالكثير من الخطوات والأعمال في هذا الاتجاه.

يضم الكتاب أربعة فصول، يعرض **الفصل الأول** للخلفيات والمصادر الدينية والمدنية المتعلقة بوظائف الدولة الأساسية في المنطقة العربية، فيتناول موضوع الإسلام والدولة في الوطن العربي، وقضايا الوحدة والتعدد في الفكر الإسلامي المعاصر، والمسألة الدينية، والحوار الديني ـ المدني، وعلاقة الأقليات الدينية بالدولة، والإسلام السياسي وضرورات التحول من الأصولية إلى المدنية. ويُعنى **الفصل الثاني** بقضايا الدولة والطائفية وإشكاليات الوحدة والسلم المجتمعي، وجدلية الديني والمدني والإرهاب وتخريب الدول. ويتابع **الفصل الثالث** أوضاع الدولة العربية في ظل التجاذب بين السياسي ـ الديني والمدني، متناولًا مفهوم الدولة القوية وسؤال التحول المدني وحقوق الإنسان والتنمية وأوليات الثقافة السياسية، والأمن وجدليات الحرية في الواقع العربي. ويبحث **الفصل الرابع** والأخير موضوع الدولة العربية في ظل الحديث عن المواطَنة وتداعيات الربيع العربي، فيتناول قضايا الاستقرار السياسي والدولة العربية بين آليات التفكيك وسياقات التحول، ودولة المواطنة وتحولات السلطة، والربيع العربي ومخاطر عودة الاستبداد السياسي.

ويخلص المؤلف إلى أن مؤسسات الأمة في التجربة التاريخية الإسلامية، كانت تمارس دورًا أساسيًا في تنظيم حياة الناس السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، موضحًا أن التأمل في طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة في الرؤية الإسلامية، يفيد أن الدولة في الإسلام هي دولة مدنية وليست ثيوقراطية، وأن المهام والوظائف الملقاة عليها وظائف مدنية، تستهدف المساهمة في تأمين حاجات المجتمع الضرورية، والعمل على خلق فرص التقدم وأسباب التطور في المجتمع.

وبناء عليه، يرى المؤلف أنه من الضروري أن نحدد وظائف الدولة كمؤسسة وهياكل إدارية، بعيدًا من المهام والوظائف الدعوية والدينية والأيديولوجية. وتتمثل هذه الوظائف بالحفاظ على الحدود وصد العدوان الخارجي، وحفظ المصالح العامة وتحقيق العدالة منعًا لتراكم نزعات السيطرة والهيمنة.

من هنا يرى المؤلف أن الوصول إلى مجتمع عربي – إسلامي جديد، بحاجة إلى تنشئة ثقافية وسياسية جديدة، تغرس في عقول ونفوس أبناء المجتمع قيمًا جديدة تنشط الحراك الأهلي، وترفده بآفاق جديدة وتطلعات حضارية. وهذه التنشئة من الوسائل المهمة التي تساهم في تطوير الحقل المدني – الأهلي في الأمة.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

John Nagle and Mary-Alice Clancy (eds.)
Power-Sharing after Civil War: Thirty Years since Lebanon's Taif Agreement
London: Routledge 2021. 147 p.

يبحث هذا الكتاب في إرث «اتفاق الطائف «الذي تم التوصل إليه عام 1989 لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان والذي تم بموجبه صوغ التعديلات الدستورية عام 1990. ويأتي الكتاب في ظل تزايد اهتمام الباحثين والطلاب في إرث الطائف بوصفه صيغة تمثل الموجة الجديدة من اتفاقيات تقاسم السلطة التوافقية التي ظهرت في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ووسيلة لإعادة تفعيل النظام السياسي التوافقي من خلال إدارة التعددية الطائفية في لبنان في مرحلة ما بعد الصراع وإعادة الحياة الديمقراطية وبناء الدولة، في وقت استمرت فيه الانقسامات الطائفية تتحكم بالشؤون العامة في البلاد وتتفاقم فيه الأزمات.

يعرض الكتاب للحرب الأهلية التي اندلعت في لبنان عام 1975 واتخذت عناوين مختلفة بعدما استقطبت العديد من القوى الخارجية للانخراط فيها؛ فعدَّها البعض حربًا طائفية في جذورها، والبعض الآخر حربًا بين اليمين واليسار، وبين اللبنانيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحربًا ضد التوطين، وبين الوطنيين والانعزاليين (عملاء إسرائيل)، وبين اللبنانيين والنظام في سورية، ونضالًا ومقاومة ضد مشاريع التقسيم وتصفية القضية الفلسطينية، وغير ذلك من الشعارات التي رُفعت للحشد والتعبئة لتبرير استمرارية الحرب. كما رآها البعض حربًا بالوكالة، تختزل «حروب الآخرين على أرض لبنان» وذلك، بعدما انخرطت في مسلسلاتها القوات السورية التي دخلت لبنان 1976 بقرار من جامعة الدول العربية في إطار قوات الردع العربية، وإسرائيل التي أقدمت على اجتياح جنوب لبنان عام 1978 (عملية الليطاني) قبل أن تغزو لبنان عام 1982، والتدخلات الدولية والإقليمية وخصوصًا الروسية والإيرانية (لاحقًا)، ناهيك بالتدخل الأمريكي الذي لم يغب عن مجريات الأحداث في لبنان ـ إن لم يكن يقف وراء معظمها ـ.

في كل الأحوال، وبغضّ النظر عن التسميات التي أُطلقت على الحرب الأهلية التي كان من الطبيعي أن تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية نتيجة الانقسامات الداخلية واستغلالها من جانب الخارج، وكذلك استقواء الداخل بالخارج، أفرزت الحرب الأهلية ـ كأمر واقع ـ مناطق طائفية أشبه بإقطاعيات طائفية

تقاسمها أمراء الحرب (زعماء الميليشيات الطائفية) الذين سيطروا على إدارة الخدمات فيها بما يتوافق وتعزيز زعاماتهم ومصالحهم الخاصة. وكان على المعنيين بصوغ «اتفاق الطائف» أن يتعاملوا مع هذا الواقع لإنهاء الحرب، فأعاد الطائف تأسيس تقاسم السلطة التوافقية على أساس المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في مجلس الوزراء والبرلمان ووظائف الفئة الأولى، في إطار صيغة طائفية توافقية – يعدّها البعض شكلًا من أشكال «الديمقراطية التوافقية» للحؤول دون هيمنة طائفة معينة على الطوائف الأخرى ـ كما كان الحال في «الميثاق الوطني» لعام 1943. كما نصت صيغة الطائف على إجراء تعديل في صلاحيات رئيس الجمهورية (ماروني) الذي كان يهيمن على السلطة التنفيذية، فوضعت السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء مجتمعًا، وعززت من صلاحيات رئيس الحكومة (سني)، ومن دور رئيس مجلس النواب (شيعي)، وذلك بهدف تحقيق تقاسم عادل للسلطة بين الطوائف.

وتقرر استيعاب زعماء الطوائف في مؤسسات الدولة ومنحهم حق الفيتو في مجلس الوزراء بهدف دمجهم، بينما دعا الطائف الى إعادة تموضع القوات السورية في البقاع اللبناني تمهيدًا لانسحابها من لبنان. وكان هناك توافق تام على حق المقاومة في تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تم تحرير الجنوب عام 2000، لكن العوامل الخارجية لم تكن مؤاتية للاستقرار في لبنان بعد هجمات «11 سبتمبر 2001» ومن ثم الغزو الأمريكي للعراق 2003 واغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري 2005 وانسحاب القوات السورية من لبنان، وصولًا إلى أحداث «الربيع العربي» والملف النووي الإيراني والحرب اليمنية وصراع النفوذ بين الرياض وطهران ووضع موضوع سلاح حزب الله على طاولة البحث. ولا يخفى أن هذه العوامل الخارجية كان لها تأثيرها في عدم انتظام تطبيق اتفاق الطائف.

لكن ذلك لا يعني أنه يمكن تجاهل عوامل الضعف الكامنة في اتفاق الطائف والناجمة عن تقاسم السلطة والمحاصصة الطائفية والفساد والزبائنية وغيرها من المسائل التي ساهمت في تقويض مؤسسات الدولة. ومن المهم لواضعي السياسات والأكاديميين الراغبين في استيراد نموذج تقاسم السلطة عبر الشرق الأوسط عقب صراعات «الربيع العربي»، التمعن

والإفادة من دروس الطائف و«ديمقراطيته التوافقية»، وذلك تجنبًا لعدم الاستقرار السياسي والإحباط.

ـ 2 ـ

Bruce Riedel

Jordan and America: An Enduring Friendship

Washington, DC: Brookings Institution Press, 2021. 234 p.

يعرض الخبير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط بروس ريدل في هذا الكتاب للعلاقة المتينة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن منذ أكثر من سبعة عقود، مسلطًا الضوء على دور قادة البلدين في التغلب على الصعاب التي واجهت علاقتهما في ظل الأزمات التي شهدتها المنطقة التي تعَدّ من أكثر المناطق تقلبًا في العالم.

ويرى ريدل في مراجعته للعلاقة بين البلدين أن الفضل في متانة تلك العلاقة يعود إلى حد كبير إلى دور العاهل الأردني الملك حسين الذي تولى السلطة في سن السابعة عشرة عام 1952 وحكم ما يقرب من نصف قرن، ونجله الملك عبد الله الذي ورث العرش عام 1999. وفي المقابل عمل الرؤساء الأمريكيون من أيزنهاور إلى بايدن عن كثب مع الملكين الهاشميين للحفاظ على «السلام والاستقرار» في المنطقة، ولا سيما في ظل الصراع العربي-الإسرائيلي وحروب الخليج والحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة عقب هجمات «11 سبتمبر» 2001 ولم تنتهِ حتى الآن. ويقر ريدل أن العلاقة بين البلدين شابتها توترات وتخللتها أزمات عديدة، لكنها في النهاية استمرت وازدهرت.

وإذ يُعد الأردن حاليًا شريكًا وحليفًا مهمًا للولايات المتحدة نظرًا إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه القيادة الهاشمية في تعزيز العلاقة بين البلدين ومواجهة العقبات التي لا تعد ولا تحصى في المنطقة، يرى المؤلف أنه ينبغي على صانعي السياسة الخارجية في واشنطن الحفاظ على أهمية دور الأردن في المنطقة، بوصفه دورًا حيويًا للأمن القومي للولايات المتحدة.

ـ 3 ـ

Suzi Mirgani (ed.)

Informal Politics in the Middle East

London: C Hurst and Co Publishers Ltd, 2021. 336 p.

يبحث هذا الكتاب في النشاط السياسي غير الرسمي في الشرق الأوسط، متناولاً كيفية تنظيم المجموعات من قوى ومؤسسات وجمعيات في المجتمع المدني، وعلاقاتها مع الدولة، ونتائج تعبئتها، وتفاعلها مع أنظمة الحكم، وانعكاس ذلك على الثقافة السياسية وعمل المؤسسات السياسية في المنطقة.

يسلط الكتاب الضوء على نوعين عريضين من المشاركة السياسية غير الرسمية في الشرق الأوسط: العمل المدني الذي يعمل جنبًا إلى جنب مع جهاز الدولة، والعمل المدني الذي يمثل تحديًا للدولة. وفي كلتا الحالتين، يمكن لهذه الأنشطة أن تحقق نتائج ملموسة لمجموعات معينة من الناس، وكذلك للدولة.

ويشدد الكتاب على أنه بالنسبة إلى الكثيرين، ليست السياسة غير الرسمية والتعبئة المدنية خيارًا، بل ضرورة لتأمين ـ بشكل جماعي ـ نوع من الضمان الاجتماعي، من خلال التبادل المجتمعي والنشاط اليومي. ومن المفارقات أن سلطات الشرق الأوسط غالبًا ما تغض الطرف عن التنظيم غير الرسمي، لأن مخططات «المساعدة الذاتية» تسمح لبعض الفئات الاجتماعية بالبقاء ـ مما يقلل من غريزتها في طلب الدعم من الدولة. وغالبًا ما يتم تثبيط الناس عن العمل السياسي والمعارضة؛ وبالرغم من ذلك يتم تشجيعهم في الوقت نفسه على السعي وراء تحسيناتهم الخاصة، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى قيام مجموعات وجمعيات مسيّسة. ومن خلال تحليل هذا التفاعل تسعى المجموعات غير الرسمية إلى التأثير في السياسات العامة لجعلها أكثر إنصافًا أو متوافقة مع اتجاهاتها ومطالبها وحراكها الداعي إلى التغيير.

ولا يخفى أن الاهتمام بدراسة السياسات غير الرسمية في الشرق الأوسط تزايد بعدما شكلت المجموعات المختلفة من الفاعلين غير الرسميين مواقع متعددة للاحتجاجات التي

ظهرت خلال أحداث «الربيع العربي». وتمحور هذا الاهتمام حول خلفيات وديناميات الأنشطة غير الرسمية من أجل فهم أفضل للجذور التاريخية للشبكات غير الرسمية في الشرق الأوسط وقدرتها على المشاركة السياسية والتأثير في أنظمة الحكم القائمة في المنطقة.

ABOUT BEHIND ENEMY LIES

A journalistic account of Trump's wars in the Middle East from a highly acclaimed journalist who has been reporting on the area for decades In this urgent and timely book, Patrick Cockburn writes the first draft of the history of the current crisis in the Middle East. Here he charts the period from the recapture of Mosul in 2017 to Turkey's attack on Kurdish territory in November 2019, and recounts the new phase in the wars of disintegration that have plagued the region, leading to the assassination of Iranian General Sulemani.

Cockburn offers panoramic on-the-ground analysis as well as a lifetime's study of the region. As author of The Rise of Islamic State, and the Age of Jihad, he has proved to be leading, critical commentator of US intervention and the chaos it has wrecked/ And here he shows how, since Trump entered the White House promising an end to the Forever War, peace appears a distant possibility with the continuation of conflict in Syria, Saudi Arabia's violent intervention in the Yemen, the fall of the Kurds, riots in Baghdad, and the continued aggression towards Iran. While ISIS has been defeated, it is not clear whether it has disappeared from the region. Trump's policies has appeared to pour petrol on the flames, emboldening the other superpowers involved in the proxy wars. Following the collapse of the deal with Iran, and the threat of war crimes, is a new balance of power possible?

SEE LESS

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

David Pollock,

"Helping Syria's Kurds Weigh Their Options,"

The Washington Institute for near East Policy (15 November 2021).

Also published in *Newslooks*.

يدعو هذا التحليل السياسي ـ الذي يأتي في سياق الدعوات الأمريكية لاستخدام الورقة الكردية في مواجهة النظام في سورية ـ إدارة الرئيس الأمريكي بايدن إلى عدم الانسحاب من منطقة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية التي أقامها الأكراد بحماية ورعاية أمريكيتين، معتقدًا أن إبقاء بضع مئات من الجنود الأمريكيين في المنطقة، وتأييد الإدارة الأمريكية اتفاقيات وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية، وتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية لرفع مستويات المعونة في جميع أنحاء البلاد، والحفاظ على «استقلالية شمال شرق سورية» في إطار أي حل تدريجي للوضع السياسي العام في سورية، من شأنه طمأنة الأكراد وتحديدًا ـ قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ـ باستمرار الحماية الأمريكية لهم، ومن شأنه كذلك أن يُكسب واشنطن نفوذًا أكبر على روسيا والجهات الفاعلة الأخرى بمخاطر وتكلفة منخفضة ومقبولة.

وتأتي هذه الدعوة للإدارة الأمريكية بعد زيارة رئيسة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية إلهام أحمد لواشنطن، للحصول على

تأكيدات أوضح بشأن استمرار الحماية والدعم الأمريكيين للأكراد وعدم حصولها سوى على أجوبة مبهمة من المسؤولين في واشنطن. كما تأتي هذه الدعوة وسط تهديدات تركية بتوغل آخر في الأراضي التي تقع تحت سيطرة الأكراد في سورية، وذلك في وقت يدور الحديث حول التطبيع مع حكومة الرئيس السوري بشار الأسد، بينما يغيب عن هذه التحركات الأكراد في سورية الذين يفوق عددهم المليونَي نسمة.

ويتزايد القلق لدى أكراد منطقة الإدارة الذاتية نتيجة سوابق الإدارة الأمريكية في التعاطي مع تركيا، إذ سبق لإدارة ترامب أن أعطت تركيا الضوء الأخضر مرتين للتوغل في مناطق الأكراد الحدودية، كما إن واشنطن التي أعلنت أنها تعارض التطبيع مع الأسد، أشارت إلى أنها لن تعارضه بفاعلية أيضًا. ولكي تؤكد إدارة بايدن صدقيتها، يعرى بولوك أنه ينبغي تمثيل «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية في الجولات المقبلة من مناقشات الأمم المتحدة أو غيرها من المناقشات الدبلوماسية أو الدستورية بشأن مستقبل سورية. كما ينبغي أن تؤكد إدارة بايدن استعدادها لإبقاء بضع مئات من الجنود الأمريكيين في شمال شرق سورية ـ على الأقل ـ إلى حين اتفاق أكراد الإدارة الذاتية على بعض الترتيبات السياسية الجديدة مع الحكومة في دمشق.

ومن المؤكد أن الأسد سيعترض على هذا الأمر، لكن من الممكن ـ بحسب هذا التحليل ـ حث روسيا على تأييده مقابل تنازلات في مسألة إعادة الإعمار أو غيرها من القضايا المتنازع عليها. حتى تركيا قد توافق لقاء تأكيدات أقوى بأن الميليشيات التي يقودها الأكراد ستبقى بعيدة من الحدود أو ستحدّ على الأقل من وجودها في المدن الرئيسية المجاورة، أي القامشلي وكوباني ومنبج وتل أبيض ورأس العين.

ـ 2 ـ

Lahib Higel,

"Iraq's Surprise Election Results,"

International Crisis Group [ICG] (16 November 2021).

يفيد هذا التعقيب على الانتخابات العراقية التي أجريت في 10 تشرين الأول/أكتوبر الماضي أن تلك الانتخابات لم تنتج تغييرًا جوهريًا، لكنها خلخلت ميزان القوى في البرلمان. وباتت النتيجة الأكثر رجحانًا هي إنشاء ائتلاف برلماني يمكن أن يحافظ على الوضع السياسي الراهن، لكن قد لا يتمكن من المحافظة على السلم الاجتماعي.

وقد جاءت الانتخابات عقب موجة كاسحة من الاحتجاجات الشعبية عُرفت بـ «حراك تشرين»، حيث دعا المتظاهرون إلى إجراء إصلاحات جوهرية للنظام السياسي، وقدمت الحكومة موعد الانتخابات ستة أشهر استجابة لغضب الشارع، وسط توقعات بإجراء انتخابات تحدث تغييرًا ملموسًا، إلا أن أقل من نصف الناخبين شارك في عملية الاقتراع، لعدم اقتناع أغلبية الناخبين بقدرة الانتخابات على إحداث تغيير يذكر في صيغة النظام الحالية، وهو ما يثير الشكوك بقدرة النظام على توليد الشرعية التي يحتاج إليها. وبينما ادعت بعض الأحزاب حدوث تزوير في محاولة لتغيير نتائج الانتخابات أو على الأقل تحسين فرصها في كسب مواقع متميزة في الحكومة الجديدة المتوقع تأليفها، لجأت بعض الأحزاب الأخرى إلى العنف – بما في ذلك، كما يبدو، محاولة اغتيال رئيس مجلس الوزراء مصطفى

الكاظمي – لرفع سقف مطالبها. وفي الحصيلة قد يواجه تأليف الحكومة تعقيدات وصعوبات جدية نتيجة صعوبة وجود أكبر كتلة في البرلمان – وبالتالي تسمية رئيس الوزراء. وقد لا يتمتع قيام الائتلاف البرلماني بالمتطلبات اللازمة للحكم وبالتالي فإنه قد لا يعمر طويلًا جدًا.

يؤكد مراقبو الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن عملية الاقتراع أديرت جيدًا. لكن يبدو أن هذه الشكليات لم تهم العراقيين كثيرًا، إذ بلغ معدل الإقبال على الاقتراع أدنى مستوى له في حقبة ما بعد عام 2003، حيث كانت النسبة 36 بالمئة من المواطنين الذين يحق لهم الاقتراع ومشاركة 44 بالمئة من الناخبين المسجلين. وهذا المعدل الضئيل كان متوقعًا، حيث إن قلة من العراقيين تتوقع أن تُحدث الانتخابات تغييرًا ذي معنى في النظام بصيغته الحالية.

مع ذلك اهتز النظام بنتائج الانتخابات بطريقة أخرى مع ظهور فجوات أكبر من المعتاد بين الرابحين والخاسرين، إذ خلخلت الانتخابات التوازن القائم داخل ميثاق النخبة العراقية، وخصوصًا في المعسكر الشيعي، حيث أحرز التيار الصدري تقدمًا كبيرًا على حساب «تحالف الفتح» الذي يمثل مصالح المجموعات شبه العسكرية في الحشد الشعبي، التي تم حشدها لحمل السلاح عام 2014 لمساعدة الحكومة على محاربة تنظيم «داعش». وحصل التيار الصدري على 73 مقعدًا في البرلمان الجديد مقارنة مع 54 مقعدًا في برلمان 2018، بينما كانت خسارة تحالف الفتح كبيرة إذ انخفض تمثيله إلى 17 مقعدًا من 48 مقعدًا حصل عليها عام 2018.

وخلافًا للصدريين، قدم الفتح مرشحين تنافسوا ضد بعضهم بعضًا في نفس الدوائر الانتخابية، وتنافسوا على نفس الأصوات، وبالتالي لم يحصلوا على العدد اللازم من الأصوات. كما إنه تنافس مع حركة «حقوق»، وهو حزب جديد مرتبط بكتائب حزب الله، وهي مجموعة داخل الحشد لم تكن قد شاركت من قبل في الانتخابات. كذلك خسر الفتح أصواتًا لمصلحة تحالف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، والذي عاد بقوة لا بأس بها، حيث فاز بـ 35 مقعدًا بزيادة 10 مقاعد. وظهر المالكي بوصفه الخصم الرئيسي للصدر في الجهود الرامية لتأليف حكومة بدعم من الأحزاب الصغيرة.

وكان الخاسرون الرئيسيون الآخرون هم القادة الشيعيين الوسطيين، عمار الحكيم وحيدر العبادي، والأخير رئيس وزراء سابق أيضًا. وكحال الفتح، فإنهم ارتكبوا خطأ إدارة تحالف مشترك، فقدموا مرشحين متنافسين، وبالتالي قسموا العدد الصغير أصلًا لناخبيهم، وفاز كل منهما بمقعدين. وقد يكون الحكيم خسر أصواتًا للمستقلين والأحزاب المرتبطة بحركة تشرين الاحتجاجية، حيث سعى لاجتذاب الجيل الشاب دون تقدير أن الكثير من الشباب سيرفضون الأحزاب التقليدية بصرف النظر عن الحماسة التي يعبر بها مرشحوها عن التزامهم بالإصلاح.

ومن بين القادمين الجدد، كان نجاح «امتداد»، وهي حركة نشأت من حركة تشرين الاحتجاجية، وحصلت على 9 مقاعد، الأمر الذي يشير إلى توجه جمهور الناخبين نحو الوجوه الجديدة في السياسة العراقية.

والواقع، قدمت الانتخابات عدة مفاجآت بفضل نظام انتخابي جديد (يُعرف بنظام

الصوت الواحد غير القابل للتحويل)، وذلك بخلاف الانتخابات السابقة التي أجريت بعد عام 2003، والتي حدد نظام التمثيل النسبي القائم على القائمة الحزبية عملية توزيع المقاعد طبقًا للعدد الإجمالي للأصوات التي فاز بها حزب ما، وليس المرشحين كأفراد.

وفي ما يتعلق بالمناطق التي تقع خارج المناطق ذات الأغلبية الشيعية في بغداد والجنوب، فإن أثر النظام الانتخابي الجديد لم يكن واضحًا. فعلى الجانب السني، كان أداء «تقدم»، وهو حزب رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، جيدًا، ففاز بـ 37 مقعدًا، في حين أن خصمه الرئيسي، خميس الخنجر، فاز بـ 14 مقعدًا. وقد استثمر الحلبوسي أكثر فأكثر في العلاقات مع زعماء العشائر السنّة في سائر أنحاء البلاد.

وبالنسبة إلى الأحزاب الكردية، فقد فاز الحزب الديمقراطي الكردستاني كما هو متوقع، بـ 32 مقعدًا، في حين تعرض خصمه الاتحاد الوطني الكردستاني، لخسارة، جزئيًا بسبب الصراعات الداخلية، فحصل في النهاية على 16 مقعدًا. وكحال الصدر، استفاد الحزب الديمقراطي الكردستاني من قاعدة شعبية منظمة جيدًا رغم أنه حصل على عدد أقل من الأصوات مما فعل في الانتخابات السابقة. وعلى شاكلة نجاح «امتداد» في الجنوب، فإن حركة «الجيل الجديد»، وهي مجموعة كردية مؤيدة للإصلاح دخلت البرلمان أول مرة بعد انتخابات عام 2018 ودعمت احتجاجات تشرين عام 2019، حصلت على9 مقاعد، ما يبرز الاستياء من الأحزاب التقليدية في إقليم كردستان أيضًا. واستفاد «الجيل الجديد» من ضعف الاتحاد الوطني الكردستاني وكسب الناخبين السابقين الذين كانوا يصوتون لحركة غوران الإصلاحية، والتي خسرت جميع مقاعدها بعد أن دخل مرشحوها على قائمة مشتركة مع الاتحاد الوطني الكردستاني.

وفي ضوء نتائج الانتخابات قررت الأحزاب الشيعية الخاسرة، تحدي هذه النتائج، وشكلت جبهة موحدة أطلق عليها تسمية «الإطار التنسيقي» الشيعي، الذي يشمل جميع القادة الشيعة باستثناء الصدر، وذلك للطعن في النتائج استنادًا إلى الادعاءات بوجود تزوير. غير أنه من غير المتوقع أن تحقق هذه الأحزاب ما تصبو إليه من تغيير كبير في حصيلة النتائج، إذ إنها تختلف حول كيفية المضي قدمًا إذا لم تنجح شكواها الرسمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ـ كما من المرجح أن يحدث. وحتى لو قررت المفوضية بشأن بعض التعديلات، فمن غير المرجح أن يرقى ذلك إلى أكثر من حفنة من المقاعد؛ فعلى أحد جانبَي المعسكر الخاسر هناك القادة الوسطيون مثل الحكيم والعبادي، اللذين شرعا في محادثات مع الصدر بشأن تأليف حكومة. ومن الجهة الأخرى هناك فصائل الحشد الموالية لإيران والمرتبطة بكتلة الفتح، إضافة إلى «حقوق»، التي ترى في النتائج خديعة لإبعادها عن السلطة. ورغم تحقيق المالكي نتائج جيدة في الانتخابات، فإنه دعم الطعن بالنتائج، لأنه يريد الفتح والأحزاب الشيعية الأخرى خلفه في المفاوضات مع الصدر.

وفي هذه الأثناء، صعّدت فصائل مثل عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله من تكتيكاتها وضغوطها، وأقامت في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتصامًا خارج المنطقة الخضراء في بغداد التي توجد فيها معظم المباني الحكومية. وكان الاحتجاج سلميًا إلى أن تجاوز بعض الحضور محيط المنطقة،

واصطدم مع عناصر الأمن الذين حاولوا منعهم من الدخول، فقُتل محتجان ينتميان إلى عصائب أهل الحق في حين سُجل في صفوف قوات الأمن أكثر من مئة إصابة. وزار الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق، قيس الخزعلي موقع التظاهرة، حيث سجل مقطع فيديو حمّل فيه الكاظمي مسؤولية مقتل المتظاهرين.

وفي المساء التالي، قصفت ثلاث مسيّرات محملة بالمتفجرات مقر إقامة الكاظمي، وعُزي الهجوم، الذي لم تعلن أي جهة المسؤولية عنه، والذي تسبب بأضرار مادية فقط، في وسائل الإعلام إلى المجموعات شبه العسكرية الموالية لإيران (بشكل رئيسي بسبب استعمال تكنولوجيا المسيّرات). وبغضّ النظر عمن أمر بالهجوم، فإنه وجّه على الأرجح رسالة للكاظمي بأنه ينبغي ألّا يرشح نفسه لرئاسة الوزراء في الحكومة الجديدة. ولم تكن تلك الإشارة الأولى، ففي 31 تشرين الأول/أكتوبر، ضربت ثلاثة صواريخ منطقة قرب مقر الاستخبارات في بغداد، وهي مؤسسة يرأسها الكاظمي وما يزال يسيطر عليها. وقد نُدد بالهجوم الذي استهدف الكاظمي على المستويين الوطني والدولي، وزار قائد قوة القدس الإيرانية، إسماعيل قاآني، بزيارة بغداد، وعبّر عن احترامه الشخصي للكاظمي، إضافة إلى بيانات الدعم الإيرانية للكاظمي وحكومته. إلا أن التوترات تظل قائمة، حيث إن رفض النتائج من جانب الأحزاب الخاسرة يتعلق أيضًا بالمحافظة على المصالح الجوهرية للفصائل الموالية لإيران، خصوصًا مستقبل الحشد كمؤسسة تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة. وفي هذا السياق يعُدّ تحالف الفتح نفسه الحامي السياسي الرئيسي للحشد، كما يعدّ صعود الصدر تهديدًا لنفوذه. وقد عبّر الصدر في عدة مناسبات عن عزمه كبح جماح الميليشيات ووضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة. لكنه من غير المرجح أن يصر على هذه الخطوة إذا أراد أن يشكل حكومة أو إذا أراد حكومة يؤدي فيها تياره دورًا رئيسيًا. ولا يستطيع الصدر التحرك من دون توافق في المعسكر الشيعي إذا أراد تحاشي صراع مفتوح مع خصومه، وأية ضمانات يستطيع أن يقدمها بأنه سيحمي الحشد حالما يصبح حزبه في الحكومة ستكون محورية، وكذلك مسألة ما تعدّه المجموعات المرتبطة بالحشد حصتها المشروعة في مؤسسات الحكم.

وبحلول كانون الأول/ديسمبر المقبل يكون العد العكسي نحو الحدث الرئيسي – سحب الولايات المتحدة لقواتها القتالية من العراق والذي يفترض أن يحدث مع نهاية العام – قد بدأ. ويتم التركيز على تفويض القوات الأمريكية المتبقية على التدريب وتقديم المشورة للقوات العراقية. لكن المجموعات العراقية شبه العسكرية تشكك بمهام القوات الأمريكية المتبقية، وقد تستأنف هجماتها على المنشآت العسكرية الأمريكية والبعثات الدبلوماسية كوسيلة ضغط في محادثات تشكيل الحكومة.

ومن شبه المؤكد أن يكون تأليف الحكومة مسألة طويلة. لكن الهامش الكبير لفوز الصدر يجعل من غير المرجح أن يسعى إلى تأليف حكومة أغلبية تستبعد المالكي أو تحالف الفتح. فالفتح، على سبيل المثال، غاضب من هزيمته؛ وبالتالي فإن إقصاء هذه الأحزاب من السلطة سيزيد فقط من تصميمها على المقاومة (رغم أن بعض قادتها يدّعون أنهم لن ينضموا إلى الحكومة). علاوة على ذلك، فحتى لو بدا الصدر منتصرًا، فإنه لن يرغب

بالاضطلاع بمسؤوليات الحكومة وحده وأن يخاطر بتحمُّل جميع المسؤولية عن فشلها. ولذلك فإن الاحتمال الأكبر هو أن يدفع نحو اختيار رئيس وزراء توافقي مع خصومه الشيعة من أن يصر على أن يشغل شخص من معسكره الموقع الأول. والمرجح أن تكون المنافسة بين الصدر والمالكي، حول من يستطيع أن يضم أكبر كتلة في البرلمان – وبالتالي تسمية رئيس الوزراء – ستكون أقل أهمية في تشكيل حكومة جديدة.

وفي الحصيلة، من غير المرجح أن تبتعد عملية تأليف الحكومة عن المساومات التقليدية. وستكون شاملة – على الأقل للنخب السياسية – وغير إقصائية من أجل المحافظة على السلم السياسي. لكن الحكومة المتوقع قيامها على أساس المساومات التقليدية، ستكون على الأرجح غير قادرة على الشروع بإجراء إصلاحات ثمة حاجة ماسة لها من أجل السلم الاجتماعي.

وفي حين أن أسعار النفط المرتفعة ستساعد في المحافظة على بقاء التحالف الحاكم، فإن نفاد صبر العراقيين المتنامي حيال سوء الحكم سيجعله هشًّا في وجه الصدمات الخارجية، سواء كانت تتعلق بالأمن، أو الاقتصاد أو البيئة. ويمكن لأزمات مثل نقص المياه الحاد في البصرة في عام 2018 أن يعيد إشعال فتيل الاضطرابات العامة □

تقرير عن:
«العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية: إشكالات منهجية وموضوعاتية»

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس ـ الرباط،
وكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية جامعة الأخوين ـ إفران، 9 ـ 11 نيسان/أبريل 2021

حسن مويلح(*)

طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة ـ المغرب

محمد الدحاني(**)

طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة – المغرب.

مقدمة

نظّمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس ـ الرباط، وكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية جامعة الأخوين ـ إفران، ومجلس الجالية بالخارج، الدورة الأولى لربيع العلوم الاجتماعية بمركز الندوات والتكوينات التابع لجامعة الأخوين، وذلك أيام 9 و10 و11 نيسان/أبريل 2021. توزعت أنشطة هذا الربيع بين عقد اتفاقيات بين الجهات المعنية بإعادة تنظيم هذه الدورة كل سنة، وحفلات توقيع بعض الكتب الجديدة، وتكريم بعض الأساتذة، وورش للتفكير الجماعي، ودرس افتتاحي وندوة علمية، واختتمت هذه الدورة بنداء ربيع العلوم الاجتماعية الموجه إلى جميع المثقفين وصناع القرار بالمغرب، لتأكيد أهمية وراهنية العلوم الاجتماعية لمواكبة التحولات العميقة التي عرفها المجتمع المغربي في العقود الأخيرة، والمتمثلة أساسًا بالنمو الديمغرافي والإقلاع الثقافي والحضاري، إضافة الى الثورة التكنولوجية التي اخترقت كل بنى المجتمع.

نؤكد للقارئ المقتدر، أن هذا التقرير لن يسلط الضوء على كل الأنشطة التي قدمت في الدورة الأولى لربيع العلوم الاجتماعية، وإنما سيقتصر فقط على عرض وتلخيص

(*) البريد الإلكتروني: hassanmouilah1984@gmail.com.
(**) البريد الإلكتروني: mdahani93@gmail.com.

أهم الأفكار الخاصة بالجلسات الست للندوة العلمية، وما أثارته من نقاش وتفاعل وتجاذب نظري ومعرفي ومنهجي وموضوعاتي بين المشاركين في التأطير والمتدخلين في النقاش. وقبل ذلك، نشير إلى أن هذه الجلسات، بل حتى المداخلات داخل كل جلسة كانت مختلفة الموضوعات، وزوايا النظر، في خصوص الفهم والتأويل والتفسير. ومع ذلك بذلنا مجهودًا ليس بالهين، من أجل إيجاد خيط ناظم يجمع شكلًا ومضمونًا بين كل هذه الجلسات والمداخلات، وهذا ما سنحاول إبرازه في محاور هذا التقرير وهي كالتالي:

أولًا: المجالات البحثية المستجدة وضرورات التجديد المنهجي

انطلق المتدخلون من تأكيد أهمية التحولات الكبرى التي يشهدها العالم بوجه عام والمجتمع المغربي بوجه خاص، التي تشمل بالأساس التحولات التكنولوجية، والديمغرافية، والثقافية، والحضارية والقيمية، التي انعكست على كل بنى المجتمع، وساهمت في إنتاج أنماط جديدة من العيش، في ما يسمى سوسيولوجيًا الهويات الفرعية، سواء ذات الخصوصية الشبابية، أو العرقية، أو الإثنية، أو الجندرية، أو الثقافية، أو الدينية وغيرها. أو ما يعرف بالمحددات السوسيوأنثروبولوجية العامة للظواهر الاجتماعية المستجدة التي تؤكد ضرورة التجديد المنهجي لدراساتها. بما أن أغلب الظواهر هي ظواهر رقمية، تقتضي مراجعة المناهج وبعض الأدوات التقنية الكلاسيكية، في محاولة لتطويرها حتى تكتسي القدرة على مواكبة ظواهر العصر.

على هذا الأساس، رأى المتدخلون أننا بحاجة ملحّة الى أدوات منهجية جديدة تساعدنا على الاستفادة من المعطيات والبيانات التي توفرها وسائل التكنولوجيا الحديثة، مؤكدين أنه من الصعب اليوم استجلاء طبيعة التحولات المجتمعية، من دون الاعتماد، أو التوظيف الجيد للكمية الكبيرة من المعطيات والبيانات المتوافرة في العالم الرقمي، سواء المتعلقة بالهويات السائدة أو الفرعية في المجتمع. بمعنى أن المعطيات الرقمية تمكننا من معرفة كل الفئات الاجتماعية الموجودة في العالم الواقعي، حيث إن الأقليات المضطهدة في العالم الواقعي تحاول فرض نفسها في العالم الرقمي، بل تارة تستغله كآلية للاستقطاب، وتارة كآلية للمقاومة وفرض الذات أو انتزاع اعترافها من المجتمع.

كما أكد بعض المتدخلين أن التحولات الاجتماعية ليست هي فقط من يستوجب التجديد المنهجي، بل حتى الظواهر الفجائية تتطلب ذلك، وبخاصة تلك التي تظهر وتختفي فجأة (كتشارميل، روتيني اليومي، انعكاسات كورونا...). وفي هذه النقطة انقسم المتدخلون إلى فريقين:

الأول، يرى أن تناول الظواهر الفجائية ليست من اختصاص العالم في العلوم الاجتماعية بعامة والسوسيولوجيا بخاصة، وإنما هي اختصاصات كل من الإعلامي والسياسي؛ لأن عالم الاجتماع لا يدرس الظاهرة إلا حينما تكتمل، أي حين تفصح عن كل أبعادها، وهذا أول شرط لتحقيق الموضوعية بلغة دوركايم أو الحياد الأكسيولوجي بلغة فيبر. ويضيف هذا الفريق، أنه إذا قبلنا دراسة ظاهرة ما قبل أن تكتمل، فسنكون ليس أمام ضرورة التجديد المنهجي وفقط، بل بشكل أوتوماتيكي سنكون

أمام إعادة النظر في موضوع السوسيولوجيا. وحذَّر هذا الفريق من اتباع هذه الخطوة، لكونها مغامرة محسومة النتائج تؤدي بالضرورة إلى إلغاء الخصائص التي تميِّز كل خطاب من آخر، بمعنى أنه سيتعذر علينا تمييز الخطاب الإعلامي من السياسي، والإبداعي من السوسيولوجي وغيرهما.

أما الفريق **الثاني**، فقد رافع على أهمية الموقف الإيجابي الفاعل الذي يؤكد ضرورة انخراط العلوم الاجتماعية، وبخاصة السوسيولوجيا في دراسة الظواهر الفجائية، بدل الاكتفاء بالموقف السلبي والانطواء على الذات، بدعوى أن الموضوعية والحياد الأكسيولوجي يفرضان على عالم الاجتماع انتظار اكتمال الظاهرة، وأشار إلى أن بعض هذه الظواهر لا تكتمل وإنما تظهر وتختفي فجأة، وهذه الخاصية بالتحديد هي التي تبرر الانخراط والتدخل لدراسة هذه الظواهر. هذا المنطق هو الذي جعل الكثير من علماء الاجتماع يقومون بدراسات ـ سواء في إطار الخبرة أو بحوث مستقلة ـ خاصة باستجلاء طبيعة وحجم انعكاسات الإجراءات الصحية لفيروس كورونا على بنى المجتمع، وعلى التفاعلات الاجتماعية بين أفراده. ويختم هذا الفريق مرافعته بالسؤال الاستنكاري التالي: هل يستطيع أحد أن ينكر أو يشكك في جدة وعلمية هذه الدراسات المنجزة؟

ثانيًا: العلوم الاجتماعية وجائحة كوفيد-19

بخصوص هذا الموضوع، أكد المتدخلون ضرورة الاسترشاد بالدرس التاريخي الخاص بخطاب الجوائح، حاسبين أن إشكاليته المركزية تتمثل أساسًا بقدرة الجوائح على تغيير المجتمعات استنادًا إلى بعض المؤرخين الذين انتبهوا إلى قدرة الجوائح على تغيير جزء من طبيعة بنى الدول والمجتمعات، فبعضها قلل من سلطان بعض الدول، وبعضها عرقل سير التنمية في دول أخرى، حيث انتقلت من مرتبة متقدمة في سلم التنمية البشرية إلى ذيل الترتيب؛ وبعض الدول عجزت عن النهوض بالإقلاع الثقافي والحضاري والديمغرافي بسبب توالي الجوائح عليها، وبعضها شكك الناس في نظمهم وأنساقهم الثقافية والقيمية والعقائدية، بحيث لم تستطع الصمود أمام هول الجائحة، وبعضها عصف باستقرار بعض الدول، بل أكثر من ذلك جعلها في خبر كان. في المقابل، يؤكد بعض المؤرخين أن الجوائح عبر التاريخ لم تمثل لحظة فارقة في تاريخ البشرية، بدليل أن الدول ـ وبخاصة النخب الحاكمة ـ لم تعدل من طبيعة نظامها السياسي، ولا من خياراتها الاقتصادية ولا من نظمها التربوية والثقافية. في نظر هؤلاء، تكون الجوائح مجرد سحابة عابرة، سرعان ما تختفي في السماء وتعود الدول إلى حياتها الطبيعية كما كانت قبل الجائحة.

لم يكتفِ المتدخلون بعرض ومناقشة صدقية ومحدودية التوجهات التاريخية لخطاب الجوائح، وإنما قدموا أيضًا قراءة نقدية لاذعة «لخطاب جائحة كورونا»، وقالوا: لقد تعذر على أصحابه التمييز بين خصوصيات الخطابات، متناولين الجائحة بأدوات البحث والتحليل عينها، أو أنهم لم يحسنوا توظيفها جيدًا، أي أنهم اقتصروا على التحليلات السطحية والمعطيات المباشرة، ونسوا أن أغلب هذه المعطيات كما يقول كلود ليفي شترواس: غالبًا ما تكون خاطئة ومضللة. وبناء على ذلك، يرى المتدخلون أن مجمل ما

أُنتج حول كورونا ـ رغم أهميته ـ لا يرقى إلى أن يوصف بالخطاب العلمي، لأن أغلبه تأملات ذاتية، أو خواطر سياسية، أو تجارب ذاتية حميمية، تتمحور حول منطق الوجوب وليس الوجود، أي أنه خطاب رغبوي، يأمل في تغيير النظام العالمي الجديد وقيام الدولة الاجتماعية أو دولة الرعاية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والأيكولوجية، وإعطاء الأولوية للمشاريع التنموية للقطاعات الحيوية كالتعليم والصحة وغيرها. وكأن العالم كله يوجد في دولة واحدة بلا حدود جغرافية، ولا فوارق في طبيعة الأنظمة السياسية، ولا في الخيارات الاقتصادية، ولا في الأنساق الثقافية والتربوية.

ثالثًا: العلوم الاجتماعية والبحث الميداني

تقاسم المشاركون في هذه الجلسة تجاربهم الميدانية مع الحاضرين في القاعة، وبخاصة مع الطلبة الذين في طور إعداد أطروحات الدكتوراة. استفاد هؤلاء من نصائح وتوجيهات المتدخلين في كيفية تجاوز بعض الصعوبات المفترض أن تواجههم في الميدان، مؤكدين مبدأ المرونة، سواء في علاقتهم بأدوات جمع المعطيات، أو بالعلاقة التواصلية مع المبحوثين. كما حذر المتدخلون الباحثين المبتدئين من المعطيات المباشرة والشفافة، وقالوا: إن مثل هذه المعطيات غالبًا ما تكون خاطئة أو مضللة، وكأنهم بذلك يكررون نصيحة مارسيل موسّ الذي قال في هذا الصدد: «إياكم أن تعتقدوا أنكم عرفتم، بمجرد أنكم لاحظتم». وفي هذا الأفق، نبّه المشاركون الباحثين المبتدئين، وبخاصة الذين سيعتمدون المقابلة المفتوحة والمعمقة، بألّا يتفاجأوا من غزارة المعطيات التي سيصادفونها في الميدان، والتي قد تبدو لهؤلاء الباحثين المبتدئين بأنها معطيات زائدة أو غير مفيدة، أو مجرد ترف يثقل كاهل الباحث. وأكد المتدخلون، أن الأمر خلاف ذلك تمامًا، لأن عملية انتقاء المعطيات التي تخدم الإشكالية أمر طبيعي ومعمول به؛ فالسوسيولوجي كالمخرج السينمائي لا يوظف في فيلمه كل المشاهد واللقطات المصورة، وإنما ينتقي منها الأفضل والأهم، والفرق بسيط بين الاثنين يتمثل بأن السوسيولوجي أو الباحث الميداني في العلوم الاجتماعية يمكنه بعد عملية الانتقاء للمعطيات التي تخدم موضوع أطروحاته أن يعود إلى تلك المعطيات المتبقية لإعادة استثمارها إما في دراسات مستقلة موازية، أو في مساهمات للمشاركة في ندوة أو لقاء علمي، أو توظيفها في مقالات الرأي لتنوير الرأي العام حول تيمة معيّنة. وذهب بعض المتدخلين إلى أن هذه العودة بين الفينة والأخرى للمعطيات الميدانية أو هذا الرجوع الفاحص والمتفحص للدراسات الميدانية، هو في الحقيقة تقليد سوسيولوجي أنغلوساكسوني، وإن كان التقليد الفرنكوفوني حاول توطينه في السنوات الأخيرة من القرن الماضي. وقد نجح في ذلك، لكن هذا الفعل لا يزال غريبًا على بيئتنا الثقافية، لذلك جدد المتدخلون الدعوة إلى توطينه، ورأوا أن هذه الجلسة هي بمثابة مبادرة حقيقية لاستنبات هذا الفعل في ثقافتنا الأكاديمية، وطلبوا من اللجنة المنظمة لربيع العلوم الاجتماعية أن تخصص في كل دورة جلسة خاصة لعرض التجارب الميدانية لبعض الباحثين الذين يشتغلون بالعلوم الاجتماعية، لما لها من أهمية في تبديد الصعوبات أمام الباحثين المبتدئين.

خاتمة

أخيرًا، قدمنا عرضًا وتلخيصًا لأهم أفكار أعمال الندوة الدولية، التي توزعت أنشطتها على ست جلسات وأزيد من ثلاثين مداخلة، وبثلاث لغات (العربية، الفرنسية، الإنكليزية). وللاستزادة ندعو إلى الرجوع إلى أشغال الندوة التي نشرت في كتابين: **الأول**، من تنسيق الدكتور عبد الرحيم العطري، والموسوم بـ**العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية: إشكالات منهجية وموضوعاتية**، أشغال الندوة العلمية لربيع العلوم الاجتماعية، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية ـ فاس، نيسان/أبريل 2021. والكتاب **الثاني**، من تنسيق عبد الغني منديب، بعنوان **البحث الميداني في العلوم الاجتماعية: تجارب مقارنة**، أشغال الندوة العلمية لربيع العلوم الاجتماعية، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية ـ فاس، نيسان/أبريل 2021 □